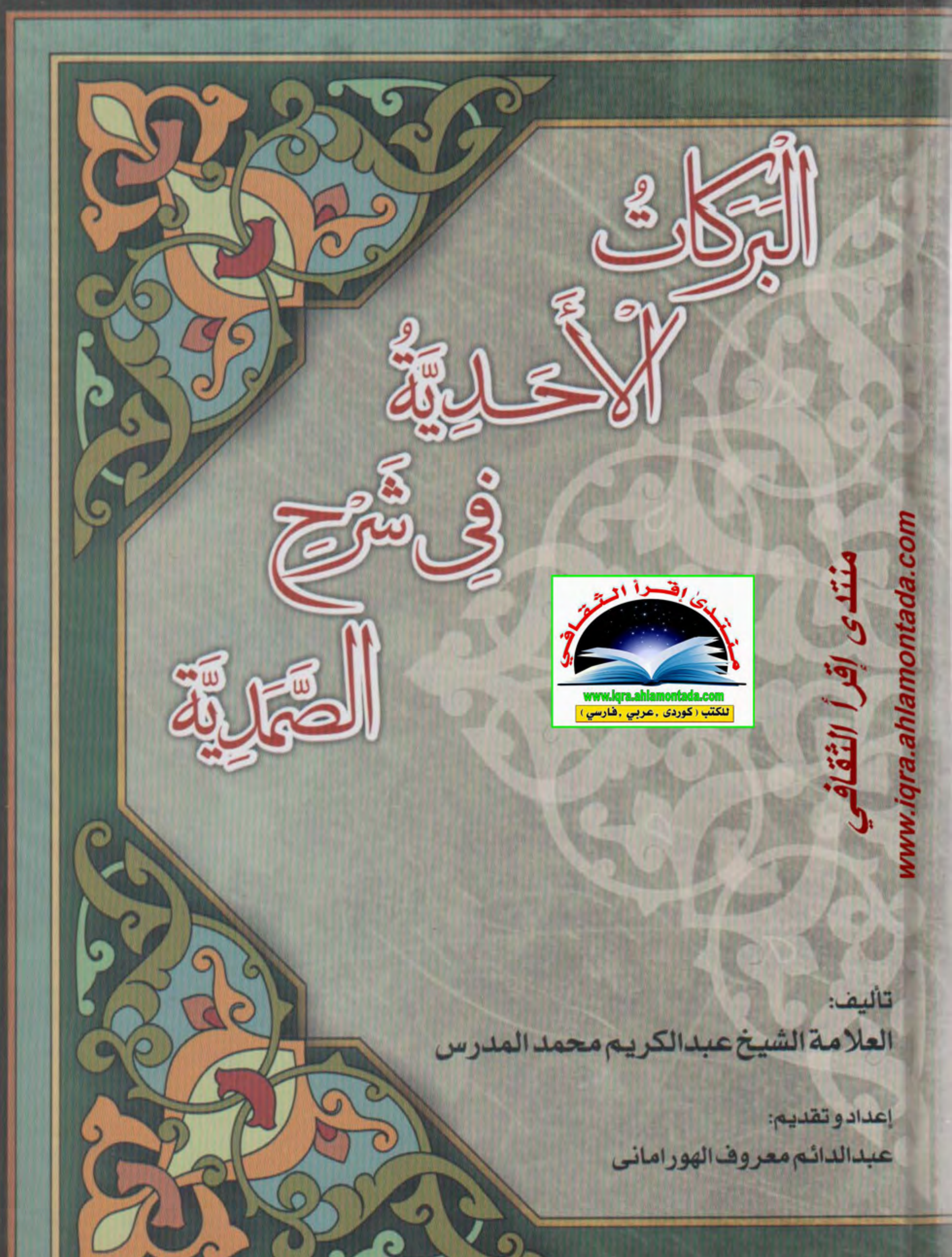

البركاتُ
الأحديّةُ
في شرح
الصمديّة
تأليف:
العلامة الشيخ عبدالكريم محمد المدرس
إعداد و تقديم:
عبدالدائم معروف الهورامانى




# البركات الأحدية

# في

# شرح الصمدية

سرشناسه : مدرس، عبدالکریم، ۱۲۸۳ - ۱۳۸۴.
عنوان قراردادی الصمدیه فی النحو .شرح
عنوان و نام پدیدآور البرکات‌الاحدیه فی شرح‌الصمدیه/ تالیف عبدالکریم‌محمد مدرس؛ عبدالدائم‌معروف الهورمانی.
مشخصات نشر سنندج : انتشارات کردستان، ۱۳۹۱.
مشخصات ظاهری ۲۶۰ص.
شابک 978-964-980-156-8
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب"الصمدیه فی النحو" اثر شیخ‌بهائی است.
موضوع : شیخ‌بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق . الصمدیه فی النحو-- نقد و تفسیر
موضوع زبان عربی -- نحو
شناسه افزوده هورامانی، عبدالدائم معروف، گردآورنده
شناسه افزوده شیخ‌بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق . الصمدیه فی النحو. شرح
رده بندی کنگره ۱۳۹۱ ۸۰۲۱۸۷ص۹ش/۶۱۵۱ PJ
رده بندی دیویی : ۷۵/۴۹۲
شماره کتابشناسی ملی : ۳۰۱۷۴۹۵

# اَلْبَرَكاتُ الْأَحَدِيَّةُ
# فِي
# شَرْحِ الصَّمَدِيَّةِ


تأليف:

العلامة الشيخ عبدالكريم محمد المدرس

إعداد و تقديم:

عبدالدائم معروف الهوراماني







سنندج - پاساژ عزتی - تلفن: ۲۲۶۵۳۸۲

# البركات الأحدية في شرح الصمدية



| | |
|---|---|
| ✓ اسم الكتاب (نام كتاب): | البركات الأحدية في شرح المصدية |
| ✓ المؤلف (مؤلف): | الشيخ عبدالكريم محمد المدرس |
| ✓ الطبعة: (نوبت چاپ): | الأولى (اول)؛ ۱۳۹۲ |
| ✓ عدد النسخ (تيراژ): | ۳۰۰۰ نسخة (جلد) |
| ✓ عدد الصفحات (تعداد صفحه): | ٣٦٤ صفحة |
| ✓ الناشر (ناشر): | دار كردستان (انتشارات كردستان) |

السعر: ۱۲۰۰۰ تومان

شابک: ۸ ـ ۱۵۶ ـ ۹۸۰ ـ ۹۶۴ ـ ۹۷۸

ISBN: 978 - 964 - 980 - 156 - 8

# قصة الكتاب

## بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمدللّٰه رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد و على آله و أصحابه أجمعين.

أما بعد:

فإن كتاب الفوائد الصمدية لـ«بهاءالدين العاملي» من الكتب المدروسة في مناهج المدارس الدينية الأهلية في كردستان؛ لذا تجد الشيخ العلامة عبدالكريم محمد المدرس ـ سقاه اللّٰه من سلسبيل الجنة ـ قد شرحه شرحاً وافياً دقيقاً مليئاً بالفوائد، و التحليلات النحوية مما يشير إلى باعه الطويل في هذا الفن و براعته فيه من جهة، و يلمح من جهة أخرى إلى قوة المدارس الأهلية في وقت نشأة المدرس، إذ أول ما كتبه رحمه الله هذا الكتاب المسمى بـ«البركات الأحدية في شرح الصمدية» في علم النحو، حيث بدأ بكتابته في السليمانية و أكمل أكثره في قرية «نيرگسه‌جار» و أتمه في قرية «بيارة» و مما تعجبت من هذا الشرح المفيد و يزيد أهميته كثرة الأمثلة القرآنية الكثيرة التي يستشهد بها المدرس، مريداً الخروج من دائرة الأمثلة بـزيد و عمرو. و ينبئ إلمام الشيخ المدرس رحمه الله بكلام اللّٰه سبحانه و كثرة شغفه به و هذا دليل آخر على الاهتمام بالقرآن الكريم في مدارسنا الأهلية، بخلاف ما يقال عليها اليوم من قبل بعض رواد الصحوة الإسلامية من أن المدارس الأهلية ليس فيها الاهتمام بكلام اللّٰه المنان. و لي مع هذا الكتاب قصة أحب سردها لقارئ هذا الشرح العظيم.

### قصة الكتاب

فإني حين كتابة رسالتي في مرحلة الماجستير التي تحت عنوان «العلامة عبدالكريم المدرس و منهجه في تفسير القرآن و علومه» و الشيخ المدرس رحمه الله لم‌يزل حيّاً، و أنا أكتب على حياته و بين حين و آخر أزوره و هو مريض جداً بات في جامع «الشيخ عبدالقادر الگيلانی»، رحمه اللّٰه و أرضاه، و قبل وفاته بشهرين تقريباً شرفني اللّٰه بلقائه، فبعد أن دعا لي كثيراً ناولني بيديه الكريمتين نسخة مصورة من مخطوطة هذا الكتاب الذي بين أيديكم، فواللّٰه ليس في بالي أنّ يوماً أقرأ هذا الكتاب أو أنظر إليه، و لكني حفظت الكتاب إلى ما بعد

إكمال رسالتي و حينما انتقلنا من «بينجوين» إلى «حلبجة» الشهيدة، سنة ٢٠٠٧م أكرمني اللّٰه أن أكون لفترة محدودة في غرفتين صغيرتين مليئتين بالبركة في الجامع الكبير لعائلة المفتي ـ جزاهم اللّٰه خير الجزاء ـ و بعد ما رتبت مكتبتي وقعتْ عيني على هذا الكتاب و ناولته و نويت تبييضه و تحقيقه، و بدأت به، و شجعني عليه كثير من أحبابي، و لكن بعد ما انتقلت إلى جامع الشيخ عزّالدين وقفت عنه لفترة طويلة، ثم بدأت به مرّة أخرىٰ و كتبت بعضاً آخر منه، و لما كان الشيخ المدرس رحمه الله كتب الكثير من هذا الكتاب في قرية «نيرگسه‌جار» أحببت أن أحقق بعضاً منه في هذه القرية، و يسر اللّٰه لي ما أحببته و هيأ لي الأخوان الكريمان (الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد سعيد النرگسه‌جاري و الشيخ سيروان بن الشيخ محسن النرگسه‌جاري) ـ جزاهما اللّٰه عني خير الجزاء ـ الرحلة إلى نرگسه‌جار و البقاء فيها ليلة لتحقيق المرام، ثم بعد فترة خابرني الأخ الفاضل «الملا عبدالرحيم محمودي الدەمەیەوي» من مكتبة دار كردستان في سنندج / إيران قائلاً إنهم في ودهم طبع هذا الكتاب و اشتغلوا بطبعه زمناً غير قليل فاقترح بجمع الجهود و وافقت على ذلك و فرحت به كثيراً، و بواسطة الأخ الكريم الكاتب الملا عبداللّٰه بن الملا أحمد أحمدآوايي، و بعد تنقلي من جامع الشيخ عزالدين إلى مسجد الشافعي بحلبجة الشهيدة أرسلوا إليّ نسختهم التي أرادوا طبعها و حقاً أنهم تعبوا معها، و أنا بدأت بنقل تحقيقي على نسختهم و تصحيح الأخطاء المطبعية، و إعداده للطبع، و منّ اللّٰه عليّ مرّة أخرىٰ أن آخر ما كتبته من الخاتمة لهذا الكتاب في قرية بيارة، و جزى اللّٰه الشيخ فاخر الرواندوزي إمام خانقاه بيارة حيث كان سبباً لهذه الرحلة المباركة إلى بيارة التي أتم المدرس فيها شرحه للصمدية.

و جزا اللّه عائلة الشيخ المدرس إذ وافقوا على طبع و نشر هذا الجهد المبارك و كتب لي الكاتب الشهير السيد محمد بن الملا عبدالكريم المدرس بخطه الموافقة و هذه صورته:

باسمي وباسم اخوتي واخواتي

اسمح للسيد عبد الدائم معروف محمد المعروف

بـ (هوراماني) بطبع كتاب (البركات

الاحدية في شرح الصمدية) لوالدي

المرحوم الملا عبد الكريم محمد المدرس،

من جانب (انتشارات كردستان)

في سنندج.

والله على ما اقول شهيد

محمد الملا عبد الكريم المدرس

١٧/٥/٢٠١٢

السليمانية - اقليم كردستان

## وصف المخطوطة و عملنا فيها:

المخطوطة لم تكتب بيد المدرس و بخطه الجميل، بل كتب بخط آخر لم نطلع على الكاتب، في مأتين و اثنتين و سبعين صفحة، و إليك صور من هذه المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ايجادنا من العدم . وتعليمنا مالم نعلم . واكرامنا بتصديق حبيبك
الاكرم . سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم حمداً يكون مفتاح كنز احسانك
وخاتمة لقضاء ذلك فان احسن كلمة اختلجت بالبال، واتنى مقالة يبتدأ بها الكلام
في المقال ثنائك المؤذن بأنك المتفرد بعظمة الجلال . وان خير خبر يفوق اخبار
كافة الانام ، ويليق بان يفتتح ويختتم به المرام حمدك اللهم حمداً لاينفد بابحر المداد
والاقلام . حيث انعمت علينا بجزيل الانعام . نعماً لاتسع بشكره لسان العقول والاوهام
ونستدعي منك فيض الصلاة صلوة مبراة عما اضيفت اليه من الكدر والآلام ومحلاة
بازكى التحيه واعلى سلام على جميع الانبياء والمرسلين المختتمين الكرام خصوصاً على
عين الاعيان قطب الاكوان وسيد الانام سيدنا محمد المخصوص بالشفاعة الكبرى
يوم القيام وعلى الآيلين اليهم وصحبهم البررة الكرام لاسيما خلفاء اشرفهم شرفاء
خلفائهم الذين هم للدين عماد رضي الله عنهم وافاض عليهم سحاب لطفه الى المعاد اولهم
الاولى الموصوف بالصدق الاعلى والتصديق سيد الناس بعد الانبياء المصرح به في
قوله عليه السلام . ماطلعت الشمس ولاغربت بعد النبيين على افضل من ابي بكر الصديق
ثانيهم اللايق بثناء اولى الالباب الموافق حكمه لحكم الملك الوهاب سيدنا حضرة عمر بن الخطاب
ثالثهم المخصوص بالثانية من بين الاقران جامع القرآن كهف العرفان سيدنا حضرة عثمان
بن عفان . رابعهم الراعي لدين الاسلام ابن عم الاعلى على الانام بعون زهرة الاسلام
سيدنا علي عليه السلام ، الذى نصبه علماً للاسلام ورفعه لكسر الاصنام ، جازم اعناق

## خاتمة

اللهم فكما شرحت صدر سيدنا محمد عليه الصلوة والسلام فاشرح صدورنا اكراما له بانوار المعارف التي تثبتنا على طريق الاسلام وكما نورت قلبه بالوحي والالهام فنور قلوبنا اعزازا له بحقايق اللطايف الواقية عن كدر الآثام واجعل ما اوردناه في هذه الصحايف شرحا لما اورده الفاضل بهاء الدين العاملي عامله الله بلطفه يوم القيامة خالصا لوجهك الكريم يا منعام وتقبله منا انك انت السميع العليم العلام فانا وان لسنا أهلا لفيض الاحسان والانعام الا انا نتوسل بحبيبك ورسولك سيدنا ووسيلتنا اليك محمد سيد الانبياء والمرسلين في البدء والاختتام ونتوسل اليه للشفاعة بصحبه الكرام وآله الاعلام من الائمة الاثني عشر المشهورين والانصار والمهاجرين صلوات الله وسلامه على من بجاههم صعدوا معارج الحق وعليهم وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين . وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

قد فرغت انامل العبد الاثيم عبد الكريم بن محمد فتاح عن اتمام هذا الشرح الشارح ليلة الاثنين سادس عشر شهر شعبان المعظم في خانقاه بياره الشريفة بتاريخ الف وثلثمائة واربعة واربعين من هجرة سيد المرسلين . اللهم اجعله نورا لي في الدنيا والآخرة وانفع به من حصله واشتغل به لله معرضا عن الاغراض . وصلى الله تعالى على سيد البشر رافع كدر الشرر سيدنا محمد و آله وصحبه بعدد قطرات المطر من حضر غائب وغائب حضر . وكنت في هذا التاريخ مدرسا في قرية نركسه جار خيوب نزلي حلبجة لكن سافرت الى بياره الشريفة لزيارة شيخي ومرشدي الشيخ علاء الدين النقشبندي قدس الله روحه

والحمد لله رب العالمين

٤/ جمادى الثاني ١٤١٦

(٢٧٢)

و ماعملناه:

١. عزو الآيات

٢. تحقيق الأحاديث

٣. تصحيح الأخطاء الإملائية حسب الإمكان

٤. ترجمة الأبواب، حيث إن المدرس رحمه الله لم يترجم الأبواب، و ما تراه من زياداتنا

٥. وضع فهرست تفصيلي لمواضيع الكتاب

٦. ترجمة للشيخ المدرس

هذا ما وسعنا و نطلب من طلاب الماجستير و الدكتوراه في كليات اللغة العربية أن يقوموا بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً رصيناً.

و نطلب من مشايخنا الكرام علماء كردستان في العراق و إيران و تركيا و سوريا أن يجعلوا هذا الكتاب من مناهجهم المدروسة و ذلك أعظم وفاء للشيخ المدرس رحمه الله من جهة، و رجوع إلى منهجنا القيم في المدارس الأهلية من جهة أخرىٰ.

و أطلب أخيراً من كل من يرىٰ لهذا الجهد من صواب أن يدعو لنا و ليس ذلك إلا من فضل اللّٰه و رحمته علينا، و إن يرىٰ غير ذلك أن يغفر لنا و يستغفر لنا و يرشدنا إلى ما فيه الصواب و لهم منا جزيل الشكر و الاحترام.

و صلى اللّٰه على سيدي و حبيبي و شفيعي و قائدي محمد ﷺ و على آله و صحبه و سلم تسليماً كثيراً أبداً إلى يوم الدين.

عبدالدائم معروف محمد الهوراماني

٢٠١٢/٣/١٧م

حلبجة الشهيدة ـ مسجد الشافعي

# حياة الشيخ المدرس

**اسمه و نسبه:**

هو عبدالكريم بن محمد بن فتاح بن سليمان بن مصطفى بن محمد الشهير بـ«محمد خەجێ» من عشيرة القاضي المعروفة بين الأكراد بـ«هۆزی قازی» الساكنين حالياً في مركز ناحية السيد صادق و في قرية «مایندۆڵ» خاصة، و في قرىً مجاورة لها.

و اسم أمه «خانم» و هي عشيرة «سوورەجۆ» القاطنين في قرية «شانەدەری» التابعة لناحية السيد صادق و ما حولها.

**ألقابه:**

و قد لقب بألقاب كثيرة، و نسب إلى أماكن وفيرة، و يظهر ذلك في خواتم كتبه، إلا أن الأشهر و تداولاً بين عامة الناس هو لقب «المدرس»، و كاد أن لا يعرف بدون هذا اللقب، و لقب به، لكونه مدرساً في مدرسة «بياره» نسبة الرجل إلى مهنته، و ذلك لأنه قد آثر التدريس على غيره، و حتى على التأليف كما يظهر ذلك في كثرة تلامذته، و حبه للتدريس.

و لقب أيضاً بـ«نامي» بمعنى (الشهير) هو لقبه في الشعر، و اختاره لقباً بنفسه في أشعاره و استعمله في خواتم أشعاره الكردية و الفارسية.

الشيخ عبدالكريم بياره، نسبة الرجل إلى مقر مهنته ناحية «بياره»، حيث بقي فيها خمساً و عشرين سنة.

و الشيخ عبدالكريم الشهرزوري، نسبة الرجل إلى مكان عشيرته، و هو شهرزور.

و قد ينسب المدرس إلى قوميته، و هو كردي، و يقال: الشيخ عبدالكريم الكردي، نسبة الرجل إلى قوميته.

**ولادته و نشأته:**

١. ولادته:

و الذي ظهر لي من خلال بحثي في الماجستير أن المدرس ولد سنة ١٣١٧هـ الموافق ١٨٩٩م.

٢. نشأته:

نشأ المدرس في عائلة دينية فقيرة، فقد كان لأبيه (صوفي محمد) مدة حياته دور بارز في

نصح و توجيه ابنه الوحيد الذي ملأ حبه قلبه، و قلب أمه (خانم)، و كانا يأملان فيه الرشد و النجابة، بل يرون ملامح الذكاء على وجهه، و لا سيما أمه حيث تدعوه بـ«حاجي ملا عبدالكريم» و ذلك في رضاعته تفاؤلاً منها لابنه، و حقاً إن تفاؤلها صحيح و وقع كما أملت، و ذلك لم يتجاوز عمره خمس سنوات أخذه أبوه إلى مدرسة قريتهم (گوێزه كوێره، التابعة لمريوان الواقعة في شرق كردستان) التي يدرس فيها الشيخ الملا عبدالواحد.

و قرأ بعض الكتب الدينية الصغيرة، فأصابته فاجعة، إذ توفي والده و هو على هذه الحالة، و لايزال في المرحلة الابتدائية من الدراسة، بيد أنه بعلو همته و ثقته بنفسه، مع بذل والدته الجهد الكبير و السعة الكثيرة مع أعمامه و أقاربه داوم على دراسته، و استمر إلى أن أخذ الإجازة العلمية من الشيخ عمر، صاحب الحواشي، المشهور بـ«ابن‌القرداغي» في السليمانية و استطاع أن يقلد مناصب دينية يخدم فيها.

**المناصب التي تقلدها المدرس:**

استطاع أن يتقلد مناصب، أودّ أن أبينها في هذا المطلب بحسب تاريخها:

١. عين مدرساً في مدرسة «نيرگسه‌جار» و ذلك من سنة ١٣٤٧هـ ١٩٢٤م إلى آخر سنة ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧م.

٢. عين مدرساً لمدرسة «خانقاه بياره» من غرّة سنة ١٣٤٧ هـ ١٩٢٨م إلى سنة ١٣٧١هـ ١٩٥١م.

٣. عين مدرساً في مدرسة مسجد «الحاج حان»، و ذلك سنة ١٣٧١ هـ ١٩٥١م إلى سنة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤م.

٤. و انتقل إلى كركوك و بقي في تكية الحاج جميل الطالباني و شرف بتكليف التدريس في التكية من سنة ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ إلى سنة ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠م.

٥. عين إماماً و خطيباً في الجامع الأحمدي قرب وزارة الدفاع في بغداد و ذلك سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م إثر نجاحه في امتحان الإمامة و الخطابة.

٦. عين مدرساً في مدرسة «عاتكة خاتون» في جامع الشيخ عبدالقادر الكيلاني، في جمادي الأولى سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٦٩م، بعدما اجتاز امتحاناً صعباً.

٧.و بعدما أحيل على التقاعد سنة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م شرف بتكليف البقاء في جامع الكيلاني لإفتاء المسلمين في الأحكام الشرعية و القيام بإمامة صلاتي الظهر و العصر و حاز درجة الإفتاء لأهل العراق كافة.

٨. كان رئيساً لرابطة علماء المسلمين في العراق من سنة ١٩٧٤م إلى سنة ٢٠٠٣م.

٩. و كان من الأعضاء البارزين في المجمع العلمي العراقي من سنة ١٩٧٨م إلى أن توفي، و لكن فعاليته في المجمع لايتجاوز خمس عشرة سنة، و بعدها صار من أعضاء الشرف للمجمع.

شيوخه و تلامذته:

شيوخه:

نهل الشيخ المدرس علومه المتعددة على يد مشايخ و أساتيذ كبار شهدت لهم الساحة العلمية برسوخ قدمهم العلمي، و من هؤلاء:

١. الملا عبدالواحد بن الملا عبدالصمد.
٢. الملا أحمد رەش.
٣. الشيخ عمر الشهير بابن القرداغي.
٤. الملا محمود الجوانرودي.
٥. الشيخ سليمان بن فقي عثمان. الملا عزيز الباليكەدەرى.
٦. الملا عارف بن الشيخ عبدالصمد.
٧. الملا شريف الكاني ساناني.
٨. الملا عبداللطيف البانه يي
٩. الملا فيض الطالشي.
١٠. السيد محمد بن السيد أمين الكيزملي.
١١. الملا محمد سعيد العبيدي.
١٢. الشيه بابا رسول البرزنجي.
١٣. الحاج ملا عزيز «دەرەتفێ»

تلامذته:

الشيخ المدرس له تلاميذ كثير منتشرون في العالم، و لاسيما في العراق و إيران، غير أنه ما سجل أسماءهم كلهم، و ذكر في كتابه (علماؤنا) أنه أجاز قربة خمسة و أربعين طالباً في بياره و ذكر أيضاً أن مدرسة جامع الشيخ عبدالقادر الكيلاني اجتمع فيها عدد كثير من التلاميذ من أنحاء العالم، من تركيا و المغرب و الجزائر و ماليزيا و أندنوسيا و باكستان، و فيما يأتي أسماء أشهر المجازين من تلاميذه، و إن كا لا يمكنني ذكرهم كلهم، فلا أترك جلّهم.

ففي بياره أجاز:

١. الملا زاهد بن الحاج صالح الضيائي الپاوه‌يی، و هو من كوردستان إيران.
٢. الملا أسد اللّٰه الطالشي من شمال إيران.
٣. السيد حسام‌الدين المكرياني و هو من كوردستان إيران.
۴. السيد بهاءالدين الخورخوره‌يی و هو من كوردستان إيران.
۵. الملا خضر الآلوثي الآلاني.
۶. الشيخ أحمد السردشتي و هو من كوردستان إيران.
٧. الشيخ عمر العزي الديرزوري بن الشيخ أحمد السوري.
٨. الملا علي الجوانرودي و هو من كوردستان إيران.
٩. الملا محمود الوه‌يسه‌يی و هو من كوردستان إيران.
١٠. الملا سعيد البالكي و هو من كوردستان إيران.
١١. الملا محسن الألمانه‌يی و هو من كوردستان إيران.
١٢. الشيخ محمد بن الشيخ مارف النيركسه‌جاري .
١٣. الملا محمد أمين المكرياني و هو من كوردستان إيران.
١۴. الملا قادر بن الحاج أحمد الهاروني.
١۵. الملا مجيد الكاني‌ساردي الوارماوايي.
١۶. الملا أحمد بن الصوفي محمود الكويركي.
١٧. الملا علي الكوێركي.
١٨. الملا محمود الكاني به‌ردينه‌يی.
١٩. الملا صالح بن الصوفي عبدالقادر الزاڵه ناوي.
٢٠. الملا فتاح الشاطري.
٢١. الملا صديق بن الخليفة الملا رحيم الهوشاري.
٢٢. الملا سعيد الگله‌چاڵي.
٢٣. الملا مجيد الولدبيگي و هو من كوردستان إيران.
٢۴. الملا محمد بن الملا أحمد الهوشاري.
٢۵. الملا محمد محمد أمين البانه‌يي و هو من كوردستان إيران.
٢۶. الملا عبدالقادر الخوشناوي.
٢٧. الشيخ نجم‌الدين بن الشيخ عبدالقادر الحوتاشي.

٢٨. الملا محمد بن عباس البانه يي و هو من كوردستان إيران.
٢٩. الملا محمد أمين الگەورەدێي.
٣٠. الملا خضر الشيروي المنگوري و هو من كوردستان إيران.
٣١. الملا رشيد بن الحاج كاكه حمه قولى جاني.
٣٢. الملا عمر رشيد النودەرياوي.
٣٣. الملا حسين الكويسنجقي.
٣٤. الملا مصطفى الكوزه پانكي.

و في بغداد أجاز:

٣٥. الدكتور صلاح‌الدين عبدالله السنگاوي.
٣٦. الشيخ محمد علي القرەداغي.
٣٧. الشيخ الدكتور محمد أحمد الگزني.
٣٨. الشيخ عبدالقادر الحاج رسول البحركي.
٣٩. الشيخ الدكتور عثمان محمد الهاشمي الحلبجه يي.
٤٠. الشيخ ياسين درويش.
٤١. الشيخ الدكتور رافع العاني.
٤٢. الشيخ محمد خالد المفتي.
٤٣. الشيخ محسن خالد المفتي.

و حاولت من خلال مقابلاتي مع تلاميذه أن أجمع أسماء تلاميذه من غير العرب و الكرد، غير أني ما حصلت إلا أسماء ثلاثة منهم:

٤٤. بنيامين أبوبكر، ملايوي.
٤٥. إبراهيم غانا، ملايوي
٤٦. علي تركي.

**ملاحظة:**

و أخيراً أود أكتب أن الشيخ له تلاميذ كثيرة من كبار علماء العراق و شخصياته. و لاسيما القومية العربية غير أن الأوضاع الراهنة لم تسمح لي التجول في العراق حتى أقابل مع جم منهم أو على الأقل أكتب أسماءهم، فأرجو من فضيلتهم السماح، أطلب منهم إعلامي بأسمائهم، و أتمني من الأخوة المشتغلين بتحقيق كتبه و بيان مناهج كتبه أن يسدوا هذا الثغر الذي

لم يمكنني سده في كتابي (العلامة عبدالكريم المدرس و منهجه في النفسير و علوم القرآن)، فجزا الله كل من يجاهد في إبراز جهود علمائنا.

## آثاره العلمية:

الشيخ عبدالكريم المدرس ألّف كتباً كثيرة متنوعة في العلوم المختلفة، حيث لم نرَ فناً من فنون إلا و قد ألف فيه كتاباً أو أكثر، مما يدل على باعه الطويل في تلك العلوم، و ذلك باللغة العربية و الكردية و الفارسية.

أود أن أذكر مؤلفاته المطبوعة و المخطوطة:

**الكتب المطبوعة:**

**أ ـ باللغة العربية:**

١. «مواهب الرحمن في تفسير القرآن». ألفه سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م في بغداد، طبع سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ في سبع مجلدات.

٢. «جواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام»، ألفه سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١م في بغداد و طبع سنة ١٩٩٣م.

٣. «خلاصة منظومة جواهر الكلام في عقايد أهل الإسلام» ألفه سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١م في بغداد و طبع سنة ١٩٩٢م.

٤. «الوسيلة في شرح الفضيلة» شرح لمنظومة «الفضيلة» للعلامة السيد عبدالرحيم الملقب بالمولوي، في علم العقائد، ألفه سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م في كركوك، و طبع في مجلدين سنة ١٩٧٢م.

٥. «نور الإيمان»، في العقائد، طبع سنة ١٩٧٨م.

٦. «جواهر الفتاوى» يحتوي على فتاوى علمائنا الواقعة في نشر الأحكام الفقية ألفه سنة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢م في بغداد، و طبع سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١م في ثلاث مجلدات.

٧. «صفوة اللآلي من مستصفى الغزالي» في أصول الفقه، ألفه سنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م في كركوك و طبع سنة ١٩٨٦م.

٨. «المواهب الحميدة في حل الفريدة»، حلل به نظم الفريدة لجلال‌الدين السيوطي في النحو، ألفه سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م في السليمانية و طبع سنة ١٩٧٧م في مجلدين.

٩. «إرشاد الأنام إلى أركان الإسلام»، على ترتيب تحرير شيخ الإسلام القاضي زكريا

الأنصاري، في الفقه، ألفه سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م في بغداد و طبع سنة ١٩٩٠.

١٠. «رسائل العرفان في الصرف و النحو و الوضع و البيان» طبع سنة ١٩٧٨م تحتوي على ثلاث رسائل:

أ. الصرف الواضح للمبتدئين، ألفه ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م في بغداد.

ب. مفتاح الآداب في النحو، ألفه سنة ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٢م في بغداد.

ج. الخلاصة في الوضع و البيان و التبيان في الوضع و البيان، ألفه سنة ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م في بياره و راجعه سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م في بغداد.

١١. «رسائل الرحمة في المنطق و الحكمة»، طبع سنة ١٩٧٨م، تحتوي على خمس رسائل:

أ. المفتاح في المنطق، ألفه سنة ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م في بياره.

ب. الورقات في المنطق، ألفه سنة ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠م في بياره.

ج. المقالات في المقولات، ألفه سنه ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠م في بياره.

هـ . الوجيهة المرضية في المواجهات، ألفه ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠م في بياره.

١٢. «إعلام بالغيب و إلهام بلا ريب» في شرح بعض الأحاديث النبوية، طبع سنة ١٩٩٢م.

١٣. «نور الإسلام» يبحث عن عدد من الآداب و في أمور اعتقادية، ألفه سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م في بغداد و طبع سنة ١٩٧٨م.

١٤. «علماؤنا في خدمة العلم و الدين» في تراجم علماء الكرد، ألفه سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م في بغداد و طبع سنة ١٩٨٣م.

١٥. «الرسالة و أنوارها» حول رسالة الرسل الكرام و معجزاتهم، طبع سنة ١٩٨٩م.

١٦. «إسناد الأعلام إلى حضرة سيد الأنام»، طبع سنة ١٩٩٥م.

١٧. «الوردة العنبرية في مدح خير البرية»، ألفه سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م في بغداد و طبع سنة ١٩٩٤م.

١٨. «الأنوار القدسية في الأحوال الشخصية» طبع ١٩٩٠م.

١٩. «رسالة في بيان صلاة التراويح و عدد ركعتها»، طبع بملحق كتاب «نور الإسلام».

٢٠. «كشف الغامض من أحكام الحائض»، ألفه سنة ١٣٤٨هـ ـ ١٩٢٩م. طبع في جواهر الفتاوى.

ب. باللغة الكردية:

٢١. «سەرچاوەی ئایین» (منبع الدين)، طبع سنة ١٩٨٢م، يحتوي على ست رسائل:

أ ـ «ئيمان و ئيسلام» (رسالة الإيمان و الإسلام) نظم باللغة الكردية، ألفه سنة ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م في بياره، و هى ترجمة لكتاب (عەقيدەی هەورامانيانه) أي عقيدة الهورامانية للمرحوم العلامة الملا حامد كاتب الشيخ سراج‌الدين، و الهورامانية لهجة خاصة في اللغة الكردية.

ب ـ «ئەساسی سەعادەت» (رسالة أساس السعادة)، منثور باللغة الكردية على شكل الأسئلة و الأجوبة في آداب الإسلام و أركان الإيمان، ألفه سنة ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥م.

ج ـ «ئاوی حەيات» (رسالة ماء الحياة)، في تاريخ الرسل الكرام و أسمائهم و أحوالهم الشريفة الذين جاء أسماؤهم في القرآن. ألفه سنة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩م في بياره.

د ـ «چل‌چرای ئيسلام» (سراج الإسلام)، في أربعين حديثاً شريفاً و تفسيرها للوعظ و إرشاد المسلمين، ألفه سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م في السليمانية.

هـ ـ «نوور و نەجات» (النور و النجاة)، قصيدة كردية في مدح سيد المرسلين و أصحابه و أحوالهم و مناقبهم الشريفة المباركة، ألفه سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م في كركوك.

و ـ «ئيقبال نامه» حكمة منظومة باللغة الكردية، ألفه سنة ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م، و هي ترجمة لكتاب «دەولەت‌نامه» للملا خضر روداري بالهورامانية.

٢٢. «مەولوودنامه و ميعراج‌نامه» (المولود و المعراج)، ألفه سنة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م في كركوك و طبع سنة ١٩٨٢.

٢٣. «دوو رشته» منظومة على شكل قاموس عربي ـ كردي، ألفه سنة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م و طبع سنة ١٩٨٢م.

٢٤. «شەريعەتی ئيسلام» (شريعة الإسلام)، ترجمة لكتاب المنهاج للنووي، تأليفه من سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م إلى سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م في بغداد في أربع مجلدات.

٢٥. «بەهار و گوڵزار» (الربيع و الأزهار)، بالنثر و النظم في الإرشاد و الأدب و الحكم و تفسير بعض الآيات و الأحاديث الشريفة، و طبع سنة ١٩٧٧م.

٢٦. «وتاری ئايينی بۆ رۆژانی هەينی» (الخطب الدينية لأيام الجمعة)، في الخطب المنبرية و بيانها باللغة الكردية، ألفه سنة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١م في بغداد و طبع سنة ١٩٧٠م.

٢٧. «بارانی رەحمەت» (مطر الرحمة)، منظومة تبدأ بالسيرة النبوية ثم نبذة مختصرة من

حياة الخلفاء الراشدين، ثم بيان مسائل في الفقه و يختمه بمسائل في الإيمان، ألفه سنة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م في بيارة و طبع سنة ١٩٥٨م.

٢٨. «يادی مەردان» (تذكار الرجال)، في بيان حال الشيخ مولانا خالد النقشبندي و أحوال الشيخ عثمان سراج‌الدين، و ذلك في مجلدتين، المجلد الأول طبع سنة ١٩٧٩م و الثاني ١٩٨٣، و ذكر الثاني بـ«پەیرەوان» في علمائنا.

٢٩. «دیوانی مەولەوی» (ديوان الشاعر المولوي)، شرح غزلياته الأدبية في التصوف و ما شاكله، ألفه سنة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م. و طبع سنة ١٩٦١م.

٣٠. شرح ديوان الشاعر المشهور «نالي»، طبع سنة ١٩٧٦م.

٣١. شرح ديوان المحوي، ألفه سنة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م في بغداد، و طبع ١٩٧٩م.

٣٢. تعليقات على ديوان فقي قادر الهموندي، طبع سنة ١٩٨٠م.

٣٣. «حەج‌نامە»، نظم و نثر في آداب المناسك.

٣٤. «عەقیدەی مەرضیە»، شرح لمنظومة المرضية للسيد عبدالرحيم المولوي و قد طبع في سنة ١٩٨٨م.

٣٥. «مەکتووباتی کاك ئەحمەدی شێخ» (مكتوبات كاك أحمد الشيخ)، ترجمة من الفارسية إلى الكردية لخمس و خمسين مكتوبة للشيخ كاك أحمد بن الشيخ المعروف النودهي، و ذلك في أربع مجلدات،و طبع من سنة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١.

٣٦. «بنەماڵەی زانیاران» (العوائل العلمية)، يبحث عن أحوال العوائل المعروفة بالعلم والدين في كوردستان، ذكره الشيخ المدرس في علماؤنا بـ«بنماڵه كانی كوردستان» (العوائل الكوردستانية)، طبع سنة ١٩٨٤م.

٣٧. «تەفسیری نامی» (تفسير النامي)، في تفسير القرآن، و ذلك في سبع مجلدات، طبع من سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م.

٣٨. «خولاصەی تەفسیری نامی» (خلاصة تفسير النامي) اختصره هو بنفسه سنة ١٩٨٥م في ثلاث مجلدات.

٣٩. «نووری قورئان» (نور القرآن)، في تاريخ القرآن و تجويده و ما يتعلق بذلك، ألفه سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م في بغداد و طبع سنة ١٩٨٥م.

٤٠. «رێگای بەهەشت» (طريق الجنة) طبع سنة ١٩٨٧م.

٤١. «نامەی هۆشیار» (الرسالة اليقظان)، ألفه سنة ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨. في بغداد و طبع سنة

١٩٩٢م.

٤٢. «شەرحی فتح القريب» (شرح فتح القريب) في فقه الإمام الشافعي.

٤٣. «بەديع و عەرووزی نامی» (بديع و عروض النامي)، ألفه سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩، في بغداد و طبع سنة ١٩٩١م.

٤٤. «رێگای رەهبەر» (طريق القائد = الرسول)، في علم حديث خير البشر، ألفه سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، في بغداد و طبع سنة ١٩٨٥م.

٤٥. «ثەناو سكاڵا» (الثناء و الشكوى)، ألفه سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م في بغداد و طبع سنة ١٩٨٧م.

٤٦. «شرح التصريف الزنجاني» باللغة الكردية.

ج. باللغة الفارسية:

٤٧. رسالة «شمشير كارى بر نسيم رستگارى»، ردّ لكتاب «نسيم رستگارى» تأليف آية اللّٰه محمد مردوخي السنندجي، ألفه سنة ١٣٥٦ هـ ـ١٩٣٧م. في رد منكري الاجتهاد و التقليد، و طبع سنة ١٩٣٨م.

٤٨. «فوائد الفوائح»، شرح «فوائح» للعلامة المولوي، في علم العقائد، ألفه سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، في بغداد و طبع سنة ١٩٩٥م.

الكتب غير المطبوعة:

أ. باللغة العربية:

٤٩. «البركات الأحدية في شرح الصمدية»، في علم النحو، ألفه سنة ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م في بياره وهو ٢٧٢ صفحة، هذا الكتاب الذي بين أيديكم، بحمد اللّٰه تمّ طبعه.

٥٠. «التجويد المنظوم بالرجز»، ألفه سنة ١٣٤٨هـ ـ ١٩٢٩م في بياره.

٥١. «العلمان في العلمين»، في الوضع و الإستعارة، ألفه سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤.

٥٢. «خلاصة التبيان»، ألفه سنة ١٣٧٤هـ.

٥٣. «العقد الذهب في جيد الأدب»، في البديع و العروض، ألفه سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٤. إرشاد السالك إلى المناسك.

ب. باللغة الكردية:

٥٥. «نامەی حەقیقەت» (رسالة الحقيقة)، ألفه سنة ١٣٦٢هـ.

٥٦. «رۆژگاری ژیانم» (أيام حياتي)، في ٢٥٦ صفحة كتب تفاصيل حياته إلى سنة

١٩٦٩م.

٥٧. «سۆسەنی کۆسار»، نثر في نصائح المسلمين، ألفه سنة ١٤١٩هـ.

٥٨. «وەنەوشەی نازار»، نثر في النصائح، ألفه سنة ١٤٠٣هـ .

٥٩. «باغچەی مەعریفەت» (حديقة المعرفة)، ألفه ١٣٧٣هـ .

٦٠. شرح ديوان الشاعر «سالم».

٦١. شرح و تعليق على ديوان «بێساراني» الشاعر الكبير.

٦٢. «شەمامەی بێندار»، في الحكم و النصائح.

٦٣. «نامەی بەختیار»، نثر في نصائح عامة، ألفه سنة ١٣٨٤هـ .

٦٤. «باوەشێنی دڵ بە چەند دەستە گوڵ» (مروح القلب بباقات من الزهور)، في بيان حياته و أيامه و ذكر مشايخه.

٦٥. «گوڵزاری حیکمەت»، ألفه سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧.

ج. باللغة الفارسية:

٦٦. «شهاب سما در رجم جن جان نما»، و ذلك في ردّ كتاب «جان نما» لآية اللّٰه المردوخي كتبه في العقائد و رده الشيخ المدرس في سنة ١٣٥٧هـ .

٦٧. «فيوضات خداى ذي مَنّ»، في ردّ كتاب «يزدان و أهريمن»، لآية اللّٰه المردوخي. و هذه رسالة منظومة في ردّ منظومة ألفه سنة ١٣٥٨هـ .

٦٨. «رباعيات فارسى»، رباعيات شعرية باللغة الفارسية، ألفه ١٣٧٧هـ .

هذا ما عثرت عليه من تآليفه المطبوعة و المخطوطة، فجزاه اللّٰه عنّا أحسن الجزاء.

وفاته:

فبعدما شرفني اللّٰه مقابلة الشيخ عبدالكريم المدرس مرتين، مقابلة في ٢٠٠٥/٢/١٤م و الأخرى في ٢٠٠٥/٦/٢٨م و سألته عن بعض ما أشكل علي من حياته، انتقل روحه العزيز إلى ديوان ربه سبحانه، و ذلك ليلة ٢٠٠٥/٨/٣١م.

بسم الله الرحمن الرحيم

**أَحْسَنُ كَلِمَةٍ يُبْتَدَأُ بَهَا الْكَلَامُ وَ خَيْرُ خَبَرٍ يُخْتَتَمُ بِهِ الْمَرَامُ، حَمْدُكَ اللّٰهُمَّ عَلَىٰ جَزِيلِ الْإِنْعَامِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنَامِ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الْبَرَرَةِ الْكِرَامِ، لَاسِيَّمَا ابْنَ عَمِّهِ**

---

بسم اللّٰهِ الرحمن الرحيم

## [المقدمة]

نحمدك اللّهمّ علىٰ إيجادنا مِن العدم، و تعليمنا مالم نعلم، و إكرامنا بتصديق حبيبك الأكرم، سيدنا محمد صلّى اللّه عليه و آله و صحبه و سلم، حمداً يكون مفتاح كنز إحسانكَ و خاتمة لقاء ذاتك، فإنّ (**أحسن كلمة**) اختلجتْ بالبال، و أثنىٰ مَقالة (**يُبتدأُ بها الكلام**) في المقال ثنائك المؤذِّنُ بِأنَّكَ المتفرد بعظمة الجلال. (و) إنَّ (خير خبرٍ) يفوق أخبار كافة الأنام، و يـليق بأنْ يفتتح و (**يختتم به المرام، حمدك اللّٰهمَّ**) حمداً لا ينفد بأبحر المداد و الأقلام. حيث أنعمت (عليـ)نا بـ(**جزيل الإنعام**). نعماً لا تسعُ بشكره لسانُ العقول و الأوهام و نستدعي منك فيض (**الصلاة**)، صلوة مبرّأة عمّا أضيف إليه من الكدر و الآلام. محلّاة بأزكى التّحيّه و أعلىٰ (**سلام على**) جميع الأنبياء والمرسلين المختتمين الكرام خصوصاً علىٰ عين الأعيان، قطب الأكوان و (**سيّد الأنام**) سيدنا (**محمّد**) المخصوص بالشّفاعة الكبرىٰ يوم القيام و علَى الآيلين اليهم، و صحبهم (**البررة الكرام، لاسيّما**) خلفاء أشرفهم شرفاء خلفائهم الذين هم للدين عماد رضى اللّه عنهم و أفاض عليهم سحاب لطفه إلَى الْمعاد أوّلهم الأولىٰ الموصوف بالصدق الأعـلىٰ والتصديق، سيد الناس بعد الأنبياء المصرَّح به في قوله عليه‌السلام: «ما طَلَعَتِ الشَّـمْسُ وَ لا غَرَبَتْ بَعْدَ النَّبِيينَ عَلىٰ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي‌بَكْرٍ الصِدِّيقِ»(١). ثانيهم اللايق بثناء أولى الألبـاب الموافق حُكمه لحُكم الملك الوهاب سيّدنا حضرة عمر بن‌الخطّاب. ثالثهم المخصوص بالثانية من بين الأقران جامع القرآن كهف العرفان سيدنا حضرة عثمان بن عفّان. رابعهم الراعي لدين الإسلام (**ابن‌عمّه**) الأعلىٰ علىٰ الأنام بفوز زهرة الإسلام.

---

(١). الحديث من رواية أبي‌الدرداء، قال «رآني النبيﷺ و أنا أمشي أمام أبي‌بكر، فقال: ما طلعت الشمس ولا...» رواه أبوالنعيم الأصفهاني في فضائل الخلفاء: ١٠/١. ونقله عنه السيوطي في جامع الأحاديث: ٣٣٨/١ بالرقم ٥٤٠.

**عَلِيٍّ ـعَلَيْهِ السَّلَامِـ الَّذِي نَصَبَهُ عَلَماً لِلْإِسْلَامِ، وَ رَفَعَهُ لَكَسْرِ الْأَصْنَامِ، جَازِمِ أَعْنَاقِ النَّوَاصِبِ اللِّئَامِ وَ وَاضِعُ عِلْمِ النَّحْوِ لِحِفْظِ الْكَلَامِ.**

---

سـيدنا (**علي ـعليه السلام ـ الذي نصبه علَماً للإسلام، و رَفَعه لكسرِ الأصنام، جازم أعْناق النّواصب اللّئام**) بسيف لم يك فيه حيفٌ لا في البدء و لا الختام (**و واضع علم النحو لحفظ الكلام**) باب مدينة العلم الدافع للأسقام.

**وبعد:** فيقول المحتاج لعفو الملك المنّان عبدالكريم بن محمد سترهما مع المسلمين بالغفران. لما كانت الرسالة الصمدية متناً موجزاً عزيزاً و كان شرحها الموجود مطولاً لا يستوعبه أفكار المبتدئين شرعت في شرحها بعبارة وجيزة لطيفة عزيزة بحيث يكون فيه المقدار الكافي مسطوراً، و يحسبه الفاضلون لؤلؤاً منثوراً، فجاء بحمد اللّه كما ترىٰ و ذلك بعوائد مددية؛ لذا سمّيته بـ«**البركات الأحديّة في شرح الصمديّة**» و على اللّه توكلي في الآخر و الأول.

وَبَعْدُ فَهَٰذِهِ الْفَوَائِدُ الصَّمَدِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ،

---

قال المصنفﷺ بعد التيمّن بالتسمية والتحميد والتصلية والتسليم: (وبعد) هو من الظروف المكانية المقطوعة عن الإضافة و استعيرتْ هنا للزمان و قال بعضهم: إنّه جاء ظرف مكان و زمان حقيقة. و يجوز إرادة الزمان هنا باعتبار التلفظ كإرادة المكان باعتبار الرقم، و بُنِيَ لكون المضاف‌إليه محذوفاً منويّاً و حاصله: نيّة معنى الإضافة التي مِن المعاني الحرفية منه فوجه البناء، الشبه المعنوي و لدفع نظائره أربع حالات: لأنّه إمّا أن يذكر المضاف إليه أو لا و على الأول: معرب و على الثاني، فإن جعل المضاف إليه متروك اللفظ والمعنى أو متروك المعنى منويّ اللفظ فكذٰلك، مثال الأول: قول الشارح:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَات

فقبلاً بمعنى في الزمان المتقدم من غير تعرض لكون التقدم علىٰ أيّ شيءٍ كان. والثاني قوله تعالىٰ: ﴿لِلّٰهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَ مِنْ بَعْدٍ﴾[1] بالجر على قراءةٍ، بناءً على نية لفظ المضاف‌إليه أو متروك اللفظ و منويّ المعنى، فيبنىٰ كما هنا على الحركة لإلتقاء الساكنين و على أثقل الحركات ليجر المضاف‌إليه. و الواو قائمة مقام «أمّا» بقرينة «الفاء». (فهٰذه) و هذه إشارة إلى المرتّب الحاضر في الذهن من الألفاظ أو المعاني سواءٌ كانت الديباجة إلحاقية أو ابتدائية إذْ لا وجود لها مرتباً إلّا في الذهن.

(الفوائد) صفةُ هذه، و هي جمع فائدة (الصمدية) اي المنسوبة إلى «عبدالصمد»، أخيه كما هو الظاهر، و قاعدة النسبة إلى المضاف‌إليه ما لم يخف اللّبس[2]، أو المنسوبة إلى الصمد من أسماء اللّٰه تعالى و وجه النسبة ظاهرٌ. (في علم العربية) المراد به: إما المرادف للنحو المعرف بما يأتي، لا ما يشمله و الصرفَ، أو ما يرادف العلوم العربية الإثني عشر[3]. و هذا واضحٌ

---

(١). الروم: ٢.

(٢). القاعدة في النسب أي الإضافة إذا كانت معنوية فالنسبة إلى المضاف إليه، كما في عبدالمناف و عمري في ابن‌عمر.

(٣). العلوم العربية الاثني عشر هي: «اللغة، الاشتقاقه، النحو، الصرف، المعاني، البيان، البديع، العروض، الخط، قرض الشعر، إنشاء النثر، المحاضرات و التواريخ».

حَوَتْ مِنْ هَذَا الْفَنِّ مَانَفْعُهُ أَعَمُّ، وَ مَعْرِفَتُهُ لِلْمُبْتَدِئِينَ أَهَمُّ وَ تَضَمَّنَتْ فَوَائِدَ جَلِيلَةٍ فِي قَوَانِينِ الْإِعْرَابِ وَ فَرَائِدَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ، وَضَعْتُهَا لِلْأَخِ الْأَعَزِّ عَبْدِالصَّمَدِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ وَ نَفَعَهُ بِهَا وَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ تَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسِ حَدَائِقَ:

---

بأدنىٰ عناية (حوت) جَمَعَتْ خبر "هذه" (من هذا الفن) العربي (ما) من المسائل (نفعه أعم) بعموم استعمال جزئيات موضوعها في الكلام (و معرفته للمبتدئين أهم) من غيره. إذ لابدّ من معرفة ذلك المقدار وسيلة لتحصيل العلوم المعتاد تدوينها بلسان العرب (و تضمّنت) تضمّن الكل للأجزاء (فوائد جليلة) الشأن، ذاتِ حسن و بهاءٍ (في) بيان (قوانين) تستنبط منها كيفية إجراء (الإعراب) على الألفاظ (و تضمنت فرائد) جمع فريدة و هي الدرة الكبيرة الكثير الشفاف، استعيرت للمسائل (لم يطلع عليها) فضلاً عن أن يخرجها من عمّان المعاني (إلاّ أولو الألباب) الخواص الذين هم لبحار المعارف غوّاص (وضعتها للأخ الأعزّ) الأمجد الذي بمنزلة الكبد في الجسد (عبدالصمد جعله اللّه من العلماء العاملين) بالعلوم (و نفعه بها و) نفع (جميع المؤمنين) الذين هم في ديوان الاكتساب رسوم (و تشتمل على خمس حدائق) جمع حديقة بمعنى الروضة ذات الشجر و استعيرت هنا للمباحث التى ستذكر بعون اللّه الأكبر، بجامع افادة كلّ ما لا يخفى من الثمر.

# اَلْحَدِيقَةُ الْأُولَىٰ:

## فِي مَا أَرَدْتُ تَقْدِيمَهُ غُرَّةٌ اَلنَّحْوُ عِلْمٌ بِقَوَانِينَ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ.

## أما (الحديقة الأولىٰ):

ف(في) بيان (ما أردت تقديمه) متأسّياً بالسلف من أمورٍ توقف الشروع مع البصيرة في العلم عليها، كتعريف العلم و بيان موضوعه و غايته .....(١) و غيرها توقفاً أو توضيحاً كتعريف الموضوع و بيان أقسامه و حدودها و خواصها و غير ذلك. (غرّة) هي البياض في جبهة الفرس فوق الدرهم و يقال غُرّة الشهر لأوله والمناسبة في استعمالها هنا واضحة.

### [تعريف النحوي]

(النحو) لغة بمعنى القصد والميل والجانب و غيرها، و عرفاً: (**علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الإعراب والبناء**) اما العلم فهو ادراك و حضور للشيء عند العقل. والقوانين جمع قانون و هو لفظ يونانيّ أو سريّانيّ وضع لمسطر الكتابة والمراد هنا قضية كلية تستنبط منها أحكام جزئيات موضوعها بواسطة ضمّ قضيّةٍ أخرىٰ، محمولها موضوع هذه القضية إليها. فإذا أردت استنباط حكم الفاضل في قولك هذا فاضل، تقول: فاضل خبر و كلّ خبر مرفوع ففاضل مرفوع. و تسمى القضية الأولى صغرىٰ، و الثانية كبرىٰ. و إذا وجدتَ معمولاً كان عامله سماعياً لم يمكن جعله موضوع القضيّة الكلية فاجعل الموضوع نفس المعمول و قل في شأن مجرور الباء في بزيد: زيد دخلته الجارة و كلّ ما دخلته الجارة مجرور، فزيد مجرور. و بهذا يندفع ما يقال: كيف يمكن سوق القضايا الكلية في عمل العوامل السماعية التي أفرادها و صيغتها محصورة و كلمة حيث تأتي للاطلاق إن كانت عينَ المحيث، كما تقول: النّار من حيث هي حارة. و للتعليل نحو: أكرم العلماء من حيث أنهم ورثة الأنبياء. و للتقييد نحو: أدّ الفرائض من حيث بيّنها لك الشرع. و من هذا القبيل ما هنا فهو للاحتراز عن قوانين ألفاظ الإعراب لا من حيث البناء و الإعراب، ثمّ إنّ هذا التعريف مبني على أن المراد بالعلم، نفس إدراك المسائل

---

(١). في الأصل «و غايته و أن الخبر...... غيرها» و في العبارة سقط غير واضح، فأسقطتُ «أن الخبر» لتعديل العبارة.

**وَ فَائِدَتُهُ: حِفْظُ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطَأِ فِي الْمَقَالِ. وَ مَوْضُوعُهُ: اَلْكَلِمَةُ وَالْكَلَامُ. اَلْكَلِمَةُ: لَفْظٌ مَوْضُوعٌ مُفْرَدٌ،**

---

و قال بعض: هو نفس المسائل و بعض الملكة الحاصلة للإنسان من تكرار إدراك المسائل و قال آخرون: غير ذٰلك.

## [فائدة النحوي و موضوعه و تعريف الكلمة]

(وفائدته) الباعثة لإقدام المتعلمين على التعلم: (**حفظ اللسان عن الخطأ في المقال، و موضوعه: الكلمة والكلام**) لأنّ موضوع كل علم: ما يبحث في ذلك العلم عن أحواله الثابتة له ذاتاً أو بالواسطة، والمبحوث عن أحواله في النحو هو الكلمة والكلام، و هما مشتقان من الكَلْم بتسكين اللام، وهو الجرح والمناسبة بين المشتقَين أي المشتق و المشتق منه التأثر، فإنّ الجرح كما يؤثر في القلب بالآلام، كذلك الكلمات الحسنة تؤثر بالبسط والسيّئة بالقبض. و لما كانا موضوعين والموضوع لا يجوز أن يكون مجهولاً ـ لتعذر البحث عن المجهول والتصور بالوجه غير وافية لجميع الأذهان ـ عرفهما مقدماً الكلمة[1] على الكلام لأن الأُولىٰ جزء والثانية كلّ والجزء مقدم على الكلّ طبعاً فناسبه[2] التقدم وضعاً، فقال: (**الكلمة: لفظ موضوع مفرد**) واللام في الكلمة اما للعهد، ـ إشارة إلى الكلمة المعهودة في عرف أصحاب الفن ـ أو للجنس و هذا أنسب بمقام التعريف و لابأس باجتماعها مع تاء الوحدة المشعرة بالتضاد ظاهراً لأنّ الوحدة ليست نوعية أو شخصية حتّى تنافيه، بل الوحدة جنسية و معلوم أن الجنس تتصف بها فإن الحيوان جنس واحد من الجنس النامي و كذلك الجسم النامي من مطلق الجسم و مطلق الجسم من الجوهر.

و اللفظ لغةً: مصدر «لفظتُ» أي رميتُ سواء كان الرمي بالفم أو غيره، و عرفاً: ما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان و إن لم يتلفظ به إلى الآن فيشمل كلمات الملك والجان والملك الأكبر المنان. وهو إما حقيقي كخالد، أو حكمي وهو مالم يوضع له لفظ كالضمائر المستكنة في نحو

---

(١). في الأصل «للكلمة».

(٢). في الأصل «فمناسبه».

وَ هِيَ: اِسْمٌ وَ فِعْلٌ وَ حَرْفٌ.

---

أكرم. و قال بعض: لما كان المراد من اللفظ ما من شأنه أن يعبّر عنه و يتلفظ به فلا وجه لجعلها من الألفاظ الحكمية. ثم إنه لمّا شمل المهملَ والموضوعَ، والمطلوبُ الثاني للفظ بالموضوع أردفه تخصيصاً و تنصيصاً مع المراد بقوله: «موضوع». والوضع، لغةً جعل شيء في حيز و عرفاً تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث متىٰ أطلق اطلاقاً صحيحاً يدلّ عليه بلا قرينة كما في الحقائق، أو معها كما في المجازات و لاندراج التعيين بمقابلة المعنى في مفهوم الموضوع لم يذكر قيد «لمعنىً». و ذكره بعضهم تصريحاً و توضيحاً والمراد بالمعنى، ما قصد من الدال سواء كان لفظاً أو لا، والمفرد ما لم يدلّ جزؤه على جزء معناه سواء لم يكن لشيء منهما جزء أو كان للفظ دون المعنى، أو للمعنىٰ دون اللفظ أو لهما و لم يدل جزء اللفظ على جزء المعنى كعبد اللّه علماً للحيوان الناطق. فبقيد «اللفظ» خرج الدّوّال الأربع أعنى الخطوط والعقود و النصب و الإشارات، و بـ«الموضوع» خرج المهملات و بقي الموضوع مفرداً أو مركباً و خرج المركب بقيد «المفرد» فعلىٰ هذا يخرج نحو الرجل و قائمة من الكلمة و يدخل فيها عبداللّه لأنّ الأول مركبة و الآخر مفرد و إن لم يكن لفظه واحداً.

(و هي) أي الكلمة، على ثلاثة أقسام: (اسم و فعل و حرف) لأنها إما أنْ تدل بنفسها على معنىً أوْ لا فالثاني حرف كقد و في، و الأول إما أنْ تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو الفعل، أوْ لا فهو الاسم كزيد و ضارب و حسن.

وَالْكَلَامُ: لَفْظٌ مُفِيدٌ بِالْإِسْنَادِ، وَ لَايَأْتِي إِلَّا فِي اسْمَيْنِ أَوْ فِي فِعْلٍ وَ اِسْمٍ،

## [تعريف الكلام]

(و الكلام) تطلق لغة على أشياء: [الأول:] الخط و عليها اطلاق كلام اللّٰه على مابين دفتَيِ المصحف من الرسوم. والثاني: الإشارة المفهمة كقول الشاعر:

إذا كَلَّمَتْنِي بِـالْعُيُونِ الْـفَواتِـر    رَدَدْتُ عَلَيْها بِالدُّمُوعِ الْبَوادِر

و الثالث: ما يفهم من حال الشيء. والرابع: التكلم الذى هو المصدر. كقول الشاعر:

قالُوا كَلامَكَ هِـنْداً وَهِـي مُـغْضِبَة    يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَـوْكَـانَا

و الخامس: ما في النفس من المعاني و عليه اصطلاح المتكلمين في إثبات كلام اللّٰه تعالىٰ. [و]السادس: ما يتكلم به الإنسان قليلاً أو كثيراً مفيداً أو لا، و هذا هو المتبادر في اللغة. و في اصطلاح النحاة: (لفظ) أي صوت معتمد على مقطع الفمّ (مفيد ب) سبب (الإسناد) الحاصل، فيه فائدة يحسن سكوت المتكلم أو المخاطب أو كليهما عليه. فخرج غير اللـفظ والمـهملات والمفردات والمركبات الغير المفيدة إما لعدم الحكم فيه أو لبداهته، نحو: النار حارة. و بـقي ماينطق به النائم والساهي. و جملة الصلة والجزاء داخلة مع أنّها خارجة و لابعد في اخراجها بأن كلام النائم والسـاهي لمّا لم يحصل من القصد والشعور، لا يعتمد عليه فلا يفيد. و كذا جملة الصلة والشرط والخبر والجزاء فإن المراد بالمفيد المفيد حالاً كما هو الظاهر و تلك الجمل لما لم تكن مقصودة ذاتاً لسْنَ مفيدة و إن أفدنَ إن انفردنَ.

(و) لما تحققت لزوم الإسناد فيه تـحققت أنـه (لايأتي) الكـلام (إلّا في اسمين) يكـون أحدهما مسنداً و الآخر مسنداً إليه (أو في فعل و اسم) أسند الأول إلى الآخر فإنّ الإسناد لا يتحقق الّا بمسند و مسند إليه. و أما الأقسام الأربعة الباقية من الاحتمالات المقصودة هـنا فلا يتأتى فيها الكلام لفوات الركنين في بعض و أحدهما في بعضها الآخر.

**إِيْضَاحُ: اَلْاِسْمُ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا مُسْتَقِلٌّ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ. وَ يَخْتَصُّ بِالْجَرِّ وَالنِّدَاءِ وَاللَّامِ،**

---

## [الاسم و خواصه]

**إيضاح:** لأقسام الكلمة و رتبها على نهجِ شَرَفِها، فقدم الاسم لاستقلاله بصوغ الكلام منه و قال: (**الاسم**) وهو إما ناقص واوي بمعنى العلوّ أو مثال كذلك بمعنى العلامة و على التقديرين حذفت الواو و عُوِّضَت عنها الهمزة. (**كلمة معناها مستقل**) بالمفهومية بأن لا يحتاج في فهم من داله إلى ضمّ معنى لفظ آخر إليه و هذا هو معنى استقلال المعنى. و استقلال اللفظ معناه عدم احتياجه في الدلالة إلى ضمّ لفظ آخر إليه و إن احتاج إليه لالتزام إيضاح المفهوم كالأسماء الموصولة أو لتحصيل الغرض من الوضع كما في الأسماء اللازمة الإضافة مثل: ذو، فوق و نظائرهما فإنّ وضع ذو لجعل الجنس مربوطاً بصاحبه و لا يمكن هذا إلّا بالإضافة. فاحفظ هذا تحفظ عن آفة اشتباه الاسم عليك بالحرف. (**غير مقترن**) صفة المعنى (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) بحسب الوضع الأو[ل] و إن اقترن بها بحسب الاستعمال كما في زيد ضارب عمراً أمسِ أو غدا أو ألآن. فدخلت في الاسم أسماء الأفعال و خرجت عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان كعسىٰ و كاد لاقترانها بحسب الوضع. (**و يختص**) أي يمتاز الاسم عن أخويْه بأمور، منها: (**الجر**) لأنها أثر الحرف المذكور أو المقدر الموضوع لجر معنى الفعل المذكور أو المقدر، لا الاسم فلزم كون مدخوله اسماً. (و) منها (**النداء**) أي كونه مناديً فإن المناديٰ في المعنى مفعول و لا يكون الفعل والحرف مفعولاً. (و) منها (**اللام**) المعرفة و ما في معناها كـ«أمْ» في لغة حمير و تركها لقلتها، و هي إما للعهد أو للنجس و الأولىٰ إما تدخل على معهود في الخارج محسوس وهو اللام العهد الخارجي كقولك لكاتب لديك: القرطاس. أو مذكور وهو لام العهد الذكري نحو قوله تعالىٰ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنا إِلىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[1]. أو معلوم في الذهن و يسمىٰ لام العهد الذهني كما إذا عهد درهم بينكما فتقول لمخاطبك: سرقتَ الدرهم. و يسمى اللام الداخلة

---

(١). المزمل: ١٥ ـ ١٦. و ذكر في الأصل «إنا أرسلنا...» و هو خطأ.

وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

---

على هذه الأقسام بأسرها لام العهد الخارجي. و الثانية: إما للاستغراق إن ناب عنها لفظُ "كل" حقيقة وهو لام الاستغراق الحقيقي؛ أو مجازاً وهو لام الاستغراق العرفي نحو: جمَعَ الأميرُ الصاغة. أو لتعريف نفس الماهية مع الإشارة إلى فرد مبهم و تسمى لام العهد الذهني و هذا غير ما سبق أو بلا إشارة إليه و تسمىٰ لام الماهية و قد يقال لهذه لام الحقيقة. و وجه الاختصاص أن التعريف مقابل التنكير وهو خاص بالاسم فكذا هذا. (و) منها (التنوين) ماعدا الترنم و الغالي. فلامه للعهد وهي صورةً حركتان موافقتان. و لفظاً نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، و أقسامه ستة: تنوين تمكن و فائدته الدلالة [على] خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً و تمكنه في باب الاسمية و يدخل على المعرفة كزيدٍ و على النكرة كرجُلٍ. الثاني تنوين تنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيره تقول: سيبويه، إذا أردتَ الإمام المشهور بلاتنوينٍ. و منوّناً إذا أردت المسمىٰ بذلك أيّاً كان. والثالث تنوين المقابلة وهو ما في نحو مسلماتٍ. مما جمع بالألف والتاء لمقابلة نون مسلمين. والرابع تنوين عوض وهو اللاحق لنحو غواشٍ و جوارٍ عوضاً عن الياء المحذوفة و لكلمة «إذ» عوضاً عن الجملة المضاف إليها نحو: يومئذٍ و حينئذٍ. والخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي التي آخرها حرف مدّ، فإنّه لما أبدل عنها حصل في الخيشوم غنة و صوت كقول الشاعر:

أَقِــلِّي اللَّــوْمَ عَــاذِلُ وَ عِـتَابَنْ [فَقُولِي إنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَـابَنْ]

و أصله والعتابا. والسادس تنوين غال وهو اللاحق للقوافي التي آخرها حرف ساكن زيادة على الوزن كقول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمىٰ و إِنِنْ كَانَ فَـقِيراً مُـعْدِماً قَـالَتْ وَ إِنِـنْ

و هذان القسمان الأخيران مشتركان بين أقسام الكلمة، و الأربعة الأُوَلُ مختصة بالاسم و لا أظنّك محتاجاً إلى بيان وجه الاختصاص لمعلوميته من كلامي. (و) منها (التثنية والجمع) فلا يثنىٰ و لا يجمع الفعل لوضعه للحدث المجرد عن التعدد و لا الحرف إذ لا مدلول له بحيث يصلح لهما. و منها الإسناد إليه وهو أقوىٰ الخواص و لم يذكره المصنف و منشأُه استقلال معناه

وَالْفِعْلُ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا مُسْتَقِلٌ بِأَحَدِهَا

---

المطابقي، فإنَّ مَن لاحظ مَعناه مستقلاً لا يتوقف من الحكم عليه بخلاف معنى الحرف فإن معنى مِن مثلاً هو الابتداء المخصوص الملحوظ بين السير و البصرة على وجه يكون آلة لملاحظتهما فلا يكون نفسه بهذا المعنى مستقلاً ملحوظاً قصداً فلايحكم عليه و كذا معنى الفعل فإنه مركب من الحدث كالضرب و على نسبة مخصوصة بينه و بين فاعله و على الزمان و هذا المجموع غير مستقل لأنك لمّا ربطت الحدث بالنسبة الغير المستقلة يتوقف تحققه على ما توقفت عليه فيكون المجموع غير مستقل؛ و أمّا معناه التضمّني أعني الحدث، فهو مستقل؛ فلزم تعميم المعنى في التعاريف أعم من المطابقي و إن كان هو المتبادر عند الإطلاق لوجود الصارف وهو عدم صحة المعنى لو أريد به المطابقي في تعريف الفعل إذ لا معنى مطابقي له مستقل كما عرفت. و لئن قلتَ: فالحرف كالفعل فإن الابتداء المطلق الذي في ضمن معنى «مِنْ» مستقل كالحدث في الفعل. قلنا: مدار الاستقلال و عدمه على الملحوظية بالذات و عدمها كما صرّح به عبدالحكيم في التتمة و من وفّقه اللّه يعلم سرّ ملحوظية المعنى التضمني في الفعل دون الابتداء المطلق في معنى «مِنْ» فتبصّر.

## [الفعل و خواصه]

(و الفعل كلمة معناها مستقل) بهيئتها بحسب أصل الوضع (بأحدها) أي أحد الأزمنة الثلاثة فدخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان و خرج عنه أسماء الأفعال و ما يقترن به بواسطة القيود. ثمّ إن اقتران المضارع به على كونه حقيقة في الحال أو الاستقبال واضح و أما على اشتراكه بينهما فلأنه لا يقدح في الدلالة على المعين إرادة ماسواه كما أفاده مولانا الجامي ـ قدس سرّه السامي ـ أو لأن اللفظ المشترك لا يدلّ إلّا بالقرينة و قرينة المعنيين لاتجتمع[1] في إطلاق واحد كما أفاده العصام ـ عصمه اللّه و إيّانا من محن يوم القيام ـ.

**لطيفة:** قول الجمهور على أن الفعل يدل على الحدث و النسبة والزمان؛ أما الحدث والنسبة فبالمادة و أما الزمان فبالهيئة و قالوا: وجه دلالتها على النسبة أنه لو لم تكن النسبة

---

(١). في الأصل «لا تجمع».

**وَ يَخْتَصُّ بِقَدْ وَ لَمْ وَ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَ نُونِ التَّأْكِيدِ.**

**وَالْحَرْفُ كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا غَيْرُ مَسْتَقِلٍّ وَ لَامُقْتَرِنٍ بِأَحَدِهَا وَ يُعْرَفُ بِعَدَمِ قَبُولِ شَيْءٍ مِنْ خَوَّاصِ أَخَوَيْهِ.**

---

مأخوذة فيه لافترق عن الفاعل في استعمال و لم يوجد مفترقاً و قال بعض المحققين: أنّ معناه هو الحدث المقيد بالزمان، و اما النسبة فمدلول التركيب مع الفاعل. و استدلّ بأنه لا وجه لجعل النسبة في زيد قائم و غلام زيد و نحوهما مدلولاً للهيئة التركيبية دون النسبة في الفعل و أما لزومه الفاعل في الاستعمال فلأنه يؤدي الحدث و ينسب إلى شيء لا لكون النسبة جزء معناه، كيف؟ والمفرد لايدلّ على معنيين مفصلين. فخذ هذا و اشكر.

**(و يختص بـ)** علامات: منها دخول (قد) عليه فإنه إما لتحقيق[1] الحدث المقرون بالمضيّ أو لتقريبه إلى الحال أو لتقليله إذا كان على المضارع و الاسم مبرّئ عن الزمان (و) منها (لم) الجازمة المنقلبة معناه إلى الماضي النافية له فيه و اقتصر على لم لأن «لما» قد تدخل على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حافِظ**﴾[2]. (و) منها لحوق (تاء التأنيث) الساكنة أصلاً الدالّة على تأنيث الفاعل، به؛ لأنّ التاء المتحركة خصت بالاسم لخفته فلم يبق للفعل إلّا الساكنة. (و) منها لحوق (نون التأكيد) خفيفة أو ثقيلة به كقوله تعالى حكاية: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكونا مِنَ الصاغرينَ**﴾[3] أي لَيَكونَنْ و كتبت النون ألفاً و وجه الاختصاص أنهما لتوكيد معنى الفعل المستقبل و الاستقبال في الاسم. و لقد أحسن في ذكر خواص الفعل حيث الخاصة لكل من أنواعه الثلاث.

## [الحروف و خواصه]

**(و الحرف كلمة معناها غير مستقل و لامقترن بأحدها)** أي الأزمنة الثلاثة **(ويعرف)** الحرف **(بعدم قبول شيء من خواص أخويه)** لا المذكورة و لا غيرها، و اعترض بأن من العلامات ما هو حرف فيلزم الدور لأنه يصير تقدير الكلام و يعرف الحرف بعدم قبول الحرف. و أجيب بأن

---

(١). في الأصل «للتحقيق». (٢). الطارق: ٤.

(٣). يوسف: ٣٢.

**تَقْسِيمٌ: اَلْاِسْمُ إِنْ وُضِعَ لِذَاتٍ فَاِسْمُ عَيْنٍ كَزَيْدٍ أَوْ لِحَدَثٍ فَاِسْمُ مَعْنىً كَضَرْبٍ، أَوْ لِمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ الْحَدَثُ فَمُشْتَقٌّ كَضَارِبٌ.**

---

العلامات لاتعنون بعنوان الحرفية فلا دور فإن قلت: كما يصدق هنا الحرف ما لا يقبل شيئاً من خواص الاسم والفعل كذلك يصدق مالا يصدق من خواص الاسم والفعل فهو حرف فلزم انعكاس العلامة و قالوا بعدم انعكاسها. قلنا: ماقالوا مخصوص بمالم تكن شاملة والعلامة هنا شاملة أو مُدّعاهم عدم لزوم الانعكاس لاعدم جوازه.

## [تقسيم آخر للاسم]

ثمّ لمّا بيّن حدودها و بعضاً من خواصها، حاول الشروع في تقسيم الاسم والفعل مقتصراً على ماهو الأهمّ من الأقسام و إلاّ فللتقسيم بسط بسيط مقدماً الاسم على الفعل لمامرّ فقال:

**تقسيم:** أي هذا تقسيم و حقيقته ضم قيود متبائنة إلى جنس يحصل بملاحظته مع كل منها قسم. (الاسم إن وضع) فحينئذٍ إن كان الوضع ا(لذات) أي مايقوم بنفسه (فاسم عين) وهو الجوهر (كزيد) و غيره من أسماء الأعيان (أو لحدث) أى معنى يقوم بغيره (فاسم معنى كضرب) و عَلِمَ فإنّ الضرب لا وجود له إلّا قائماً بضارب والعلم لم يتحقق إلّا بعالم و على منوال هذين الأمرين المحسوسين المعنى المستقل والمعنى الغير المستقل فإن معنى لفظ زيد مستقل كذاته و معنى «مِنْ» غير مستقل كصفاته (أو) وضع (لمنسوب إليه الحدث فمشتق) و يكون اسم عين إن كان كالأول (كضارب) و مجيد و اسم عين إن كان كالثاني كحركة سريعة و سواد شديد.

**أَيْضاً: إِنْ وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ فَمَعْرِفَةٌ كَزَيْدٍ وَالرَّجُلِ وَ هَذَا وَالَّذِي وَ هُوَ وَالْمُضَافِ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنىً، وَالْمُعَرَّفِ بِالنِّدَاءِ وَ إِلَّا فَنَكِرَةٌ.**

---

**أيضاً:** مصدر أضئ[1] بمعنى رجع و هي لاتستعمل إلّا بين متوافقين حكماً يستغني كل منهما عن الآخر نحو: صلّيتُ الفرائض والرواتب أيضاً فلايقال: جاء زيد أيضاً مقتصراً عليه و لا اختصم زيد أيضاً عمرو لأنه مستدرك بسبب المشاركة المقتضية لجمع الاسمين المتعاطفين. و الاسم (إنْ وضع لشيء) ملحوظ (بعينه) و تعيّنه (فمعرفة) و هي على ما هنا سبعة أقسام: الأول ماكان تعريفه بالعلمية الشخصية (كزيد) أو الجنسية كأسد والفرق بينه و بين اسم الجنس كما نقل السيوطي عن الخسرو شاهيّ هو أنّ الواضع إذا استحضر صورة الأسد ليضع لها لفظاً فتلك الصورة المستحضرة في ذهنه جزئية باعتبار تشخصها في ذهنه و مطلق الصورة مع قطع النظر عن خصوصية كونها فيه كليّ فإن وضع لفظ الأسد مثلاً للأولىٰ فعلم الجنس أو للثانية فاسم جنس و في كلام سيبويه إشارة إلى هذا الفرق كما فصّله في مطالعه فارجع إليه إن تعد ذاتك من مطالعيه. والثاني ماكان تعريفه باللام (و) قد أشرنا إلى أقسامه إجمالاً ك(الرجل). والثالث ماكان تعريفه بالإشارة الحسية (و) هو اسم الإشارة ك(هذا) و أخواته. والرابع ماكان تعريفه بالإشارة العقلية (و) هو الموصولات ك(الذي) و أمثاله. والخامس ماتعين بتقدم ذكر مرجعه وهو الضماير ك(هو) و ما يشابهه. والسادس (المضاف إلى [أحدها) أي أحد] هذه الأقسام الخمسة [(معنىً) أي إضافة معنوية] كغلام زيد. (و) السابع (المعرف بالنداء) وهو النكرة المقصودة به كرجل في يارجل لأن العلم لا يزول تعريفه بالعلمية و إنما يفيده زيادة وضوح فتأمل. أو والمعرفة على قول من قال بإزالة النداءِ التعريفَ العَلَمي فاعلم. (و إلّا) أي و إن لم يوضع لشيء متلبس بتعيين مأخوذ فيه (فنكرة) نحو: رجل.

---

(١). هكذا في الأصل، لكن الصواب أنه مصدر «آض يئيض» بمعنى عاد يعود و رجع يرجع، أصله «أَيَض» أجوف يائي مثل بَيَعَ، فالياء المتحركة المفتوح ماقبلها تقلب ألفاً، و تدخل في الأولىٰ على سبيل المد، فصار «آضَ». ينظر كتاب العين: ٢٩/٢ مادة أيض، و لسان العرب: ١١٥/٧، و الصحاح في اللغة: ٢٨/١، و تاج العروس: ٤٥٧/١.

**أَيْضاً: إِنْ وُجِدَتْ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ وَ لَوْ تَقْدِيراً كَنَاقَةٍ وَ نَارٍ فَمُؤَنَّثٌ، وَ إِلَّا فَمُذَكَّرٌ وَالْمُؤَنَّثُ إِنْ كَانَ لَهُ فَرْجٌ فَحَقِيقِيٌّ وَ إِلَّا فَلَفْظِيٌّ.**

**أيضاً:** تقسيم للاسم باعتبار التذكير والتأنيث. و اعلم! أولاً أنهما لايعتبران إلّا بعد قصد المدلول من الاسم و إلّا فلو قصدت نفس اللفظ فيجوز تذكيره و إرجاع ضمير المذكر إليه باعتبار هذا اللفظ و لوكان فيه علامة التأنيث وتأنيثه بتأويله بالكلمة و لو لم تكن فيه فكل اسم بعد ما قصدت ملاحظة مدلوله منه (**إن وجدت فيه علامة**) دالة على (**التأنيث**) أي التاء أو الألف (و لو) كانت تلك العلامة (**تقديراً**) أي سواء كانت لفظاً أو تقديراً أى في اللفظ أو في التقدير أو ملفوظة أو مقدرة و لاتكون إلّا تاء لأن شيوعها علماً للتأنيث يدل على تقدير فُقْدِه لفظاً. والقسم الأول (كناقة و) الثاني كـ(نار) و توقف تقدير التاء بإرجاع ضمير المؤنث إلى الاسم المقدر فيه نحو قوله تعالى: ﴿**حَصَبُ جَهنَّمَ.... و كُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[١]. و بالتصغير لأنه يرد الأشياء إلى الأصل كـ«هُنَيْدَة و شُمَيْسَة» و نحوهما (فـ)ذلك الاسم (مؤنث) جزاء الشرط ثم إن ألف التأنيث إما مقصورة أو ممدودة و قاعدة معرفة ماكان ألفه مقصورة أن كلّما كان له نظير صحيح مفتوح ماقبل آخره فألفه مقصورة كعصىٰ نظير عصب و موسىٰ نظير مكرم. و كلما كان له نظير صحيح قبل آخره ألف فألفه ممدودة كنظائر المصادر اللائي بدء فعلها بهمز الوصل كاستقصاء نظير استخراج و الارعواء نظير الاجتماع و عدم نظيره لقصره أو مده مقصور على النقل من العرب كالحجىٰ بالقصر للعقل والحذاء بالمد للنعل، هذا. (و إلّا) أي إن لم توجد فيه بعد قصد معناه علامة التأنيث لا لفظاً و لا تقديراً (فـ)ذلك الاسم (**مذكر**) كزيد (**و المؤنث**)[٢] قسمان لأنه (**إن كان له**) أي لمدلوله (**فرج فـ**)مؤنث (**حقيقي**) كهند و ليلى (**و إلّا فلفظي**) كغرفة و خضراء.

---

(١). في الأصل «حصب جهنم خالدين فيها» و الصحيح ما أثبتناه. و تمام الآية: «حصب جهنم أنتم لها واردون، لوكان هؤلاء آلهة ماوردوها و كل فيها خالدون» الأنبياء:٩٨/٩٩.

(٢). في الأصل «ثم المؤنث» بدل «و المؤنث» و ما أثبتناه موافق للمتن.

**تَقْسِيمُ آخَرَ: اَلْفِعْلُ إِنِ اقْتَرَنَ بِزَمَانٍ سَابِقٍ وَضْعاً فَمَاضٍ وَ يَخْتَصُّ بِلُحُوقِ إِحْدَى التَّاءَاتِ الْأَرْبَعِ أَوْ بِزَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ أَوْ حَالٍ وضعاً فَمُضَارِعٌ، وَ يَخْتَصُّ بِالسِّينِ وَ سَوْفَ وَ لَمْ وَ إِحْدَىٰ زَوَائِدِ أَنَيْتَ أَوْ بِالْحَالِ فَقَطْ فَأَمْرٌ وَيُعْرَفُ بِفَهْمِ الْأَمْرِ مِنْهُ مَعَ قَبُولِهِ نُونَيِ التَّأْكِيدِ.**

---

## [تقسيم آخر للفعل]

و لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبارات المادة شرع في تقسيم الفعل إلى أقسامه الثلاثة أعنى الماضي والمضارع و الأمر بالصيغة إذ الأمر باللام مضارع و كذا النهي فقال مغيراً للاسلوب لتغيير المقسم أي هذا (**تقسيم آخر، الفعل إن اقترن**) مدلوله (**بزمان سابق**) على تكلمك (**وضعاً**) أي اقتراناً وضعياً (ف)فعل (**ماض**) نحو: ضرَبَ. و إنما قال وضعاً ليدخل فيه نحو: إن ضربتَ ضَربتُ و نحو: قبلتُ من صيغ العقود و يخرج عنه لم يضربْ و زيد ضارب عمراً أمس (**و يختص**) أي ينفرد الماضي من بينها (**بلحوق أحدى التاءات الأربع**) أعني تاء المتكلم والمخاطب والمخاطبة والغيبة به نحو: ضربتٍُ بالحركات الثلاث و بالسكون و ذلك لأن المضارع يستغنى عنها بحرف المضارعة و بالياء والنون أيضاً في الثالث و الأمر يستغنى بالياء و عدمها و لا يكون للمتكلم والغائبة بداهة (أو) اقترن (**بزمان مستقبل**) فإنه إما حقيقة في الاستقبال و مجاز في الحال أو بالعكس أو مشترك بينهما والكلام يفي بالمذاهب عند أُولى الكمال (أو) بزمان (**حال وضعاً ف**)فعل (**مضارع**) و لفظ المضارع من "ضارَعَ" أي "شابَهَ" لأنه مشابه لاسم الفاعل لفظاً من حيث الحركات والسكنات و معنى من حيث الشيوع والخصوص و استعمالاً فإنه كما يقع اسم الفاعل صفة للنكرة نحو: جاءني رجل ضارب فكذلك المضارع نحو: جاءني رجل يضرب. (**و يختص**) من بينها (ب)دخول (**السين**) للاستقبال (**و سوف**) عليه لأنهما لتخصيص الحدث المشترك بالاستقبال (و)بدخول (**لم**) النافية لمعناه بعد نقله من معنى المضارع إلى الماضي (**و إحدىٰ زوائد أنيت**) أي اللاتي جمعتْها لفظة «أنيت» نحو: أضرب و نضرب و يضرب و تضرب. و خرج بقوله وضعاً، ما دخل قبل و نحو: زيد ضارب عمراً غداً أو الآن. و دخل به نحو: لم يضرب. (أو) اقترن (ب)زمان (**الحال فقط ف**)فعل (**أمر**) نحو: إضربْ (**و يعرف بفهم**) معنى (**الأمر**) وهو طلب ايجاد الشيء من المخاطب (**منه مع قبوله نونَيِ التَأكيد**)

**تَبْصِرَةٌ: اَلْمَاضِي مُبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً، أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ أَوِ اتَّصَلَ بِهِ وَاوٌ.**

---

الخفيفة والثقيلة، لا يقال إن لحوق نون التأكيد بالأمر مشكل لما تقرر أنّه لا يلحق بالفعل الدال على زمان الحال مع أنه لكثرته لا ينبغي إنكاره لأنّا نقول إن المقرر مبني على الحال الذي لم يكن مقترناً بمعنى الطلب بأن كان في ضمن المضارع الخالي عنه و لذا ترىٰ المقررين ـ قدس اللّه أسرارهم ـ يمثلون عند ذلك التقرير بالأمر بمتصرفاته والطلب يسوغ اللحوق بالماضي في «دامنّ سعدك» فكيف بالأمر؛ و اما على كون الأمر مستقبلاً كما قاله بعض الفضلاء بل جمهورهم حيث قالوا إن نون التوكيد يلحق بالأمر بلا شرط لأنه مستقبل فلاإشكال حينئذٍ.

## بناء الفعل و إعرابه

**(تبصرة)** إنشاء اللّه تعالىٰ في بيان بناء الفعل و إعرابه. اعلم! أولاً أن الأصل في الأفعال، البناءُ لأنّ المُحوّج إلىٰ الإعراب هو توارد المعاني المختلفة، أعني الفاعلية و المفعولية و الإضافة على الكلمة وهو منتفٍ فيها و غيرها يمتاز بغيره. فإذا علمت ذلك فاعلم! أن الفعل **(الماضي مبني)** على الأصل في الفعل و بني على الحركة و إن كان الأصل السكون لأنه مشابه للمضارع في وقوع كلٍّ صفةً لنكرة نحو: جاءني [رجل] ضرب أو يضرب و صلة و حالاً وهو معرب بسبب مشابهته باسم الفاعل لفظاً و معنى و استعمالاً كما تقرر في محله. و الأصل فيه الحركة فبني عليها لذالك الشبه و على **(الفتح)** لخفته لفظاً **(إلّا إذا كان آخره ألفاً)** منقلباً عن ياء كرمىٰ أو واو كدعىٰ فيبنىٰ على السكون عند بعض و على الفتح المقدر عند آخرين **(أو اتصل به ضمير رفع)** أي ضمير فاعل **(متحرك)** نحو: ضربتٍُ بالحركات و ضربتم و ضربتنّ و ضربنَ فيبنىٰ على السكون كَيْلا يلزم توالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة **(أو اتصل به واو)** الجمع نحو: ضربوا فيبنى على الضمّ لمناسبة الواو.

**وَالْمُضَارِعُ إِنِ اتَّصَلَ بِهِ نُونُ أُنَاثٍ كَيَضْرِبْنَ بُنِي عَلَى السُّكُونِ أَوْ نُونِ التَّأْكِيدِ مُبَاشَرَةً كَيَضْرِبَنَّ فَعَلَى الْفَتْحِ وَإِلَّا فَمَرْفُوعٌ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ جَازِمٍ أَوْ نَاصِبٍ وَإِلَّا فَمَنْصُوبٌ أَوْ مَجْزُومٌ. وَفِعْلُ الْأَمْرِ يُبْنَىٰ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ.**

---

(و) الفعل (المضارع إن اتصل به نون أناثٍ) أي جمع المؤنث الغائب أو المخاطب (كيضربن بُني)[١] لأن النون لاختصاصه بالفعل يعيده إلى أصله وهو البناء و (على السكون) حملاً على الماضي المتصل بها في عروض حركة كل و أصالة السكون. فإن قلت: فهما إذن متساويان فلا يحمل سكون المضارع على الماضي قلنا سكون الماضى بسبب لزومه البناء أولىٰ من سكون المضارع (أو) اتصل به (نون التأكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة، حالكونها (مباشرة) أي متصلة بالفعل (كيضربَنَّ) و يضرِبَنْ (ف)يبنى كما مرّ هناك و (على الفتح) لأن تركيبه معها كتركيب خمسة عشر و قوله مباشرة احتراز عن غير المباشر كما في الأمثلة الخمسة نحو: يضربان و يضربون و تضربان و تضربون و تضربين فإنها تكون معرباً تقديرياً في الأحوال الثلاث عند بعض و حال الرفع فقط عند بعض آخر و قال ببنائه بعض (و إلّا) أي و إن لم يتصل نون الإناث أو نون التأكيد المباشر فيكون معرباً لأن شبهه باسم الفعل حَرَّفه عن أصله (ف)هو (مرفوع إن تجرد) أي خلىٰ (عن) عامل (جازم أو ناصب) له بالحركة لفظاً نحو: يضرب أو تقديراً نحو: يغزو و يرمي و يخشىٰ أو بالنون نحو: يضربان و يغزوان (و إلّا) أي لم يتجرد عنهما بأن كان فيه أحدهما (فمنصوب) إن دخل الناصب عليه بالحركة لفظاً نحو: لن يضربا و لن يغزوا (أو مجزوم) إن دخل الجازم عليه بالسكون كما في الأفعال الصحيحة عند النحويين نحو: لم يضرب و لم يقل. أوبحذف الآخر كما في الأفعال المعتلة عندهم نحو: لم يغزُ و لم يرمِ و لَم يخشَ. أو بحذف النون كما في الأمثلة الخمس. (و)أما (فعل الأمر) فيعرب ويجزم بلام مقدرة عند الكوفيين ويبنى علىالأصل فيالأفعال عند البصريين (يبنى على مايجزم به مضارعه) المشتق منه من السكون حقيقة نحو: اضرب و قُلْ، أو حكماً نحو: ردٌّ و مدٌّ. أو بحذف الآخر نحو: ارمِ و شِ و فِ أو حذف النون نحو: اضربا و ارميا.

---

(١). و في الأصل «يبنى» و الصحيح ما أثبتناه.

**فَائِدَةٌ:** اَلْإِعْرَابُ: أَثَرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً وَ أَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَ نَصْبٌ وَ جَرٌّ وَ جَزْمٌ؛ فَالْأَوَّلَانِ يُوجَدَانِ فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالثَّالِثُ يَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ وَالرَّابِعُ بِالْفِعْلِ.

---

فمبني الاصل في الفعل الماضي والأمر بغير اللام و ليس من غيره إلّا الحرف وزاد بعضٌ الجملة، فاحفظ.

## [الإعراب و أنواعه]

**(فائدة):** في تعريف (الإعراب) والبناء و قدّم الإعراب لأنه الأهم وهو بمعنى الإظهار على أن يكون الهمزة للتعدية لأنه يظهر المعاني الخفيفة أعني الفاعلية و نحوها في الكلمة أو بمعنى إزالة الفساد على أن تكون للسلب لا للتعدية، لأنه يزيل فساداً وهو التباس بعض المعاني ببعضها. وهو (أثر) بفتحتين، ما بقي من رسم الشيء، والمراد هنا نفس الرسم لا ما بقي منه مجازاً. حركة أو سكوناً أو حرفاً أو حذفاً (يجلبه) بالموحدة، أي يأخذه و يحصله **(العامل في آخر الكلمة)** فحركة الأسماء الغير المركبة مع عاملها ليست إعراباً. و معلوم أنّ لقولك: ليضربا بلا نون حال الجزم أثرٌ حصل من العامل وهو كونه أقلّ مِن يضربان بحرف. و إن كان بالحذف فلا يرِدُ أن الحذف عدم الحركة أو الحرف وهو عدمي فكيف يكون رسماً و أثراً. **(لفظاً)** أي يجلبه لفظاً أي في اللفظ نحو: جاءني زيد و رأيتُ زيداً و مررت بزيد **(أو تقديراً)** أي في التقدير نحو: جاءني فتى، رأيتُ فتىً و مررت بفتى. لأن أصله فتيٌ و فتياً و فتيٍ فقلبت الياء في الصُوَر الثلاث ألفاً لتحركها و انفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لفظاً لرفعه و يكتب هنا بالياء، و في الواوى بالألف لئلا يلتبسا على الناظر. **(و أنواعه)** أي أنواع الإعراب أربعة **(رفع و نصب و جرّ و جزم؛ فالأوّلان)** أي الأول والثاني أو الأول فالأول، أعني الرفع والنصب **(يوجدان في الاسم)** نحو: جاءني زيد و رأيت زيداً **(و) في (الفعل)** نحو: يضرب و لن يضرب **(و الثالث)** يعني الجر **(يختص بالاسم)** و لا يوجد في غيره لعدم دخول عامله عليه. **(و الرابع)** وهو الجزم يختص **(بالفعل)** و لا يوجد في غيره لذلك.

وَ الْبِنَاءُ: كَيْفِيَّةٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لَا يَجْلِبُهَا عَامِلٌ، وَ أَنْوَاعُهُ ضَمٌّ وَ كَسْرٌ وَ فَتْحٌ وَ سُكُونٌ، فَالْأَوَّلَانِ يُوجَدَانِ فِي الْاِسْمِ وَالْحَرْفِ نَحْو: حَيْثُ، وَ أَمْسِ، وَ مُنْذُ، وَ لَامُ الْجَرِّ. وَ الْأَخِيرَانِ يُوجَدَانِ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ

## [البناء و أنواعه]

ولما عرف المصنف ﷺ ما هو المقصود بهذا، شرع في بيان ما يتبعه من البناء فقال: (و البناء كيفية) حالة (في آخر الكلمة لا يجلبها عامل) بل كان مع وضع الكلمة و بنائها أصلاً و لا يتغير أصلاً ككسر هؤلاءِ. (و أنواعه) أربعة أيضاً (ضمّ و كسر و فتح و سكون). ثمّ اعلم! أن مقتضى ظاهر العبارة اختصاص الرفع و مابعده بالمعرب و اختصاص الضم و مابعده بالمبني، وهو كذلك إن لم تكن قرينة؛ و إلّا فيستعمل الرفع مثلاً للحركة المخصوصة إعرابيةً أو بنائيةً أو لا هذا و لا ذاك: كضم عين حسُن. و أن الرفع و مابعده أعمّ من الحركة والسكون المخصوصة و ما ينوب عنها كالواو و الألف مثلاً للرفع بخلاف الضم و مابعده فاحفظه.

(فالأولان) أي الضم والكسر (يوجدان في الاسم حرف)، أما الاسم المبني على الضم (نحو: حيثُ) ظرف مكان مبني للشبه الافتقاري بالحرف، لافتقاره إلى الجملة المضافة إليها افتقاراً أصلياً و بني على الحركة لدفع التقاء الساكنين و كانت ضمة تشبيهاً لها بقبلُ و بعدُ (و) المبني على الكسر نحو: (أمسِ) ظرف زمان موضوع لليوم الذي يتلوه يومك مبني للشبه المعنوي لتضمنه معنى لام التعريف و على الحركة لما مرّ و كانت كسرةً على أصل التقاء الساكنين (و) أما الحرف المبني على الضمّ نحو: (منذُ) مبني على الحركة لما مرّ و كانت ضمة لمناسبة الميم (و) المبني على الكسر ك(لام الجر) في لِزيدٍ مبني على الحركة لتعذر الابتداء بالساكن و كانت كسرةً ـ و إن كانت الفتحة مناسبة لوحدته ـ لتناسب عمله (و الأخيران) أي الفتح والسكون (يوجدان في الكلم الثلاث) أعني الاسم و أخويه.

**فائدة:** لفظ الكلم اسم جنس جمعي وهو الموضوع للماهية بشرط تحققها في ضمن أكثر من اثنين لا جمع الكلمة، و إلّا لأُنث المشتق المتحمل لضميره، و لا اسم جمع و إلّا لدلّ على كلمة واحدة و صحّت إطلاقه عليها كدلالة قوم على رجل منهم، و لا اسم جنس إفرادي وهو

نَحْو: أَيْنَ، وَ قَامَ، وَ سَوْفَ، وَكَمْ وَ قُمْ وَ هَلْ.

**تَوْضِيحٌ:** عَلَائِمُ الرَّفْعِ أَرْبَعٌ: اَلضَّمَّةُ وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ فَالضَّمَّةُ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ،

---

الموضوع للماهية من غير اعتبار الأفراد فيه و يطلق على القليل والكثير كالماء والعسل و إلّا لصحت إطلاقه على كلمة واحدة والكل باطل بشهادة التتبّع. أما الاسم المبني على الفتح (نحو: أينَ) ظرف مكان مبني للشبه المعنوي لتضمّنه معنى أداة الشرط و على الحركة لما مرّ و كانت فتحةً للخفة. (و) الفعل نحو: (قامَ و) الحرف نحو: (سوفَ) مبني على الحركة لما مرّ و على الفتحة للخفة المناسبة لبنية الحرف، تأمّل. (و) الاسم المبني على السكون نحو: (كَمْ) مبني للشبه الوضعي بالحرف لأنه مثل قَدْ وزناً و بنيةً و على السكون بني على أصل حركة المبني (و) الفعل نحو: (قُمْ و) الحرف نحو: (هلْ).

## [علائم الرفع]

و لما كان لكل من الرفع و مابعده علائم يحتاج إليها المبتدئون في معرفة الإعراب تصدّى المصنف رحمه الله لتفصيله مقدماً بيان علائم الرفع على غيره لأنه ـ لكونه علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ـ أصل فقال:

**(توضيح):** أي هذا توضيح لبيان علائم الرفع و غيره (**علائم الرفع أربع: الضمة و الألف والواو والنون**) و لا هجنة في ذكر العلائم بدل الأعلام مثلاً و إن كان المناسب بما دون العشرة جمع القلة لأن استعمال جمع الكثرة موضع جمع القلة شائع كما في قوله تعالى: ﴿**ثَلاثَةَ قُروءٍ**﴾[1]. و للإشارة إلى أنهما سيان عند بعض المحققين في أن أولهما الثلاثة لكن جمع القلة ينقطع في العشرة إن لم تكن قرينة و جمع الكثرة يتجاوزه، و بهذا يلزم على من أقرّ لزيد بدراهم ثلاثةٌ مع أنه جمع كثرة.

(ف)أما (**الضمة**) فهي تكون علماً للرفع (**في**) أربعة مواضع: الأول (**الاسم المفرد**) منصرفاً

---

(١). البقرة: ٢٢٨.

**وَالْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَالْمُضَارِعِ، وَالْأَلِفُ فِي الْمُثَنَّىٰ وَ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَغْنَى عَنْ مُتَعَاطِفَيْنِ، وَمُلْحَقَاتِهِ وَ هِيَ كِلَا وَ كِلْتَا**

---

نحو: جاءني زيدٌ، أو لا نحو: جاءني أحمدُ (و) الثاني (**الجمع المكسر**) فيه بناء مفرده سواء كان للمذكر نحو: رجال، أو للمؤنث نحو: حوائض وهو نوعان جمع قلة وهو أربعة أوزان: أفعال و أفعُل و أفعلة فُعلة. و جمع كثرة و لا يُعَد. و خرج بالمكسر، جمع المذكر السالم نحو: مسلون فإن رفعه بالواو. (و) الثالث (**الجمع المؤنث السالم**) وهو الذي لم يكسر فيه بناء مفرده و لو صار علماً نحو: مسلمات و أزرعات (و) الرابع الفعل (**المضارع**) كيضربُ (و) أما (**الألف**) فهي تكون علماً للرفع (**في**) موضعين: الموضع الأول (**المثنىٰ**) و إن جعل رفعه بالألف لأنه لما كان فاعلاً في ثنائي الأفعال، ناسب أن يكون علامته في ثنائي الأسماء. (و) المثنى (**هو ما**) أي لفظ واحد (**دل**) بسبب زيادة ألف أو ياء و نون (**على اثنين**) متفقين في المادة والهيئة والمعنى و (**أغنى**) المتكلم (**عن**) التلفظ بلفظين (**متعاطفين**) أي معطوف أحدهما على الآخر في سعة الكلام و إن صار علماً نحو: مسلمان و زيدان و بعض يرفعه بالضم على النون فإن قلت: إن نحو شمسان للشمس والقمر و أبوان للأب و الأم مثنى و ليس معناه لفظين متفقين لا في المادة و لا الهيئة و لا المعنى قلنا إنه من باب التغليب و لما غلب اسم أحد اللفظين على الآخر لتصاحبهما في وصف أو تشابههما في اللون مثلاً، و ادُّعي اتحادُهما كانا لفظين متفقين في الأمور الثلاثة، فلا اشكال. و أما على مذهب من قال أن ألفاظ التغليب ملحقات بالمثنى فلا ايراد. ثم اعلم! أنه اشترط بعض المحققين لكل ما يثنّىٰ ثمانية شروط و لتسهيل حفظها نظمتها بقولي:

| | |
|---|---|
| وَ اشْرُطْ لِمَا ثُنِّيَ إِفْـرَاداً كَـذَا | عَدَمَ تَرْكِيبٍ وَ نُكْـراً وَ خُـذَا |
| طِبْقَهُمَا فِي اللَّفْظِ ثُمَّ الْمَعْنىٰ | عَـدَمَ الْاسْـتِغْنَا بِـغَيْرٍ وَ هُـنَا |
| شَرْطَانِ آخَرَانِ الْإِعْرَابُ مَـعْ | وُجُودِ ثَـانٍ فَـاحْفَظْهَا تَـنْتَفِعْ |

(و) الموضع الثاني منها (**محلقاته**) أي ملحقات المثنىٰ (**وهي**) خمسة ألفاظ الأول (**كِلا**) لمذكرين (و) الثاني (**كلتا**) لمؤنثين، وألحقا بالمثنى لأن لفظهما مفرد، خلافاً للكوفيين القائلين بأن ألفهما للتثنية و نونهما محذوف للزوم الإضافة و هما تثنية كلّ، و معناهما مثنى و لذا يرجع

**مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ وَ اثْنَانِ وَ فَرْعَاهُ، وَالْوَاوُ فِي الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَ مُلْحَقاتِهِ وَ هِيَ أُولُو وَ عِشْرُونَ وَ بَابُهُ، وَالْأَسْمَاءِ السِّتَّةُ وَ هِيَ أَبٌ وَ أَخٌ وَ حَمٌ وَ هَنٌ**

---

إليهما ضمير المفرد كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[١]. فلهما جانبان جانب اللفظ و جانب المعنى، و إنما يكون إعرابهما بالحرف إذا روعي جانب معناهما الذي هو فرع جانب اللفظ بأن كانا (**مضافين إلى مضمر**) الذي هو فرع المظهر نحو: جاءني كلاهما و رأيت كليهما و مررت بكليهما. و أما إذا أضيفا إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظهما الذي هو الأصل و يعربان بالحركة لكن تقدر مطلقاً لأن محلها يحذف لالتقاء الساكنين نحو: جاءني كلا الرجُلينِ و رأيت كلا الرجلين مررت بكلا الرجلين. (و) الثالث من الألفاظ الخمسة (**اثنان**) لمذكرين (و) الرابع و الخامس (**فرعاه**) أي فرعا اثنان و هما اثنتان و ثنتان بحذف الألف و وجه إلحاقهما بالمثنى أنه ليس لهما مفرد من لفظهما مع أن في آخرهما ألف أو ياء و نون نحو: جاءني اثنان و رأيت اثنين و مررت باثنين و قس عليه (و) أما (**الواو**) فهي تكون علامة للرفع (**في**) ثلاثة مواضع: الموضع الأول (**الجمع الذكر السالم**) و لو صار علماً نحو: مسلمون و خرج بالمذكر جمع المونث السالم نحو: مسلمات أو المكسر نحو: طوالق و بالسالم جمع المذكر المكسر نحو: رجال فإن رفعها بالضمة كما سبق (و) الموضع الثاني من المواضع الثلاثة (**ملحقاته**)أي ملحقات جمع المذكر السالم (**و هي**) تسعة ألفاظ: الأول لفظ (**أولو**) بمعنى الأصحاب جمع ذو بمعنى الصاحب والحق به إذ ليس له مفرد من لفظه مع أنه يلزم ذلك للجمع. (و) الثاني (**عشرون و**) الثالث إلى التاسع (**بابه**) أي باب عشرون وهو ثلاثون إلى تسعون و دليل كونها من الملحقات مخالفتها للجموع المتمكنة من وجهين: الأول تعيُّنُ كميِّةِ العدد فيها مع أنه ليس معهوداً في الجمع و إنما عهد أقل مراتبه. والثاني كونها أقل من مدلول الجمع و إلّا لزم أن يكون عشرون ثلاثينَ و ثلاثون تسعةً و أربعون اثنيْ عشر، هذا. (و) الثالث من المواضع التي يكون الواو فيها علماً لرفع: (**الأسماء الستة**) الأول منها (**أب**) (و) الثاني (**أخ**) (و) الثالث (**حم**) وهو قريب المرأة بسبب زوجها كأخيه (و) الرابع (**هن**) وهو الشيء أو الذَكَر.

---

(١). الكهف: ٣٣.

**وَ فَمٌ وَ ذُومَالٍ، مُفْرَدَةً.**

---

و هذه الأربعة ناقصة أصلها: أَبَوٌ و أَخَوٌ و حَمَوٌ و هَنَوٌ بفتح العين فيها، فمنهم من قلب الواو ألفاً لوجود القاعدة و قرأها مقصوراً معرباً بالحركات المقدرة في الأحوال الثلاث نحو: جاءني أباه و رأيت أباه و مررت بأباه. و منهم من نقل ضمّ اللام لثقله إلى العين ثمّ حذفها لالتقاء الساكنين و قرأها منقوصات معربات بالحركة على العين نحو: جاءني أبٌ و رأيت أباً و مررت بأبٍ. و منهم من أبقى اللام و حرك العين في الأحوال الثلاث بحركة تناسب إعرابها ثمّ في حال الرفع يحذف ضمها للثقل و يجعلها علماً للرفع نحو: جاءني أبوه و أخوه و حموها و هذا هنوه و في حال النصب يقلبها ألفاً للقاعدة و يجعلها علماً للنصب نحو: رأيت أباه و اخاه و حماها و هناه و في حال الجر يقلبها ياءً لتطرفها و انكسار ماقبلها و يحذف حركتها للثقل و يجعلها علماً للجر نحو: مررت بأبيه و أخيه و حميها و هنيه.

(و) الخامس (فم) وهو أجوف واوي لامه هاء، بدليل أفواه، فحذف الهاء اعتباطاً، فبعضهم يعوض عن الواو ميماً لأنهما شفويّان و يعربها بالحركات اللفظية عليها نحو: هذا فمٌ و رأيت فماً و مررت بفم. و بعضهم يبقي الواو و ينقل الحركة إليها و يحرك الفاء بحركة تناسب حركتها في الأحوال الثلاث و يفعل بها مامرّ نحو: هذا فوه و رأيت فاه و مررت بفيه. (و) السادس (ذو) وهو لفيف مقرون لامه ياء إذ لادليل على كونها واواً، واليائيُّ[1] أكثر من الواوي، حذفت الياء كما مرّ و نقل الحركة إلى الواو و حرك الفاء بحركة تناسب حركتها و يفعل بها مامرّ، وهو لازم الإضافة إلى اسم الجنس لأنه وضع وسيلة لتوصيف ماقبله به، و قول الشاعر: «إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه» شاذ، نحو: جاءني ذو(مال) و رأيت ذامال و مررت بذيمال و إنما تعرب هذه الأسماء على هذه الطريقة الأخيرة إذا كانت (مفردة) إذ لو كانت مثنى كان رفعها بالألف و نصبها و جرها بالياء نحو: جاءني أبوان و رأيت أبوَيْن و مررت بأبوَيْن. و لو كانت جمعاً سالماً كان رفعها بالواو و نصبها و جرها بالياء كالمثنىٰ نحو: جاءني أبونَ و رأيت أبينَ و مررت بأبين. أو مكسراً كانت معربة بالحركات نحو: جاءني آباءٌ رأيت آباءً و مررت بآباء.

---

(١). في الأصل «و الياء».

**مُكَبَّرَةً، مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ الْيَاءِ، وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الْمُتَّصِلِ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ لِمُثَنًّى أَوْ جَمْعٍ، أَوْ مُخَاطَبَةٍ نَحْو: يَفْعَلَانِ وَ تَفْعَلَانِ وَ يَفْعَلُونَ وَ تَفْعَلُونَ وَ تَفْعَلِينَ.**

---

و إذا كانت (مكبرة) و إلّا فتعرب بالحركات نحو: جاءني أُبَيُّك و رأيت أُبَيَّك و مررت بِأُبَيِّك. و (مضافة) و إلّا فتعرب بالحركات اللفظية على الطريقة الثانية كما سبقت و يلزم مع هذا أن تكون الإضافة لغير الياء أي (إلى غير ياء) المتكلم و لم يقيد به لأن ياء المخاطبة خاصة الفعل و إلا فتعرب بالحركات المقدرة نحو: جاءني أبي و رأيت أبي و مررت بأبي. و لا يخفى أن الشرط الثالث والرابع واقعيان بالنظر إلى ذو لأنه لازم الإضافة و لا يضاف إلى غير اسم الجنس. (و) أما (النون) فهي تكون علماً للرفع (في) موضع واحد وهو (المضارع المتصل به ضمير رفع) أي ضمير موضوع للدلالة على مرفوع أعني الفاعل سواء كان وضعه (ل)فاعل (مثنى) مذكراً أو مؤنثاً غائباً أو مخاطباً (أو) لفاعل (جمع) مذكراً غائباً أو مخاطباً. (أو) لفاعل مؤنث (مخاطبة نحو: يفعلان) لتثنية المذكر الغائب (و تفعلان) لتثنية المؤنث الغائبة[1] والمخاطبة و المذكر المخاطب، (و يفعلون) لجمع المذكر الغائب، (و تفعلون) لجمع المذكر المخاطب، (و تفعلين) للواحدة المخاطبة. فالأفعال اللاتي تكون النون فيها علم الرفع بالتفصيل سبعة و بالتوسيط خمسة و بالإجمال ثلاثة لذا يقال لها الأفعال السبعة والخمسة والثلاثة. و إذا لحق بها نون الوقاية يجوز فيها ثلاثة أوجه: الأدغام نحو: تأمرونّي بالتشديد. والفكُّ نحو: تأمرونني. و حذف إحداهما نحو: تأمروني.

## [علائم النصب]

و لما فرغ المصنف من بيان علائم الرفع شرع في بيان علائم النصب و قدّمها على علائم الجر لكثرتها و خفتها و شرف محلها بالنسبة إلى محل الجر فقال:

---

(١). في الأصل «و تفعلات لتثنية المؤنث الغائب» و ما أثبتناه صحيح.

**إِكْمَالٌ: عَلَائِمُ النَّصْبِ خَمْسٌ: اَلْفَتْحَةُ وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ وَ حَذْفُ النُّونِ، فَالْفَتْحَةُ فِي الْاِسْمِ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ وَالْمُضَارِعِ، وَالْأَلِفُ فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، وَالْيَاءُ فِي الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ وَ مُلْحَقَاتِهِمَا، وَالْكَسْرَةُ فِي الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَ حَذْفُ النُّونِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ.**

---

(**إكمال: علائم النصب خمس الفتحة و الألف والياء والكسرة و حذف النون ف**)أما (**الفتحة**) فهي تكون علماً للنصب (في) ثلاثة مواضع: الأول (**الاسم المفرد**) منصرفاً أو لا نحو: رأيت زيداً و أحمدَ. (و) الثاني (**الجمع المكسر**)[1] فيه بناء واحده للمذكر أو للمؤنث منصرفاً أو لا نحو: رأيت رجالاً و طوالقَ و نساءً و مساجدَ. (و) الثالث الفعل (**المضارع**) سواء كانت الفتحة لفظاً نحو: لن يضربَ و لن يغزوَ و لن يرميَ أو تقديراً نحو: لن يرضى (و) أما (**الألف**) فتكون علماً له (في) موضع واحد أعني به (**الأسماء الستة**) على الطريقة الثالثة و إلّا فيكون نصبه مقدراً أو بالفتحة لفظاً كما مرّ مثاله نحو: رأيت أباه إلى آخره (و) أما (**الياء**) فتكون علماً له (في) أربعة مواضع الأول: (**المثنى**) نحو: رأيت مسلمَيْنِ (و) الثاني (**الجمع**) أي جمع المذكر السالم لا مطلقاً فاللام للعهد نحو: رأيت مسلمينَ (و) الثالث والرابع (**ملحقاتهما**) أي ملحقات المثنى يعني الألفاظ الخمس المقدمة نحو: رأيت كِلَيْهما و كلتيْهما و اثنين و اثنتين و ثنتين. والجمع و هي التسعة المارة نحو: رأيت أولي مال و عشرين رجلاً إلى آخره.

(و) أما (**الكسرة**) فتكون علماً له (في) موضع واحد و هو (**الجمع المؤنث السالم**) نحو: رأيت مسلمات (و) أما (**حذف النون**) فيكون علماً له (**في الأفعال الخمسة**) نحو: لن يفعلا إلى آخره.

---

(١). في الأصل «نحو: رأيت رجالاً و طوالق و نساء و مساجد، و الثاني الفعل المضارع أو لا نحو: رأيت زيداً و أحمدَ و الثاني الجمع المكسر» و فيه ما فيه، و الصحيح ما أثبتناه.

**تَوْضِيحٌ:** عَلَائِمُ الْجَرِّ ثَلَاثٌ اَلْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ، فَالْكَسْرَةُ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ الْمُنْصَرِفَيْنِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْيَاءُ فِي الْاَسْمَاءِ السِّتَةِ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ، وَالْفَتْحَةُ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ. وَ عَلَامَتَا الْجَزْمِ اَلسُّكُونُ وَالْحَذْفُ فَالسُّكُونُ فِي الْمُضَارِعِ صَحِيحاً وَالْحَذْفُ فِيهِ مُعْتَلاً، وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ.

---

## [علائم الجرّ]

و لما فرغ المصنف من بيان علائم النصب أخذ في تفصيل علائم الجر فقال:

(**توضيح:** علائم الجر ثلاث الكسرة والياء والفتحة ف) أما (الكسرة) فتكون علامة له (في الاسم المفرد والجمع المكسر) نحو: مررت بزيد و هندٍ و رجالٍ و نساءٍ و احترز بتوصيفهما بـ(المنصرفين) عنهما غير منصرفين فإن جرهما بالفتحة نحو: مررت بأحمدَ و مساجدَ. (و) كذلك في (الجمع المؤنث السالم) نحو: مررت بمسلمات (و) أما (الياء) فتكون علماً له (في) ثلاثة مواضع: الأول (الاسماء الستة) على الطريقة الثالثة نحو: مررت بأبيه إلى آخره وإلّا يقدّر جره أو يكون بالكسرة اللفظية كما في قول الشاعر:

وَ بِأَبِهِ اقْتَدىٰ عَدِيٌّ فِي الْكَرَم     [وَ مَنْ يُشابِهْ أَبَـهُ فَـمَا ظَـلَم]

(و) الثاني (المثنى) مع ملحقاته نحو: مررت برَجُلين كليهما (و)الثالث (الجمع) كذلك نحو: مررت بمسلمين أولي مال (و)أما (الفتحة) فتكون علامة له (في غير المنصرف) فقط نحو: مررت بأحمدَ. و سيجيء انشاء اللّه تعالى.

## [علائم الجزم]

و لما كانت علامة الجزم قليلة و لم يكن له شرف لكونه حركة ضرورية لم يميزها بعنوان و قال: (و علامتا الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع) المفرد حالكونه (صحيحاً) نحو: لم يضربْ (و الحذف) نوعان: حذف الحرف و حذف النون. أما الأول فيكون (فيه) أى في المضارع المفرد حالكونه (معتلاً) نحو: لم يغزُ و لَم يرمِ و لَم يرضَ. (و)أما حذف النون ف(في الأفعال الخمسة) المتقدمة نحو: لم يفعلا إلى آخره و قد تحذف بلا ناصب و جازم نحو: قول الشاعر:

---

أَبِيتُ أَسْرِي وَ تَبِيتِي تَدْلُكِي     وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الزَّكِّي

و الشاهد في تبيتي و تدلكي.

## [خلاصة القول]

و بما قرر، ظَهَرَ أنّ إعراب الاسم المعرب إما تمام الحركات و ذلك في موضعين: الأول الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المنصرفان.

أو بعضها فإما بالضمة رفعاً والكسرة نصباً و جراً و هو في جمع المؤنث السالم أو بالضمة رفعاً والفتحة نصباً و جراً و هذا في غير المنصرف.

أو تمام الحروف أعني الواو و الألف والياء و هو في الأسماء الستة.

أو بعضها فإما الألف رفعاً والياء نصباً و جراً و ذلك المثنى مع ملحقاته أو الواو رفعاً والياء نصباً و جراً و ذلك في الجمع و ملحقاته. فإن قلتَ: لمَ أعربتِ الأسماء الستة بالحروف؟ قلنا: لوجهين: الأول أنه لما أعرب المثنى والمجموع بالحروف رعاية لفرعيتهما للمفرد، ناسب أن يجعل بعض المفردات أيضاً كذلك كيلا يكون بينهما و بينها وحشة تامّة.

و الثاني أنه لما كانت معانيها ثقيلة ـ لاقتضائها التعدد، لأنّ الأب مقتض للإبن و الأخ للأخ والحم والهن و ذو لما تضاف إليه والفم كذلك أو للشفتين، و كان في آخرها حروف تناسب الحركات الثلاث ـ استغنوا بها عن جلب حركات زائدة و جعلوها علم الإعراب. و بما بيّنّاه ظهر وجه كون المثنى والمجموع معرباً بالحروف و كذلك ملحقاتهما و لكون حروف الإعراب ثلاثة و الإعراب ستة وزّعناها عليهما لئلّا يكون أحدهما محروماً. و لما كان ذاتهما مقدماً على الإعراب و أسبق الإعراب الرفع لكونه علم العمدة جعلوا رفعهما بالألف والواو و خصّ الألف بالمثنى لأنها لخفتها تناسب قلة عدده والواو بالجمع لأنها لثقلها تناسب كثرة الجمع و لما لم يبق إلّا الياء و كانت مناسبة للجر جعلوا جرهما بها فلم يبق للنصب حرف فحملوه على الجر دون الرفع لتاسبهما في كونهما علامة لكون الاسم فضلة ثم فتح ماقبل الياء في التثنية إبقاءً على أصلها و كسروه في الجمع لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة و كسر النون في الأول على أصل التقاء الساكنين و فتح في الجمع ليجبر بخفته بعض ثقله فتأمل.

**فَائِدَةٌ: يُقَدَّرُ الْإِعْرَابُ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ فَمُطْلَقاً فِي الْاِسْمِ الْمَقْصُورِ كَمُوسَىٰ وَالْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ كَغُلَامِي.**

---

و أن إعراب الفعل إما الرفع والنصب والسكون أو الحذف و ذلك في الأفعال المفردة من الصيغ الأربعة عشر وهي خمسة. أو النون و حذفها و ذلك في غير تلك الخمس منها و هو سبع، فخذ ما آتيتك و كن من الشاكرين.

## [الإعراب التقديري]

**(فائدة)** في بيان مواضع الإعراب التقديري. اعلم! أولاً أن الإعراب إما لفظي و هو ما يظهر في اللفظ أو تقديري و هو ما لم يظهر فيه بل يقدر في آخره لمانع غير الإعراب الحقيقي و هما خاصتا المعرب. أو محلي و هو ما يظهر في اللفظ لمنع الكلمة عنه و لا يقدر في آخره لئلا تكون كلمة معربة بإعرابين بل يقدر في ذات الكلمة بمعنى أنه لو كانت ثمة كلمة معربة لظهر فيه و لذا خص بالاسم المحلي. و معنى التقديري في المعرب أنه في موضع لوكان آخرها فيه قابلاً للحركة بأن لا يكون مانع لظهر إعرابه.

و لما لم يتعلق غرض معتد به بالإعراب المحلي و كان الإعراب اللفظي معلوماً بمعرفة الإعراب التقديري تصدى لبيان مواضع الإعراب التقديري، فقال: **(يقدر الإعراب في سبعة مواضع)** بل في أربعة عشر على ما نذكره و لذلك قال: **(كما هو المشهور)** يعني أن الانحصار في السبعة ليس واقعياً و ذلك لأن المقدر إما حركة أو سكون أو حرف. أما تقدير الحركة (ف)على ثلاثة أنواع: النوع الأول مايقدر فيه الإعراب **(مطلقاً)** أي في الأحوال الثلاث و ذلك **(في)** خمسة[1] مواضع **(الاسم المقصور)** و هو ما كان في آخره ألف مقصورة منقلبة عن واو أو ياء (ك)جاءني **(موسىٰ)** و رأيت موسىٰ و مررت بموسىٰ و في التمثيل به إشارة إلى أن غير المنصرف المقصور يحكم بتقدير إعرابه مطلقاً، خلافاً للجمهور حيث منعوا تقدير الكسرة فيه **(و)** الموضع الثاني الاسم **(المضاف إلى الياء)** أي ياء المتكلم (ك)جاءني **(غلامي)** و رأيت

---

(١). في الأصل «في أربعة مواضع» و الصحيح مابدلناه، لأنه عد خمسة مواضع فيما يلي.

**وَالْمُضَارِعِ الْمُتَّصِلِ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدُ غَيْرُ مُبَاشَرَةً كَيَضْرِبَانِّ. وَ رَفْعاً وَ جَرّاً فِي الْمَنْقُوصِ كَقَاضٍ. وَ رَفْعاً وَ نَصْباً فِي الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ كَيَخْشىٰ.**

---

غلامي و مررت بغلامي، و ذلك لأن آخره مشغول بحركة المناسبة و ليست إعراب حال الكسرة لوجودها في غيره. (و) الموضع الثالث (**المضارع المتصل به نون التأكيد**) حاكونها (**غير مباشرة**) أي غير متصلة بأصل الفعل و إلّا فيبنىٰ كما سبق. و ذلك (ك)الأفعال الخمسة نحو: (**يضربان**) تضربان ويضربون وإنما يقدر فيه لأنه لما اتصلت به نون التوكيد يقوى جانب الفعلية ويزيل علامة الإعراب الأخذ جانب الاسمية وهو النون الأصلية.

و الموضع الرابع: الحرف الساكن للادغام فيقدر فيه الإعراب مطلقاً كدال "داود" المدغم في جيم "جالوت" و سين "الناس" المدغم في سين "سكارىٰ" في قوله تعالىٰ: ﴿**وَ قَتَلَ داوُدْ جالوتَ**﴾[١] و قوله عزوجل: ﴿**وَ تَرىٰ الناسْ سُكارىٰ**﴾[٢] على قراءة الإدغام.

و الموضع الخامس[٣] المحكي كزيد في «مَن زيدٌ» بالحركات الموافقة لما في قول المتكلم كأنْ تقول: مَن زيد، لمن قال: قام زيد. فإن مَن مبتدأ و زيد بالرفع المقدر خبره. و قال بعض إن حركة حال الرفع إعراب و تقدير الإعراب في هذه المواضع الخمس للتعذر.

والنوع الثاني ما يقدر فيه حركتان (و)هو موضعان: الأول ما يقدر فيه (**رفعاً و جراً**) و يظهر نصباً و ذلك (**في**) الاسم (**المنقوص**) و هو ما في آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة (ك)جاءني (**قاض**) و رأيت قاضياً و مررت بقاض. والتقدير هنا لثقالة الرفع والجر على الياء فخرج عن المنقوص نحو «كرسيٍّ» بتشديد الياء و «ظبي» و «رمي» بياء بعد سكون فإنها معربة بالحركات اللفظية. (و) الثاني مايقدر فيه (**رفعاً و نصباً**) و ذلك (**في المضارع المعتل بالألف كيحيا**)[٤] و يخشىٰ فإن رفعه و نصبه مقدر على الألف لعدم قبولها الحركة و جزمه لفظي بحذفها نحو: زيد يخشى و لن يخشىٰ و لم يخشَ.

---

(١). البقرة: ٢٥١. (٢). الحج: ٢.

(٣). في الأصل «الموضع الرابع» و الصحيح ما أثبتناه.

(٤). في الأصل «يحيى» و الصحيح ما أثبتناه، لأن «يحيا» الفعل يكتب بالألف و «يحيى» الاسم يكتب بالياء.

**وَ رَفْعاً فِيالْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ كَيَدْعُو وَ يَرْمِي، وَالْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، كَمُسْلِمِيَّ**

---

(و) النوع الثالث ما يقدر فيه حركة فقط و هو في ثلاثة مواضع لأنه إما أن يكون التقدير (رفعاً) أي حال الرفع و ذلك يكون (في) موضعين: الأول (المضارع المعتل بالواو و الياء كيدعو و يرمي) نحو: زيد يدعو و يرمي و لن يدعو و لن يرمي و لم يدعُ و لم يرمِ. فالرفع مقدر للثقالة والنصب لفظي بالفتحة والجزم بحذف الآخر. والموضع الثاني [إما أن يكون التقدير رفعاً كـ]مجرورٍ كان نائبَ الفاعل نحو: مُرّ بزيد، فإنه مرفوع تقديراً. و إما أن يكون التقدير نصباً و ذلك كمجرورٍ كان مفعولاًبه نحو: مررت بزيد، فإنه منصوب تقديراً على المفعولية و يتعذر ظهور الإعراب في هذين الموضعين لدخول الجار عليهما. و أما تقدير السكون فهو في موضعين الأول ما كسر لالتقاء الساكنين نحو: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ﴾[1] والثاني ما آخره همزة و عوض عنها ألف تخفيفاً نحو: يقرى في يقرء والتقدير هنا للتعذر و أما تقدير الحرف فهو في موضعين: الأول مايكون رفعه فقط مقدراً و هو (**الجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم كمسلمي**) أصله مسلمون فبالإضافة سقطت النون و لاجتماع الواو الساكن أولاً مع الياء قلبت الواو ياءً و ادغمت فيها فيكون رفعه مقدر لامتناع كون الياء المنقلبة عنها علَماً للرفع لأن الخصوصية معتبرة في العلمية. والثاني ما يكون إعرابه الثلاث مقدراً و هو اسم لاقى مدة آخره ساكن نحو: آمنّا بأبي القاسم ـ عليه الصلاة والسلام ـ لأنه يحذف آخره لالتقاء الساكنين والتقدير في هذين الموضعين للتعذر.

**نكتة:** اعلم! أن تقدير الحركة يكون للتعذر و الاستثقال و تقدير الحرف لا يكون إلّا للاستثقال.

**خاتمة:** لم يعد المصنف رحمه الله مجرور الجار في نحو: مررت أو مُرّ بزيد، من مواضع تقدير الإعراب إما لِاقتصاره على المشهور، كما نبّه عليه أو لظن عدم اندراجه في الإعراب

---

(١). البينة: ١.

---

التقديري لأن المانع في ما ذكرنا الإعراب الحقيقي و كذلك صنيع صاحب الإظهار ـ رحمه اللّه الستار ـ حيث أدرج إعرابه في الإعراب المحلي و قال: بأن الإعراب المحلي في موضعين: أحدهما الاسم المشتغل آخره بإعراب الحكاية نحو: مررت بزيد. و ثانيهما المبني. و لا يرد عليه أنه يلزم على هذا لزوم كون زيد مبنياً لأن الإعراب المحلي معناه أنه معتبر على كلمة لو كان موضعها معرباً لظهر إعرابه لأنه لا يسلم هذا المعنى، و يقول: إن معنى كونه محلياً أنّ نفس اللفظ محل للإعراب لتوارد المعاني المختلفة عليه لكن يكون في نفس اللفظ مانع من ظهور الإعراب ككونه مدخول الجار في الاسم المعرب أو مبنياً لا يظهر الإعراب ما بقي ذلك المانع، فليس كلّ ما إعرابه محلي مبنياً بهذا المعنى و نحن أدرجناه في الإعراب التقديري مقتضياً أثر الفاضل «العصام» ـ ستره اللّه و إيّانا بكرمه العام ـ حيث قال: بأن نحو المذكور من مواضع تقدير الإعراب لأن المانع هو دخول الجار لا الإعراب الحقيقي كيف و هو إنما نشأ من المانع و حكم بأن لفظ المحل في قول النحاة بزيد منصوب محلاً على المفعولية مثلاً في موضع التقدير فكأنهم قالوا منصوب تقديراً لأن زيداً ليس مبنياً، فالإعراب المحلي على هذا منحصر في المبني و يكون معناه كما بيّنه المورد، فخذ هذه الحديقة و لا تَبعها غبْناً فتُصْبح من النادمين.

# اَلْحَدِيقَةُ الثَّانِيَةُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمَاءِ:

**اَلْاِسْمُ إِنْ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فَمَبْنِيٌّ، وَ إِلَّا فَمُعْرَبٌ وَالْمُعْرَبَاتُ أَنْوَاعٌ: اَلْأَوَّلُ، مَايَرِدُ مَرْفُوعاً لَا غَيْرُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: اَلْأَوَّلُ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْعَامِلُ فِيهِ قَائِماً بِهِ**

---

## (الحديقة الثانية فيما يتعلق بالأسماء):

أي في أحكام تتعلق بها من كونها مبتدأ و فاعلاً و مفعولاً و موصولاً و غير ذلك. و لما كان معرفة الأحكام متوقفة على امتياز الاسم المبني من الاسم المعرب، قسّم الاسم إليهما و قال: (**الاسم إن أشبه الحرف**) بنوع من الأنواع الستة التي سيأتي ذكرها إنشاء اللّه تعالى، شبهاً مقرباً له من الحرف (**فمبني، و إلّا**) أشبه الحرف كذلك (**فمعرب**) و هو اسم غير مشابه لمبني الأصل شبهاً يؤثر في منع الإعراب مركب مع غيره بحيث يتحقق معه عامله و لو معنىً كزيد و يضربُ في زيد يضرب و قام زيد و مقتضىٰ كلامه حصر جهة البناء في الشبه بالإسم و هو كذلك لأن غايته الشبه بالفعل لكونه قريباً من الاسم و بعضه معرب التأثير في منع الصرف لا أزيد. (**و المعربات أنواع**):

## [النوع الأول المرفوعات]

النوع (**الأول، مايرد مرفوعاً لا غير**) أي لا غير مرفوع (**وهو أربعة**) أقسام:

## [الفاعل]

القسم (**الأول**) منها (**الفاعل**) و قدمه على المبتدأ بناءً على أنه أصل المرفوعات لأن عامله لفظي و لأن إعرابه أصل لأنه جيىءَ به لدفع الاشتباه بينه و بين المفعول (**وهو ما**) أي اسم صريح أو مؤوّل به كان مع الفعل في نحو: أعجبني أن ضربتَ (**أسند إليه العامل فيه**) أي نسب إليه الحدث العامل فيه نسبة بالإصالة سواءٌ كانت تامّة أو ناقصة كضرب زيد مثبتة أو منفية نحو: ما ضرب زيد محققة أو مفروضة نحو: إن ضربتَ ضربتُ ضربةً أو إنشائية كاضرب و لا تضرب و اختار العامل على الفعل لئلّا يحتاج في شمول التعريف على فاعل اسم الفاعل و الظرف والصفة المشبهة و غيرها مما لايسمىٰ فعلاً اصطلاحاً إلى حمل الفعل على الفعل اللغوي و ليخرج عنه المبتدأ فإنه و إن أسند إليه حدث لكن ليس عاملاً فيه و قيّد العامل بقوله: (**قائماً به**) أي حالكون ذلك العامل قائماً بالفاعل أي صادراً منه بالاختيار كضرب أو لا

**وَهُوَ ظَاهِرٌ وَ مُضْمَرٌ فَالظَّاهِرُ ظَاهِرٌ وَالْمُضْمَرُ بَارِزٌ وَ مُسْتَتِرٌ ثُمَّ اَلْاِسْتِتَارُ يَجِبُ فِي الْفِعْلِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ: فِعْلُ الْأَمْرِ لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُضَارِعُ الْمَبْدُوُّ بِتَاءِ الْخِطَابِ لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ وَ بِالْهَمْزَةِ وَ بِالنُّونِ**

---

كمرض و مات ليخرج عن تعريفه نائبه فإنه و إن أسند إليه حدث لكنه ليس على طريق قيامه به. (وهو) أي الفاعل على تقدير التلفظ به قسمان: (ظاهر و مضمر) و إنما قيدناه بعلىٰ تقدير... الخ، لأنه قد لا يكون ظاهرا و لا ضميراً فيلزم لتحصيله أن يسند الفعل إلى مصدره سواء بقي على معناه نحو: قوله تعالىٰ: ﴿وَ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ﴾[1] أي بدا لهم بداءٌ. أو لا كما في قول الناظرين: دار أو تسلسلَ أي وقع الدورُ أو التسلسلُ. صرّح به الأستاذ الولي الشيخ عمر المشهور بابن القرداغي ـ نفعنا اللّه و سائر الإخوان بعلومه ـ في بعض تعليقاته. (ف)القسم الأول و هو الفاعل (الظاهر ظاهر) لا يحتاج إلى البيان (و) أما (المضمر) فمضمر يحتاج إليه و لذا قسمه و قال: (بارز) أي أن الضمير على قسمين الأول ضمير بارز أي ظاهر في اللفظ كألف التثاني و واو الجمع و نونه و ياء المخاطبة و تاء الخطاب والتكلم و نا للمتكلم مع الغير (و) القسم الثاني (مستتر) ليس في اللفظ كفاعل ضرب في زيد ضرَبَ. (ثمّ الاستتار) يكون في الاسم نحو: زيد ضارب و في غيره كما مرّ. وهو جائز في الاسم مطلقاً (و **يجب في الفعل في ستة مواضع**): الموضع الأول، (**فعل الأمر**) الموضوع (**للواحد المذكر**) من بين الصيغ الست نحو: اضرِبْ و أما الخمسة الباقية ففاعلها بارز (و) الموضع الثاني (**المضارع المبدوّ بتاء الخطاب**) إذا كان (**للواحد المذكر**) نحو: تضربُ (و) الموضع الثالث المضارع المبدوء (**بالهمزة**) الموضوع للمتكلم وحده (و) الرابع المضارع المبدوء (**بالنون**) للمتكلم مع الغير نحو: نضربُ و كذا اسم فعل الأمر نحو: صَهْ بمعنى اسكتْ. والمضارع نحو: أفٍ أي أتضجّرُ حملاً على المضارع و ذلك لأنه لما كان الفاعل بارزاً في ماضيها نحو: ضربتُ و ضربْنا و هو أصل للمضارع اشتقاقاً و زماناً لزم استتاره في المضارع مراعاة لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الأصل و لم يظهر لأن الظاهر موضوع للغائب و هو ينافي التكلم والخطاب و معلوم أن الأمر تابع المضارع و كذا اسم فعل الأمر والمضارع. و أما الصيغ الأحد عشر الباقية من المضارع

---

(١). يوسف: ٣٥.

**وَ فِعْلُ الْاِسْتِثْنَاءِ وَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ وَ أُلْحِقَ بِذَلِكَ زَيْدٌ قَامَ أَوْ يَقُومُ وَ مَا يَظْهَرُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ كَأَقُومُ أَنَا فَتَأْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ كَقُمْتُ أَنَا.**

---

ففي الأفعال الخمسة منها و جمع المؤنث الغائب والمخاطب بارز مطلقاً و في المفرد الغائب نحو: يضرب و ضرب، والمفردة الغائبة نحو: تضرب و مثله ضربتْ جائز الاستتار. (و) الموضع الخامس (**فعل الاستثناء**) نحو: جاءني القوم خلا أو عدا أو لا يكون زيداً و في مرجع ضميره اختلاف و إنما وجب الاستتار فيه حملاً على أصلها في الاستثناء وهو إلّا، فكما لا يفصل بينه و بين المستثنىٰ بشيء في السعة فكذلك لا يجوز الفصل بينها و بين المستثنيات بالفاعل. (و) الموضع السادس (**فعل التعجب**) سواء كان صيغة ماأَفْعَلَ نحو: ماأحسنَ زيداً أو أَفْعِلْ بِهِ نحو: أَحسِنْ بزيد؛ فإن لفظ هو في الأولى و أنت في الثانية مستتر، هذا على أن يكون مجرورُ الباء في الثانية مفعولاً و أما إذا كان فاعلاً والباء زائدة كما هو مذهب بعض الأفاضل فالحكم ليس مطلقاً بل خاص بالأولىٰ، و عبارة المصنف تحتمل كلا المذهبين.

ثم لا يخفى عليك أن المصنف رحمه الله لم يعد اسم التفضيل في غير مسألة الكحل و اسم الفاعل عند وجود شرط عمله و تثنيته و جمعه مطلقاً و فعل المفرد المذكر الغائب عند سبق مرجع ضميره من مواضع وجوب الاستتار مع أنها منها لأن مراده بواجب الاستتار ماهو بحسب أصل الوضع بحيث لم يظهر فاعله أبداً في شيء من الأحوال. و الاستتار في نحو ما ذكرنا مؤقت حيث يقال: ضرب زيد و ضارب زيد و هكذا إلّا في تثنية اسم الفاعل و جمعه فإنهما منها وضعاً لكن لم يعده إما للحمل على مفرده و فيه تحكم أو لأن الألف أو الواو والنون في آخرهما لما دلّ على الفاعل فكان كأنّه هو فليسا من مواضع الاستتار فضلاً عن وجوبه و لذلك قال المصنف: (**و ألحق بذلك**) أي بواجب الاستتار فاعل نحو: (**زيد قام أو يقوم**) لأنه ليس استتاره فيهما واجباً دائماً لأنك تقول: قام أو يقوم زيد. ثم أشار إلى اعتراض ظاهر بقوله: (**و ما يظهر في بعض هذه المواضع**) الست التي وجب الاستتار فيها (ك)أَنَا في (**أقوم أَنَا**). و يظن مَن ليس دقيقَ النظر، أنه فاعل و يعترض به على الضابطة (ف)هو (**تأكيد**) لفظي بالمرادف (**للفاعل**) من التوابع و ليس فاعلاً (ك)ما أنّ أنت في قمتَ أنت و أنا في (**قمتُ أَنَا**) تأكيد كذلك كيف لا؟ ولو كان فاعلاً لتعدد الفاعل و هو باطل.

**تَبْصِرَةٌ: وَ تُلَازِمُ الْفِعْلَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ إِنْ كَانَ فَاعِلُهُ ظَاهِراً حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ كَقَامَتْ هِنْدُ أَوْ ضَمِيراً مُتَّصِلاً مُطْلَقاً كَهِنْدٌ قَامَتْ وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ وَ لَكَ الْخِيَارُ مَعَ الظَّاهِرِ الْمُؤَنَّثِ اللَّفْظِيِّ**

---

**(تبصرة):** في لحوق علامة التأنيث بعامل الفاعل[١].

اعلم! أولاً أن التأنيث فرع التذكير لأن التذكير هو الأصل في الأسماء فلذلك استغنى عن علامة بخلاف التأنيث فإنه يفتقر إلى علامة لكونه فرعاً و هي تاء والف مقصورة أو ممدودة. والتاء أصل لأنها أكثر استعمالاً حيث تعم الفعل و الاسم و تقدّر خاصة عند فقد العلامة لفظاً، فإذا علمت هذا فالعلم! أنه **(تلازم الفعل)** العامل في الفاعل و لا تنفك عنه لقوة التأنيث إلّا على لغة: قال فلانة. **(علامة التأنيث)** يعني التاء خاصة و أما النون في النساء جئنَ فلكونها فاعل جمع المؤنث صار في حكم التاء. **(إن كان فاعله)** اسماً **(ظاهراً حقيقي التأنيث)** بأن يكون في مقابله ذكر من الحيوان سواء كان مفرداً **(كقامت هند)** أو جمعاً كقامت الهندات. و لا يجوز التذكير خلافاً لابن مالك وأبي علي حيث جوّزاه مستدلاً بقوله تعالى: **﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾**[٢] و ردّ عليهم بأن التذكير حينئذ للفصل **(أو)** كان فاعله **(ضميراً)** راجعاً إلى مؤنث حالكونه **(متصلاً)** لئلّا يرد ما قام إلّا هي، لزوماً **(مطلقاً)** سواء كان مرجعه مؤنثاً حقيقياً **(كهند قامت)** أو لا نحو: **(و الشمس طلعت)** و قد جاء التذكير مع ضمير المؤنث اللفظي نحو: و لا أرض أبقل إبقالها. و سواء كان مفرداً كما مرّ أو جمعاً سالماً أو لا نحو: المسلمات أو النساء جائَتْ. إلّا إذا كان جمع المذكر المكسر العاقل، فإنه مؤنث بتأويل الجماعة مع أنه يجوز في الفعل المشتمل على ضميره التأنيثُ والتذكيرُ؛ أو جمعَ المذكرِ السالم فإنه و إن يجري فيه ذلك التأويل، لكن شرفه لسلامة نظمه يأبى من تأنيث عامله مطلقاً. **(و لك الخيار)** أي الاختيار في لحوقها نظراً إلى ذات التأنيث و تركها نظراً إلى ضعفه و لكن يترجح ذكرها على تركها إذا كان الفعل **(مع)** الفاعل **(الظاهر المؤنث اللفظي)** و لو كان تأنيثه بالتأويل كجمع المذكر المكسر، سواء كان له مفرد من لفظه أو لا، كنسوة فإن شئتَ ألحقتها به نحو قوله تعالى: **﴿وَ قَالَتِ الأَعرابُ﴾**[٣].

---

(١). في الأصل «بعامل العالم». (٢). الممتحنة: ١٢.
(٣). الحجرات: ١٤.

**كَطَلَعَتْ أَوْ طَلَعَ الشَّمْسُ. وَ يَتَرَجَّحُ ذِكْرُهَا مَعَ الْفَصْلِ بِغَيْرِ إِلَّا نَحُو: دَخَلَتِ الدَّارَ هِنْدٌ. أَوْ دَخَلَ الدَّارَ هِنْدٌ وَ تَرْكُهَا مَعَ الْفَصْلِ بِهَا نَحُو: مَا قَامَ إِلَّا امْرَأَةٌ وَكَذَا فِي بَابِ نِعْمَ وَ بِئْسَ نَحُو: نِعْمَ أَوْ بِئْسَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ.**

---

و قولك: (طلعت) الشمس (أو) إن شئتَ تركتَها و قلتَ (طلع الشمس) و قال الرجالُ [و قوله تعالىٰ: ﴿وَقالَ نِسْوَةٌ﴾][1]. و أما جمع المذكر السالم فلا يجوز تأنيث عامله لما مرّ، خلافاً للكوفيين مستدلين بقوله تعالىٰ: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُوإِسْرائيلَ﴾[2]. و أجيب بأنّ بنو لما تغيّر نظم مفرده صار كالبنات. و لك الخيار في اللحوق أيضاً لما مرّ إذا وقع الفصل بين العامل والمؤنث الحقيقي. (و) لكن (يترجح ذكرها) كما مرّ (مع الفصل) بينهما (بغير إلّا) فإن شئتَ ألحقتَ (نحو: دخلتِ الدار هند. أو) إن شئت تركتَ (دخل الدار هند) لضعف التأنيث بسبب الفصل (و) يترجح (تركها مع الفصل بها) أي بإلّا (نحو: ما قام إلّا امرأة) لأن الفاعل في المعنى مذكر أي ما قام أحد إلّا امرأة (وكذا) لك الخيار و يترجح تركها (في) ما كان الفعل من (باب نِعمَ و بِئسَ) أي أفعال المدح والذم فإن شئت قلت: نعمت أو بئست المرأة هند نظراً إلىٰ التأنيث. و إن شئت تركتها (نحو: نعم أو بئس المرأة هند) لأن الفاعل فيالحقيقة جنس مقدر لقصد المبالغة في المدح أو الذم.

**فائدة:** الفعل الآتي عقب جمع المذكر السالم مجموع و مذكر نحو: المسلمون جاؤوا و عقب جمع المذكر المكسر العاقل كذلك، أو يفرد مؤنثاً نحو: الرجال جاؤوا أو جاءتْ و بعد غيرهما يفرد و يجمع مؤنثا نحو: المسلمات جاءتْ أو جائيات.

**نكتة:** التاء في أول المضارع كالتاء في آخر الماضي حكماً و تفصيلاً.

---

(١). يوسف: ٣٠. قد ذكر الشيخ المدرس رحمه الله هذا الآية تلو قوله تعالى: «و قالت الأعراب» مستشهداً بها في لحوق التاء بالفعل، و كتبها سهواً مع التاء (و قالت نسوة) وهي بدونها كما أثبتناها لذا أسقطناها في موضعها و أثبتناها في مابين القوسين إشعاراً بأن ذلك ليس من كلامه رحمه الله.

(٢). يونس: ٩٠. و في الأصل (و آمنت) مع الواو، و الصحيح ما أثبتناه.

**مَسْأَلَةٌ:** وَ الْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ وَ يَجِبُ التَّقْدِيمُ إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ أَوْكَانَ ضَمِيراً مُتَّصِلاً وَالْمَفْعُولُ مُتَأَخِّراً عَنِ الْفِعْلِ.

وَ يَمْتَنِعُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ أَوِ اتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ وَ هُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا بَعْدَ إِلَّا أَوْ بِمَعْنَاهُ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ.

---

**مسئلة:** (و الأصل) الذي جرى عليه العادة (في الفاعل تقدمه على المفعول) لأنه كالجزء منه و يجوز تأخيره في السعة نحو: ضرب زيداً عمروٌ (و) لكن (يجب التقديم) لعارض كما (إذا خيف) عن (اللبس) أي التباس الفاعل بالمفعول لو جعل المتأخر فاعلاً نحو: ضرب موسىٰ عيسىٰ إذ لا وجهَ على كون عيسىٰ فاعلاً دون موسىٰ بخلاف ما إذا كان هناك قرينة نحو: ضربتْ موسىٰ سعدىٰ و أكل كمثرىٰ يحيىٰ. (أو) إذا (كان) الفاعل (ضميراً متصلاً) بالفعل (و) الحال أن (المفعول متأخراً عن الفعل) سواء كان ضميراً أيضاً نحو: ضربتُه أو لا نحو: ضربت زيداً بخلاف ما إذا تقدم عليه نحو: زيد ضربتُ. (و) قد (يمتنع) تقديمه و ذلك كما (إذا اتصل به) أي بالفاعل (ضمير) راجع إلى (المفعول) نحو: ضرب زيداً غلامه لأنه لو قدم و قيل: ضرب غلامه زيداً يلزم الإضمار قبل الذكر و هو ممتنع خلافاً لبعض، حيث جوز تقديمه مستدلاً بأن الفعل شديد الاقتضاء للمفعول و بأن الإضمار قبل الذكر جائز في باب التنازع فيجوز هنا أيضاً. و ردّ الأول بأن شدة الاقتضاء إنما تقتضي تقدُّمه على غير الفاعل لا عليه والثاني بأن الإضمار قبل الذكر هناك في العمدة والضمير هنا ليس عمدة. (أو) إذا (اتصل ضمير المفعول) أي ضمير هو المفعول (بالفعل و هو) أي والحال أن الفاعل (غير متصل) به نحو: ضربه زيد و ذلك لأنه لو أخر ينفصل فيفوت الغرض من الاتصال. أما لو اتصل الفاعل فيجب تقديمه كما مرّ نحو: ضربته. (و) كل (ما وقع منهما) أي من الفاعل والمفعول (بعد إلّا أو) بعد ما هو (بمعناه) أي بمعنى إلّا في إفادة الحصر (وجب تأخيره) عن الآخر، سواء كان الواقع بعده فاعلاً نحو: ما ضرب زيداً إلّا أنَا، و إنما ضرب زيداً أنَا. أو مفعولاً نحو: ماضرب زيدٌ إلّا عمراً، و إنما ضرب زيد عمراً. أما وجه التأخير بعد إنما فظاهر و أما بعد إلّا فلأن معنى ما ضرب زيد إلّا عمراً قصر ضاربيّة زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيّة عمرو. و لو قيل: ما ضرب

**اَلثَّانِي نَائِبُ الْفَاعِلِ وَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ صِيغَةُ فِعْلِهِ فُعِلَ وَ يُفْعَلُ وَ لَايَنُوبُ الثَّانِي مِنْ بابِ عَلِمْتُ وَ لَاالثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ وَ لَاالْمَفْعُولُ لَهُ وَ لَاالْمَفْعُولُ مَعَهُ**

---

عمراً إلا زيدٌ، لزم الانقلاب للمقصود. فإن قلت: لمَ لا يجوز "ما ضرب إلّا عمراً زيد" مع قصد المعنى السابق؟ قلتُ لئلّا يلزم عمل ما قبل إلّا فيمابعده والحال أنه غير المستثنى و تابعه والمستثنى منه إما إذا كان واحداً من المذكورات فجائز نحو: ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ.

## [نائب الفاعل]

القسم **(الثاني)** من الأقسام الأربعة: **(نائب الفاعل)** و قدمه على المبتدأ لأنه حكمه حكم الفاعل فكأنه هو، **(وهو المفعول القائم مقام الفاعل)** المحذوف لغرض لفظي كالاختصار أو معنوي كالتعظيم أو إيهام الفاعل على المخاطب مثلاً سواء كان مصدراً أو مفعولاًبه أو فيه **(و صيغة فعله)** تحصل بضم أول متحرك معتد به منه و كسر ماقبل الآخر في الماضي و فتحه في المضارع نحو: **(فُعِلَ)** و استُفعِلَ **(و يُفْعَلُ)** و يَستَفعَلُ **(و لاينوب)** من الفاعل المفعول **(الثاني من باب علمتُ)** والمراد ببابه كل فعل متعد إلى مفعولين كان مبتدأً و خبراً في الأصل **(و)** كذا **(لا)** ينوب عنه المفعول **(الثالث من باب أعلمتُ)** أي كل فعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل كان الثاني منها مبتدأً والثالث خبراً في الأصل و ذلك لأنه يلزم كون الشيء الواحد مسنداً و مسنداً إليه إسناداً تاماً و هو ممتنع بخلاف ثاني مفعول أعطيت أعني كل فعل متعد إلى مفعولين متباينين ذاتاً و مفهوماً فإنه ينوب عنه نحو: أُعطيَ درهمٌ زيداً. و إن كان الأول أولىٰ بالنيابة لأنه فاعل معنىً ما لم يخف من اللبس و إلّا فالأول فقط نحو: أعطي زيدٌ عمراً **(و)** كذا **(لا)** ينوب عنه **(المفعول له)** مطلقاً باللام أو لا و عليه الجمهور، أما الأول فلعدم ظهور أثر النيابة فيه، و فيه تأمل. و أما الثاني فلتفويت النصب المشعر بالعلية خلافاً لبعض الفضلاء كالمولىٰ «جامي» ـ قدس سرّه ـ حيث حمل كلام ابن‌الحاجب على عدم نيابة القسم الثاني فقط و هو أنسب بكلام الفصحاء. فإن قلتَ فعلىٰ هذا يلزم عدم نيابة الظرف القابل لها نحو: سير شهرٌ، لفوات النصب المشعر بالظرفية، قلنا إن هذه تعلم بالقرائن فتأمل. **(ولا)** ينوب عنه **(المفعول معه)** لأنه إذا كان مع الواو نحو: ضُربَ وزيدٌ يلزم الفصل بين الفعل و ما هو كجزئه بالأجنبي، أو بدونه يلزم التفويت

وَ يَتَعَيَّنُ الْمَفْعُولُ بِهِ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ.

اَلثَّالِثُ وَالرَّابِعُ اَلْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ، أَوِ الصِّفَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ

---

المشعر بالمعية و المصاحبة. (و) إذا وجد مع المفعول به غيره (يتعين المفعول به له) أي للنيابة لشدة شبهه بالفاعل و افتقار الفعل إليه و قال الأخفش: يجوز حينئذ نيابة غيره بشرط تأخر المفعول به عنه و قال بعض: يجوز مطلقاً (فإن لم يكن) المفعول به في الكلام (فالجميع سواء) للنيابة.

**نكتة:** لا يكون الفاعل و لانائبه و كذا المبتدأ جملة و يؤول ما يوهم ذلك فخذ ذلك.

## [المبتدأ و الخبر]

(الثالث والرابع) من الأقسام الأربعة لما يرد مرفوعاً فقط (المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو) الاسم الصريح أو المؤول به (المجرد) أي الخالي عن جنس (العوامل اللفظية) الغير الزائدة، حالكونه (مسنداً إليه، أو الصفة) أي الاسم الدال على الذات مبهمة مع بعض صفاته، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرهما (الواقعة بعد) أداة (نفي) كـ«ما» و «غير» والوصف بعده يجر على كونه مضافاً إليه و يكون غير مبتدأ نحو: غير قائم الزيدان. و إدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن المضاف والمضاف إليه في حكم الواحد. (أو) بعد أداة (استفهام) كهل و متىٰ و كيف والهمزة و إنما وجب كونه بعدهما لأن أداة النفي و الاستفهام لتعلقهما بالحكم لهما زيادة مناسبة بالفعل فيكون مابعدهما في حكمه و ذهب بعض إلى عدم الاشتراط نحو: فائز أولو الرشد. حالكونها (رافعة لـ)فاعل (ظاهر) أو فاعل في معناه كأنت في ﴿أراغبٌ أنت﴾[١]، بشرط إغنائهما لهما عن الخبر، ثمّ لا يخفى أن الاحتمال العقلي في الوصف و مابعده يرتقي إلى تسع صور، لأن الوصف إما مثنى أو مجموع أو مفرد و على كل حال إما مطابق مابعده أو لا[٢].

---

(١). مريم ٤٦.

(٢). أربع منها مرفوض و هي ١. أن يكون الوصف مثنى، و المرفوع بعده مفرداً. ٢. أن يكون الوصف

**فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَداً فَوَجْهَانِ نَحْو: زَيْدٌ قَائِمٌ وَ أَقَائِمٌ زَيْدٌ وَ مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ أَوْ زَيْدٌ**

**(فإن طابقت) [(مفرداً فوجهان)** أحدهما بأن يجعل الصفة مبتدأ و المرفوع بعدها فاعل سدّ مسد الخبر، و الثاني: أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخراً و الصفة خبراً مقدماً له **(نحو: زيدٌ قائم و أقائم زيد و ما قائم الزيدان أو زيد)** و إن طابقت][(١)] مثنى أو مجموعاً نحو: أقائمان الزيدان و أقائمون الزيدون وجب كونها خبراً لما بعده إذ لو جعل مبتدأً و مابعده فاعلاً يلزم تعدد الفاعل و هو ممتنع إلّا على لغة «أكلوني البراغيث» و إن اختلفا فإن كان الوصف (مفرداً) و مابعده مثنى أو جمعاً وجب كونه مبتدأ إذ لو جعل خبراً لم يصح لعدم التوافق بين المبتدأ والخبر مع أنه واجب فيهما و إلّا فغير صحيح و يظهر تفصيل الأقسام في هذا الجدول:

| | زيد | الزيدان | الزيدون |
|---|---|---|---|
| أقائم | وجهان | وجه نادر | وجه واحد |
| أقائمان | غير صحيح | وجه واحد | غير صحيح |
| أقائمون | غير صحيح | غير صحيح | وجه واحد |

ثم اعلم! أنه يجب تقديم المبتدأ على الخبر عند تساويهما تعريفاً و تنكيراً أو عند كون الخبر فعلاً نحو: زيد قام، أو طلباً نحو: زيد اضربْهُ و ما وقع منهما في مثل الصدر أو تضمن على ما [له] صدر الكلام نحو: في كلّ وادٍ بنو سعد. و مَن أبوك، وجب تقديمه. و قد يذكر الخبر بدون المبتدأ كما إذا أُخبر عنه بمصدر نائب عن فعله نحو: سمعٌ و طاعةٌ أي أمري سمع و طاعة. أو بما بعد نعم في تركيب نحو: نعم الرجل زيد أي هو زيد، أو لاسيّما عند رفعه نحو: لاسيما زيد أي لا مثل الذي هو زيد.

---

مثنى و المرفوع بعده جمعاً. ٣. أن يكون الوصف جمعاً و المرفوع بعده مفرداً. ۴. أن يكون الوصف جمعاً و المرفوع بعده مثنى.

(١). مابين القوسين من زيادتي و لايستقيم المعنى بدونها، و لم يشرح المدرس رحمه الله جزءاً من المتن.

**وَ قَدْ يُذْكَرُ الْمُبْتَدَأُ وَ يُحْذَفُ خَبَرُهُ نَحْو: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ وَ ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً وَ أَكْثَرُ شُرْبِي اَلسَّوِيقَ مَلْتُوتاً، وَ لَوْلَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ**

---

(و قد يذكر المبتدأ و يحذف خبره) جوازاً كقول المستهل: الهلال واللّه أي هذا الهلال. و لم يجعل المحذوف مبتدأً لأن المراد الحكم على صورة مرئية بالهلالية لا الحكم على الهلال بهذا. و وجوباً عند وجود القرينة والنائب و ذلك في أربعة مواضع: الأول مبتدأ عطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع (نحو: كلُّ رجلٍ و ضيعته) الضيعة العقارُ، والمراد بها العمل والمناسبة ظاهرة أي كل رجل مقرون مع ضيعته و إنما وجب الحذف لأن المعطوف نائب والواو قرينة لدلالتها على المقارنة، قيل الحذف هنا غالب و قيل الخبر الواو مع المعطوف و فيه أنه ينافي رفع المعطوف لأنه في المعنى على هذا مضاف إليه للواو تأمل! إشارة إلى أنه يجوز أن يكون رفعه مستفاداً من شدة الامتزاج أو من رفع المضاف معنى و إن كان منصوباً لفظاً. فإن قلت: إن الضمير في المعطوف لا يجوز رجوعه إلى كلّ لأن زيداً مثلاً مقروناً بضيعة رجل واحد فما تفعل به؟ قلنا: إنه راجع إلى كل و لا قدح فيه لأنه كما أن لفظ كلّ عبارة عن أسماء كثيرة كذلك ضميره فيكون الكلام من قبيل: رَكِبَ القومُ دوابَهُم، أي ركب كل فرد من القوم دابّة نفسه فلا إشكال.

(و) الموضع الثاني المبتدأ الذي كان مصدراً أو بتأويله منسوباً إلى الفاعل أو المفعول و بعده حال أو اسم تفضيل مضافاً إليه و الأمثلة إجمالاً أربعة: الأول نحو: **(ضربي زيداً قائماً)** أي ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، حذف حاصل كما يحذف متعلّق الظرف نحو: زيد في الدار، ثمّ [حذف] إذا مع الجملة المضاف إليها و أنيب عنها "قائماً" لأن في الحال معنى الظرفية. والثاني نحو: إنّ ضرْبَكَ زيدٌ قائماً. (و) الثالث نحو: **(أكثر شربي السويق ملتوتاً)** أي أكثر شربي السويق حاصل إذا كان السويق ملتوتاً أي مشوباً بالماء. و الرابع نحو: أكثر إن شربت السويق ملتوتاً. (و) الثالث مبتدأ يكون بعد لولا الامتناعية إذا كان خبره من الافعال العامة نحو: **(لولا عليّ لهلك عمر)** ـ عيلهما السلام ـ أي لولا علي موجود لهلك عمر. و أما إذا كان من الأفعال الخاصة فلا لعدم سبق الذهن إليه، و إنما وجب الحذف هنا لأن جواب لولا نائب، و نفس لولا قرينة و قال بعض: إن مابعد لولا فاعل فعل مقدر أي وجد، فليس مما نحن فيه.

**وَ لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ وَ لَا يَكُونَ نَكِرَةً إِلَّا مَعَ الْفَائِدَةِ وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ بِهِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ وَ جَامِدٌ فَالْمُشْتَقُّ الْغَيْرُ الرَّافِعِ لِظَاهِرٍ مُتَحَمِّلٌ لِضَمِيرٍ فَيُطَابِقُهُ دَائِماً بِخِلَافِ غَيْرِهِ نَحْو: ٱلْكَلِمَةُ لَفْظٌ**

---

(و) الرابع مبتدأ كان مقسماً به نحو: (لعمرك لأقومنّ) أي لعمرك قسمي لأقوم، فجواب القسم نائب و اشتهار المبتدأ في القسم قرينة. ثم الأصل في الخبر التنكير و الأصل في المبتدأ التعريف لأنه محكوم عليه و لا يحكم على شيء ما لم يعرف. (و لا يكون) المبتدأ (نكرة إلّا مع الفايدة) و تحصل بكونه موصوفاً نحو [قوله تعالىٰ]: ﴿وَ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾. أو صفة نحو: شرّ أهرّ ذاناب أي شرّ عظيم ذاناب. و بتقديم الظرف نحو: في الدار رجل و بوجوه أخرى ذكرها يُورِث الملالَ.

(و الخبر هو) الاسم الحقيقي أو الحكم (المجرد) أي الخالي عن العامل اللفظي (المسند به) أي المسند إلى المبتدأ فالباء بمعنى إلى والضمير راجع إلى المبتدأ أو ما وقع به الإسناد إليه على كون الظرف نائب الفاعل فخرج عن تعريف الخبر يضرب في يضرب زيدٌ و كذا زيد يضرب إن قطع النظر عن فاعله والقسم الثاني من المبتدأ و دخل فيه نحو: هذا ديز و زيد ضارب أبوه لأنه في تأويل ضارب الأب (وهو) على ثلاثة أنواع: النوع الأول المفرد و هو قسمان: لأنه إما (مشتق) وهو الاسم الدال على ذات مبهم مأخوذ مع بعض أوصافه أو مؤول به تأويلاً شائعاً كضارب و أسد أي شجاع. (و) الثاني (جامد) و هو بخلافه كزيد (فـ)الخبر (المشتق الغير الرافع لـ)اسم (ظاهر متحمل لضمير) واحد راجع إليه نعم إن كان المشتق متعدداً لفظاً و واحداً معنىً نحو: الرمان حلو حامض ففيه خلف لأنه قال بعض بأن في كل من الجزئين ضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق و قال بعض آخر بأن الضمير واحد تحمله المجموع لأن الخبر حقيقة لفظ واحد دال على كيفية متوسطة حاصلة من مزج الطعمين و اختلاطهما أو غير ذلك و إنما وجب التحمل هنا لأنه محمول عليه و هو صالح لتحمل الضمير الرابط فلا معنى لخلوه عنه (فيطابقه) حينئذ في الإفراد و نحوه (دائماً) أي مطابقة دائمة نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان (بخلاف غيره) أي بخلاف غير الخبر المشتق الغير الرافع لظاهر بأن لم يكن مشتقاً (نحو: الكلمة لفظ)

وَ هِنْدٌ قَائِمٌ أَبُوهَا.

**قَاعِدَةٌ:** اَلْمَجْهُولُ ثُبُوتُهُ لِشَيْءٍ عِنْدَ السَّامِعِ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ يُجْعَلُ خَبَراً وَ يُؤَخَّرُ، وَ ذٰلِكَ الشَّيْءُ الْمَعْلُومُ يُجْعَلُ مُبْتَدَأً وَ يُقَدَّمُ، وَ لَايُعْدَلُ عَنْ ذٰلِكَ فِي الْغَالِبِ فَيُقَالُ لِمَنْ عَرَفَ ذَاتَ زَيْدٍ بِاسْمِهِ وَ شَخْصِهِ وَ لٰكِنْ لَمْيَعْرِفْ أَنَّهُ أَخُوهُ، زَيْدٌ أَخُوكَ، وَ لِمَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ أَخاً وَ لَمْ يَعْرِفْ إِسْمُهُ: أَخُوكَ زَيْدٌ، فَالْمُبْتَدَأُ مُقَدَّمٌ فِي الصُّورَتَيْنِ.

---

فإن اللفظ اسم جنس جامد فلايقال لفظة. أو كان مشتقاً (و) لكن كان رافعاً لظاهر نحو: (هند قائم أبوها) أما الأول فلعدم صلوحيته للتحمل و أما الثاني فلإعراضه بالفاعل الظاهر عن الضمير. والنوع الثاني من الخبر الجملة الفعلية نحو: زيد قام أبوه أو الاسمية نحو: زيد أبوه قائم و يلزم أن يكون رابطاً لها بالمبتدأ كيلا تكون أجنبية عنه ضميراً كما مرّ أو لاماً نحو: نعم الرجل زيد على تركيب غير مامرّ بأن يكون زيد مبتدأ و ماقبله خبره و يجوز حذفه لقرينة نحو: الحنطة الصاع بدرهم أي منها. والنوع الثالث من الخبر ظرف حقيقيّ نحو: زيد أمامك أولا نحو: زيد في الدار و متعلقها فعل عند بعض و اسم فاعل عند بعض آخر.

**(قاعدة)** كلية لتعيين أحد الاسمين المتحدين ذاتاً المتغايرين مفهوماً لكونه مبتدأ و تعيين الآخر لكونه خبراً له. فاعلم أنك إذا أردت الحكم على اسم بآخر و علمت أن المخاطب عالم بالنية فكلامك لغو لايفيد إلا أن يكون مرادك إظهار علمك به و إلا فالاسم الذي كان معلوماً عنده زيّنه بعنوان الذات و اجعله مبتداً و الاسم الذي كان ثبوته مجهولاً للآخر اجعله خبراً كما بينه المصنف بقوله: (**المجهول ثبوته لشيء**) معلوم كزيد في المثال و كان الجهل (**عند السامع**) و لو لم يكن واقعياً بل كان (**في اعتقاد المتكلم يجعل خبراً**) للشيء المعلوم (**و يؤخر**) عنه أداء لحقه و (**ذلك الشيء المعلوم يجعل مبتداً و يقدم**) وفاءً برتبته و (**لايعدل عن ذلك**) التركيب المذكور (**في الغالب**) مالم يكن غرض داع للعدول (**فيقال لمن عرف ذات زيد باسمه و شخصه و لكن لميعرف أنه أخوه**) أي جهل بثبوت الأخوة له: (**زيد أخوك**). و يقال (**لمن عرف أن له أخاً و لم يعرف اسمه: أخوك زيد، فالمبتدأ**) أعني زيداً في المثال الأول و أخاً في الثاني (**مقدم في الصورتين**) و الاسم المجهول الثبوت للآخر أعني الأخ في الأول و زيداً في الثاني مؤخر فيهما.

**فَصْلٌ**: تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ أَفْعَالٌ وَ حُرُوفٌ فَتَجْعَلُ الْمُبْتَدَأَ اِسْماً لَهَا وَالْخَبَرَ خَبَراً لَهَا وَ تُسَمَّى النَّوَاسِخَ وَهِيَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: اَلْأَوَّلُ: اَلْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ وَ الْمَشْهُورُ كَانَ وَ صَارَ وَ أَصْبَحَ وَ أَمْسَى وَ أَضْحَى وَ ظَلَّ وَ بَاتَ وَ لَيْسَ

---

**فائدة:** قال بعض النحاة المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر بالمبتدأ و نظير ذلك أسماء الشرط نحو: من تضرب أضرب.

**تنبيه:** أهمل المصنف رحمه الله ذكر خبر حروف المشبهة بالفعل و لا لنفي الجنس و اسم كان و ما و لا المشبهتين بليس مع أنها من المرفوعات لأنها مبتدأ و خبر و كونها اسماً أو خبراً عارض لا عبرة به و للإشارة إلى هذا عقبهما بذكر النواسخ.

## [النواسخ]

**فصل:** (تدخل على المبتدأ والخبر افعال و حروف) تنسخهما عما كانا عليه (فتجعل المبتدأ اسماً لها و) تجعل (الخبر خبراً لها و تسمى) تلك الأفعال والحروف (النواسخ) للمبتدأ والخبر لإزالتها لهما عن أصلهما (وهي خمسة أنواع:)

## [الأفعال الناقصة]

(الأول: الأفعال الناقصة) سميت بها لأنها لاتكتفي بالمرفوع و تحتاج لإفادة المقصود إلى المنصوب (و) هي كثيرة لكن (المشهور) المتداولة منها ثلاثة عشر فعلاً و هي ثلاثة أقسام؛ لأنها إما تعمل بلاشرط و هي ثمانية: الأول منها: (كان) و هي لتحقق ثبوت الخبر للاسم نحو: كان زيد قائماً و تكون بمعنى صار، (و) الثاني (صار) و هي للانتقال من ذات إلى أخرى نحو: صار الطين حجراً أو من صفة إلى صفة أخرى نحو: صار زيد عالماً، (و) الثالث إلى السابع[1]: (أصبح و أمسى و أضحى و ظل و بات) و هن لاتصاف الاسم بمضمون الخبر في الأوقات المخصوصة المدلولة عليها بالمواد أعني الصبح والمساء والضحى والنهار جميعاً و الليل كذلك، و تأتي كل بمعنى صار والثامن: (ليس) لنفي مضمون الخبر عن الاسم في زمان الحال، أو مطلقاً نحو: ليس زيد قائماً.

---

(١). في الأصل (إلى الثامن) و الصحيح ما أثبتناه.

**وَ مَازَالَ وَ مَابَرِحَ وَ مَاانْفَكَّ وَ مَافَتِيءَ وَ مَادَامَ وَ حُكْمُهَا رَفْعُ الْاِسْمِ وَ نَصْبُ الْخَبَرِ وَ يَجُوزُ فِي الْكُلِّ تَوَسُّطُ الْخَبَرِ وَ فِي مَا سِوَى الْخَمْسَةِ الْأَوَاخِرِ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهَا**

---

أو بشرط سبق نفي أو شبهه عليها (و) هي أربعة: الأول، زال ماضي يزال، لايزول بمعنى ينتقل أو يزيل بمعنى يميز، و إلاّ تكون تامة نحو: (مازال) زيد قائماً (و) الثاني برح نحو: (مابرح) زيد جالساً. (و) الثالث انفك نحو: (ماانفك) زيد عابداً. (و) الرابع فتيء نحو: (مافتيء) زيد فقيهاً. و هذه الثلاثة بمعنى مازال و كلها موضوع لدوام مضمون الجملة و استمراره و لافرق بين أن تكون أداة النفي ملفوظة أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] أي لاتفتؤ أي لاتزال. أو بشرط سبق ما المصدرية الظرفية (و) هو دام و وضع لتوقيت أمر بمدة دوام خبرها لاسمها نحو: اجلس (مادام) زيد جالساً. (و **حكمها رفع الاسم و نصب الخبر**) على ترتيب عمل الفعل و لايقع بعدها ما لزم الصدر كأدوات الشرط و الاستفهام فلايقال: كان مَن قائماً لئلا يبطل صدارتها و لفظ غير متصرف مبتدأً أو خبراً فلايقال كان الكلاب على البقر لأن مدخول كان مَثَل، و لا مبتدأ خبره طلب فلايقال كان زيد إضْرِبْه، و لايقع بعد صار، والخمسة الأُخَرُ مبتدأ خبره فعل ماض فلايقال صار زيد أكل، (**و يجوز في الكل**) من تلك الأفعال (**توسط الخبر**) بينها و بين اسمها لقوتها في العمل نحو: كان قائماً زيد، و نحو قول الشاعر:

لاطِيبَ لِلْعِيشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَة ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْـمَوْتِ وَالْـهَرِمِ

فقوله منغصة خبر دام وقع فاصلاً بينه و بين اسمه أعني لذاته، و لكن لايليها معمول خبرها فلايجوز كان طعامك زيدٌ آكلاً لأنه أجنبي بها فيضر بعملها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً نحو: كان أمامك أو في الدار زيد آكلاً. (و) يجوز (في) كل (**ما سوى الخمسة الأواخر تقدمه**) أي تقديم الخبر (**عليها**) أي على تلك الأفعال نحو: قائماً كان زيد، كما مرّ. و أما فيها فلايجوز، أما في غير مادام فلأن أدوات النفي لها صدر الكلام و أما فيه فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه هذا على كونه قبل ما، و أما بعدها فللزوم الفصل بالأجنبي بين الكلمة و ما هو كجزئه أعني ما، وهو باطل وفاقاً.

---

(١). يوسف: ٨٥.

**وَ يَجُوزُ فِي مَاعَدَا فَتِيءَ وَ لَيْسَ وَ زَالَ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً وَ مَاتُصَرَّفُ مِنْهَا يَعْمَلُ عَمَلَهَا.**
**مَسْأَلَتَانِ: يَخْتَصُّ كَانَ بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ بِالسُّكُونِ بِشَرْطِ عَدَمِ اِتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ نَصْبٍ وَ لَا سَاكِنٍ وَ مِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ النُّونِ فِي لَمْ يَكُنْهُ.**

---

(و يجوز في) جميع تـلك الأفـعال (ماعدا فتيء و ليس و زال أن تكون تامة) فـتكتفي بالمرفوع و يكون كان بمعنى وجد و صار إلى مازال، و مازال إلى مادام بمعنى ماانفصل و مادام بمعنى الدوام المحض نحو قوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ**﴾[(١)] و أما تلك الثلاث فناقصة لاغير. (و **ماتصرف منها**) أي الصيغ الحـاصلة مـن تـلك الأفـعال بالتصريف كالمضارع و اسم الفاعل و نحوهما (**يعمل عملها**) بلافرق نحو: يكون زيد قائماً و كلها متصرف إلا ليس وفاقاً و دام خلفاً.

**نكتة:** و قد يعمل الفعل التام عمل الناقص على طريق التضمين و علامته صـحة وضـع الناقص موضعه و جعله حالاً للاسم نحو: كمل زيد عالماً أي صار زيد عالماً كاملاً.

**مسألتان:** و تتبع الأولى مستزادة.

**المسألة الأولى** أنه (**يختص**) أي ينفرد (**كان**) من بين الأفعال الناقصة (**بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون**) لكثرة الاستعمال و لمشابهة النون الساكن بالألف في الخـفة والسكون و لوروده في قوله تعالى حكاية عن مريم بنت عمران: ﴿**وَ لَمْ أَكُ بَغِيّاً**﴾[(٢)] أصله أكون حذفت حركة النون بالجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف، فلايجوز حذف لام الفعل في غير كان من الأفعال الناقصة و لا حذف نون الغير المجزوم كنون المؤنث أو المجزوم بحذف النون كما في الأفعال الخمسة لعدم سماع الحذف فيها و لكن ذلك الحذف ليـس مطلقاً بل (**بشرط عدم اتصاله**) أي اتصال نون المجزوم (**بضمير نصب**) أي ضمير منصوب (**و لا**) بحرف (**ساكن**) كلمة "لا" زائدة لتأكيد النفي أي بشرط عدم اتصاله بحرف ساكـن و إلا لم يحذف أما في الأول فلأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ألاترى أنه يعود عين قل في قُولاً بسبب الألف فكيف يحذف معه بعض الأصل. و أما في الثاني فلفوات مشابهتها بالألف لأجل التحريك، (**و من ثمة**) أي و من أجل اشتراط هذين الشرطين (**لم يجز حذف النون في لم يكنه**)

---

(١). هود: ١٠٨ (٢). مريم: ١٥.

**وَ لَكَ فِي نَحْوِ: اَلنَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَ إِنْ شَرّاً فَشَرٌّ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ نَصْبُ الْأَوَّلِ وَ رَفْعُ الثَّانِي وَ رَفْعُهُمَا وَ نَصْبُهُمَا وَ عَكْسُ الْأَوَّلِ،**

---

في قول النبي، عليه و على آله أفضل الصلوات و أزكى التسليمات، لعمرﷺ: «إن يكنه فلن تسلط عليه و إن لم يكنه فلاخير لك في قتله»[١]، وفي نحو لميكن في قوله تعالى: ﴿و لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢] مما اتصل النون بضمير منصوب أو حرف ساكن والمسألة المستزادة أنه يجوز زيادة كان خاصة في وسط الكلام إذا وقع بين مسند و مسند إليه نحو: زيد كان قائم.

**و المسألة الثانية**: أنه يجوز حذف كان مع اسمه و يبقى الخبر و ذلك لأنه لشيوعه يعلم حذفه بأدنى مناسبة له بربط الكلام و هذا الحذف كثير بعد لو و إن الشرطية نحو: أَكْرِم أخاك و لو فقيراً، أي ولو كان أخوك فقيراً و قول الشاعر: «قد قيل ذلك إن حقاً و إن كذباً» أي إن كان القول حقاً و إن كان القول كذباً. (و) يجوز (**لك في نحو:**) قوله:ﷺ (**الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير و إن شراً فشر**)[٣] فيما يحذف كان بعد إن الشرطية و أبقى خبره و كان بعد فاء الجزاء المتلُوَّة باسم مفرد يصح تقدير كان معه (**أربعة أوجه**) من التركيب الوجه الأول: (**نصب**) الاسم (**الأول**) و هو الواقع بعد إن على كونه خبراً لِكان المحذوف مع اسمه، (**و رفع**) الاسم (**الثاني**) الواقع بعد الفاء على كونه خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير في الحديث: إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ و إن كان عملُهم شراً فجزاؤهم شرٌّ. (و) الوجه الثاني (**رفعهما**) أي رفع كل من الاسمين على كون الأول إسماً لِكان المحذوف مع خبره والثاني كمامرّ والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ (و) الوجه الثالث (**نصبهما**) على أن الأول خبر كما مر والثانى خبر لِكان المحذوف مع اسمه، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً. (و) الوجه الرابع (**عكس**) الترتيب (**الأول**) أي رفع الأول على كونه إسماً لكان المحذوف مع خبره و نصب الثاني على أنه خبر لكان المحذوف مع اسمه، والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ فكان

---

(١). الحديث أخرجه البخاري ٢٧٦/٥ بالرقم ١٣٥٤. و مسلم بالرقم ٧٥٣٨.

(٢). النساء: ١٣٧.

(٣). هذا الحديث و إن اشتهر بين النحاة إلا أنه ليس بحديث، و قد نسبه السيوطي إلى ابن‌جرير الطبري أنه قد خرجه عن ابن‌عباس موقوفاً. ينظر الدرر المنشرة في الأحاديث المشتهرة: ٢٠. و المقاصد الحسنة للسخاوي: ٢٨٢.

**فَالْأَوَّلُ أَقْوَىٰ وَ الْأَخِيرُ أَضْعَفُ وَالْمُتَوَسِّطَانِ مُتَوَسِّطَانِ.**

**اَلثَّانِي، اَلْأَحْرُفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ وَ هِيَ إِنَّ وَ أَنَّ وَ كَأَنَّ وَ لَيْتَ وَ لٰكِنَّ وَ لَعَلَّ،**

---

جزاؤهم خيراً. و لهذه الوجوه بحسب القوة والضعف مراتب لأن كل ما كان الحذف فيه قليلاً كان أقوى إذ الأصل في الكلام عدم الحذف.

(فـ)على هذا الوجه (**الأول أقوى**) التراكيب لأن الحذف فيه أقل من الحذف في غيره (و) الوجه (**الأخير أضعف**)ها لأن الحذف فيه أكثر. (و) الوجهان (**المتوسطان**) بين الأول و الأخير (متوسطان) في القوة لأنهما ليسا أقويين كالأول و لا أضعفين كالأخير.

## [الحروف المشبهة بالفعل]

النوع (**الثاني**) من الأنواع الخمسة من النواسخ (**الأحرف المشبهة بالفعل و هي**) ستة: الأولى والثانية (إن و أن) وضعتا لتحقيق مضمون الجملة إلا أن الأولى لايغير الجملة و الثانية يغيرها و تأولها بالمفرد، و هو مصدر مؤخوذ من الخبر إن كان مشتقاً، نحو: بلغني أنك عالم. أو من كان إن كان جامداً، نحو: علمت أنك أبوه أي كونك أباه. (و) الثالثة (كأن) للتشبيه إذا كان الخبر جامداً، نحو: كأن زيداً الأسد، و للشك إذا كان مشتقاً، نحو: كأنك قائم لأن الخبر في المعنى هو المشبه فلو كان للتشبيه لزم تشبيه الشيء بنفسه و قيل أنه للتشبيه مطلقاً بلاتكلف في الأول و بتكلف حذف الموصوف في الثاني أي كأنك شخص قائم، و قد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر مطلقاً، نحو: كأنك زيداً أخوك. (و) الرابعة (ليت) وضعت للتمني محالاً نحو:

لَيْتَ الشَّبابَ عَادَ لِي يَوْماً لِكَيْ ... أُخْبِرَهُ بِـهَرَمٍ أَتَـىٰ عَـلَيْ

أو لا نحو:

لَيْتَ مَحْبُوبِي يَوْماً أَتَانِي ... لِيَشْفَى اللّٰهُ دَاءَ الْجَنَانِ

(و) الخامسة (لكنّ) للاستدراك بمعنى طلب المتكلم درك ما فاته من التصريح بعدم مجيء عمرو مثلاً، نحو: جاءني زيد لكن عمراً لم‌يجئ. (و) السادسة (**لعل**) وضعت لرجاء ماليس محالاً نحو: لعل زيداً قائم، و قد تأتي لرجاء المحال نحو: لعلني لم أمت إلى الساعة و إنما سميت بالأحرف المشبهة بالفعل لشبهها به من حيث بنائها على الفتح و وجود معنى الفعل كالتحقيق والتشبيه و الاستدراك فيها و مجيئها ثلاثياً و رباعياً و خماسياً كالفعل.

**وَ عَمَلُهَا عَكْسُ عَمَلِ كَانَ، وَ لاَيَتَقَدَّمُ أَحَدُ مَعْمُولَيْهَا عَلَيْها مُطْلَقاً وَ لاَ خَبَرُهاَ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذاَ كَانَ ظَرْفاً أَوْ جَارّاً وَ مَجْرُوراً نَحُو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[1]. وَ تَلْحَقُهَا مَا فَتَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ نَحُو: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَالْمَصْدَرُ إِنْ حَلَّ مَحَلَّ إِنَّ فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا وَ إِلّا كُسِرَتْ**

---

(**و عملها عكس عمل كان**) أي نصب الاسم و رفع الخبر لأنه لما كان عملها بمشابهة الفعل كانت فروعات له في العمل فأعطي بها عمله الفرعي أعنى تقديم المنصوب على المرفوع. (**و لايتقدم أحد معموليها**) اسماً أو خبراً. (**عليها**) أي على تلك الحروف (**مطلقاً**) سواء كان المعمول ظرفاً أو لا و ذلك لأن لها ـ غير أن المفتوحة ـ صدر الكلام لأن كل حرف يؤثر في مضمون الكلام و يغيره كحروف التحضيض والتمني والتشبيه و الاستفهام و نحوها له الصدارة ليعلم السامع من أول الأمر أن الكلام من أي قبيلة هو؟، فلو قدم عليها ينتفي شرطها فتلغى، و أما أن المفتوحة فلكونها موصولاً حرفياً و أجزاء الصلة لاتتقدم على الموصول. (**و لا**) يتقدم (**خبرها على اسمها**) لأنها لضعفها تلغى بأدنى تغيير فلايجوز إن قائم زيداً (**إلا إذا كان**) الخبر (**ظرفاً أو جاراً و مجروراً**) فحينئذ يجوز تقديمه عليه لأنه لما كان ظرفاً للحوادث و كل حادثة تحتاج إلى الظرف صار كالحميم فيغتفر فيه ما لايغتفر في غيره. (**نحو**) قوله تعالى: (**إن في ذلك لعبرة. و تلحقها**) أي بتلك الأحرف (**ما**) الكافة (**فتكفها**) أي تمنعها (**عن العمل**) لأن عملها إنما يكون لدخولها على المبتدأ والخبر و ما تحرفها عن ذلك الاختصاص لأنها حينئذ تدخل على الفعل نحو قوله تعالى: ﴿**كإنَّما يُساقُونَ إلَى الْمَوْتِ**﴾[2] و على الاسم (**نحو: إنما زيد قائم**) و شاع في ليت العمل لأنه لايدخل على الفعل مطلقاً. قال الأخفش لم يسمع ليتما يقوم زيد قط، خلافاً لبعض.

(و) لما علمت أن إن المكسورة لاتغير الجملة والمفتوحة تغيرها، اعلم أن (**المصدر إن حلّ**) أي جاز وقوعه (**محل**) مادة (**أن**) مع معموله (**فتحت همزتها**) لأن وقوع المصدر مقامها دليل على كونها مفتوحة (**وإلا**) أي وإن لميجز وقوعه موقعها (**كسرت**) لأن عدم الحل دليل على كونها مكسورة.

---

(١). النازعات: ٢۶.

(٢). الأنفال: ۶.

**وَإِنْ جَازَ الْأَمْرَانِ جَازَ الْأَمْرَانِ نَحُو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(١)، وَ أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَنْصُوبٌ.**

---

(و إن جاز) هذان (الأمران) أي وقوع المصدر و عدم وقوعه موقعها في مادة واحدة (جاز الأمران) يعني كسر همزة إن و فتحها أما الأول ففي ما إذا كانت في موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا﴾(٢) أي إنزالنا. أو على النائبية نحو: علم أنه قائم أي قيامه و منه ما يقع بعد لو و لولا الامتناعية و ما المصدرية التوقيتية لأن مابعد الأول و الأخير فاعل لمقدر و مابعد الثاني كذلك أو مبتدأ على الأصح أو في موضع نصب على المفعولية أو لا أو في موضع جر بالمضاف نحو: اكتب حيث أن زيداً كاتب. أو بالجار نحو: عجبت من أنك فصيح أي من فصاحتك. و أما الثاني ففي ما وقع في الابتداء حقيقة نحو: ﴿إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكيمٌ﴾(٣)، أولا نحو: ﴿أَلاٰ إِنَّ أَوْلِياءَ اللّهِ لاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لاٰهُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤) أو في القسم نحو: باللّه إني قاعد، أو حالاً أو محكية بالقول المجرد عن معنى الظن (نحو: قال إني عبد اللّه) لأن مابعد القول محكى فلاتغير و أما ما فيه معناه فتنفتح بعده على كونها نائبة عن معمولية، و أما الثالث ففي مواضع: منها ما وقع بعد إذ المفاجأة، نحو: من يكرمني إذاً إني أكرمه فتكسر على تقدير فأنا أكرمه و تفتح على تقدير فإكرامي إياه ثابت أو فاء الجزاء، نحو: من ينصرني فإني أنصره و هذا كذلك، و "أَمٰا" كـ"أَلاٰ" وزناً فإن كان مثله معنىً كسرت أو بمعنى حقّاً مصدر الحقّ المحذوف فتحت على الفاعلية له مثالهما، أما إنّ زيداً قائم، و لاجرم فإن كان بمعنى لزم فتحت على الفاعلية أو منزلاً منزلة اليمين كما في قول من قال: لاجرم لآتينك، كسرت و بين قولين لقائل واحد كان الثاني خبراً لأنّ، (و) أن خبراً للأول نحو: (قولي إني أحمد اللّه) فالفتح على تقدير فأول قولي حمد اللّه، والكسر على حكاية الجملة أي أول قولي هذا الكلام و هو أني أحمد اللّه، و مابعد حيث عند بعض أما كسره فلأنه لازم للإضافة إلى الجملة، و أما الفتح فلأن المضاف والمضاف إليه مفرد معنى. (و المعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب) على اللفظ سواء عطف قبل تمام الخبر نحو: إن زيداً و عمراً قائمان. أو لا نحو: إن زيداً قائم

---

(١). مريم: ٣٠.
(٢). العنكبوت: ٥١.
(٣). التوبة: ٢٨.
(٤). يونس: ٦٢.

وَ يُخْتَصُّ إِنَّ وَ أَنَّ وَ لٰكِنَّ بِجَوَازِ رَفْعِ الْمَعْطُوفِ بِشَرْطِ مُضِيِّ الْخَبَرِ.

اَلثَّالِثُ مَا وَ لَا الْمُشَبَّهَتَانِ بِلَيْسَ وَ تَعْمَلَانِ عَمَلَهَا بِشَرْطِ بَقَاءِ النَّفْيِ

---

و عمراً، أو مثله البدل والنعت والتأكيد نحو: إن زيداً أخاك أو الفاضلَ أو نفسه قائم. (و يختص) أي ينفرد (إن و أن و لكنّ) من بين تلك الأحرف (بجواز رفع المعطوف) على اسمائها لأنها لكثرة استعمالها يتوسع فيها و لكن لا مطلقاً بل (بشرط مضي الخبر) أي سبقه على المعطوف نحو: إن زيداً قائم و عمروٌ، و إلا فيتعين النصب لئلا يلزم توارد عاملين مستقلين أعني المبتدأ و إن مثلاً على معمول واحد أعني خبر المعطوف و المعطوف عليه، فتأمل. و أجاز بعض في المعطوف قبل تمام الخبر الرفعَ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّٰهَ وَ مَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(١) على قراءة رفع الملائكة المعطوف على اسم اللّٰه عزوجل قبل مجيء الخبر أعني يصلون، هذا.

## [ما و لا المشبهتان بليس]

(الثالث) حرفان ترفعان الاسم و تنصبان الخبر أوليهما (ما) عند اهل الحجاز، و على لغتهم ورد القرآن نحو قوله تعالى: ﴿مَاهٰذَا بَشَراً﴾(٢) و ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(٣) بنصب الخبر، و أهملها بنو تميم و استدلوا بأن شرط العامل اختصاصه بالقبيل الذي يعمل فيه ليستحكم و يتمكن في العمل و ما مشترك بين الاسم والفعل فلايعمل و على لغتهم جاء رفع البشر عن ابن مسعود و رفع الامهات عن عاصم، (و) الثانية (لا المشبهتان بليس) في النفي والدخول على المبتدأ و الخبر (و) إنما (تعملان عملها بـ)أربعة (شروط) اثنان منها مشتركان بينهما و الآخران يختص كل بواحدة، أما الشرط الأول من المشتركين (بقاء النفي) أي نفي الخبر بأن لم ينتقض بإلا نحو: ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٤) أو بإن الزائدة للنفي المستقل نحو: بني خراشة ما إن انتموا ذهب، أو بتكرار ما للنفي كذلك نحو: ماما زيد قائم، أو ببدل موجب عند بعض نحو: مازيد شيء إلا شيء لايعتبر به. لأن إيجاب البدل إيجاب المبدل منه، و إلا فتلغيان.

---

(١). الأحزاب: ٥٦.
(٢). يوسف: ٣١.
(٣). المجادلة: ٢.
(٤). آل‌عمران: ١٤٤.

**وَ تَأَخُّرِ الْخَبَرِ، وَ فِي مَا خَاصَّةً عَدَمُ زِيَادَةِ إِنْ الزَّائِدَةِ مَعَهَا، وَ فِي لَا تَنْكِيرُ مَعْمُولَيْهَا فَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ اخْتُصَّت بِالْأَحْيَانِ وَ كَثُرَ حَذْفُ اسْمِهَا.**

---

(و) الشرط الثاني منهما (تأخر الخبر) عن الاسم و كذا تأخر معموله عنه ظرفاً أو لا كما هو الظاهر من الإطلاق فلايقال ماقائماً أو أمامك زيد و لا ما عمراً أو أمامك زيد ضارباً، و هذا قول مرجوح لأن الأصح إعمالها عند تقديم الخبر أو معموله إذا كانا ظرفين و قال بعض إن كان الظرف المقدم معمول الخبر تعملان، أو خبراً تلغيان و فيه تحكم. (و) الشرط الثالث و هو (في ما خاصة عدم زيادة إن الزائدة) الغير النافية (معها) و إلا تلغى للفصل بينها و بين معموليها بالأجنبي و شبهها[1] صورةً بإن النافية، هذا ما تفيده العبارة لكن قال بعض بأن هذا الشرط معتبر في لا أيضاً و إنما لايذكر في كلام النحويين استغناء باشتراطه في ما لأن لا مثله شرطاً. (و) الشرط الرابع و هو معتبر (في لا) خاصة (تنكير معموليها) نحو قول الشاعر:

يَاسَيِّدِي كُنْ شَافِعاً لِي يَوْمَ لَا ذُو عِزَّةٍ يُغْنِيهِ عِزٌّ فِـي الْـمَلَا

فلايجوز لازيد قائماً لضعف مشابهته بليس، لأنه لنفي الحال و لا لنفي المطلق، و أما ما فتعم المعرفة والنكرة لأنها مثل ليس فدقق. (فإن لحقتها) أي كلمة لا (التاء) الزائدة للمبالغة في النفي (اختصت) بالمعمول الدال على (الأحيان) أي الأوقات سواء كان لفظ الحين أو الساعة أو الآن أو نحوها و ذلك بشهادة التتبع، و لايجوز ذكر معمولها حينئذ لأن التاء كالعوض عن أحدهما (و كثر حذف اسمها) و إبقاء خبرها لأنه لقربه من التاء أنسب لكونها عوضاً عنه، و يجوز العكس بقلة و قرء على الوجهين نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] أي لات الحين حين مناص على الأول، أو لات حين مناص لهم على الثاني

**تنبيه:** يجب في المعطوف على خبر ما و لا بلكن أو ببل الرفع على كونهما خبرين للمبتدأ المحذوف لأن مابعدهما موجب و هما لايعملان فيه خلافاً للفراء فإنه قائل بنقلهما النفي إلى مابعد[هما] تأمّل.

**خاتمة:** تزاد الباء في خبر ما مطلقاً و خبر ليس كثيراً لتأكيد النفي و لذا لاتزاد في الإيجاب و في خبر لا و كان المنفي نحو: مايكون زيد بقائم بقلة.

---

(١). في الأصل «شبهاً».

(٢). ص: ٣.

**اَلنَّوْعُ الرَّابِعُ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ بِشَرْطِ عَدَمِ دُخُولِ جَارٍّ عَلَيْهَا وَ اسْمُهَا إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شَبِيهاً بِهِ نُصِبَ وَ إِلَّا بُنِيَ عَلَى مَايُنْصَبُ بِهِ نَحْو: لَارَجُلَ وَ لَارَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ.**

---

## [لا النافية للجنس]

(النوع الرابع) من أنواع النواسخ (لا النافية لـ)لخبر عن (الجنس) الواقع بعدها نفياً منصوصاً وهذا إنما يكون في بعض الأوقات بأن كان اسمها مفرداً و أما إذا كان مثنى أو مجموعاً فتحتمل نفي الجنس و نفي الاثنينية أو الجمعية و لذا صح نحو: لارجلين في الدار بل رجل أو ثلاث رجال و مثله "لا" العاملة كليس في هاتين الصورتين و إنما تفرق عن لا الجنسية في ما إذا كان الاسم مفرداً فإنها حينئذ تحتمل نفي الجنس والوحدة و لذا صح لارجل قائماً بل رجلان، فإن قلتَ: إن مدخول لا مفرد و هو ينافي التعدد و الاستغراق فكيف يكون لا لنفي الجنس؟ قلنا: إن كلمة لا إنما تدخل عليه بعد تجرده عن معنى الوحدة و عدم جواز توصيفه بالجمع للمشاكلة اللفظية ثم إنها لاتعمل عمل ليس لئلا يلتبس بلا بمعنى ليس و لكن (تعمل عمل إن) حملاً للنظير على النظير لأنهما للتأكيد أو للنقيض على النقيض لأن لا لتأكيد النفي و إن لتأكيد الإثبات، و لم يعكس الأمر لأن مشابهة لا الجنسية لأن أقوى من شبه لا بمعنى ليس بها و تعمل (بـ)سبعة (شرائط) ثلاث منها تعتبر في لا، أولها كونها نافية لا زائدة و إلا فتلغى، و ثانيها كونها نصاً فيه بقصد المتكلم ليتأكد مشابهتها بإن في التأكيد. و ثالثها (عدم دخول جار عليها) و إلا فتكون ملغاة، فاصلةً بين الجار والمجرور عند البصريين و بمعنى غير مضافاً إلى مابعده عند الكوفيين، نحو: جئت بلازاد و حينئذ تنصب الاسم و ترفع الخبر مع وجود الشرائط الآتية (و) لكن إنما يظهر نصب (اسمها إن كان مضافاً) نحو: لاغلامَ خليلي من قوم. (أو شبيهاً به) أي بالمضاف نحو: لا حسناً وجهه ملوم (و إلا) يكن شيئاً منهما (بني على ما) أي حركة أو حرف (ينصب) الاسم (به) لو كان معرباً من الفتحة (نحو: لارجل) عالم أو الكسرة نحو: لامسلمات مسيئة أو الياء نحو: (لارجلين في الدار) و إنما يبنى هنا و يعرب هناك لأنه لما كان المقصود من لا استغراق النفي قدروا مَنْ الاستغراقية بعدها و يتضمن معناها الاسم، فإن كان مفرداً يبنى لذلك و إذا كان مضافاً يعارض جهة البناء الإضافة فيعرب.

وَ يُشْتَرَطُ تَنْكِيرُهُ وَ مُبَاشَرَتُهُ لَهَا فَإِنْ عُرِّفَ أَوْ فُصِّلَ أُهْمِلَتْ وَ كُرِّرَتْ نَحْو: لا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَ لَا عَمْرٌو، وَ لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَ لَا امْرَأَةٌ.

**تَبْصِرَةٌ:** وَ لَكَ فِي نَحْو: لَاحَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

اَلْأَوَّلُ فَتْحُهُمَا عَلَى الْأَصْلِ. وَالثَّانِي رَفْعُهُمَا بِالْاِبْتِدَاءِ أَوْ عَلَى الْإِعْمَالِ كَلَيْسَ،

---

(و) أربعة منها (يشترط) في معموليها، الأول كون منفيها جنساً مجرداً عن معنى الوحدة، الثاني (تنكيره)، الثالث كون خبرها نكرة أيضاً. (و) الرابع (مباشرته) أي مباشرة الاسم (لها) بأن لايفصل شيء بينهما و لو خبراً مطقاً، فإن كان فيه معنى الوحدة عملت كليس أو أهملت لتباين الاستغراق مع الوحدة. (فإن عرف) أي الاسم والخبر (أو فصل) الاسم عنها (أهملت) عن العمل إلا في الضرورة لتنافي الجنس والتعريف في الأول، فتبصَّرْ. و لضعفها بالفصل في الثاني (و كررت) لا، أما في المعرفة فجبراً لما فاته من التنكير و أما في الانفصال فللتنبيه بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار النفي في المعنى، أما مثال التعريف نحو: لازيدٌ في الدار و لا عمرو، و أما مثال الانفصال (نحو: لا في الدار زيد و لا عمرو و لا في الدار رجل و لا امرأة) و أجاز المبرد و ابن‌كيسان عدم التكرار.

(تبصرة و) يجوز (لك في نحو: لاحول و لا قوة إلا باللّٰه) أي لا حول عن المعصية و لا قوة على الطاعة إلا باللّٰه، من كل تركيب تكررت لا فيه و سبق الثانية عاطف و كان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا (خمسة أوجه) الوجه (الأول فتحهما) أي بناء الاسم على الفتح (على الأصل) في كلمة لا من كونها نافية للجنس والخبر محذوف، فإن قدر واحداً، أي لا حول و لا قوة موجودان إلا باللّٰه، كان من عطف المفرد على المفرد، أو متعدداً، أي لا حول موجود إلا باللّٰه، كان من عطف الجملة على الجملة. (و) الوجه (الثاني رفعهما) إما (بالابتداء) أي بكونهما مبتدأ و خبرهما محذوف يناء على جواز إلغاء لا عند التكرار، نحو: لاحول و لا قوة إلا باللّٰه. (أو على الإعمال) أي إعمال لا (كليس) في رفع الاسم و نصب الخبر و إن كان قليلاً و هذا الوجه يصح على أربع طرائق، لأنه يصدق برفعهما على الابتداء أو إعمال لا كليس و برفع الأول على الابتداء والثاني بإعمال لا أو بالعكس، و أمر العطف في الأولين كما سبق

**وَالثَّالِثُ فَتْحُ الْأَوَّلِ وَ رَفْعُ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ بِإِعْمَالِ الثَّانِيَةِ كَلَيْسَ.**
**وَالرَّابِعُ عَكْسُ الثَّالِثِ عَلَى إِعْمَالِ الْأُولَىٰ كَلَيْسَ أَوْ إِلْغَائُهَا.**
**وَالْخَامِسُ فَتْحُ الْأَوَّلِ وَ نَصْبِ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى لَفْظِهِ لِمُشَابَهَةِ الْفَتْحِ النَّصْبَ.**

---

و في الآخريْن يتعين تعدد الخبر. (و) الوجه (الثالث فتح) الاسم (الأول) على كون لا لنفي الجنس (و رفع الثاني) إما (بالعطف على المحل) أي بعطف الثاني على محل اسم لا، وهو الرفع على الابتداء (أو بإعمال) لا (الثانية كليس) نحو: لاحولَ و لا قوةٌ إلا باللّه. يتعين هنا خبراً. (و) الوجه (الرابع عكس) الوجه (الثالث) أي رفع الأول و فتح الثاني (على إعمال الأولى كليس أو إلغائها) و كون مابعدها مبتدأ و تركيب مابعد الثانية معها كما في لارجل.

(و) الوجه (الخامس فتح) الاسم (الأول) على الأصل (و نصب) الاسم (الثاني بالعطف على لفظه) أي لفظ الاسم الأول و إنما ينصب بالعطف عليه مع أنه مبني و مفتوح والمعطوف في حكم المعطوف عليه لأنه (لمشابهة الفتح) الثابت في المعطوف عليه (النصب) صورة صار كالمنصوب و تابع ما ينصب منصوب و تلغى لا الثانية حينئذ، و بما تقرر علم أنه لايجوز نصب الثاني بعد رفع الأول لأنه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً و هو حينئذ مفقود و أن الأوجه الخمسة إنما [هي] بحسب اللفظ و إلا فبحسب التوجيه الصحيح عشرة لأن الوجه الأول يحصل بتوجيه، والثاني بأربع والثالث والرابع كل باثنين والخامس بواحد تلك عشرة كاملة و أما إذا فقد شرط من الشروط المارة بأن لم تتكرر لا في المعطوف نحو: لارجل و امرأة في الدار فلايجوز في الثاني إلا النصب والرفع على كونه تابعاً للفظ الأول أو محله لأنه بسبب الانفصال زال حكم الاسم له و ما حكي مفتوحاً فشاذ أو مبني على توهم لا، أو لم يسبق الثانية عاطف نحو: لارجل لا امرأة في الدار، فالكلام جملتان مستقلتان أو لم يكن كل منهما صالحاً للعمل فيتعين في الثاني الرفع فقط نحو: لازيد فيها و لاعمرو، و لا زيد و لارجل فيها، و لارجل و لازيد فيها.

**مهمة:** يجوز في نعت مفرد تلي الاسم المبني المفرد وجوه ثلاثة الفتح لأن حكم النعت حكم المنعوت والنصب على اللفظ والرفع على المحل نحو: لارجل ظريف أو ظريفاً فيها.

**اَلنَّوْعُ الْخَامِسُ اَلْأَفْعَالُ الْمُقَارَبَةُ وَهِي كَادَ وَكَرِبَ وَأَوْشَكَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ وَعَسَىٰ لِرَجَائِهِ وَأَنْشَأَ وَطَفِقَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَ تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ وَ أَخْبَارُهَا جُمَلٌ مَبْدُوَّةٌ بِمُضَارِعٍ**

---

و كذلك حكم التأكيد اللفظي نحو: لا ماء ماء بارداً، والمعطوف المفرد النكرة بشرط تكرار لا كما سبق، و غيرهما من التوابع مرفوع و منصوب إلا البدل المعرفة فإنه يجب رفعه و لايجوز نصبه لأن البدل في تقدير العامل و "لا" لاتعمل في المعرفة.

(**النوع الخامس**) من أنواع النواسخ (**الأفعال المقاربة**) أي أفعال دالة على قرب الخبر عن الاسم، فالمقاربة ليس على بابها لأن القرب ينشأ من جهة واحدة فقط و لك أن تجعلها منه لأنه يلزم من قرب الخبر عن الاسم قربه عنه أيضاً. ثم التسمية مبنية على التغليب لأن هذا الباب على أقسام ثلاثة قسم لرجاء قرب الخبر، و قسم لقرب الخبر في الخبر، و قسم للشروع فليس القرب موضوعاً له إلا لقسم واحد (وهي) أي الأفعال المشهورة أحد عشر: الأول (كاد) نحو:

مِنْ فِرْقَةِ الْحَبِيبِ كَادَ رُوحِـي ... يَزْهَقُ، رَبِّ ارْجِـعْهُ بِـالْفُتُوحِ

(و) الثاني (كرب) نحو:

كَرِبَ مَـوْتِي يَـحْصُلُ مِـنْ بُـعْدِي ... لِسَـــيِّدٍ مَـوْلىً جَـلِيلٍ أَمْـجَدِ

(و) الثالث (أوشك) نحو: أوشك زيد أن يخرج، و هذه الثلاثة وضعت (لدنو الخبر) أي قرب حصول الخبر للاسم و قال بعض كرب للشروع. (و) الرابع (عسىٰ) نحو: قول الشاعر:

عَسَى الْخَلِيلُ أَنْ يَكُونَ طِبِّي ... مُـدَاوِياً لِـمَرَضِي بِـالْحُبِّ

و الخامس اخلولق نحو: اخلولق أن تمطر السماء. والسادس حوى نحو:

حَوَىٰ طُـلُوعُ السَّـعْدِ أَنْ يُـقَارِنَا ... قُـــدُومَ مَـوْلَايَ هُـنَاكَ لِـهُنَا

و هذه الثلاثة موضوعة (لرجائه) أي رجاء قرب حصول الخبر للاسم، والسابع إلى الحادي عشر أخذ و جعل و علق (و أنشأ و طفق) و هذه الخمسة موضوعة (للشروع فيه) أي في الخبر (و) هذه الأفعال (**تعمل عمل كان**) أي عمل الأفعال الناقصة فترفع الاسم و تنصب الخبر و لكن الفرق بينهما أنه يجوز هنا حذف الخبر دون هناك. (و) أنه يندر ورود (**أخبارها**) اسماً منصوباً، و يشذ كونه فعلاً ماضياً و إنما هي (**جمل مبدوة**) (بـ)فعل (**مضارع**) و ذلك لأن هذا الباب إما

**وَ يَغْلِبُ فِي الْأَوَلَيْنِ تَجَرُّدُهُ عَنْ أَنْ نَحُو ﴿وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وَ فِي الْأَوْسَطِينَ اقْتِرَانُهُ بِهَا نَحُو: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ وَ هِيَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ مُمْتَنِعَةٌ نَحُو: طَفِقَ زَيْدٌ يَكْتُبُ وَ عَسَىٰ وَ أَنْشَأَ وَ كَرَبَ مُلَازِمَةٌ لِلْمُضِيِّ وَ جَاءَ يَكَادُ وَ يُوشَكُ وَ يَطْفِقُ.**

---

لرجاء قرب حصول الخبر أو قرب حصوله أو حصوله كما عـرفت، و الأولان يـحدثان فـي الاستقبال و الأخير في الحال و كل منهما يؤدى بالمضارع فقط لأن الماضي ينافيهما و الاسم لايدل على الحدوث في زمان دون أخر، والفرق بينها حينئذ فـي الأخـبار أنـه (**يغلب في** الفعلين (**الأولين**) يعنى كاد و كرب (**تجرده**) أي تجرد المضارع (**عن**) كلمة (**أن**) الناصبة لأنهما للقرب بكيفية كأنه حاصل حالاً و أن للاستقبال فيتنافيان (**نحو**) قوله تـعالى: ﴿وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ و نحو: كرب جسدى يتقطع (**و**) يغلب في الفعلين (**الأوسطين**) بالنظر إلى المتن يعنى أوشك و عسى (**اقترانه**) أي اقتران المضارع (**بها**) أي كلمة أن نحو: أوشك زيد أن يصليَ، و ندر تجرده عنها كما سيأتي و (**نحو:**) قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ أما في عسىٰ فظاهر لأن المترجّىٰ مستقبل و أما في أوشك فلا، والقياس تجرده عنها و وجهَّهُ بعض بِأن أصل معنى أوشك الإسراع، و القرب عارض في عدم الترجي في معناه للقرب صار كأنه الرجاء، فافهم. (**و هي**) أي كلمة أن (**في الأخيرتين**) يعنى أنشأ و طفق و كذا في الثلاثة التي قبلها (**ممتنعة**) لأنها للشروع في الخبر و هو في الحال فلايناسبها مطلقاً (**نحو: طفق زيد يكتب و**) أفعال هذا الباب كـ(**عسى و أنشأ و كرب**) و غيرها جامدة (**ملازمة لـ**)لصيغة التي وردت عليها و هي صيغة (**المضي**) إلا كاد و أوشك و طفق فإنه (**جاء**) مضارعها نحو: (**يكاد**) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُها يَضِيءُ﴾[1] (**و يوشك**) في قول الشاعر: و يوشك مَن فرّ مِنْ منيته. (**و يطفق**) في قول الشاعر:

**يَطْفِقُ دَمْعِي يَجْرِي مِنْ فِرَاقِـي ... وَ حَانَ وَقْتُ الْمَوْتِ وَ الْإِحْرَاقِ**

و أثبت بعض اسم فاعل أوشك نحو: و موشكة أرضنا أن تعود.

---

(١). النور: ٣٥.

**تَتِمَّةٌ: يَخْتَصُّ عَسَىٰ وَ أَوْشَكَ بِاسْتِغْنَائِهِمَا عَنِ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ: عَسَىٰ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ عَسَىٰ أَنْ يَقُومَ، فَلَكَ وَجْهَانِ: إِعْمَالُهَا فِي ضَمِيرِ زَيْدٍ فَمَابَعْدَهَا خَبَرُهَا وَ تَفْرِيقُهَا عَنْهُ فَمَابَعْدَهَا اِسْمٌ مُغْنٍ عَنِ الْخَبَرِ وَ يَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِيالتَّأْنِيثِ أَوِ التَّثْنِيَةِ أَوِ الْجَمْعِ فَعَلَى الْأَوَّلِ تَقُولُ: هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا وَ عَلَى الثَّانِي عَسَىٰ فِيالْجَمِيعِ.**

---

**(تتمة:)** لأفعال المقاربة و بها يتم باب النواسخ، اعلم أنه **(يختص)** أي ينفرد سماعاً لفظ **(عسى و أوشك)** و كذا اخلولق بينها (بـ)اكتفائها بالاسم و **(استغنائهما عن الخبر في)** كل ما كان بعدها مضارع مع أن بلافصل **(نحو: عسى)** أو أشك أو اخلولق **(أن يقوم زيد)** هذا مذهب الجمهور و مذهب ابن‌مالك أنها حينئذ ناقصة و أن يقوم[١] ساد مسد معموليها و ذهب بعض في ما إذا كان بعد المضارع اسم ظاهر كما هنا إلى كونه اسماً مؤخراً و كون المضارع خبراً مقدماً متحمّلاً لضميره و الإضمار قبل الذكر لفظي فقط و هو جائز و أنه **(إذا)** كان قبل عسى اسم و أمكن تحمله لضميره، كأن **(قلت: زيد عسى أن يقوم، فلك)** هنا فيها **(وجهان:)** الأول **(إعمالها في ضمير)** راجع إلى **(زيد)** في مثالنا **(فـ)**يكون الضمير اسماً و **(مابعدها)** وهو المضارع مع أن **(خبراً لها و)** الوجه الثاني **(تفريقها)** أي تخليتها أي خلوها **(عنه)** أي عن الضمير الراجع إلى الاسم السابق **(فمابعدها)** حينئذ أعني المضارع و أن **(اسم مغن عن الخبر)** و هي حينئذ تامة بمعنى قرب. و لايظهر أثر و فرق بين هذين الوجهين إذاكان الاسم السابق مفرداً مذكراً **(و)** إنما **(يظهر أثر ذلك)** المذكور **(في)** وقت **(التأنيث أو التثنية أو الجمع)** له أي الاسم السابق و إذا كان كذلك **(فعلى)** الوجه **(الأول تقول: هند عست أن تقوم)** بتاء التأنيث الساكنة لأنها متحملة لضمير المؤنث والمتحمل بضميره تلحقه علامة التأنيث وجوباً كما سبق **(و الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا)** بإلحاق ألف التثنية و واو الجمع بها لأنها مسندة إلى ضميرهما، فتأمل. **(و على)**الوجه **(الثاني)** تقول: **(عسى)** مفرداً مذكراً **(في الجميع)**

---

(١). في الأصل «أن يفعل»

**اَلنَّوعُ الثَّانِي مَا يَرِدُ مَنْصُوباً لَا غَيْرُ، وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ اَلْأَوَّلُ اَلْمَفْعُولُ بِهِ وَ هُوَ الْفَضْلَةُ الْوَاقِعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَ الْأَصْلُ فِيالْمَفْعُولِ بِهِ تَأَخُّرِهِ عَنْهُ،**

---

من الأمثلة المارة لأنها ليست متحملة لضمير الاسم السابق حتى تطابقه، و أما إذا لميكن تحمله نحو: زيد عسى غلامه أن يقوم، فالفعل حينئذ يطابق مابعده

**تنبيه:** الإعمال لغة تميم والتفرقة حجاز و ليستا لغة واحدة.

**نكتة:** حكم أوشك و اخلولق كعسى في جواز الوجهين في مامر و يتعين في غيرها الإضمار أما في ماضيه لايقرن بأن فلامتناع اسناد الفعل إلى الفعل، و أما في غيره فلعدم السماع فيه، هذا.

## [النوع الثاني المنصوبات]

(النوع الثاني) من أنواع المعربات (ما) أي معرب (يرد) في الكلام حالكونه (منصوباً لا غير، وهو) أي مايرد منصوباً فقط (ثمانية) أقسام:

## [المفعول به]

القسم (الأول المفعول به) و قدمه على سائر المفاعيل لكونه أشهرها و لأن احتياج الفعل إليه أشد من احتياجه إلى غيره لأنه مورد أحد جهتي الفعل أعني طرف الوقوع (و هو) الاسم الحقيقي أو التأويلي (الفضلة) بالنسبة إلى ركن الكلام لامطلقاً و هذا ظاهر (الواقع عليه الفعل) الناصب له، والمراد بالفعل الحدث سواء كان في ضمن الفعل المصطلح أو شبهه فدخل المفعول به في عمرو ضارب زيداً، و بالوقوع مطلوب التعلق إيجاباً أو نفياً، نحو: ماضربت زيداً، و خرج بالفضلة الفاعل و نائبه و اسم كان و ما و لا و اسم إن و لا لنفي الجنس، و بالواقع عليه الفعل، سائر المفاعيل، إذ لا يقال لشيء منها أنه وقع عليه الفعل (و) إذا علمت هذا فاعلم أن (الأصل) الغالب (في المفعول به تأخره عنه) أي عن الفعل لفظاً لتأخر رتبة المعمول عن العامل و هذا التأخير جائز ما لم يوجبه دليل كأن كان معمول فعل مجزوم نحو: لميضرب زيداً، أو أفعل التعجب نحو: ماأحسن زيداً، أو فعل مدخول لأن الناصبة نحو: من البرّ أن تكف لسانك، و إلا فيجب أما في الأول فلئلا يلزم الفصل بين الجازم والمجزوم. و أما الثاني فلئلا

**وَ قَدْ يَتَقَدَّمُ جَوَازاً لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ نَحْو: زَيْداً ضَرَبْتُ وَ وُجُوباً لِلُزُومِهِ الصَّدْرَ نَحْو: مَنْ رَأَيْتَ.**

---

يغير ترتيب صيغة التعجب الشبيه بالمثل و أما في الثالث فلئلا يتقدم معمول المصدر عليه.

(و قد يتقدم) المفعول به على الفعل (جوازاً) أي تقدماً جائزاً (لإفادة الحصر) أي حصر وقوع الفاعل عليه (نحو: زيداً ضربتُ) أي لا غيره، و ذلك لقوة عامله في العمل أ(و) تقدماً (وجوباً) أي واجباً و ذلك إما (للزومه الصدر) بأن كان المفعول به اسم شرط نحو: من تكرمه أكرمه، أو استفهام (نحو: من رأيتَ) و غلام من أكرمتَ أو لوقوعه بعد الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[1]. ﴿وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلاتَنْهَرْ﴾[2].

**فائدة:** و قد يحذف عامله جوازاً نحو: زيداً لمن قال: من أضربُ؟. و وجوباً سماعاً نحو: أهلاً و سهلاً أي أتيت مكاناً مأهولاً معموراً و مكاناً سهلاً لا أحجار فيه. و نحو: كل شيء و لاشتيمة حرٍّ، أي إفعل كلَ شيء و لاتفعل شتيمة حرٍّ[3]. و قياساً كما في المنصوب على النداء نحو: ياعبدالله أي أدعو عبدالله، أو الإغراء نحو: الصلاة أي إفعل الصلاة، أو التحذير نحو: إياك و الأسد أي بعد نفسك من الأسد و الأسد من نفسك، أو الاختصاص و هو ثلاثة أقسام: الأول الاسم المعرف باللام، والثاني الاسم المضاف نحو: معشر و معاشر و أصحاب و نحوها. والثالث لفظة أيّ موصوفاً بالمعرف باللام و كل منها يلزم وقوعه بعد ضمير المتكلم لاغيره، إلا نادراً نحو: الفقهاء أنظف طبعاً. و قولهﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبياءِ لانَرِثُ وَ لانُوَرَّثُ»[4]، و نحو: أعطنا درهماً أيتها العصبة أي نخصّ الفقهاء، أو معاشر الأنبياء والعصبة.

---

(١). المدثر: ٣. (٢). الضحى: ١٠.

(٣). في الأصل «شتمة حر» فالصحيح ما أثبتناه كما في «الكتاب لسيبويه»: ٥٧.

(٤). الحديث بهذا اللفظ لم أجده في كتب الحديث، و قد ذكره ابن منظور في لسان العرب: ٢٢٩/٦ مادة: «ندس»

**اَلثَّانِي اَلْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ وَ هُوَ مَصْدَرٌ يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ أَوْ يُبَيِّنُ نَوْعَهُ أَوْ عَدَدَهُ نَحْو: ضَرَبْتُ ضَرْباً أَوْ ضَرَبَ الْأَمِيرُ أَوْ ضَرْبَتَيْنِ. وَالْمُؤَكِّدُ مَفرَدٌ دَائِماً.**

---

## [المفعول المطلق]

القسم (الثاني) من الأقسام الثمانية (**المفعول المطلق**) و قدمه على سائر المفاعيل لأنه أصل الفعل فيكون مقدماً على غير المفعول به رتبة، و أما عليه فلا لأنه ليس محتاجاً إليه في الكلام مثله (و هو) معلوم و عرفوه بأنه (**مصدر**) فضلة (**يؤكد**) الحدث المدلول عليه بـ(**عامله**) بأن يفيد ما يفيده ذلك الحدث من غير زيادة (**أو يبين نوعه**) أي نوع ذلك الحدث بأن تدل على هيئة صدوره من الفاعل. (أو) يبين (**عدده**) بأن يدل على مرات صدور الفعل (**نحو: ضربت ضرباً أو**) ضربت (**ضرب الأمير أو**) ضربت (**ضربتين**) و الأمثلة على الترتيب فخرج بالفضلة نحو: ضربك ضرب شديد و بالقيود الأُخر سائر المفاعيل و كلمة أو في التعريف للتنويع يعني أن المفعول المطلق على هذه الأقسام الثلاث لا للترديد حتى ينافي التعريف، ثم إنهم اختلفوا في أنه هل المصدر أصل للفعل والوصف أو الفعل للمصدر والوصف أو كل أصل برأسه، ذهب إلى الأول أكثر البصريين و استدلوا بأن في مفهوم الفعل والوصف زيادة على مفهوم المصدر و ما لا زيادة فيه أولىٰ بالإصالة كما أن زيد أصل لزيدان و زيدون، و أن تسميته بالمصدر يدل على أصالته لأنه بمعنى المرجع و لأنه اسم، والكوفيون الى الثاني و بعض آخر إلى الثالث و لكل وجهة، و لكن الطبع السليم والعقل المستقيم يحكم بالأول.

**نكتتان:** الأولىٰ أنه يسمى هذا القسم مفعولاً مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد به أو فيه أو له أو معه. فالإطلاق ليس قيداً بل لاضمحلال التقييد الثانية، و أن المراد بالمصدر هنا ما يشمل الأحداث الاختيارية و غيرها فلايرد نحو: حسن حسناً و مات موتاً و عطس عطساً، و إذا علمت هذا فاعلم أن القسم الأول منه (و) هو المصدر (**المؤكد**) لعامله لايثنى و لايجمع بل (**مفرد دائماً**) لأن حكمه حكم عامله الأقوى أعني الفعل و هو لايثنى و لايجمع كما عرفت، والقسم الثاني و هو المبين للعدد يجب أن يثنى و يجمع اسمه به.

**وَ فِي النَّوْعِ خِلَافٌ وَ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهِ سَمَاعاً فِي نَحْوِ سَقْياً وَ رَعْياً وَ قِيَاساً فِي نَحْوِ ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً﴾ وَ نَحْو: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اِعْتِرَافاً.**

---

(و) لكن (في) تثنية و جمع المصدر المبين (للنوع خلاف) ذهب سيبويه إلى عدم الجواز و صححه الشلوبين لأنه و إن دل على النوع لكن في المعنى مؤكد فيكون مثله حكماً، و بعض آخر إلى جوازه مستدلاً بأن تبيينه النوعَ صيّره كالمصدر العددي حكماً. ثم إنه يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية نحو: حثيثاً لمن قال: كيف سرتَ، أي سرتُ سيراً حثيثاً أي سيراً على وجه السرعة[1] أو معنوية كقولك لمن قدم من سفره: قدوماً مباركاً، و لمن سعى في خيرٍ: سعياً مشكوراً، أي قدمت قدوماً مباركاً، و سعيت سعياً مشكوراً (و) قد (**يجب حذف عامله**) وهو نوعان: لأنه إما يكون (**سماعاً**) و ذلك (**في**) مواضع، منها ما كان المصدر بدلاً من لفظ الفعل نحو: (**سقياً**) أي سقاك اللّه سقياً (**و رعياً**) أي رعاك اللّه رعياً. و منها سبحان اللّه أي براءة اللّه أي أبرء اللّه براءة، و معاذ اللّه أي أعوذ عياذاً باللّه. (و) إما يكون الحذف (**قياساً**) و ذلك (**في**) مواضع أيضاً: الأول ما كان المصدر فيه تفصيلاً لفائدة مضمون جملة متقدمة (**نحو**) قوله تعالى: **﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً﴾**[2] فإن مضمون الجملة شد الوثاق، و فائدته الأمر من المفصلين بالمصدرين أعنى مناً و فداءً، أي فإما تمنون مناً و إما تفدون فداء، و إنما وجب الحذف لما ذكر من أن المصدر بدل[3] من الفعل (و) الثاني ما كان المصدر فيه بعد جملة لم يكن لها معنى غيره، (**نحو: له علي ألف درهم اعترافاً**)، فإن معنى الجملة ليس إلا الاعتراف، و ألف مبتدأ و له خبر و عليّ متعلّق به أو بالعكس و اعترافاً مصدر اعترفت حذف وجوباً لنيابة الجملة عنه و من هذا القبيل نحو: إن زيداً لقائم قسماً أي تأكيداً، و يسمى هذا القسم تأكيداً لنفسه لأن المؤكِّد عين المؤكَّد، و لا مغايرة بينهما إلا اعتباراً.

---

(١). في الأصل «على وجه المسوعلة» و ما أثبتناه موافق للغة و التفسير.

(٢). محمد: ۴.

(٣). الأولى عوض لأن البدل والمبدل منه لايجتمعان. (تقرير أحمد) [لعل أحمد هذا أحد طلابه، كتب هذا الشرح قبل ناسخ المخطوطة التي بين أيدينا، سواء أحمد السردوشي الذي أجازه المدرس سنة ١٣٥٦هـ أو أحمد بن الصوفي محمود الكوكبري الذي أجازه سنة ١٣٥٩هـ]

**وَ نَحُو: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً وَ نَحُو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْراً وَ إِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً وَ نَحُو: زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً وَ نَحُو: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ**

---

(و) الثالث ما كان فيه بعد جملة تحتمل غيره **(نحو: زيد قائم حقاً)** أي حقّ حقاً بمعنى ثبت ثبوتاً فإن معنى الجملة يحتمل الصدق والكذب والمصدر خصصها بالأول، و يسمى هذا القسم تأكيداً لغيره لأن الحق المؤكد من حيث أنه ملفوظ غير الحق المؤكد من حيث أنه محتمل الجملة، فتأمل.

**فائدة:** مدار كون المصدر تأكيداً لنفسه أو لغيره على الاتحاد و عدمه مع الجملة فإن كانا متحدين فمؤكد لنفسه أولا فمؤكد لغيره و دليل الحذف هنا ما في المثال السابق. (و) الرابع ماوقع فيه مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لايكون الخبر عنه إلا بالتأويل أو بطريق المبالغة فالأول **(نحو: ما أنت إلا سيراً و)** الثاني نحو: **(إنما أنت سيراً)** أي تسير سيراً، أما لو دخل النفي على الفعل نحو: ماذهبت إلا ذهاباً، أو اسم يكون خبراً عنه نحو: سيري سير سريع فمنصوب بالفعل الملفوظ، أو مرفوع على الخبرية. (و) الخامس ما وقع مكرراً بعد اسم لايكون خبراً عنه **(نحو: زيد سيراً سيراً)** أي يسير سيراً، و إنما اشترط في هذين الموضوعين كون المصدر مثبتاً بعد نفي أو كونه مكرراً لأن الغرض من مثل هذين الكلامين توصيف الشيء بدوام حصول فعل و لما كان الفعل ينافيه لأن وضعه على الحدوث حذف و جعلوا المصدر خبراً للمبالغة و كرروه ليكون التكرار عوضاً عن الفعل و بهذا يظهر دليل حذف الفعل. (و) السادس ما وقع مشبهاً به مشعراً بالحدوث بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و على صاحبه **(نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ)** أي يصوت صوتَ حمار. و إنما اشترط هذه الشروط لأنه إذا كان مشبهاً به يكون مغايراً لما قبله فيضعف جانب كونه بدلاً أو تأكيداً أو صفة و يقوى تقدير الفعل و بكونه علاجاً يدل على الحدث، و باشتمالها على اسم بمعناه يدل على مادة العامل، و باشتماله على صاحبه يدل على فاعله فيكون الجملة بهذه الشروط كنفس الفعل و ينوب عنه فيحذف وجوباً بخلاف ما إذا لم يكن للتشبيه نحو: لزيد صوت صوت حسن فإنه بدل أو وصف لما قبله، أو علاجاً نحو: لزيد علم علم العلماء فيكون حينئذ بدلاً أو

وَ لَبَّيْكَ وَ سَعْدَيْكَ

اَلثَّالِثُ اَلْمَفْعُولُ لَهُ وَ هُوَ الْمَنْصُوبُ بِفِعْلٍ فَعَلَهُ لِتَحْصِيلِهِ أَوْ حُصُولِهِ نَحْو: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً وَ قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً وَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَراً مُتَّحِداً بِعَامِلِه وَقْتاً

---

صفة أي مثل علمهم أو لم يدل على اسم بمعناه، نحو: مررت بزيد فإذا له ضرب صوت السيف، فإنه يرفع على كونه بدل غلط أو على أنه مبتدأ بترك العاطف أي و صوت سيف،و يجوز نصبه على المصدرية أي يصوت صوت سيف، أو لم يشمل على صاحب ذلك الاسم نحو: سكنت في الحجرة فإذا لها صوت صوت مغنّ فإنه يرفع على التوصيف أو البدلية و يجوز نصبه على الحالية أو المصدرية لكن لايجب حذف عامله. (و) السابع ماوقع على صيغة التشبيه بل مطلق التكرر مضافاً إلى الفاعل أو المفعول نحو: (لبيك) أصله ألب إلبابين لك أي أقيم لخدمتك إقامة كثيرة، حذف الفعل و أعيد المفعول إلى مجرده و أضيف إلى الكاف. بعد حذف الجار. (و) كذا (سعديك) أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد أي أجيبك إجابة بعد إجابة إلا أنه يتعدى بنفسه.

**نكتة:** و لايذكر سعديك بدون لبيك و أما لبيك فمستقل.

## [المفعول له]

القسم (الثالث) من الأقسام الثمانية (المفعول له) و يسمى المفعول لاجله و من أجله، و المناسبة على التقادير ظاهر و قدمه على المفعول معه لأنه أقرب بالفعل منها حتى أدخله بعض في المفعول المطلق. (و هو المنصوب بفعل فعله) الفاعل (لـ)أجـل (تحصيله) أي تـحصيل المفعول له (أو) لأجل (حصوله) مثال الأول (نحو: ضربته تأديباً و) الثاني نحو: (قعدت عن الحرب جبناً) فإن قلت: إن التأديب عين القرب فلايحصل به لئلايلزم تحصيل الشيء بنفسه؟ قلنا: لانسلم هذا لأن المراد بالتأديب التأدب وهو أثر يحصل من القرب. (و)اعلم أنه لاينصب المفعول له مطلقاً بل (يشترط) في نصبه (كونه مصدراً) منسوباً إلى الفاعل بحسب دلالة العبارة غير موافق للفعل لفظاً، و ألا يكون مفعولاً مطلقاً لا عيناً فلايجوز جئتك سمناً إذ لا مناسبة للعين بالحدث لينصبه على العلية حالكونه (متحداً بعامله) أي مع عـامله (وقتاً) أي زماناً سواء كان الاتحاد في تمام الزمان أو بعض منه.

وَ فَاعِلاً وَ مِنْ ثَمَّةَ جِيءَ بِاللَّامِ فِي نَحْو ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ وَ تَهَيَّأْتُ لِلسَّفَرِ وَ جِئْتُكَ لِمَجِيئِكَ إِيَّايَ.

اَلرَّابِعُ اَلْمَفْعُولُ مَعَهُ وَ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ عَامِلِه

---

(و) متحداً معه (فاعلاً) بأن يكون فاعلها واحداً والمتقدمون لم يشترطوا هذين الشرطين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعاً في لطفك غداً، و جئت حذر زيد، و منه قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَ طَمَعاً﴾[١] لأن فاعل الفعل هو اللّه تعالى و فاعل المصدر المخاطب و أوّلها المتأخرون بتقدير فعل أي وترون خوفاً و طمعاً و إنما اشترط المتأخرون الشروط المذكورة لانه تحصل بسببها مشابهة المفعول له للمصدر من حيث أنه حدث متحد مع عامله وقتاً و فاعلاً نحو: ضربت ضرباً فينصب مثله، و متى فقد شرط من الشروط المذكورة و جب الخبر باللام (و من ثمّة) كلمة ثَمّ للإشارة إلى المكان الوهمي لأنها موضوعة للإشارة إلى المكان و لا مكان هنا و تلحقوها "ها" في الوقف، و لا يجب التلفظ بها و لا كتابتها و لا إبدالها تاء، أي و من أجل اشتراط الشروط المارة (جِيء باللام) الجارة على المفعول له (في نحو) قوله تعالى: ﴿وَ الْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[٢] مما ليس المفعول له مصدراً (و) في نحو: (تهيأت للسفر) مما ليس متحداً مع عامله وقتاً لأن زمان التهيأ قبل السفر، (و) في نحو: (جئتك لمجيئك إياي) مما ليس المفعول فيه متحداً مع الفعل فاعلاً لأن فاعل الفعل المتكلم و فاعل المفعول له المخاطب.

**فائدة**: لايجب النصب عند وجود الشروط و يجوز معه الجر لكن إن كان مجرداً عن اللام والإضافة فالنصب أكثر، نحو: ضربته تأديباً، أو معرفاً باللام فالجر أكثر أو مضافاً فيستوي الأمران.

## [المفعول معه]

القسم (الرابع) من الأقسام الثمانية (المفعول معه وهو) الاسم (المذكور بعد واو) دالة على (المعية) و الاجتماع، (ل)لمدلالة على (مصاحبة) نفسه (لمعمول عامله) حكماً، سواء كان المعمول فاعلاً نحو: كتبت وزيداً، أو لا نحو: كفاك وزيداً درهم، والفرق بين المفعول معه والمعطوف بالواو أنه يلزم في الأول الاتحاد في الزمان دون الثاني.

---

(١). الرعد: ١٢. (٢). الرحمن: ١٠.

**وَلَايَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ نَحُو: سِرْتُ وَزَيْداً، وَ مَالَكَ وَزَيْداً أَيْ مَا تَصْنَعْ وَزَيْداً، وَ جِئْتُ أَنَا وَزَيْداً وَالْعَطْفُ فِيالْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ وَفِيالْأَخِيرِ سَائِغٌ وفِي نَحْوِ: ضَرَبْتُ زَيْداً وَ عَمْراً وَاجِبٌ.**

---

(و لايتقدم) المفعول معه (**على عامله**) و لا على معمول المصاحب لأن أصل الواو للعطف والمعطوف تابع (**نحو**: سرت وزيداً، و مالك وزيداً أي ما تصنع وزيداً، و جئت أنا وزيداً) و فائدة تكتب الأمثلة تظهر من بعد ثم إن المصاحبة تكون على خمسة طرق لأنه إما يجب في العطف مطلقاً أو يجب فيه النصب أو يختار فيه العطف أو النصب أو يقول فيه الأمران، أما الأول ففي ما إذا كان الواو بعد مفرد نحو: كل رجل وضيعته، و ضربت زيداً و عمراً، و بعد جملة لم يتضمن شبه فعل نحو: هذا لأبيك و زيد، و لايخفى أنه لاسمي المعطوف هنا حتى الرفع أو إلى مفعولاً معه اصطلاحاً، خذ هذه النكتة فإنها كثير النفع. والثاني في ما كانت بعد ضمير مرفوع متصل لم يؤكده منفصل أو بعد ضمير مجرور نحو: أكلت وعمراً و ما لَهُ و بكراً. و إنما وجب النصب هنا لأنه لو عطف يلزم العطف على جزء الكلمة و لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ممتنع عند البصريين إلا على ضعف. الثالث ما كان الواو فيه بعد ضمير مرفوع منفصل نحو: ما أنت و زيد أو اسم ظاهر مجرور نحو: ما شأن زيد وعمرو، فيجوز في الأول الرفع على العطف والنصب على كونه مفعولاً معه، و في الثاني الجر للعطف والنصب للمفعولية، والرابع ما كان فيه بعد ضمير متصل مؤكد بمنفصل لكن لو عطف ضعف عن قوة قصد المعية نحو قول الشاعر:

**فَكُونُوا أَنْتُمْ وَ بَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ**

فإن المقصود هنا الأمر بالمخاطبين أن يكونوا مع بني أبيهم أي إخوتهم منزلة إحدى الكليتين من الآخر والربط و الاتحاد، و لو رفع المفعول معه و قيل بنو أبيكم يتوهم أن المراد الأمر بجميعهم أن يكونوا كذلك، و هذا خلاف المقصود. الخامس كالرابع لكن بغير الخوف المذكور، نحو: سرت أنا وزيد. (و) بماقررنا ظهر أن (**العطف في**) المثالين (**الأولين**) يعنى سرت وزيداً و مالك وزيداً (**قبيح**) لايجوزه البصريون إلا بضعف لانهما من القسم الثاني (و) أن العطف (**في**) المثال (**الأخير سائغ**) أي جائز لأنه من القسم الخامس (**و في نحو: ضربت زيداً و عمراً واجب**) لأنه من القسم الأول.

**اَلْخَامِسُ اَلْمَفْعُولُ فِيهِ وَ هُوَ اِسْمُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ أَوْ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ فُعِلَ فِيهِ، كجِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**

---

## [المفعول فيه]

القسم (الخامس) من الأقسام الثمانية (المفعول فيه وهو) ما فعل فيه فعل مذكور أو مقدر و هو ثلاثة أقسام لأنه إما (اسم) موضوع للـ(زمان) وهو امتداد غير قارّ الذات وجود جزء منه مشروط بانتفاء جزء آخر كالقرن والسنة والشهر و الأسبوع والليل والنهار والساعة و نحوها سواء كان مبهماً أو محدوداً و لاعبرة فيهما بالتعريف والتنكير بل إن اعتبر له حد معلوم فميعن كاليوم و إلا فمبهم كالحين، (أو) اسم موضوع للدلالة على (مكان مبهم) والمكان فراغ مملأ به جسم بحيث لو لم يكن لبقي خالياً. ثم المبهم منه ما ثبت له اسم بسبب أمر خارج عنه كالجهات الست و هي خلف و قدام و يمين و يسار و فوق و تحت فإن تسمية الموضوع الذي تواجهه إما بسبب قيامك مثلاً و هو خارج عنه و منه مادل على محل حدث بمعنى الاستقرار مشتق منه كمقعد و مقام، فإن تسمية موضوع مقاماً أو مقعداً باعتبار أمر خارج أعني قيامك أو وقوعك، و شرط نصب هذا القسم اتحاده مع عامله أصلاً و منه: عند، و لدى، و دون، و سوىٰ، و سواء، و مع. فإن معانيها أيضاً تتحقق باعتبار أمر خارج عنها و منه ما دل على مقدار نحو: ميل، و فرسخ، و بريد. فإنها و إن دلت على مقادير معينة لكنها تعرفه بأمر خارج عنها أعني كونها اثنى عشر ألف خطوة، و من النحاة من أدرج ماعدا الجهات الست مما ذكر في المكان المحدود و وجه نصبها بالحمل على المكان المبهم و ههنا تحقيقات لا يوافقها طبع محصلي هذه المادة، والمحدود هو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل فيه كدار مثلاً فإن تسميتها بها باعتبار أمور داخلة فيها، (أو) اسم كان (بمنزلة أحدهما) أي أحد الظرفين ظرف الزمان مطلقاً و ظرف المكان المبهم، وهو أربعة أقسام: لإنه إما مميز بهما كأسماء العدد أو يفيد كليته جزئيته كلفظ كل أو جمع أو بعض أو نصف أو نحوها حالكونها مضافة إليهما أو صفة لهما أو مضافاً لهما والغالب في المضاف إليه حينئذ كونه مصدراً و كل من هذه الأقسام (منصوب بفعل فعل فيه) مذكوراً أو مقدراً (كجئت يوم الجمعة) مثال للزمان المحدود أو حيناً للمبهم.

وَ صَلَّيْتُ خَلْفَ زَيْدٍ وَ سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْماً وَ عِشْرِينَ فَرْسَخاً وَ أَمَّا نَحْو: دَخَلْتُ الدَّارَ فَمَفْعُولٌ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ.

اَلسَّادِسُ اَلْمَنْصُوبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَ هُوَ الْإِسْمُ الصَّرِيحُ أَوِ الْمُأَوَّلُ اَلْمَنْصُوبُ بِفِعْلٍ لِازِمٍ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ وَهُوَ قِيَاسِيٌّ مَعَ أَنْ

---

(و صليت خلف) أو عند أو لدى أو مصلى (زيد) للمكان المبهم (و سرت عشرين يوماً) للمميز بظرف الزمان (و عشرين فرسخاً) للمميز بظرف المكان. و نحو: قمت كل اليوم أو كل الفرسخ أو نصفها لما يفيد كمية الظرف مضافاً و قمت طويلاً من الدهر غربى المقام لما كان صفة أي الدهر الطويل و مقاماً غربياً، و أحمد اللّه صلاة العصر أو زنة العرش أي وقت صلاة العصر و مقدار زنة العرش كل من المقدر، والمقدر ظرف على ما حققه السيوطي ـ قدس سره ـ في مطالعه و الشهاب ابن‌حجر ـ أعلى اللّه مقامه ـ في خاتمته. أما وجه نصب الزمان المبهم فمشابهته بالمصدر في الدلالة على جزء من معنى الفعل والزمان المحدد فحمله عليه في الزمانية. والمكان المبهم فحمله عليه في المكانية. و أما المكان المحدد فلاينصب لأنه لا مناسبة له بالزمان المبهم حتى يحمل عليه و لو حمل على أحد الأخيرين يلزم الاستعارة من المستعير. (و أما) نصب الدار في (نحو: دخلت الدار) مع أنه ظرف المكان المحدود (فـ)لأنه ليس ظرفاً هنا بل (مفعول به) لدخلت (على الأصح) إذ لو كان مفعولاً فيه لزم تمام معنى الفعل بدونه كما في دخلت الدار في البلد و لا شك أن معنى دخلت هنا لايتم بدونه.

## [المنصوب بنزع الخافض]

القسم (السادس) من الأقسام الثمانية الاسم (المنصوب) (بـ)سبب (نزع) الحرف (الخافض) عنه دلالة على جره السابق لان الغالب في محل المجرور النصب (و هو الاسم الصريح) الغير المحتاج إلى التأويل (أو) الاسم (المأوّل) به (المنصوب بفعل لازم) متعد إليه بحرف مقدر، و قوله: (بتقدير حرف الجر) صلة المنصوب والباء سببية و يحتمل أن يكون صلة لقولنا متعد المستفاد من الكلام دافعاً لإيراد نصب الاسم بالفعل اللازم فعلىٰ هذا تكون إضافة التقدير إلى الحرف من إضافة الصفة إلى الموصوف (وهو) أي تقدير حرف الجر على نوعين لأنه إما (قياسي) و ذلك (مع) ثلاث كلمات تعم كل تركيب كانت فيها، الأولى (أنْ) بالتخفيف

وَ أَنَّ نَحُو ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَّبِكُمْ﴾ وَ عَجِبْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَ سَمَاعِيٌّ نَحُو: ذَهَبْتُ الشَّامَ.

اَلسَّابِعُ اَلْحَالُ وَ هِيَ الصَّفَةُ الْمُبَيِّنَةُ لِلْهَيْئَةِ غَيْرَ نَعْتٍ

---

(و) الثاني (أنّ) بالتشديد، والثالث كيْ. أما مثال الأول (نحو) قوله تعالى: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَّبِكُمْ﴾[1] أي بأن جاءكم. (و) أما مثال الثاني نحو: (عجبت أنّ زيداً قائم) و نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاٰ إِلٰهَ إِلّا هُوَ﴾[2] أي بأنه، و أما مثال الثالث نحو قول الشاعر:

آتِيكَ يَا حُبِّي فِدَاكَ رُوحِي      كَيْ يَسْتَرِيحُ الْقَلْبُ بِالْفُتُوحِ

و إنما تحذف الجار معها لطولها بالصلة لأنها موصولات حرفية. فإن قلت: فلمَ لايحذف فيالموصولات الاسمية، نحو: عجبت من الذي قام أبوه مع طولها بها أيضاً؟ قلت: إن قواعد النحو غير مطردة، و في الموصولات الحرفية هرب عن دخول الحرف على الحرف دونها. (و) إما (سماعي) أي مقصور على المواد المسموعة و لايقاس عليها و ذلك إما في سعة الكلام نحو: شكرته و قصدته و نصحته أي له، بناء على أنها لازمة، وقال بعض إنها متعدية بنفسها واللام عند الذكر زائدة (نحو: ذهبت الشام) أي إلى الشام، فلايجوز ذهبت المسجد أو الدار في السعة. و أما في الضرورة كقول شاعر يصف رمحاً:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّعْلَبُ

أي رمحي لين ينوع بمجرد حركة بطن اليد يضطرب مع هز الكف كما يضطرب الثعلب في الطريق. والشاهد في الطرق حيث حذفت في منه اضطراراً.

## [الحال]

القسم (السابع) من الأقسام الثمانية (الحال و هي) لغة تطلق على زمان الحال و على ما عليه الشخص من خير أو شر، وألفها منقتلبة عن الواو بدليل جمعها على أحوال من التحول بمعنى التنقل، و اصطلاحاً (الصفة) أي الوصف الصريح المشتق من المصدر كقائم أو المأول به (المبينة للهيئة) التي عليها الفاعل أو المفعول أو كلاهما، حالكونها فضلة (غير نعت) فقوله

---

(١). الأعراف: ٦٣.      (٢). آل‌عمران: ١٨.

## وَ يُشْتَرَطُ التَّنْكِيرُ

الصفة جنس شامل للحال و غيرها لكن تخرج القهقرى في: رجعت القهقرى لأنه ليس وصفاً، تأمل. و قوله: المبينة للهيئة فصل يخرج النعت لأن الغرض الأول منه بيان الموصوف و يلزم منه بيان الهيئة فيكون قوله: غيرَ نعتٍ، لبيان الفرق اللفظي، و يمكن أن يراد مطلق التبيين فيكون للاحتراز عنه و كذا يخرج التميز لأن الغرض منه بيان ذات مذكورة أو مقدرة لابيان الهيئة. (و يشترط) تعريف ذي الحال لأنه لما كانت الحال في المعنى مخبراً به صار صاحبها مخبراً عنه و حكمه التعريف فلايكون نكرة إلا إذا تخصص بوجه من وجوه تخصيص المبتدأ، والمتداول من وجوه تخصيصه ثمانية نظمتها بقولي:

بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامِ    وَ الْوَصْفِ وَالْعُمُومِ فِي الْكَلَامِ
وَ بِالْإِضَافَةِ وَ بِالتَّأْخِيرِ    عَنْ حَالِهِ خَصِّصْهُ يَا سَمِيرِي

و أما الشروط في نفسها (التنكير) لما مرّ و لأن الغرض يحصل به فالتعريف حشو و لئلا تلتبس بالصفة المعرفة حال النصب أو مطلقاً عند ظهور الإعراب، و تأول ما سمع معرفة نحو: مررت بزيد وحده، و ادخلوا المسجد الأول فالأول أي منفرداً أو مرتبين، ثم إن للحال أقساماً باعتبارات لأنها إما لازمة لصاحبها و لا تنفك عنها نحو: ﴿و خلق الإنسان ضعيفاً﴾[١]. أو منتقلة و تنفك عنه نحو: خرجت زيداً قائماً. و إما مشتقة لفظاً كما مرّ أو جامدة نحو: جاءني زيد أسداً، و إما معنى فمشتقة و لو تأويلاً خلافاً لقوم، و إما مقصودة ذاتاً بأن لم تكن توطئة لحال أخرى أو موطئة و هي ما يأتي بها توطئة لذكر حال أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[٢] فإن ذكر بشراً توطئة لذكر سوياً، و إما مبينة و تسمى مؤسسة أيضاً و هي التي دلت على معنى لاتفهم قبلها نحو: جاءني زيد عالماً، و إما مؤكدة إن كان معناها مستفاداً مما قبلها و هي إما مؤكدة للعامل موافقة له مادة نحو: ﴿وَ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٣] أو لا نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[٤] أو مؤكدة لصاحبها نحو: جاءني القوم طراً أو مؤكدة لمضمون الجملة

(١). النساء: ٢٨. مثل المدرس رحمه الله في الأصل بقوله تعالى: «وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً» النساء: ١٧. و ليس فيه الحال.
(٢). مريم: ١٧.
(٣). النساء: ٧٩.
(٤). النمل: ١٩.

**وَالْأَغْلَبُ كَوْنُهَا مُنْتَقِلَةً وَ مُشْتَقَّةً وَ مُقَارِنَةً لِعَامِلِهَا وَ قَدْ تَكُونُ ثَابِتَةً وَ جَامِدَةً وَ مُقَدَّرَةً وَ الْأَصْلُ تَأَخُّرِهَا عَنْ صَاحِبِهَا وَ يَجِبُ إِذَا كَانَ مَجْرُوراً**

---

التي ذكرناها معرفتان و ذلک إما ليقينٍ نحو: أنا أخوك معلوماً، أو لافتخار نحو: أنا فلان شجاعاً، أو للتصاغر نحو: أنا عبدك ذليلاً، أو لوعيد نحو: أنا السفاك متمكناً و عامل المؤكد للجملة إما المبتدأ متضمناً معنى التنبيه أو الخبر مؤولاً بالمسمى أو فعل مضمر كأحق و أعرف إن كان المبتدأ للمتكلم أو أحقه أو أعرفه إن كان غيره، و في تقديمه على عامله خلف و إما مقارنة لعاملها زماناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَ هَذا بَعْلِي شَيْخاً﴾[1] أو لا و هذا قسمان: الأول الحال المقدرة و هي التي تقرر حصولها لصاحبها في المستقبل نحو: مررت بزيد به صقرٌ صائداً. والثاني الحال المحكية و هي التي كان حصولها لصاحبها في الماضي نحو: جاءني زيد أمس راكباً. و إما حقيقة و هي التي تكون لصاحبها لفظاً و معنى أو سببية و هي التي تكون له لفظاً فقط نحو: مررت بزيد راكباً أخوه. (و) إذا علمت هذا التفصيل فاعلم أن (**الأغلب**) فيها أي في الحال (**كونها منتقلة**) لتناسب أصلها (**و مشتقة**) من المصدر ليدل على المتصف به و مقصودة لذاتها و مبينة (**و مقارنة لعاملها**) زماناً و حقيقية لأنها أصل فلايعدل عنه غالباً (**و قد**) تجري على خلاف الأصل فـ(**تكون ثابتة**) أي لازمة غير منفكة عن صاحبها (**و جامدة**) و موطئة و مؤكدة (**و مقدرة**) و محكية و سببية و قد مرت أمثلتها. (**و الأصل تأخرها**) أي تأخر الحال (**عن صاحبها**) لأنها خبر معنى كما مرّ، حقه التأخير و يجوز تقديمها عليه في السعة إذا كان مرفوعاً أو منصوباً نحو قول الشاعر:

طَوْعاً فَدَيْتُ سَيِّدِي رُوحِي لِمَا ⁂ مُـدَاوِياً أَعْـطَانِي كَأْساً نِـعَمَا

(و) لكن قد (**يجب**) تأخرها لمانع من التقديم كما (**إذا كان**) صاحبها (**مجروراً**) بالإضافة أو بحرف الجر نحو: عرفت قيام هند مسرعة، و مررت بزيد قائماً. أما في الأول فلأنه إما يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أو يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول لأن المضاف بمنزلة الموصول المضاف إليه، و أما في الثاني فلقبح تعدي الفعل إلى صاحبها بالواسطة واليها

---

(١). هود: ٧٢.

**وَ يَمْتَنِعُ إِنْ كَانَ نَكِرَةً مَحْضَةً وَ هُوَ قَلِيلٌ وَ يَجِبُ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْعَامِلِ إِنْ كَانَ لَهَا الصَّدْرُ نَحْو: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ وَ لَاتَجِيءُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا صَحَّ قِيَامُهُ مَقَامَ الْمُضَافِ نَحْو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ أَوْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ نَحْو: أَعْجَبَنِي وَجْهُ هِنْدٍ رَاكِبَةً أَوْ كَانَ عَامِلاً فِي الْحَالِ نَحْو: أَعْجَبَنِي ذَهَابُكَ مُسْرِعاً.**

---

بلاواسطة فيلزم أن تكون في حيز الجار و إن لم يتعد فعل بحرف واحد إلى معمولين ليكون التزام التأخير كالعوض عن الاشتراك في الواسطة. (و) قد (يمتنع) تأخرها عنه (إن كان) صاحبها (نكرة محضة) أي غير مخصصة بوجه نحو: جاء راكباً رجل ليحصل بتقديمها نوع تخصيص إذ فيها معنى الظرفية (و هو) أي كون صاحبها نكرة محضة (قليل) لأن حقه التعريف كما مرّ، أو اقترن بإلاّ نحو: ما قدم مسرعاً إلا زيد، أو كان فيه ضمير راجع إلى ملابس الحال نحو: جاء زائراً هند أخوها، لئلايفوت المعنى المقصود، أو الإضمار قبل الذكر و كذلك الأصل تأخرها عن عاملها لتأخر رتبة المعمول عن رتبة العامل و قد تتقدم عليه إن كان فعلاً متصرفاً نحو: قائماً جاء زيد لقوة الفعل، و أما إذا كان غير متصرف أو غير فعل و شبهه بل كان فيه معنى الفعل فقط كالحروف المشبهة بالفعل و أداة التنبيه و نحوها فيجب تأخرها لضعفها في العمل نحو: ليت زيداً أميراً أخوك. (**و يجب تقدمها على العامل إن كان لها الصدر نحو: كيف جاء زيد**) أي على أيّ حال. (**و لا تجيء**) الحال (**عن المضاف إليه**) لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فليزم أن يعمل المضاف الجر والنصب وهو باطل. (**إلا إذا صح قيامه**) أي قيام المضاف إليه (**مقامه**) أي (**مقام المضاف نحو**) قوله تعالى: (﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[1]، أو كان **المضاف بعضه**) أي جزء المضاف إليه (**نحو: أعجبني وجه هند راكبة**) لأن المضاف والمضاف إليه في هاتين الصورتين لشدة اتصالهما و ربطها صارا كشيء واحد فكان المضاف صاحب الحال فيعمل فيها العامل في المضاف و هو اتبع و أعجبني في مثالنا. (أو) إذا (**كان**) المضاف (**عاملاً في الحال**) بأن يكون مصدراً (**نحو: أعجبني ذهابك مسرعاً**) لأن المصدر في حكم الفعل.

---

(١). سورة النساء: ١٢٥. ذكر الشارح رحمه الله الآية بـ«بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً» تبعاً للماتن، و هذه ليست آية أخطأ فيها الماتن و تبعه الشارح و ينتهوا إليه.

**تبصرة:** تأتي الحال ظرفاً و جملة أيضاً بشرط كونها خبرية لأن الحال خبر معنى، والخبر لايكون إنشاء و عادية من دليل الاستقبال لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بزمان الحال، و الاستقبال ينافيه. فإن كانت جملة الحال تأكيداً نحو: هو زيد لاشك فيه، أو معطوفة على الحال بأو نحو: جاءني زيد ماشياً أو هو راكباً، أو مصدرة بمضارع مثبت عار من قد أو منفي[1] بما أو لا نحو: جاءني زيد يضرب أو ما يضرب، أو كانت فعلاً ماضياً بعد أو نحو: جاء عمرو ضرب أو قتل، أو بعد إلا نحو: ﴿وَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِمْ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[2] تربط بصاحبها بالضمير فقط، و لايكون معها الواو خلافاً لبعض، أما في الأول فلأن المؤكد لشدة اتصاله بالمؤكد لايفصل بينهما بالواو، و أما في الثاني فلئلايجمع عاطفان صورة و كذلك حكم الماضي الواقع بعد أو، و أما في الثالث فلأنه لشبهه باسم الفاعل يحمل عليه في عدم الاقتران بالواو و كذلك حكم المنفي بما أو لا، لأنهما لاشتراكهما بين الاسم والفعل لاتنسخان شبهه باسم الفاعل، و أما إذا كان مع قد فيلزمه الواو لان قد لتخصيصه بالفعل يعارض شبهه به، فافهم. و أما في الرابع فلأن أمثال ذلك الكلام يذكر للاقتران و الاتصال بين التالي والمتلو فجرّد عن الواو لتناسب الاقتران اللفظي الاقتران المعنوي، و إن كان غير الجمل السبع فتربط بالضمير فقط أو بالواو أو بكليهما.

**فائدة**: يجب الواو مع الجملة الغير المحتملة للضمير نحو: جاءني زيد و قد طلعت الشمس.

**فائدة:** لفظ الحال يرجع إليه ضمير المذكر والمؤنث.

---

(١). في الأصل: «عار من قد أوضع» و الصحيح ما أثبتناه.

(٢). الحجر: ١١.

**اَلثَّامِنُ اَلتَّمِييزُ وَ هُوَ النَّكِرَةُ الرَّافِعَةُ لِلْإِبْهَامِ الْمُسْتَقَّرِ عَنْ ذَاتٍ أَوْ نِسْبَةٍ وَ يَفْتَرِقُ عَنِ الْحَالِ بِأَغْلَبِيَّةِ جُمُودِهِ وَ عَدَمِ مَجِيئِهِ جُمْلَةً وَ عَدَمِ جَوَازِ تَقَدُّمِهِ عِلَى عَامِلِهِ عَلَى الْأَصح،**

---

## [التمييز]

القسم (الثامن) من أقسام الثمانية (التمييز) و يقال له التّفسير والتّبيين والمميّز والمبيّن والمفسر (وهو) لغة فصل شيء عن شيء نحو قوله تعالى: ﴿وَ امْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ و اصطلاحاً الاسم (النكرة الرافعة للإبهام المستقر) أي الثابت في المعنى الموضوع له لكن من حيث أنه موضوع له لا لجهة أخرى، و أشار إلى تقسيمه بتتمة التعريف فقال: (عن ذات أو نسبة) أي رافعة للإبهام عن ذات مذكورة نحو: عندي رطل زيتاً، أو عن نسبة نحو: طاب زيد نفساً، فإن في نسبة الطيب إلى زيد إبهاماً إذ لايعلم أن أيّ شيء منه طيب يدفع بنفساً، و قال بعض إن التمييز مطلقاً يرفع الإبهام عن الذات غاية الأمر أن الذات قد تذكر و قد تقدر فمعنى طاب زيد نفساً طاب شيء زيد وهي النفس، و ليس الإبهام في النسبة إذ نسبة الطيب إلى زيد معلوم بل في ما نسب إليه الطيب، فخرج بقوله: النكرة المفعول في الحسن وجهه منصوباً على التشبيه بالمفعول لا النفس في نحو: طبت النفس لأن اللام فيه زائدة للضرورة و خرج بالمستقر بالمعنى المذكور صفة الألفاظ المشتركة نحو: رأيت عيناً جارية، و صفة أسماء الإشارة نحو: هذا الرجل، و عطف البيان نحو: أبو حفص عمر لأن الإبهام في الأول إنما نشأ من مصدر الوضع و في الثاني لذلك، أو لتعدد المستعمل فيه، و في الثالث من عدم الاشتهار. و بقوله عن ذاتٍ اَلحالُ؛ لأنها يتبين الهيئة و كذلك الوصف فإنه و إن كان مبين الموصوف لكنه مبين الصفة أيضاً ، والمركب من الداخل والخارج خارج. (و) اعلم أنه (يفترق) التمييز (عن الحال) بأوجه سبعة على الأصح: أحدها (أغلبية جموده) أي جمود التمييز لأن الغرض يحصل به فيكون الاشتقاق حشواً على أنه ليس المراد منه اتصاف شيء بشيء ليكون مشتقاً، (و) الثاني (عدم مجيئه جملة) و ظرفاً و مجروراً بل يكون إسماً صرفاً بدليل التتبع. (و) الثالث (عدم جواز تقدمه على عامله) أما إذا كان غير متصرف نحو: عندي عشرون درهماً فبالاتفاق لضعفه في العمل، و أما إذا كان متصرفاً فـ(على الأصح) من المذهبين و هو مذهب سيبويه والفراء و أكثر البصريين

**فَإِنْ كَانَ مُشْتَقّاً اِحْتَمَلَ الْحَالَ فَالْأَوَّلُ عَنْ مِقْدَارٍ غَالِباً وَالْخَفْضُ قَلِيلٌ**

---

والكوفيين، و استدلوا بأن الغالب في التمييز كونه فاعلاً معنى و حقه التأخر، و أجاز بعض تقديمه حينئذٍ مستدلاً بقول الشاعر:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنىٰ وَ ادَّعَى الْمَنُونُ يُنَادِي جِهَاراً

و قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. و الرابع أنه لاتتعدد بدون عطف. والخامس أن التمييز مبين الذات. والسادس أن التمييز لايكون مؤكداً و يكون الحال بخلاف ذلك. [و السابع: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَ مَاخَلَقْنَا السَّمٰوَاتِ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لاٰعِبِينَ﴾[١] و ليس التمييز كذلك][٢]. (فإن) وجدت تمييزاً (كان) مخالفاً لمامرّ و لا يأتي على طريق المخالفة إلا (مشتقاً) بدليل السماع (احتمل الحال) نحو: أكرم لزيد عالماً أي حالكونه عالماً أو من جهة العلم و يتفقان في خمسة أمور حيث يكونان اسمين نكرتين منصوبتين فضلتين رافعتين للإبهام. ثم إنه علم من التعريف أن التمييز قسمان رافع الإبهام عن الذات و قسم رافع الإبهام عن النسبة، (فـ)القسم (الأول) يقع رافعاً للإبهام (عن) مفرد (مقدار) وقوعاً (غالباً) والمقدار اسم آلة بمعنى مايعلم به قدر الشيء عدداً أو كيلاً أو وزناً أو ذامساحة أو نحوها مما أجري مجريها في الاحتياج إلى مميز كمثقال و راقود و رطل. (و) يجوز في تمييزها الخفض والنصب لكن (الخفض) بإضافتها إليه (قليل) والنصب كثير لأن في النصب تنصيصاً على كونه تمييزاً لا في الخفض لأن الذوق يدرك أن معنى عندي راقود خلّاً بالنصب، عندي راقود مملوء من الخل، بخلاف راقود خلٍ بالجر، لأنه و إن أفاد هذا المعنى لكن يحتمل أن يكون المعنى عندي راقود صالح لظرفية الخل هذا إذا كان المميز غير العدد مابين العشرة و المأة أو لم يضف إلى ما لا يستغنى منه بالتميز نحو: ﴿وَ لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةٌ﴾[٣] و عندي مملوء الصندوق كتاباً، و إلا فتعين النصب أما الأول فلما يأتي من بعد إن شاء اللّه، و أما الثاني فلامتناع إضافة المضاف بخلاف ما إذا استغنى عنه به نحو: زيد أشجع الناس رجلاً لأنه يجوز زيد أشجع رجل، فيجوز جر التمييز لأنه مضاف إليه معنى.

---

(١). الأنبياء: ٢١.

(٢). مابين القوسين من زيادتي، إذ أن المدرس رحمه الله لم يذكر الوجه السابع.

(٣). ص: ٢٣.

**وَ عَنْ غَيْرِهِ قَلِيلاً وَالْخَفْضُ كَثِيرٌ وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ نَحْوِهَا أَوْ إِضَافَةٍ نَحْو: رُطْلٌ زيتاً، وَ خَاتَمٌ فضةً وَ لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً وَالنَّاصِبُ لِمُبَيِّنِ الذَّاتِ هِيَ وَ لِمُبَيِّنِ النِّسْبَةِ هُوَ الْمُسْنَدُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ.**

---

(و) ذلك يرفع الإبهام (عن) مفرد كان (غيره قليلاً) أي غير المقدار كخاتم حديد، (و) يجوز هنا الوجهان أيضاً لكن (الخفض كثير) والنصب قليل لأن هذا القسم قاصر عن طلب التمييز والنصب للتنصيص عليه فيتنافيان و يكتفي بالجر على الإضافة.

(و) القسم (الثاني) من التمييز يرفع (عن نسبة) كائنة (في جملة أو نحوها) أي ما يشبهها كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (أو) كائنة في كلام مشتمل على (إضافة) نحو: عندي اثني‌عشر كتاباً، و قفيزان برّاً، و حقّتان رقيقاً، و ذراعان كتاناً، و مثقال ذهباً (و رطل زيتاً، و خاتم فضةً) هذه أمثلة القسم الأول بنوعيه، و نحو قوله تعالى: ﴿وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[1] مثال رافع الإبهام عن نسبة في جملة، والحوض ممتلىء ماءً، و الأرض مفجّرة عيوناً، و زيد طيب أباً، للرافع عنها في شبه الجملة. (و للّه درّه فارساً) للرافع عنها في الإضافة و هذا الكلام كناية عن ممدوحية فعل الفاعل والدَّر: اللَّبن.

قال بعض المحققين: إن المراد من اللبن اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه، و أضيف إلى اللّه تعالى تشريفاً يعني أن اللبن الذي تغذّى به مما يليق أن يضاف و ينسب إلى اللّه تعالى لشرفه و عظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية، انتهى.

(و الناصب لـ)تمييز (مبين الذات) مقداراً أو غيره (هي) أي تلك الذات، و إنما تعمل مع جموده لشبهه باسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله (و) الناصب (لـ)تمييز (مبين النسبة هو المسند من فعل) في الجملة (أو شبهه) و هو اسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة في شبه الجملة و من المصدر المضاف في‌الإضافة وقيل العامل هنا مستفاد من معنى الجملة. هذا.

---

(١). مريم: ٤.

اَلنَّوْعُ الثَّالِثُ مَا يَرِدُ مَجْرُوراً لَاغَيْرُ وَ هُوَ اثْنَانِ: اَلْأَوَّلُ اَلْمُضَافُ إِلَيْهِ وَ هُوَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ مُقَدَّرٍ مُرَاداً فَتَمْتَنِعُ إِضَافَةُ الْمُضْمَرَاتِ وَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ وَ أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ وَ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ وَالْمَوْصُولَاتُ سِوَى أَيٍّ فِي الثَّلَاثَةِ

---

## [النوع الثالث المجرورات]

(النوع الثالث) من الانواع الأربعة للمعرب (ما يرد مجروراً لاغير و هو اثنان:) أي نوعان:

## [المجرور بالإضافة]

النوع (الأول) منها الاسم (المضاف إليه) لاسم آخر لغرض التخفيف أو التخصيص أو التعريف (و هو ما نسب إليه شيء) هو المضاف سواء كان النسبة بالأصلية أو الفرعية أو الجزئية أو المملوكة أو نحوها (بواسطة حرف جر) تربط الأول بالثاني وهو (مقدر) لا منسياً بل (مراداً) فبالتقدير خرج زيد في غلام لزيد، و بكونها مرادة خرج المفعول له والمفعول فيه إذ ليس الحرف فيهما مرادة لأن الغرض فيهما الظرفية أو التعليل والنصب يقربهما. ثم اعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة و الإفراد لكن قد تحرفه علة عن الأصل و قد لا، والعلة ما تكون سبباً للإفراد (فتمتنع إضافة) الأسماء المتلبسة بها و ذلك كما في (المضمرات و أسماء الإشارات و أسماء الاستفهام و أسماء الشرط) كمن و ما (و الموصولات) كالذي و أخواته فإنها ممتنعة عنها لعدم عروض ما يحوجها إليه عليها و لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً أو معنوياً أو افتقارياً كما سيأتي إن شاء اللّٰه تعالى والحرف لاتضاف (سوى) كلمة (أي) إذا استعمل (في) المعاني (الثلاثة) الأخيرة أي بأن كانت اسم استفهام نحو: أي رجل تضرب أضرب، أو اسم شرط نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾[1]، أو موصولاً لأنها لتوغلها في الإبهام شديد الافتقار إلى المضاف إليه فتضاف دائماً لفظاً أو معنى و تخص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة و تضاف الأخيرتان إلى النكرة والمعرفة، و حينئذ إذا أضيفت إلى النكرة تكون نفس المضاف إليه أو إلى المعرفة تكون كلفظ البعض و يراد من مدخولها الأجزاء نحو: أي زيد حسن، و إما تكون سبباً للإضافة فتجب إضافتها و هذه قسمان، لأنها إما تضاف إلى الجملة

---

(١). الأنعام: ٨١.

**إِمَّا إِلَى الْجُمَلِ فَهُوَ إِذْ وَ حَيْثُ وَ إِذَا. أو إِلَى الْمُفْرِدِ ظَاهِراً أَوْ مُضْمَراً، وَهُوَ كِلَا وَ كِلْتَا**

---

أو إلى المفردات. (إما) المضاف (إلى الجمل فهو) لفظ (إذ) وهو ظرف للزمان الماضي و هل تقع للاستقبال أو لا؟ قيل: نعم، بدليل قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَها﴾[1]، و قيل: لا و الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[2]. و تلزم الإضافة إلى جملة فعلية للمضي و لو مضى رعاية لأصل معناه نحو: اضرب إذ قام زيد، أو اسمية خبر المبتدأ فيها فعل مضارع[3]، نحو: رحم إذ زيد يقوم، و قبح كونه فعلاً ماضياً و قد يكون مفعولاً به نحو: ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[4]، و قال بعض: إنه ظرف لمفعول محذوف أي اذكروا نعمة اللّه إذ كنتم قليلاً، و لاتقطع عن الإضافة و لايتصرف فيها إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان آخر فحينئذ ينوّن عوضاً عن المضاف إليه نحو: يومئذٍ، و حينئذٍ، و وقتإذٍ، و عامئذٍ، و هذه الألفاظ المضافة إلى إذ مثله في الإضافة إلى الجملة لكن لاوجوباً، هذا إذا لم يكن فيها معنى الاستقبال و إلا فتعامل معاملة إذا في الإضافة إلى الجملة الفعلية إلا نادراً. (و) لفظ (حيث) و هو ظرف للمكان و يضاف إلى الجملة الفعلية و الاسمية لكن إضافته إلى الأولى أكثر. وندر إضافته إلى المفرد (و) لفظ (إذا) و هو ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط و لذا تكون الفاء في جوابه و تلزمه الإضافة إلى الجملة الفعلية نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّهِ وَ الْفَتْح وَ رَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللّهِ أَفْوَاجاً فَسَبِّحْ﴾[5]. و نحو: ﴿فإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾[6] من باب ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[7] أي إذا انشقت السماء انشقت، و سيأتي تحقيق معانى هذه الألفاظ في حديقة المفردات إن‌شاء اللّه تعالى. و أما المضاف إلى المفردات فهو على ثلاثة أقسام: لأنه إما يضاف (إلى المفرد ظاهراً أو مضمراً) و هو سبعة ألفاظ: الأول: (كلا و) الثاني: (كلتا) فإنهما تضافان إلى مثنى لأن وضعهما للمثنى بلا أخذ تعيين فيلزم أن يضاف إليه وفاء بحقهما، و أن يكون ما أضيفا إليه معرفة ليتضح مدلولهما نحو: جاءني كلاهما أو كلتاهما.

---

(١). الزلزال: ٤. (٢). ق: ٢٠.

(٣). في الأصل: «فعلاً مضارعاً». (٤). الأعراف: ٨۶.

(۵). النصر: ١ـ٣. في الأصل «إذا جاء نصر اللّه والفتح» إلى «فسبح» والأليق أدباً مع الآيات كتابتها كاملة. (۶). الرحمن: ٣٧.

(٧). التوبه: ۶.

وَ عِنْدَ وَ لَدَىٰ وَ سِوَىٰ، أَوْ ظَاهِراً فَقَطْ وَهُوَ أُولُو وَ ذُو وَ فُرُوعِهِمَا أَوْ مُضْمَراً فَقَطْ وَ هُوَ وَحْدَهُ وَ لَبَّيْكَ وَ أَخَوَاتُهُ

**تَكْمِيلٌ:** يَجِبُ تَجَرُّدُ الْمُضَافِ عَنِ التَّنْوِينِ وَ نُونَيِ الْمُثَنَّىٰ وَالْجَمْعِ وَ مُلْحَقَاتِهِمَا فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَةُ صِفَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا

---

(و) الثالث: (عند و) الرابع: (لدى) بمعناه (و) الخامس: (سوى) بمعنى غير. والسادس والسابع: قُصارى و حُمادى على وزن حُبارىٰ كلاهما بمعنى كفاية نحو: جلست عنده أو عند زيد، و لديه أو لدى زيد، و ضربت سواه أو سوى زيد، و تبينت قصارىٰ أو حمادىٰ الأمر أي انتهائه. (أو) يضاف إلى ما كان (ظاهراً فقط وهو أولو و ذو و فروعهما) مثل أولي و أولات و ذا و ذي و ذات، لأنها وضعت واسطة لتوصيف ماقبلها باسم الجنس وهو ليس ضميراً. (أو) يضاف إلى ما كان (مضمراً فقط) و هذا قسمان قسم يضاف إلى جميع الضمائر (و هو) لفظ (وحده) تقول قام وحده، و قمتَ وحدك، و قمتُ وحدي (و) قسم مختص بضمير المخاطب كلَبّي تقول: (لبيك) لا لبيه (و أخواته) أعنى سعْدَي، و دوالَيْ، و هذاذَيْ بذالَيْن معجمين، و دليل اختصاصها الاستقراء. و دواليك بمعنى تداولاً أي أتداول تداولاً بعد تداول، و لطاعتك هذاذَيْك[1] بمعنى إسراعاً بعد إسراع أي أسرع لطاعتك إسراعاً بعد إسراع.

(تكميل، يجب تجرد) الاسم (المضاف) أي إذا جعلته مضافاً إلى آخر (عن التنوين) ظاهراً كما في الاسم المنصرف، أو مقدراً كما في غير المنصرف، و معنى تجرده نية قطع الانفصال الحاصل به، نحو: غلام زيد، و مساجد اللّه. (و) عن (نوني المثنى والجمع و ملحقاتهما) أي ملحقات المثنى والجمع كاثنان و اثنتان و ثنتان و كلا و كلتا عند الكوفيين، و عشرون و أخواته، نحو: جاءني غلاما زيد، و مسلموا البلد، و اثناك و عشروك، و ذلك لأن الإضافة للربط و الاتصال، والتنوين والنون دالتان على القطع و الانفصال فلاتجتمعان. وإذا علمت هذا (فـ)اعلم أنه (إن كانت) الإضافة من (إضافة) الـ(صفة) و هي اسم الفاعل والمفعول و الصفة المشبة (إلى معمولها) أي مايعمل فيها قبل الإضافة لأنها بعد الإضافة تعمل في المضاف إليه

---

(١). في الأصل: «و لا لطاعتك و هذاذيك» لكن الصحيح ما أثبتناه.

**فَلَفْظِيَّةٌ وَ لَاتُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ،**

---

مطلقاً بأن كانت الصفة للحال أو الاستقبال (فـ)تسمى الإضافة (لفظية و) مجازية أيضاً لأنها (لاتفيد إلا تخفيفاً) في اللفظ بحذف تنوين أو نون، ألاترى أن معنى ضارب زيداً أقبل الإضافة بعينه معناه بعدها لكن حذف التنوين و لم تجرِ على حقيقة الغرض من الإضافة لأن الغرض منها التعريف والتخصيص و مثل كونها لمعنى الحال و الاستقبال كونها للاستمرار و الدوام، نحو: ﴿اَللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1]. و قال بعض المحققين إن الوصف إن كان للاستمرار جاز اعتبار زمان الحال و الاستقبال فيه فيكون الإضافة لفظية لتمام المشابهة حينئذ بالمضارع فيأخذ جانب اللفظية و يطرد جانب الإضافة إلا ما يوجب التسمية بالمضاف فقط و اعتبار زمان الماضي لأن الاستمرار يصدق بالجميع فتكون إضافة معنوية لنقص مشابهته بالمضارع حينئذ فيتشبث بدليل الإضافة فكأنه أم الباب فيها و حينئذ يقع صفة للمعرفة إذا أضيف إلى المعرفة، و أما الصفة المشبهة فبإضافتها إلى الفاعل والمفعول به. ثم إنهم اختلفوا في إضافة المصدر و أفعل التفضيل هل هي لفظية أو معنوية؟ قال بعضهم: إنها لفظية لأنهما في تقدير الانفصال ألا يرى أن قولنا أعجبني ضرب عمرو إذا كان عمرو مفعولاً، في قوة أعجبني ضرب زيد عمراً، و أنه يصح مررت برجل أفضل القوم على كون أفضل صفة لرجل، و لوكانت الإضافة معنوية لاكتسب التعريف من المضاف إليه و لزم توصيف النكرة بالمعرفة، تأمل.

و قال بعض آخر: إنها معنوية بدليل توصيفهما بالمعرفة نحو: أعجبني ضربك الشديد، و جاءني أفضل القوم العالم (و إلا) و إن لم تكن الإضافة من إضافة الصفة إلى معمولها بأن لم تكن المضاف وصفاً نحو: غلام زيد، أو كان وصفاً لكن لم يضف إلى معموله (فـ)تسمى الإضافة في الحالتين (معنوية) لأن فائدتها راجعة إلى المعنى (و تفيد) هذه الإضافة (تعريف) المضاف إن كان (مع) المضاف إليه (المعرفة) بشرط أن لايكون لفظ غير و مثل و شبههما لأنها لاتتعرف بالإضافة إلا قليلاً كأن تقع بين ضدين نحو: عليك بالحركة غير السكون. و لامجرور ربّ نحو: ربّ رجل و أخيه لأن مدخولها لايقبل التعريف و إلا فلا يستفيد إلا التخصيص.

---

(١). الزمر: ٦٢.

**وَتَخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فِيهَا إِنْ كَانَ جِنْساً لِلْمُضَافِ فَهِيَ بِمَعْنَى مِنْ أَوْ ظَرْفاً لَهُ بِمَعْنَى فِي أَوْ غَيْرِهِمَا فَبِمَعْنَى اللَّامِ**

---

(و) تفيد الإضافة المعنوية المضاف (**تخصيصاً**) أي قلة الاشتراك والتعميم في مفهومه إن كان المضاف (**مع**) المضاف إليه (**النكرة**) نحو: غلام رجل فإن الغلام قد كان قبل الإضافة مشتركاً بين غلام الرجل والمرأة و بالإضافة اختص (**و المضاف إليه فيها**) أي في الإضافة المعنوية (**إن كان جنساً**) شاملاً (**للمضاف**) و غيره (**فهي**) أي الإضافة المعنوية حينئذ تربط المضاف بالمضاف إليه (**بـ**)سبب ملاحظة (**معنى من**) البيانية المختلط بمعنى التبعيض نحو: خاتم فضة و ثوب خز، و علامته صحة حمل أحدهما على الآخر نحو: هذا الخاتم فضة (**أو**) كان المضاف إليه (**ظرفاً له**) أي للمضاف فالإضافة حينئذ تربطهما (**بـ**)سبب ملاحظة (**معنى في**) نحو: مكر الليل أي مكر في الليل. (**أو**) كان المضاف إليه (**غيرهما**) أي غير الجنس و الظرف (**فـ**)الإضافة تربطهما (**بـ**)سبب ملاحظة (**معنى اللام**) لأنها الأصل في الاختصاص والربط نحو: غلام زيد أي غلام لزيد. فإن قلت: يلزم على هذا مساواة مكر الليل مثلاً لمكر في الليل، و غلام زيد لغلام لزيد و خاتم فضة لخاتم من فضة فلا معنى لجعل المجرور بالإضافة قسماً مستقلاً؟ قلنا: المساواة ممنوعة لأن مرادنا بتقدير الأحرف الثلاثة فيها ملاحظتها للربط المعنوي لا مطلقاً.

**فائدة:** ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن الإضافة تنحصر في اللفظية والمعنوية لكن زاد بعض قسماً آخر سماه بالشبه المعنوي و هي سبعة أقسام: إضافة الاسم إلى الصفة نحو: مسجد الجامع، و إضافة المسمى إلى الاسم نحو: شهر رمضان، و إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: زيد خفيف الشعر، و إضافة الموصوف إلى قائم مقام الصفة نحو: زيدنا أفضل من زيدكم أي زيد صاحبنا أفضل من زيد صاحبكم، و إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد كإضافة ظرف إلى آخر نحو: يومئذ، و إضافة شيء غير مقصود إلى ما هو مقصود نحو: اسمُ السلامِ عليكم، و عكسه نحو: أقمت ببغداد العراق. و قد نظمتها بقولي:

## وَ قَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ الْمُذَكَّرُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُؤَنَّثِ تَأْنِيثَهُ وَ بِالْعَكْسِ بِشَرْطِ جَوَازِ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ

إِضَافَةُ الْوَصْفِ لِمَوْصُوفٍ كَذَا — عَكْسُهُ وَ لِلْاِسْمِ إِلَى الْوَصْفِ خُذَا
ثُمَّ لِمَوْصُوفٍ إِلَىٰ مَا قَامَا — عَنْ وَصْفِهِ وَ بَعْدُ لِلْمُسَمّىٰ
لِلْاِسْمِ وَالتَّأْكِيدِ ثُمَّ اعْتَبر — إِضَافَةَ الْمُلْغىٰ إِلَى الْمُعْتَبر
وَ عَكْسُهَا وَ كُلُّهَا شَبِيه — لِمَحْضَةٍ خُذْهَا أَيَا بَنِيه

و أدرجها بعض في ما مرّ و تفصيلها في المطولات.

(و قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه) أي تأنيث المضاف إليه فيجري على المضاف حكم المؤنث من تأنيث الفعل المسند إليه (و) قد يكون الأمر (بالعكس) أي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره فيجري عليه حكم المذكر وهذا لايكون مطلقاً بل (بشرط)ين أحدهما (جواز الاستغناء عنه) أي عن المضاف (بالمضاف إليه)، الثاني كونه بعضاً منه أو كالبعض، أما مثال الأول فكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾[1] فإن تأنيث الفعل لاكتساب فاعله التأنيث من النفس، و كقول الشاعر:

وَ تَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْته — كَما شَرُقَتْ صَدْرُ الْقَناةِ مِنَ الدَّم

كل من تشرق و شرق من الباب الرابع، والشرق الغصّ وهو بالفارسية (گلو گير شدن)، و الإذاعة الإفشاء، والقناة الرمح، معنى البيت و تغصّ بالقول الذي قد أفشيته بين الناس كما قد تغص صدر الرمح من الدم. و غص رأس الرمح كناية عن كثرة تلوثه لدم القتال، والشاهد في الصدر حيث اكتسب التأنيث من القناة بدليل شرقت. و أما مثال الثاني كقوله:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوى — وَ عَقْلُ عَاصِ الْهَوىٰ يَزْدَادُ تَنْوِيراً

الإنارة مصدر الإفعال و هي لازم بمعنى النور، والكسف الغيبوبة و إلاحتجاب، والطوع الإطاعة، والهوى: ميل النفس نحو الشهوات، و يزداد من باب الافتعال أصله يزتيد قلبت تائه دالاً والياء ألفاً لأن فائه زاء و ماقبل الياء مفتوح، والمعنى: أن نور العقل تغيب بسبب إطاعة

---

(١). آل‌عمران: ٣٠.

وَ مِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ قَامَتْ غُلَامُ هِنْدٍ.

---

الإنسان لما تميل إليه النفس و لكن عقل من لايطيع النفس يزداد تنويراً، والشاهد في إنارة حيث اكتسب التذكير من العقل و إلا لوجب أن يقول مكسوفة لما سبق. (و من ثم) أي من أجل اشتراط ما ذكر (امتنع) تأنيث الفعل في (قامت غلام هند) لأنه لايستغني هند عن الغلام و ليس بعضه فلايكتسب الغلام التأنيث، و وجب أن يقال قام غلام هند، و لا قام امرأة زيد على اكتساب التذكير لما مرّ آنفاً.

و اعلم أنه كما يكتسب المضاف التذكير والتأنيث كذلك يكتسب أمور أخر، منها: التعريف والتخصيص والتخفيف كما سبقت، و منها: الظرفية نحو: سرت كل حين، و منها: وجوب التصدير نحو: غلام من رأيت و قد سبقا أيضاً، و منها: المصدرية نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، و منها التعظيم نحو: بيت اللّه، و منها: التحقير نحو: بيت العنكوبت، و منها: البناء نحو قوله تعالى: ﴿لَحَقّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] فإن بناء كلمة مثل للإضافة إلى جملة ما أنكم تنطقون، و منها: الجمع نحو:

وَ مَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَ لٰكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارا

فإن كلمة الحبّ اكتسب الجمعية من الديار و لذا أسند إليه فعل الجمع أعنى شغفن، هذا.

---

(١). النساء:١٢٩. (٢). الذاريات: ٢٣.

اَلثَّانِي اَلْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ وَهُوَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ مَلْفُوظٍ وَالْمَشْهُورُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ سَبْعَةٌ مِنْهَا تَجُرُّ الْاِسْمَ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ وَ هِيَ مِنْ وَ إِلَى وَ عَنْ وَ عَلَى وَ فِي وَالْبَاءُ وَاللَّامُ

---

## [المجرور بالحرف]

القسم (الثاني) مما يرد مجروراً فقط الاسم (المجرور بالحرف وهو ما) أي اسم (نسب إليه شيء) فعلاً أو شبهه (بواسطة حرف) تعمل عمل (جر ملفوظ) صفة الحرف، فقوله اسم نسب إليه شيء شامل للفاعل والمفعول في نحو: ضربت زيداً إذ يصدق عليهما أنه نسب إليهما الفعل بالفاعلية أو المفعولية، و كذا شامل للمضاف إليه نحو: غلام زيد و لكن خرج الأول بقوله: بواسطة الخ، و الأخير بقوله ملفوظ. (و المشهور من حروف الجر أربعة عشر) و جملتها عشرون بزيادة خلا و عدا و حاشا لعل و لولا و كيْ. و لم يذكرها لأن خلا و حاشا و عدا تستعمل كثيراً فعلاً، و لعل حرف مشبهة، و الأخيرتان مختلف في حرفيتهما إختلافاً قوياً.

ثم إن هذه العدة المشهورة باعتبار المدخول تنقسم إلى ثلاثة أقسام، (سبعة منها تجر الاسم الظاهر و) الاسم (المضمر و هي من والى و عن و على و في والباء واللام) أما «مِن» فهي جائت لابتداء الغاية في المكان سواء كان حقيقياً نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، أو منزلته نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾[1] و نحو: «أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم» أو في الزمان نحو: سرت من طلوع الصبح إلى العصر، و علامتها أن يحسن في مقابلتها كلمة إلى لفظاً كما مرّ في المثال الأول و الأخير، أو تقديراً كما في المثال الثاني، أو ما يفيدها كالباء في المثال الثالث لأن تقديره ألتجيء إليه تعالى من شر الشيطان الملعون، و للتبعيض نحو: أخذت من المال، و علامتها صحة وضع لفظ بعضٍ موضَعه و لتبيين الجنس نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2] و علامتها أن ينوب عنه اسم موصول مع ضمير يعود إلى ماقبله إن كان معرفة و ضمير فقط إن كان نكرة، و كلمة مِنْ مع مدخوله ظرف مستقر حال عن الأول و نعت على الثاني و لتأكيد العموم و هي التي تسمى زائدة نحو: ماجاءني من أحد، فإن أصل الكلام يفيد

---

(١). النمل: ٣٠. (٢). الحج: ٣٠.

العموم لأن النكرة في حيز النفي للاستغراق، و إنما زيدت كلمة مِن لتأكيده والمراد بزيادتها كونها داخلة على اسم يعمل فيه العامل بلا واسطة وإلا فلا شك أن من هنا مفيدة العموم و حذفها مخل بالمقصود و علامتها أن يكون مدخولها نكرة و قبلها نفي أو شبهه و لمعان أخرى، ثم لايخفى عليك أن المراد بالتبعيض والتبين و الابتداء و نحوها هي المعاني الجزئية الغير المستقلة التابعة لفهم الغير لا المعاني المطلقة الكلية و إلا لكانت الحروف مستقلة و كذلك حكم معاني سائر الأحرف.

و أما «إلى» فتأتي لانتهاء الغاية في المكان أو الزمان كما مرّ و للمعية نحو قوله تعالى: ﴿وَ لاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ﴾[2] أي مع أموالكم و مع المرافق. و للظرفية نحو قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾[3] أي في يوم القيامة، و لمعان أخرى.

و أما «عن» فتكون للمجاوزة نحو: رميت السهم عن القوس إلى الصيد و للتعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَ مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾[4] أي لموعدة، و للاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[5] أي على نفسه، و يجوز أن يكون المراد من البخل: إمساك المال، فلايكون المثال مما نحن فيه، و لمعان أخرى.

و أما «على» فتأتي للاستعلاء حقيقة نحو: زيد على السرير، أو حكماً نحو: زيد على الهدى، و للتعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[6] أي لما هداكم، و بمعنى مع نحو: زيد أعطاني كتاباً على حبه أي مع حبه، و لمعان أخرى.

و أما «في» فهي تكون للظرفية نحو: زيد في المسجد ،و للتعليل نحو قول النبيﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا»[7] أي لأجل هرة،

---

(١). النساء: ٢. (٢). المائدة: ۶.

(٣). النساء: ٨٧. (۴). التوبة: ١١۴.

(۵). محمد: ٣٨. (۶). الحج: ٣٧.

(٧). ما وجدت الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث، و هناك روايتان: الأولى: «عذبت امرأة في هرّة

**وَ سَبْعَةٌ مِنْهَا تَجُرُّ الظَّاهِرَ فَقَطْ، وَ هِيَ مُذْ وَ مُنْذُ؛ وَ تَخْتَصَّانِ بِالزَّمَانِ**

---

و بمعنى إلى نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] أي إلى أفواههم، و لمعان أخرى. و أما «الباء» فتكون للإلصاق نحو: به داء، و للسببية نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[2] أي بسبب ذنبه، و للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، والفرق بين باء السببية و الاستعانة أن الأولى هي التي دخلت على سبب الفعل نحو: مات بالجوع، والثانية هي التي دخلت على آلة الفعل و واسطة بين الفاعل والمفعول نحو: حلقت الرأس بالسكين، و للظرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[3] أي في بدر، و للتعدية و هي التي تنوب عن الهمزة في جعل الفاعل مفعولاً نحو: ذهبت بزيد أي جعلته ذاهباً، و للقسم نحو: باللّه لأفعلن كذا، و لمعان أخرى.

و أما «اللام» فتكون للملك نحو: المال لزيد، و لشبه الملك و هذا إذا لم يكن مدخوله عاقلاً نحو: الجل للفرس، و للتمليك جعلت لزيد ديناراً، و للصيرورة نحو: علمتُهُ الرِّمايَةَ لِيَرمِيَنَّ، و تسمى لام العاقبة والمَآل، وللتبليغ نحو: قلت له هذا القول، و بمعنى قبل نحو: كتبته لِلَيلةٍ بَقِيَتْ مِن الشهر، و بمعنى بعد نحو: كتبته لأسبوع مضين منه، و بمعنى في نحو: كتبته لغرة الشهر، و لمعان أخرى.

(و **سبعة منها**) أي من حروف الجر المشهورة (**تجر**) الاسم (**الظاهر فقط، و هي مذ و منذ؛ و تختصان**) بمعمول دال على (**الزمان**) فإن كان ماضياً نحو: مارأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يومها تكونان بمعنى من لابتداء الغاية، و إن كان حاضراً تكونان كفي للظرفية نحو: مارأيته مذ أو منذ يومنا، و لا تكونان للاستقبال هذا إذا كان مجرورهما معرفة و إن كان نكرة فتكونان بمعنى مجموع من والى نحو: مارأيته منذ يومين أي مارأيته من أول هذه المدة إلى آخرها، و يلزم أن تكون النكرة معدودة فلايقال: مارأيته مذ يومان، أو جملة فعلية أو اسمية نحو: مارأيته مذ قام

---

حبستها» كما في البخاري ١٠١/٦ بالرقم ٢٣٦٥. و الثانية: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها» كما في البخاري ٣٧٠/٨ بالرقم ٣٣١٨. و يبدو لي أن اللفظ الوارد في الشرح ملفق بين الروايتين السابقتين الصحيحتين عند البخاري.

(١). إبراهيم: ٩.

(٢). العنكبوت: ٤٠.

(٣). آل‌عمران: ١٢٣.

**وَ رُبَّ وَ تَخْتَصُ بِالنَّكِرَةِ وَالتَّاءُ تَخْتَصُ بِاسْمِ اللّٰه تَعَالَى وَ حَتَّىٰ وَالْكَافُ وَ الْوَاوُ لَاتَخْتَصُ بِالظَّاهِرِ الْمُعَيَّنِ.**

---

زيد أو زيد قائم، و هما حينئذ في الماضي بمعنى أول المدة، و في غيره بمعنى جميعها و في تركيبهما حينئذ ثلاثة أقوال: أحدها أنهما مبتدءان و مابعدهما خبر، والثاني العكس، والثالث أنهما ظرفان و مابعدهما فاعل لكان التامة المحذوفة. (و رُبَّ) للتقليل أو التكثير أو لهما معاً. و قال بعض إنها لمجرد الإثبات، والتقليل والتكثير تستفادان من أمر خارج (و **تختص بـ**)الاسم (النكرة) لأنها لتقليل نوع تحت جنس فيلزم كون مدخولها شاملاً للأفراد نحو: رب رجل جواد لقيته أي لقيت قليلاً من نوع الرجل الجواد، و قد تدخل على مضمر للمفرد المذكر دائماً و يفسره نكرة منصوبة مطابقة للمعنى نحو: ربه رجلاً أو امرأة أو رجلين أو امرأتين، و لا يغير الضمير مطلقاً لانه بمعنى الشيء و لا يجوز حذف المفسر (و **التاء تختص باسم اللّٰه تعالى**) نحو: تاللّٰه لأقومن، و قد تدخل على الرَّبِّ مضافاً إلى الكعبة نحو: تربّ الكعبة لأفعلن كذا. (و حتى) لانتهاء الغاية في المكان أو فيالزمان، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1] و سيأتي تحقيق سائر معانيه في حديقة المفردات إنشاء اللّٰه تعالى. (و الكاف) للتشبيه نحو: زيد كالأسد، و للتعليل نحو: ﴿وَ اشْكُرُوا اللّٰهَ كَمَا رَزَقَكُم﴾[2] أي لما رزقكم، و للتوكيد و تسمى زائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3]. (و الواو) للقسم نحو: واللّٰه لأفعلن كذا، والفرق بينها و بين التاء أنها (**لاتختص بـ**)الاسم (**الظاهر المعين**) بخلاف التاء، و بينها و بين الباء أنه يجوز جمع فعل القسم معها دونهما.

**فائدة:** يجب أن يكون للجار والمجرور والظرف متعلّق فعلاً أو شبهه لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لايخلو عن مظروف كذا قالوا، إلا الحرف الزائد كمن والباء حين كونهما زائدة لأنه إنما جيء به للتوكيد أو التحسين لا لوصل معنى الفعل إلى الاسم، و لعل و لولا على لغة مثبتهما لأنهما في قوة الزائد لأن مجرورهما في موضع رفع على الابتدائية بدليل رفع خبرهما، و ربّ لأن مجرورها مفعول لفعل مقدر يتعدى إليه بنفسه،

---

(١). القدر: ٥. (٢). البقرة: ١٧٢.
(٣). الشورى: ١١.

اَلنَّوْعُ الرَّابِعُ مَايَرِدُ مَنْصُوباً وَ غَيْرُ مَنْصُوبٍ وَ هُوَ أَرْبَعَةٌ:

اَلْقِسْمُ الْأَوَّلُ اَلْمُسْتَثْنَىٰ وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ أَخَوَاتِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ اتِّصَافِهِ بِمَا نُسِبَ إِلَى سَابِقِهِ وَ لَوْ حُكْماً فَإِنْ كَانَ مُخْرَجاً فَمُتَّصِلٌ

---

و فائدة ربّ محض التقليل والتكثير فقط، و حرف الاستثناء كخلا و حاشا و عدا لأنها لاتوصل معنى الفعل إلى الاسم ثبوتاً و إن أوصله على طريق الاستثناء.

## [النوع الرابع مايرد منصوباً و غير منصوب]

(النوع الرابع) من أنواع المعرب (مايرد منصوباً و غير منصوب) و هو أربعة) أقسام:

## [المستثنى]

(القسم الأول المستثنى) مشتق من الثني[1] بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (وهو) الاسم (المذكور بعد إلا أو) إحدى (أخواته للدلالة) بهذا الترتيب (على عدم اتصافه) أي اتصاف المستثنى (بما) أي بحكم (نسب) ثبوتاً أو نفياً (إلى سابقه) أي اسم سابق عليه رتبة دائماً و لفظاً غالباً، فلايرد أن المستثنى منه قد يكون مؤخراً عن المستثنى (و لو) كانت الدلالة على عدم الاتصاف (حكماً) بأن يكون خارجاً أصلاً ثم نزل منزلة الداخل، و أخرج كما في المستثنى المنقطع. فإن قلت: المستثنى إما داخل في حكم ماقبله أو خارج عنه فإن كان الأول يلزم بالاستثناء التناقض و إن كان الثاني يلزم إخراج الخارج والكل باطل؟ قلنا: إنه خارج نية و حقيقة لكن لما كان الثاني خروجه مخفياً لدخوله في عموم المستثنى منه حقيقة أو حكماً نبهنا عليه بالاستثناء. و إذا علمت ما مرّ (فـ)اعلم أن أصل المستثنى قسمان لأنه (إن كان) داخلاً في منطوق الكلام و صار (مخرجاً) بأداة الاستثناء (فـ)المستثنى (متصل)

---

(١). في الأصل «من التثن» لعله خطأ من الناسخ، و ما أثبتناه موافق لقول أبي منصور الأزهري: «و يقال: حلف فلان يميناً ليس فيها ثنياً و لا ثنوياً و لا ثنية و لا مثنوية و لا استثناء، كله واحد. و أصل هذاكله من الثني و هو الكف و الرد»: تهذيب اللغة ١٠٢/١٥. و قال محمد بن على الصبان: «الاستثناء السين و التاء زائدتان و هو من المثنى وهو بمعنى العطف، لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه»: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن‌مالك ٨٥١/١.

**وِ إلَّا فَمُنْقَطِعٌ فَالْمُسْتَثْنَىٰ بِإلَّا إنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ الْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ أُعْرِبَ بِحَسِبِ الْعَوَامِلِ وَ يُسَمَّىٰ مُفَرَّغاً وَ يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهُ غَيْرَ مُوجِبٍ غَالِباً، وَ إنْ ذُكِرَ فَإنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِباً**

---

و علامته أن يكون بعضاً من المستثنى منه سواء كان فرداً نحو: جاءني القوم إلا زيداً، أو جزء له نحو: أحرقت زيداً إلا يده. (و إلا) أي و إن لم يكن داخلاً في منطوق الكلام بل في مفهومه بأن لم يكن بعضاً من المستثنى منه سواء كان من جنسهم نحو: جاءني القوم إلا عمراً إذا أشرت إلى قوم لم يكن عمرو فيهم أو لا نحو: جاءني القوم إلا حماراً (فـ)المستثنى (**منقطع**) و سمي القسم الأول متصلاً والثاني منقطعاً لأنه لما كان الأول داخلاً بحسب الظاهر في منطوق الكلام، والثاني في مفهومه والمنطوق أشرف من المفهوم ناسب تسمية الأول متصلاً، والثاني منقطعاً و لما كان للمستثنى بإلاّ شرفٌ لِشرفِ إلاّ و كان له زيادة أحكامٍ، قدّم بيانه فقال: (**فالمستثنى بإلا إن لم يذكر معه المستثنى منه أعرب**) ذلك المستثنى (**بحسب**) إعراب تقتضيه (**العوامل**) الداخلة على المستثنى منه نحو: ماجاءني إلا زيد، و مارأيت إلا زيداً، أو ما مررت إلا بزيد، فإن إعراب المستثنيات على حسب اقتضاء العوامل. فإن قلت: إن هذا لا يتأتى في المثال الثالث لأن العامل في المستثنى غير العامل في المستثنى منه إذ تقديره و مامررت بأحد إلا بزيد؟ قلنا: إن إعراب المستثنى فيه ليس هو الجر بل نصب محلي و لاشك أن العامل في النصب المحلي في كل من المستثنى والمستثنى منه هو مررت، أو أن عامل المستثنى لاتحاده مع عامل المستثنى منه لفظاً فكأنه هو (**و يسمى**) المستثنى حينئذ (**مفرغاً**) لانه فرغ العامل للعمل فيه (**و يكون الكلام معه**) أي مع المستثنى المفرغ (**غير موجب**) ليفيد فائدة صحيحة إذ لو قيل جاءني إلا زيد يلزم مجيئ[1] كل أحد إليه غير زيد و هو كذب صِرفٌ، إلا أن يدل قرينة على أن المراد بالمستثنى منه مقدار مخصوص كأن يكون المراد به في هذا الكلام جمعاً مخصوصاً[2]، و نحو: قرأت إلا يوم كذا أي قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة فيصح الكلام الموجب معه أيضاً و لهذا قال (**غالباً**، و إن ذكر) المستثنى منه (**فإن كان الكلام موجباً**) بأن لم يكن فيه نفي و لا نهي و لا استفهام، و احترز عن غير الموجب فإن حكمه

---

(١). في الأصل: «مجيئة».

(٢). في الأصل: «جمع مخصوص».

**نُصِبَ وَ إِلَّا فَإِنْ كَانَ مُتَصِلاً فَالْأَحْسَنْ اِتِّبَاعُهُ فِي اللَّفْظِ، نَحْو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وَ إِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى الْمَحَلِّ نَحْو: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.**

---

سيأتي، و لم يزد قول النحاة تاماً لأن المراد بالتمام ذكر المستثنى منه و كلامنا مبني عليه (نصب) المستثنى سواء كان متصلاً نحو: جاءني القوم إلا زيداً أو منقطعاً نحو: جاءني القوم إلا حماراً، أو مقدماً على المستثنى منه، أو لا لأنه لو لم ينصب لكان بدلاً لماقبله والبدل بتكرير العامل وهو مثبت فيلزم ثبوت المستثنى والمستثنى منه، و فيه نظر لأن المعتبر في البدل نفس العامل و الإيجاب والسلب أمر خارج، تأمل. و أيضاً يلزم في صورة تقديم المستثنى على كونه بدلاً تقديم البدل على المبدل منه (و إلا) أي و إن لم يكن الكلام موجباً (فإن كان) المستثنى (متصلاً) نحو: ما رأيت أحداً إلا زيداً (فالأحسن) من نصبه على الاستثناء (اتباعه) أي جعل المستثنى تابعاً محمولاً عليه في الإعراب الثابتة (في اللفظ) أي لفظ المستثنى منه و إنما كان الاتباع أحسن لأن النصب على الاستثناء إنما هو للتشبيه بالمفعول وهو فضلة و الاتباع على البدلية والبدل أصل لكن للاتباع شرطان: أحدهما أن لايطول فصل بين المستثنى والمستثنى منه نحو: ماجاءني أحد حين كتبت القرطاس إلا زيداً، والثاني أن لايكون الكلام رداً لكلام متضمن للاستفهام نحو: ماجاءني إلا زيداً لمن قال: أجاءك أحد إلا زيداً؟ و إلا فالنصب، أما الأول فلأن ثمرة الاتباع المشاكلة و هي إنما تحسن عنه قربهما، و أما في الثاني فليطابق الجواب السؤال، و مثال الاتباع مع جواز النصب على الاستثناء (نحو) قوله تعالى: (**مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ**)[1] فإنه ذكر المستثنى منه و هو الواو والكلام غير موجب والمستثنى متصل فإن شئت القراءة على الوجه الأحسن فقل: إلا قليل بالرفع فقليلاً بالنصب، و لايخفى أن الاتباع على اللفظ إنما يكون إذا لم يتعذر (و إن تعذر) فتتبع المستثنى و تحمل عليه في الإعراب (المحلي) نحو: ماجاءني من أحد إلا زيد، فإنه لو جرّ زيد على اتباعه للفظ أحد يلزم تقدير من عليه وهو ممتنع لأن مابعد إلا هنا موجب و مِن الاستغراقية لاتزاد في الكلام الموجب فيجب أن ترفعه على اتباعه لمحل أحد وهو الرفع على الفاعلية، و يجوز نصبه على الاستثناء و (نحو: لا إله إلا اللّه) فانه يجوز نصب لفظ الجلالة على لفظ الإله، أما على القول بعدم جواز

---

(١). النساء: ۶۶.

**وَ إِنْ كَانَ مُنْقَطِعاً فَالْحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ وَالتَّمِيمِيُّونَ يُجَوِّزُونَ الْإِتِّبَاعِ نَحُو: مَا جاءني الْقَوْمُ إِلَّا حِمَاراً أَوْ حِمَارٌ.**

---

إيدال المعرفة من النكرة فظاهر، و أما على القول بجوازه فلأن كلمة "لا" لاتعمل في المعرفة فتعين الرفع بدلاً عن محل لا مع اسمها فإن محلهما الرفع على الابتدائية كما حقق في موضعه، و يذكر الجر المقدر عند الإجلال أي اللّٰه موجود، أو عن محل اسم لا، و لاتشكل حينئذ الإجلال لأن الكلام في قوة ما في الوجود إلٰه إلا اللّٰه، و ما تعمل في المعرفة أو عن الضمير المستكن في الخبر و قد تنصب على الاستثناء من الضمير المستكن فيه (و إن كان) المستثنى منه (**منقطعاً**) نحو: ماجاءني القوم إلا حماراً (**فالحجازيون يوجبون النصب**) لأنه لايجوز كونه بدلاً إلا على كونه بدل غلط و هو مفقود في كلام الفصحاء (**و التميميون يجوزون**) فيه مع النصب (**الاتباع**) بناء على جعله من أفراد ماقبله على سبيل التغليب (**نحو: ما جاءني القوم إلا حماراً**) فقط على مذهب الحجازيين (**أو**) إلا (**حمار**) بالرفع أيضاً على مذهب التميميين.

**إعلام:** كل ما ذكر إذا لم تكرر كلمة إلا، و أما إذا كررت فإما تكون للتوكيد بأن يكون ما بعدها مماثلاً لماقبلها معنى فتعرب جميع المستثنيات غير الأول على حسب إعرابه نحو: ماجاءني إلا زيد إلا أبو الفضل إلا شمس‌الدين، و جاءني القوم إلا بكراً إلا أبا الحكم إلا عزالدين. و إما لايكون للتوكيد و حينئذ إن كانت المستثنيات مفرغة يكون جميعها منصوبة بإلا إلا الأول فإنه على حسب اقتضاء العامل نحو: ما أتاني إلا عمراً إلا خالداً إلا سعداً، و إن لم تكن مفرغة فإن كانت مؤخرة عن المستثنى منه فكذلك أيضاً نحو: ماجاءني أحد إلا سعيد إلا صالحاً إلا شريفاً إلا معروفاً. و حكم المستثنى الواقع بعد الأول حكمه في الإدخال و الإخراج، فإن كان الأول مُدخَلاً بأن كانت مستثنى من منفي فكذا مابعده أو مخرجاً بأن كان مستثنى من مثبت فكذا ما بعده أيضاً، هذا إذا لم يمكن استثناء بعض من المستثنيات من بعض كأن كانت أعياناً مثل زيد و عمرو، أو أعداداً كل منها أكثر مما قبله بشرط عدم استغراق مابعد المستثنى الأول له و إلا فيبطل الاستثناء. فلو قيل: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فهو مقر بالثلاثة لأن الثلاثة مخرجة فكذا الأربعة و معلوم أنه بعد اسقاط السبعة من العشرة يبقى ثلاثة،

## تَتِمَّةٌ: اَلْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَ عَدَا وَ حَاشَا يُنْصَبُ مَعَ فِعْلِيَّتِهَا وَ يَجُرُّ مَعَ حَرْفِيَّتِهَا

و أما إذا أمكن الاستثناء نحو: له عليّ عشرة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة، استثنى كل واحد مما قبله، و نذكر من قواعد استثناء نظيرِ هذا المثال أربعة: **الأولى**، أن الاستثناء من الإثبات نفي و من النفي إثبات، فإذا استثنينا ثمانية من عشرة نفياً بقي اثنان، و سبعة إثباتاً يصير تسعة، ثم ستة نفياً يبقى ثلاثة، ثم خمسة إثباتاً تصير ثمانية، و هي المقر بها. **الثانية**، إن تسقط العدد الأخير مما قبله و كذا إلى انتهاء جميع الأعداد فما يبقى هو المقر به، فإذا أسقطنا الخمسة من الستة يبقى واحد و إذا أسقطناه من سبعة يبقى ستة، و إذا أسقطناه من ثمانية يبقى اثنان، و إذا أسقطناها من عشرة يبقى ثمانية وهي المطلوب. **الثالثة**، إن تسقط الأخير مما قبله بمرتبتين و ما بقي كذلك إلى تمام العمل فإذا أسقطنا الخمسة من السبعة يبقى اثنان و إذا أسقطناهما من العشرة بقيت الثمانية المطلوبة. **الرابعة** أن تجمع المثبت على حدة والمنفي كذلك بالقاعدة الأولى ثم تسقط الأعداد المنفية من المثبتة فما بقي هو المقر به فإذا جمعنا العشرة والسبعة والخمسة حصل اثنان و عشرون، و إذا جمعنا العشرة والسبعة والخمسة حصل اثنان و عشرون، و إذا جمعنا الثمانية والستة حصل أربعة عشر، و لما أسقطناها من الاثنين والعشرين بقيت الثمانية المطلوبة هذا، و إن كانت مقدمة عليه تنصب كلها نحو: ماجاءني إلا زيداً إلا عمراً إلابكراً القوم.

**(تتمة)** لبحث (المستثنى) و لما علمت تفصيل المستثنى بإلا، فاعلم أن المستثنى بغيرها إن كان مستثنى **(بخلا و عدا و حاشا ينصب مع فعليتها)**أي فعلية هذه الكلمات الثلاث بناء على كونه مفعولاً لها **(و يجر مع حرفيتها)** أي حرفية هذه الكلمات نحو: جاءني القوم خلا أو عدا أو حاشا زيداً أو زيد. و بيانه أن هذه الكلمات تكون فعلاً فيكون خلا من خلا يخلو و هو في الأصل لازم يتعدى بمن نحو: دخلت الديار خلا من الأنيس، و قد يتضمن معنى جاوز و يحذف الجار و يتعدى بنفسه و هذا التضمين واجب في باب الاستثناء. و عدا من عدا يعدو بمعنى جاوز، و حاشا من حاشا يحاشا بمعنى برء و نزه و فاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً، وهو في الأولين إما راجع إلى مصدر الفعل السابق أو إلى اسم فاعل مشتق منه أو إلى بعض

**وَ بِلَيْسَ وَ لَايَكُونُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَ اسْمُهُمَا مُسْتَتِرٌ وُجُوباً وَ بِمَاخَلَا أَوْ مَاعَدَا مَنْصُوبٌ وَ بِغَيْرٍ وَ سِوَىٰ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ وَ يُعْرَبُ غَيْرُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَثْنَىٰ بِإِلَّا**

---

مطلق مستفاد من الاسم السابق فيكون معنى قولنا: جاءني القوم خلا زيداً جاءني القوم و جاوز مجيئهم زيداً، والغرض منه عدم إثبات المجيئية لزيد، أو جاوز الجائي منهم أو بعض مطلق منهم زيداً، و كذلك حكم ماخلا و ماعدا إذا كانا فعلين و كل من التوجيهين الأولين ضعيف إذ قد لايكون هناك فعل ليؤخذ مصدره أو يشتق منه الوصف، اللّهم إلا أن يتكلف بالتأويل بأن يقول معنى قولنا: القوم إخوتك خلا زيداً، القوم المنتسبون إليك بالأخوة جاوز انتسابهم أو المنتسب منهم زيداً. و أما في الثالث فقال بعض: إنه راجع إلى اللّه تعالى و معنى حاشا زيداً في قولنا: جاءني القوم حاشا زيداً نزّه اللّه زيداً عن المجيئة، والمستفاد من كلام بعض المحققين خلاف هذا لأن المراد من أمثال ذلك الكلام تبرئة زيد من الحكم من غير نسبة التبرئة إلى ذاته تعالى، والحق أن الفاعل فيه راجع إلى مصدر الفعل السابق و معنى حاشا زيداً نزه المجيئة زيداً عن نفسها بمعنى عدم اتصافه بها (و) إن كان مستثنى (بليس و لايكون) فهو (منصوب على الخبرية) لهما (و اسمهما) ضمير مفرد مذكر دائماً وهو (مستتر وجوباً) لما في بحث وجوب استتار الفاعل، و مرجعهما أحد الأمرين الأخيرين المارين، لا الأول لبداهة بطلانه، نحو: جاءني القوم ليس أو لايكون زيداً والمستثنى بهذه الأربعة لايكون إلا مع التمام و الاتصال فلايقال: جاءني خلا زيداً و ما جاءني القوم عدا الحمار. (و) إن كان مستثنى (بما خلا أو ماعدا) فهو (منصوب) كثيراً على المفعولية بناء على كون ما مصدرية لاختصاصها بالفعل. فإن قلت: إن هذين الفعلين غير متصرفين في باب الاستثناء فكيف تدخلهما ما المصدرية الداخلة على المتصرف فقط؟ قلنا: أما هذان مستثنيان من تلك القاعدة أو جمودها عارض لايعتد به نحو: جاءني القوم ماخلا أو ماعدا عمراً، و مجرور قليلاً على كون ما زائدة و كونهما حرف جر. (و) إن كان مستثنى (بغير و سوى) بكسر السين و ضمها مع القصر والمد ففيه أربع لغات، فهو (مجرور) حينئذ (بالإضافة) أي بسبب إضافة سوى و غير إليه (و يعرب غير) دائماً (بما) أي بإعراب (يستحقه المستثنى بإلا) على التفصيل المار، فتقول: جاءني القوم غير

وَ سِوَىٰ كَغَيْرٍ عِنْدَ قَوْمٍ وَ ظَرْفٌ عِنْدَ الْآخَرِينَ.
اَلثَّانِي اَلْمُشْتَغِلُ عَنْهُ الْعَامِلُ

---

زيد بالنصب، و ماجاءني غير زيد بالرفع. (و) هكذا لفظ (سوى كغير عند قوم) من النحويين معنى و إعراباً تقديرياً إذا كان مقصوراً، و لفظاً إذا كان ممدوداً فليس ظرفاً و استدلوا على كونه مثل غير بدليلين: الأول إجماع أهل اللغة على اتحاد معنى قاموا سواك و قاموا غيرك، والثاني انتقاض ماذهب إليه البصريون في لزوم ظرفيته و عدم تصرفه بوروده متصرفاً في كلام خير البشر ـ عليه و على آله و أصحابه الصلوة والسلام ـ «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»[1] و في قول الشاعر:

إِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرى فَسِواكَ بَايِعُهَا وَ أَنْتِ الْمُشْتَرِي

و نحوها. (و ظرف) مكان (عند الآخرين) يعني جمهور البصريين، حيث قالوا: إنه ظرف مكان بمعنى عوض، و بيانه أن معنى «جاء الذي سواك» في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضاً عنك ثم توسعوا فيه فجعلوه بمعنى عوض و زال عن ظرفية، فقولهم بكونه ظرفاً مبني على الأصل و على هذا لفظ سوى لازم النصب لفظاً أو تقديراً.

## [المشتغل عنه العامل]

النوع (الثاني) من الأنواع الأربعة للمعرب الواقع منصوباً و غير منصوب الاسم (المشتغل عنه العامل) أي الاسم الذي أعرض العامل عن العمل فيه بواسطة العمل في ضمير راجع إليه نحو: زيداً ضربته أو في ملابسه مضافاً إلى ضميره، نحو: زيداً ضربت غلامه، أو منعوتاً بما فيه ضميره، نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، أو معطوفاً عليه لما فيه ضميره عطف بيان، نحو: زيداً ضربت عمراً أخاه، أو عطف نسق بالواو خاصة، نحو: زيداً ضربت عمراً و ابنه. و أركان الاشتغال ثلاثة: **الأول**: مشغول عنه و هو الاسم السابق الواقع في مظان إضمار العامل، و يشترط فيه أن يكون مقدماً على الفعل أو شبهه و أن يكون صالحاً لأن يرجع إليه الضمير، فلايجوز أن يكون الاسم السابق تمييزاً أو حالاً نحو: راكباً ضربته، و أن يكون مختصاً لا نكرة

---

(١). الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢٠٠ بالرقم ٢٢١.

**إِذَا اشْتَغَلَ عَامِلٌ عَنِ اسْمٍ مُقَدَّمٍ بِنَصْبِ ضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِهِ كَانَ لِذَلِكَ الْإِسْمِ خَمْسُ حَالَاتٍ فَيَجِبُ نَصْبُهُ بِعَامِلٍ يُفَسِّرُهُ الْمُشْتَغِلُ إِذَا تَلَى مَا لَا يَتْلُوهُ إِلاَّ فِعْلٌ كَأَدَاةِ التَّحْضِيضِ نَحْو: هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ**

---

محضة ليمكن كونه مبتدأ، و إن وجب النصب لعارض. والثاني: مشغول به وهو الضمير أو ملابسه. والثالث: مشغول وهو العامل، و يلزم أن يكون بحيث لو سلّط بنفسه أو مرادفه على ذلك الاسم السابق لعمل فيه، و اختلفوا في معنى هذه الحيثية فقال بعض: معناها صحة عمل الفعل المشغول في ذلك الاسم السابق ذاتاً و حالاً بمحض التسليط والتفريغ فواجب الرفع كما بعد إذا المفاجاة ليس من هذا الباب على التقدير و إدراجه فيه للمشاكلة. و قال بعض: معناها إمكان عمله في ذلك الاسم شأناً و قوة وإن لم يكن لمانع ككون الاسم بعد إذا المفاجاة فواجب الرفع داخل في هذا الباب، و على التقديرين يخرج منه الاسم الذي قبل اسم الفعل نحو: زيد هيهات أمره، والحرف والفعل الغير المتصرف مطلقاً لعدم جواز عملها في ماقبلها لضعفها في العمل و ماقبل المصدر بناء على عدم صحة إعماله في ماقبله. و إذا استقر و تمهّد هذا، فاعلم أنه (**إذا اشتغل عامل عن**) العمل في (**اسم مقدم**) واقع في مظان إضمار العامل (**بـ**)سبب (**نصب**)ه لـ(**ضمير**) راجع إليه، أو نصبه (**لمتعلقه**) أي ملابسه بأحد الوجوه المارة (**كان لذلك الاسم خمس حالات**) باعتبار الإعراب وهو وجوب النصب و وجوب الرفع و رجحان الأول والثاني و استواء الأمرين. أما القسم الأول فهو الذي أداه بقوله:

(**فيجب نصبه**) أي نصب الاسم السابق (**بعامل**) فعلاً أو شبهه مقدر لنكتة معتبرة عند أهل البلاغة (**يفسره**) الفعل الظاهر (**المشتغل**) عن العمل في الاسم (**إذا تلى**) أي وقع ذلك الاسم بعد (**ما**) أي لفظ (**لايتلوه**) أي لايقع بعده (**إلا فعل**) و ذلك (**كأداة التحضيض**) أي أداة دالة على الترغيب في الفعل و هي هلا و ألا و لولا و لوما، (**نحو: هلاّ زيداً أكرمته**) و لولا زيداً نصحته، و هي للترغيب إذا دخلت على الفعل المضارع، فمعنى هلا زيداً تكرمه ليتك تكرمه لأن إكرامه شيء حسن. و للتنديم إذا دخلت على الفعل الماضى كما في مثال المتن فإن معناه لمَ لا أكرمت زيداً فإن فيه تنديماً على عدم إكرامك إياه، و يستفاد منه الحث والترغيب أيضاً.

**وَ كَأَدَاةِ الشَّرْطِ نَحْو: إذَا زَيْداً لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ وَ رَفْعُهُ بِالْاِبْتِدَاءِ إذَا تَلَى بَعْدَ مَا لَايَتْلُوهُ إِلَّا اِسْمٌ كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو أَوْ فَصَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَشْتَغِلُ مَا لَهَا الصَّدْرُ نَحْو: زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ، وَ يَتَرَجَّحُ نَصْبُهُ إذَا تَلَى مَظَانَّ الْفِعْلِ نَحْو: أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ**

---

(**و كأداة الشرط**) أي أداة داخلة على جملة تجعل الجزء الأول منها شرطاً و معلقاً عليه والجزء الثاني جزاء و معلقاً كإن و لو و إذا (نحو: **إذا زيداً لقيته فأكرمه**) و إن زيداً أصبته فاحذره، و إنما وجب النصب في هذين الموضعين لأنها لاختصاصها بالفعل لامجال لكون الاسم بعدها مبتدأ فيلزم نصبه.

و لما فرغ من بيان القسم الأول عقبه ببيان القسم الثاني وهو وجوب الرفع فقال: (**و رفعه**) أي و يجب رفع الاسم المشغول عنه (**بالابتداء**) أي بكونه مبتدأ و مابعده خبره (**إذا تلى**) أي وقع هذا الاسم (**بعد ما لايتلوه إلا اسم**) و ذلك (**ك**)الاسم الواقع بعد (**إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو**) و كذلك ليتما نحو: ليتما زيد أكرمته فيجب رفع زيد في المثالين على كونه مبتدأ و مابعده خبره لأن إذا الفجائية مختص بالاسم و ليت لايليه فعل إذا لحقته ما، كما سبق. (**أو فصل بينه**) أي بين الاسم المشغول عنه (**و بين**) الفعل (**المشتغل ما**) أي كلمة (**لها الصدر**) أي صدارة الكلام كأداة الاستفهام (نحو: **زيد هل ضربته**) و أدوات الشرط نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، و أداة التحضيض نحو: زيد هلا أكرمته، فإن الاسم فيها واجب الرفع و لايجوز نصبه إذ لو عمل فيها الأفعال التي بعدها تفوت صدارتها، فتأمل.

ثم بين القسم الثالث وهو راجح النصب بقوله: (**و يترجح نصبه**) أي نصب الاسم المشتغل عنه (**إذا تلى**) أي وقع ذلك الاسم بعد ألفاظ كانت (**مظان الفعل**) أي هو واقع ظن وجود الفعل فيها و ذلك كالاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مثلاً فإنها و إن كانت داخلة على القبيلتين لكن دخولها على الفعل أكثر فيصدق عليها أنها من مواقع ظن الفعل أما اشتراكها بينهما فلكونها أم الباب بدليل كثرة ورودها في الكلام و أما كثرة دخولها على الفعل فلأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن حدث حتى لو نظرت نظراً دقيقاً علمت رجوع مواقعها الاسمية إلى الفعلية، فافهم. (**نحو: أزيداً ضربته**) فإنه يجوز نصب زيد لوجود الناصب و رفعه لتجرده عن العامل

**أَوْ حَصَلَ بِنَصْبِهِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِيالْعَطْفِ نَحُو: قَامَ زَيْدٌ وَ عَمْراً أَكْرَمْتُهُ، أَوْ كَانَ الْمُشْتَغِلُ فِعْلَ طَلَبٍ نَحُو: زَيْداً اِضْرِبْهُ.**

---

و رجح الثاني سلامةُ الكلام عن الحذف، و الأول وجود الهمزة، لكنه هو الأقوى لكثرة دخول الهمزة على الفعل على أنه لو كان مبتدأ لزم السؤال عن ثبوت الفعل في مثل مثالنا مع أن الغرض منه تعيين المفعول لاالفعل لأنه معلوم الوجود فعلم أن معنى قوله: و يترجح نصبه أنه يترجح نصبه بسبب رجحان الدليل المرجح للنصب على الدليل المرجح للرفع. (أو) عاطفة لقوله حصل على قوله: كان أي و يترجح نصب الاسم السابق على رفعه برجحان الدليل المرجح للأول على الدليل المرجح للثاني إذا (حصل بـ)سبب (نصبه تناسب) بين (الجملتين) المعطوف أحديهما على الأخرى (في العطف نحو: قام زيد و عمراً أكرمته) فإنه يجوز نصب عمرو للعامل الناصب فيكون من عطف الجملة الفعلية على مثالها، و رفعه لتجرده عن العامل فيكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، و رجح الأول التناسب و الثاني عدم الحذف لكن ترجيح الأول أقوى لأن عدم التناسب لغير مقصود كالتجرد أو الدوام قبيح جداً عند أهل البلاغة دون الحذف لأنه شايع ذايع كما صرح به بعض فرسان ميدان التحقيق، و لا حاجة إلى قيد المتصلتين بعد قوله: الجملتين احترازاً عما إذا وقع فصل بينهما نحو: قام زيد و أما عمرو فأكرمته، فإن الرفع هنا أولىٰ لأن الكلام بعد أما مستأنف و مقطوع عما قبله لأن الواو حينئذ ليست للعطف، اللهم إلا أن يراد بالعطف ماهو عاطف صورة (أو) عاطفة لقوله كان على حصل أو كان بناء على الاختلاف الواقع في أمثال هذا الكلام أي و يترجح النصب، بترجيح الدليل المرجح له على الدليل المرجح للرفع إذا (كان المشتغل) عن العمل في الاسم السابق (فعل طلب) أي فعلاً يفهم منه معنى الطلب بنفسه (نحو: زيداً اضربه) أو لا نحو: زيداً ليضربه، أو كامرّ، أو نهياً نحو: زيداً لاتضربه، أو دعاء نحو: زيداً اللهم ارحمه فيجوز فيه النصب لوجود الناصب، والرفع لتجرده عن العامل و يرجح الأول قوة الفعل في العمل والثاني سلامة الكلام عن الحذف لكن الأول أقوى لاقتضاء الطلب للفعل، و أما اتفاق القراء على الرفع في قوله تعالى: ﴿اَلزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما مِأَةَ جَلْدَةٍ﴾ (١) مع أن الآية من هذا الباب؟

---

(١). النور: ٢.

**وَ يَسْتَاوَى الْأَمْرَانِ إِذَا لَمْ تَفُتِ الْمُنَاسَبَةُ فِي الْعَطْفِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ نَحْو: زَيْدٌ قَامَ وَ عَمْراً أَكْرَمْتُهُ. فَإِنْ رَفَعْتَهُ فَالْعَطْفُ عَلَى الْاِسْمِيَّةِ، أَوْ نَصَبْتَهُ فَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ.**

---

فأجاب سيبويه عنه بأن الآية جملتان مستقلتان: الثانية مذكورة تامة و الأولى محذوفة الصدر والعجز، تقديرها حكم الزاني والزانية مما يتلى عليكم. لأن الفاء لاتدخل على الخبر عنده فيما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً بأحدهما أو غيرهما مما قرّر، و جزء الجملة لايعمل في جزء جملة أخرى، والفاء حينئذ للتفسير. والمبرد: بأن الفاء جزائية لما في المبتدأ من العموم والتعليق أي مَن زنى و مَن زنتْ فاجلدوا إلخ، و الآية جملة واحدة و مابعد الجزاء لايعمل في ماقبله.

و القسم الرابع ما أدّاه بقوله: (و **يتساوى الأمران**) أي الرفع و النصب من غير ترجيح لأحدهما على الآخر (**إذا لم تفت المناسبة**) بين الجملتين (**في العطف على**) كل من (**التقديرين**) أي تقدير الرفع والنصب سواء كانت الجملة الثانية معطوفة بالواو (**نحو: زيد قام و عمرًاً أكرمته**)، أو بالفاء، نحو: زيد قام فعمرًاً أكرمته فإن جملة المعطوف عليه ذات وجهين اسمية بالنظر إلى كون زيد مبتدأ و مابعده خبراً و تسمى الجملة الكبرى، و فعلية بالنظر إلى الخبر وهو قام مع فاعله و تسمى الجملة الصغرى، و على تقدير كل من الرفع والنصب لعمرو في المثالين توجد المناسبة بين المتعاطفين لأنك (**إن رفعته**) تكون جملة المعطوف اسمية و يكون (**العطف**) حينئذ للجملة الاسمية (**على**) الجملة الكبرى (**الاسمية، أو نصبته**) تكون جملة المعطوف فعلية و يكون العطف للجملة الفعلية (**على**) الجملة الصغرى (**الفعلية**) و يكون التقدير: زيد عمرو أكرمته عنده مثلاً و لا ترجح لأحدهما على الآخر فإن قلت يرجح الرفع عدم الحذف قلنا يعارضه قرب المعطوف عليه حال النصب ثمّ لايخفى أن مثال المصنف حال النصب غير صحيح عند الأخفش. والسيرافي لخلو الخبر عن ضمير المبتدأ و لافاء فيه ليربطه به و يغنيه عن العائد. و صحيح عند الفارس و ابن مالك لأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل و أن اشتهار لزوم الرابط أغنى عن ذكره و لاجماع القراء على قراءة نحو: هذا التركيب فلعل المصنف أختار مذهبهما أو اختار مذهب هشام في أن الواو كالفاء في الإغناء عن الربط وهو موجود في المثال.

**وَ يَتَرَّجَحُ الرَّفْعُ فِي مَاعَدَا ذَلِكَ لِأَوْلَوِيَّةِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ نَحْو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ**

**اَلثَّالِثُ اَلْمُنَادَى وَ هُوَ الْمَدْعُوُّ بِأَيَا، أَوْ هَيَا، أَوْ أَيْ، أَوْ وَا مَعَ الْبُعْدِ وَ بِالْهَمْزَةِ مَعَ الْقَرْبُ، وَ بِيَا مُطْلَقاً وَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُظْهَراً.**

---

و لما كان القسم الخامس وهو رجحان الرفع كثيرة غير محصورة المواد أخره عن غيرها فقال: (**و يترجح الرفع**) للاسم المشتغل عنه بالابتدائية على النصب بعامل مقدر يفسره الملفوظ (**في ماعدا ذلك**) أي ماعدا مواضع الأقسام الأربعة المارة (**لأولوية عدم التقدير**) و الإضمار للناصب الحاصل في صورة الرفع لأن الأصل في الكلام عدم الحذف (**نحو: زيد ضربته**) و جاز نصبه نحو: زيداً ضربته، و توافقُهُ قراءَةَ بعضِ القراء: ﴿**جَناتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها**﴾[1] بنصب جنات.

(**الثالث**) من أنواع المعرب الوارد منصوباً و غيره (**المنادى و هو المدعوّ**) المطلوب إقباله إليك بوجهه أو بقبله حقيقة إذا صلح لهذا الإقبال كيا زيد، و يا عمرو، أو حكماً نحو: يا أرض و يا سماء، و يا زيد إذا كان ميتاً أو مفقوداً، و لو كان الإقبال بإجابة السؤال نحو: ياالله و يدعى المنادى (**بأيا، أو هيا، أو أي، أو وا**) و هذه الأربعة تستعمل (**مع البعد**) له حقيقة أو حكماً بتنزيل المنادى على الرنبة أو دنِّيها منزلة البعيد و إنما اختصت بالمنادى البعيد لأن هذه الأحرف مشتملة على المدّ، والبعيدُ يحتاج لندائه إلى مد الصوت (**أو**) يدعى (**بالهمزة مع القرب**) لأنه كما لا مسافة بين ذات المنادي والمنادى فكذلك لا تطويل موجباً لتأخير التلفظ باسم المنادى نحو: أعبدالله (**أو**) يدعى (**بيا**) و تستعمل استعمالاً (**مطلقاً**) غير مقيّدٍ ببعد المنادى أو قربه لأنها أشرفها بدليل ورودها في أفصح الكلام. و قال بعض لفظ أي للمتوسط و بعض هي مع الهمزة للقريب، و بعض أي للقريب والهمزة للأقرب و هذه الأحرف الستة نائبة مناب أدعو و لذا يكون يازيد و نحوه كلاماً (**و يشترط**) في المنادى أربعة شرائط: الأول (**كونه**) أي المنادى اسماً (**مظهراً**) لا مضمراً فإنه لايجوز ندائه أما إذا كان للغائب فلمنافاته للنداء المقتضى للخطاب، و أما إذا كان للخطاب فلاستغناء أحد الخطابين عن الآخر، و أما إذا

---

(١). الرعد: ٢٣.

**وَ يَا أَنْتَ شَاذٌّ وَ خُلُوُّهُ عَنِ اللَّامِ إِلَّا فِي لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ وَ يَاالَّتِي شَاذٌّ. وَ قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ إِلَّا مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ.**

---

كان للمتكلم فلمنافاة الخطاب للتكلم على أنه لافائدة في نداء الشيء لنفسه، (و) أما نداء الضمير المخاطب نحو: (يا أنت) فـ(شاذ) لايهدم بناء القاعدة و كذلك نداء ضمير الغائب نحو: ياهو، و قال بعض المحققين: إن لفظ "هو" الواقع في المنادى من أسماء اللّه تعالى و يصحّحُهُ قَولُ بعض الأكابر إنه هو الاسم الأعظم و عدم الاستجابة حين الدعاء به لعدم تحقّق الشرائط. و قال بعض: اشتهاره في النداء عن ذات الباري ـ عز اسمه ـ جعله اسماً له. والثاني أن لايتصل بحرف الخطاب نحو: ياغلامك لانه يستلزم الخطاب مع غير المخاطب كونه مخاطباً وهو ممتنع و ليس هذا مثل قَطْعِ الخطاب عن المخاطب متوجهاً إلى غيره فإنه ممكن شايع و إن كان غير مناسب. والثالث أن لايكون موصولاً مجرداً عن الصلة نحو: ياالذي لعدم الفائدة فيه بخلاف ما كان مع الصلة فإن ندائه حينئذ جائز عند بعض. (و) الرابع (خلوه) أي المنادى (عن اللام) الدالة على التعريف لأن الياء تورث التعريف أيضاً و لذا فصلوا بين المنادى المعرف باللام و حرف النداء بأيّ أو هذا أو أيهذا، نحو: ياأيها الرجل و يا هذا الرجل و يا أيهذا الرجل (إلا) إذا اجتمع فيه شرطان الأول كون اللام عوضاً عن محذوف، والثاني لزومها للكلمة فحينئذ تكون كأصل الكلمة فيجوز ندائه، و هذان الشرطان إذاً اجتمعا (في لفظة الجلالة) لا غير نحو: يااللّه، فإن لامه عوض عن الهمزة المحذوفة و هي لازمة له دائماً، فافهم. (و) أما دخول حرف النداء على التي مع أنه محلي باللام نحو قول الشاعر: من أجلك (ياالتي) تميت قلبي فـ(شاذ) من جهة عدم كون اللام عوضاً عن محذوف فقط عند مجوزي نداء الموصول مع الصلة و من جهة كونه موصولاً أيضاً على رأي غير المجوزين لندائه معها أيضاً. (و قد يحذف حرف النداء) من المنادى لوجود القرينة على الحذف نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ فإنه على تقدير كونه مبتدأ لزم كون الأمر خبراً و هو قليل فالتقدير: يايوسف، و قول الخطيب: أيها الناس أي ياأيها الناس لأن توجهه إليهم حين التوصية و دليل على كونه منادى و غير هذين من الأمثلة. (إلا مع اسم الجنس) سواء كان نكرة مقصودة بالنداء نحو: يارجل،

**وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ مَعَ عَدَمِ الْمِيمِ فِي الْأَغْلَبِ، فَإِنْ وُجِدَتْ لَزِمَ الْحَذْفُ.**

---

أو غير مقصودة نحو: يارجلاً خذ بيدي لأن وقوعه منادى قليل فلوحذف حرف النداء منه لم يعلم هو منادى أو لا و ما سمع مخالفاً لما قلنا نحو: أَصْبِحْ لَيلُ أي صِرْ صبحاً يا ليل، فشاذ.

(و) إلا مع الاسم (**المندوب**) و هو المتفجع عليه لوجود نحو: واحسرتا واويلا، أو لعدمه وازيداه (و) إلا مع المنادى (**المستغاث**) وهو كل اسم نودي ليعين على شدة أو يخلص من مشقة نحو: ياللملك للمظلوم و ذلك لأن مدّ الصوت فيهما مقصود و الحذف ينافيه (و) إلا مع (**اسم الإشارة**) نحو: ياهذا، لمامرّ في اسم الجنس (و) إلا مع (**لفظ الجلالة**) نحو: ياالله لأنه لما كان ندائه خلاف القياس لأنه معرف باللام لم يعلم كونه منادى عند حذف حرف النداء عنه، فتأمل. أو لأن النداء منه بلا وسيلة لايناسب حال البشر، و تداول لفظ الجلالة على الألسنة مجرداً عن الياء لأنه ليس الغرض منه النداء بل محض الذكر والفوز بالسعادة و دفع الغوائل القلبية الموجبة للغشاوة، ثم عدم جواز حذف حرف النداء منه إنما يكون إذا كان أي لفظ الجلالة (**مع عدم الميم**) و احترز بقوله (**في الأغلب**) عما إذا حذف حرف النداء فيه مع عدم الميم لقصد طلب سرعة نجاة عن مهلكة كما تقول عند سقوط أحد من مرتفع: الله ياالله احفظه. (**فإن وجدت**) الميم (**لزم الحذف**) لحرف النداء لكونه عوضاً عنه، و اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع إلا في الضرورة، و جيء بالميم عوضاً دون غيره لتناسبه مع ياء النداء في كونها للتعريف و ذلك على لغة حمير نحو: أمن امبر امصيام في امسفر؟[١] أي من جملة إحسان الصيام في سفر القصر. و إنما شدد الميم ليكون عدد حروف العوض كعدد حروف المعوض عنه.

---

(١). في كتب الحديث لم أجد لفظ السؤال بهذا اللفظ، و قد ذكره ابن الأثير بلفظ «أبوموسى الأشعري رضي الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: أمن امبرّ امصوم في امسفر» ينظر جامع الأصول، ابن الأثير: ٣٩٦/٦ بالرقم ٤٥٨١. و لو مثل المدرس رحمه الله بأصل الحديث لكان أولى و هو قوله صلى الله عليه وآله: «ليس من امبرّ صيام في السفر» و الحديث صحيح أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٤٢/٤ بالرقم:٨٤٠٩.

«**تَفْصِيلٌ**»: اَلْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودةُ يُبْنَيَانِ عَلَى مَايُرْفَعَانِ بِهِ نَحُو: يَازَيْدُ وَ يَارَجُلَانِ، وَالْمُضَافُ وَ شِبْهُهُ،

---

(تفصيل) للمنادى، اعلم أولاً! أن المنادى إما مفرد بمعنى ما ليس مضافاً و لا شبه مضاف و إن كان تثنية أو جمعاً، و إما غير مفرد مضافاً أو شبهه. والمفرد إما معرفة أو نكرة، والنكرة إما مقصودة التعيين أو لا والكل إما مستغاث أو لا، فإذا علمت هذا فاعلم! أن المنادى **(المفرد المعرفة و)** المنادى **(النكرة المقصودة)** التعيين **(يبنيان على ما)** أي حركة أو حرف **(يرفعان)** أي المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة في غير حال النداء **(به)** لفظاً **(نحو: يازيد)** للمفرد المعرفة و يازيدان و يازيدون و يارجل **(و يارجلان)** و يارجال للنكرة المقصودة، أما رجل و مابعده فظاهر و أما زيدان و زيدون فلزوال علميتهما بالتثنية والجمع لأن العلم لايثنّى و لايجمع مادام علماً، أو تقديراً كما في المقصور نحو: يافتى والمنقوص نحو: ياقاض، والمبني قبل النداء نحو: ياهؤلاء. و إنما بنيا لوقوعهما موقع كاف أدعوك و هي اسم مشابه لكاف ذاك إفراداً و تعريفاً وهو مبني فينيان بمقتضى قياس المساواة المشهور.

فإن قلت: أن الاسم الظاهر غائب فكيف يقع موقع كاف الخطاب؟ قلنا: إنه لما سرى إليه الخطاب لعارض النداء كان في موقعه. فإن قلت: إن القياس غير منتج لجواز تغير جهتي المشابهة؟ قلنا: المراد بالمشابهة مطلق المناسبة وهي توجد على كل حال. فإن قلت: ما الحاجة إلى اعتبار مشابهة كاف أدعوك بكاف ذلك مع أنه أيضاً مبني؟ قلنا: لأن بناء الاسم لايكون إلا بسبب شبهه بالحرف كما سيأتي إنشاء اللّه تعالى. فإن قلت: ما وجه البناء على الحركة أو الحروف مع أن الأصل في المبني السكون؟ قلنا: للفرق بين لازم البناء و عارضه. فإن قلت: فلم بني نحو: زيد و رجل على الضم؟ قلنا: لأنه لو بني على الفتحة أو الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم حين حذف الياء منه و كسره نحو: ياغلام أو قلب الياء ألفاً و إبقاء فتح ماقبله نحو: ياغلام. **(و)** أن المنادى **(المضاف)** أي إلى غير ضمير المخاطب كماسبق سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية **(و شبهه)** أي شبه المنادى المضاف و هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهو على ثلاثة أقسام: الأول، ماكان معمولاً للمضاف.

**وَ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ يُنْصَبُ مِثْلَ: يَاعَبْدَاللّٰهِ وَ يَاطَالِعاً جَبَلاً وَ يَارَجُلاً وَالْمُسْتَغَاثُ يُخْفَضُ بَلَامِهَا وَ يُفْتَحُ لِأَلِفِهَا وَ لَا لَامَ فِيهِ، نَحْو: يَالَزَيْدٍ وَ يَازَيْدَاهُ.**

---

والثاني، ماكان معطوفاً على المضاف و صار معه علماً. والثالث، ماهو معطوف أيضاً و لم يكن علماً. (و) أن المنادى النكرة (الغير المقصودة) التعيين (ينصب) بالفتحة أو بالألف أو بالياء أو بالكسرة والمناسب لما قبله أن يقول يعرب بما نصب به، و الأمثلة على الترتيب (مثل: ياعبداللّه) للمضاف بالإضافة المعنوية، و يا حسن الوجه للمضاف بالإضافة اللفظية (و ياطالعاً جبلاً) لشبه المضاف العامل في مابعده و فيه إشكال وهو أنه يجب اعتماد طالعاً على موصوف مقدر و إلا لم يصح عمله فيكون المثال حينئذ للمنادى المفرد الموصوف لا شبه المضاف؟ والجواب: أن الاعتماد معتبر لكن لما كان الموصوف مقدراً كان في حكم العدم، تأمل. و يازيداً و عمراً للمشابه المضاف المستعقب بالمعطوف العلم لشخص و إلا يصح كون كل منادى مفرداً معرفة و ياثلاثة و ثلاثين للمشابه بالمضاف المسبوق بالمعطوف الغير العلم. (و يارجلاً) خذ بيدي للمنادى النكرة الغير المقصودة التعيين. و إنما ينصب كل ما ذكر لعدم جريان الدليل السابق فيه (و) أن المنادى (المستغاث يخفض بلامها) أي لام الاستغاثة والضمير إلى مصدر المستغاث، فالكلام من قبيل ﴿إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ﴾[1]، فإن كان مستغاثاًمنه فتح اللام، أو مستغاثاً له كسرت للفرق بينهما و لم يعكس الأمر لوقوع الأول موقع كاف الخطاب دون الثاني، تأمل. ثم إن عطف مستغاث منه على مثله فإن كان مع الياء فتح اللام أيضاً لأن المعطوف مستغاث مستقل، و إن كان بدونه كسرت للأمن عن اللبس بعطفه على المستغاث منه (و يفتح) المنادى المشتغاث (ل)أجل لحوق (ألفها) أي ألف الاستغاثة بها عوضاً عن اللام كما ذهب إليه بعض المحققين. (و لا لام فيه) حينئذ للتنافي بين أثريهما و لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه و الأمثلةُ مرتبةً (نحو: يالَزيد) و لِلمظلوم و يالَلملك و يالَلوزراء و للفقراء و يالَقومي و لِأخي ولهذا الفقير. (و يازيداه).

---

(١). المائدة: ٨.

وَالْعَلَمُ الْمُفْرَدُ الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ أَوْ اِبْنَةٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ يُخْتَارُ فَتْحُهُ نَحُو: يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو وَالْمُنَوَّنُ ضَرُورَةً يَجُوزُ ضَمُّه وَ فَتْحُهُ نَحُو:

سَلَامُ اللّٰهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَ لَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

---

(و) المنادى (العلم المفرد الموصوف بابن أو ابنة) لا غيرهما حالكونه (مضافاً إلى علم آخر) يجوز رفعه على الأصل و فتحه على الاتباع لفتحة ابن إذ لا حاجز إلا بالياء الساكن و هو غير حصين لكن (يختار فتحه) لأن مثل هذا المنادى كثير الاستعمال فيناسبه الفتح لخفته (يازيد بن عمرو) و ياهند ابنة بكر، والمستفاد من هذا المتن و غيره أن شرط جواز الأمرين ست: الأول كون المنادى مفرداً، والثاني وقوع ابن و ابنة بين علمين ففي نحو: يازيد ابن أخي و يارجل ابن زيد، و يا أخي ابن أبي يتعين ضم الموصوف، والثالث كون الابن أو الابنة صفة فلو كانتا بدلاً أو عطف بيان أو مفعولاً لفعل مقدر تعين الضم أيضاً، و الرابع كون المنادى ظاهر الضم لا مقدر الضم نحو: ياموسى بن زيد لأن اختيار الفتح للخفة و لاخفة مع التقدير، والخامس كون لفظ ابن مفرداً لا مثنى و لا مجموعاً، فافهم، والسادس اتصال الابن أو الابنة بالمنادى لا مثل يازيد الفاضل ابن عمر و ذلك لأن كثرة هذه الأمثلة ليست بمسافة ما تحقّق فيه الشروط المارة فلايفتح (و) المنادى (المنون ضرورة) أي لأجل ضرورة الشعر (يجوز ضمه و فتحه) لأنه قد ورد السماع بهما فمثال ضمه (نحو) قول الشاعر:

سَـــلَامُ اللّٰـهِ يَـا مَـطَرٌ عَـلَيْهَا وَ لَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّـلام

و الشاهد: في المنادى الأول حيث نوّن للضرورة و ضم و من النصب قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَـدْرَها إِلَـيَّ وَ قَـالَتْ يَـاعَدِيّاً لَـقَدْ وَقَـتْكَ الْأَوَاقِـي

أي ضربت تلك المرأة صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيته من الحروب و قالت: ياعدياً لقد حفظتك الحفظة. فإلى بمعنى مِن والمضاف إلى الياء وهي النجاة محذوفة و أواقي أصله وواقي جمع واقية من الوقاية بمعنى الحفظ، قلبت الواو همزة والشاهد في ياعدياً حيث نون اضطراراً و نصب، فهاتان القاعدتان مستثنيان من قاعدة "وجوب ضم المنادى المفرد المعرفة".

**وَالْمُكَرَّرُ الْمُضَافُ يَجُوزُ ضَمُّهُ وَ نَصْبُهُ كَتَيْمَ الْأَوَّلِ فِي يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ**
**تَبْصِرَةٌ: تَوَابِعُهُ الْمُضَافَةُ تُنْصَبُ مُطْلَقاً أَمَّا الْمُفْرَدَةُ**

---

(و) المنادى (المكرر المضاف يجوز ضمه و نصبه) يعنى كل منادى مفرد تكرر و وقع بعد ثانيهما مضاف إليه يجوز فيه الضم والنصب و ذلك المنادى المكرر (كتيم الأول في ياتيم تيم عدي) في قول الشاعر:

**ياتيم تيم عديٍّ لا أبا لكم**     **لا يَلْقِيَنَّكُم فِي سَوْأَةٍ عُمَر**

معنى البيت مشهور، و لا أبالكم إما مبالغة في المدح أو الذم، فإنه يجوز الضم لأنه منادى مفرد معرفة، و تيم الثاني تأكيد له أضيف إلى عدي لئلايلتبس بتيم مرة أو تيم قبس و غيرهما من الأشخاص المُعْلَمَةِ بلفظ تيم، أو هو مع المضاف إليه عطف بيان له و نصبه على كونه مضافاً إلى عدي المذكور و تيم فاصل بدل أو تأكيد، فقولنا في التفسير مفرد ناظر إلى الظاهر و أما تيم الثاني فواجب النصب لأنه إما تابع المنادى المضاف أو تابع أضيف و كلاهما واجب النصب كما سيأتي إنشاء اللّه تعالى.

**تنبيه:** يجوز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بقاء الياء و حذفه مع كسر ماقبله و قلبه ألفاً و حذف الألف و إبقاء فتح ماقبله وصلاً و وقفاً فهذه ثمانية أوجه، نحو: ياغلامي و ياغلامَ و يا غلاما و يا غلامِ في الوصل و بالهاء في الوقف لكن إذا كان المضاف لفظ أب أو أم يجوز فيه مع ما مرّ إبدال الياء بالتاء مفتوحاً أو مكسوراً فهذه عشرة أوجه و نقل بعض أزيد مما قلنا بيانه يورث الملال.

**(تبصرة)** في أحكام توابع المنادى و هي إما مضافة أو مفردة، أما **(توابعه المضافة)** ف**(تنصب)** نصباً **(مطلقاً)** غير مقيد بحال كون المنادى مفرداً أو مضافاً، نحو: يازيد عبداللّه و يا أبابكر ذا الفضل. لأنها إذا وقعت منادى تنصب ففي حال التبعية بأولى لعدم مباشرة حرف النداء. و **(أما)** توابعه **(المفردة)** فهي إما تابعة للمنادى المعرب مضافاً أو شبهه أو نكرة غير مقصودة أو مستغاثاً مجروراً بلام الاستغاثة أو للمنادى المبني على ما يرفع به من الضم أو الألف أو الواو أو ماينصب به من الفتحة كالمستغاث الملحق بآخره ألف الاستغاثة،

**فَتَوَابِع الْمُعْرَبِ تُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ وَتَوَابِعُ الْمَبْنِيُّ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ مِنَ التَّأْكِيدِ أَوِ الصِّفَةِ، أَوْ عَطْفُ الْبَيَانِ فَتُرْفَعُ حَمْلاً لِلَفْظِهِ، وَ تُنْصَبُ لِمَحَلِّهِ وَ هُوَ النَّصْبُ كَالْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً أَمّا الْمَعْطُوفُ فَإِنْ كَانَ مَعَ أَلْ، فَالْخَلِيلُ يَخْتَارُ رَفْعَهُ وَ يُونُس يَخْتَارُ نَصْبَهُ وَالْمُبَرِّدُ إِنْ كَانَ كَالْخَلِيلِ فَكَالْخَلِيلِ**

---

أما (توابع) المنادى (المعرب) **ف(تعرب بإعرابه)** نحو: يا عبداللّه الظريفَ، و يا عبداللّه بشراً، و يا بني تميم أجمعين، و يا لزيد و عمروٍ. (و) أما (توابع) المنادى **(المبني على ما يرفع به)** مما مرّ و كان التابع (من) جنس **(التأكيد)** اللفظي، أو المعنوي **(أو الصفة، أو عطف البيان)** **ف(ترفع حملاً)** له عليه في الإعراب الثابت **(للفظه، وتنصب)** حملاً له عليه في إعراب ثابت **(لمحله و هو النصب)** على المفعولية لأدعوا أو أنادي، و استثني من هذا تابع أي نحو: يا أيها الرجل و يا أيهذا الرجل و العلم الموصوف بابن و أو ابنة، فإن تابع الأول واجب الضم لأنه هو المقصود بالنداء و كلمة أي أو هذا أو أيهذا واسطة لنداء المعرف باللام و إلا فلا إفادة في نداء أي و نحوه. والثاني منصوب لأن الفصل بين التابع والمتبوع منع الضم فتأمل. و إن كان مبنياً على ما ينصب به و هو المستغاث الملحق بآخره ألف الاستغاثة فتنصب فقط لأن لفظه مفتوح و محله منصوب، يازيداه بشراً. و أما التابع الذي كان بدلاً فهو **(ك)**المنادى **(المستقل مطلقاً)** أي سواء كان بدلاً لمعرب أو مبني فإن كان مما يستحق النصب ينصب و إلا فيضم لأن البدل في قوة تكرار العامل.

و **(أما)** التابع **(المعطوف)** على المنادى **(فإن كان مع ال، فالخليل)** يجوز فيه الأمرين لأنه لامتناع تقدير حرف النداء قبله أشبه النعت لكن **(يختار رفعه)** لمشاكلة المتبوع **(و يونس يختار)** مع تجويز المقابل أيضاً **(نصبه)** لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء فلايجعل لفظه كلفظ ما يصلح لمباشرته و لا تطلب مشاكلته للمتبوع **(و)** أبوالعباس **(المبرد)** لا يأخذ خصوص أحد القولين بل يوزع و يقول إن لم تكن ال في المعطوف معرفة **ب(ان كان)** للمح الوصفية **(ك)**ما في لفظ **(الخليل)** فإنه علم منقول من الصفة المشبهة و زيدت ال عليه للإشارة إلى معنى الوصف فيه، أو كان لازمة للكلمة و كان في حكم الأصل منها كاليسع **(ف)**هو يختار رفعه **(كالخليل)**

**وَ إِلَّا فَكَيُونُسَ وَ إِلَّا فَكَالْبَدَلِ وَ تَوَابِعُ مَا يُقَدَّرُ ضَمُّهُ كَالْمُعْتَلِّ وَالْمَبْنِيِّ قَبْلَ النِّدَاءِ كَتَوَابِعِ الْمَضْمُومِ لَفْظاً فَتُرْفَعُ لِلْبِنَاءِ الْمُقَدَّرِ عَلَى اللَّفْظِ، وَ تُنْصَبُ لِلنِّصْبِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْمَحَلِّ**

**اَلرَّابِعُ مُمَيِّزُ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ**

---

لأنه يصلح لمباشرة حرف النداء فأعطي حكم المنادى، و له دليل آخر يعرف مما يأتي (و إلا) تكن غيرمعرفة كما في لفظ الخليل واليسع بل كانت معرفة كما في الرجل والقمر والكوكب (ف)هو يختار نصبه (كيونس) لأنه لايصلح لمباشرة حرف النداء و لأن إفادة ال للتعريف شبهته بالمنادى المضاف من حيث أنه يكتسب التعريف عن المضاف إليه (و إلا) أي و إن لم يكن المعطوف مع ال (ف)هو (كالبدل) يعنى حكمه حكم المنادى المستقل فينصب حين استحقاقه للنصب و يضم عند استحقاقه للضم، نحو: يازيد و عمرو، و يازيد و أبا عبداللّٰه. (و) لايخفى أن ما ذكرنا من جواز الأمرين ليس مختصاً بتوابع المنادى المبني المضموم لفظاً بل (توابع ما) أي منادى (يقدر ضمه) كالمنادى (المعتل) لمعنى المنقوص نحو: ياقاض والمقصور، نحو: ياموسىٰ (و) توابع المنادى (المبني قبل النداء) نحو: ياسيبويه (كتوابع) المنادى (المضموم لفظاً فترفع) توابعه (ل)أجل الضم (البنائ)ي (المقدر على اللفظ، و تنصب للنصب) الإعرابي (المقدر على المحل) نحو: ياسيبويه العالمُ، و ياقاض الحكيمُ، و ياموسىٰ الكليمُ برفع التابع و نصبه فيها.

فإن قلت: المبنيات إنما يحكم عليه محلها فلايقدر فيها فكيف يصح قول المصنف فترفع للبناء المقدر؟ قلنا: إن الإعراب المحلي إنما يطلق على ما اقتضاه العامل كالرفع في جاء هؤلاء و ما هنا ليس كذلك. فإن قلت: كيف يحكم على المنادى المعتل والمبني قبل النداء بحركتين غير لفظيتين؟ قلنا: لابأس فيه لأنهما بِحَيْثِيَّتَينِ كما أن مَن في مَن تَضرب أَضرب مرفوع المحل مبتدأ و منصوب المحل مفعول لما بعده، هذا.

## [تمييز أسماء العدد]

النواع (الرابع) من انواع المعرب الوارد منصوباً و غيره (مميز أسماء العدد) أي ألفاظ تبين و تعين المعدود بالأسماء الموضوعة للعدد و هو ما كان نصف مجموع حاشيته المتساويتين في القرب والبعد فإن حاشية الأعلى من الأربعة بمرتبة هي الخمسة و الأسفل منها كذلك هي

**فَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ مَجْرُورٌ وَ مَجْمُوعٌ وَ مُمَيِّزُ مَابَيْنَ الْعَشَرَةِ وَالْمِأَةِ مَنْصُوبٌ وَ مُفْرَدٌ وَ مُمَيِّزُ الْمِأَةِ وَالْأَلْفِ وَ مُثَنَّاهُمَا وَ جَمْعُهُ مَجْرُورٌ وَ مُفْرَدٌ،**

---

الثلاثة و مجموعها ثمانية و الأربعة نصفها و كذا لو أخذت الإثنين والستة أو الواحد والسبعة و لذا يقال: أن الواحد ليس بعدد (فمميز الثلاثة إلى العشرة) أي معها (مجرور و مجموع) نحو: ثلاثة رجال و أربع نسوة، أما جره فلأنه لما كثر استعمالها ناسب جر مميزها بالإضافة ليحصل التخفيف بحذف تنوينها، و أما كونه مجموعاً فلمطابقة العدد والمعدود إلا إنْ كان المميز مأة فلا يجمع استغناءً بدلالة نفسها على الجمعية، ثم إن كان جمعاً حقيقياً فيكون جمع قلة على الأكثر و يجر بالإضافة دائماً و إن كان جمعاً حكمياً بأن كان اسم جنس نحو: قوم أو اسم جمع نحو: رهط فقد يجر بمن نحو قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[1] و مررت بتسعة من الرهط. أو بالإضافة اسم العدد، نحو قوله تعالى: ﴿وَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2] (و مميز مابين العشرة والمأة) أي من أحد عشر إلى تسعة و تسعين (منصوب و مفرد) دائماً، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[3] و ﴿وَ لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4] أما الأول فلتعذر الإضافة، أما في العقود فلأنها صاروا كالنعامة فإن تحذف نونها بالإضافة تقول: إني لست بجمع، و إن تبقها تقول: أنا جمع لا أضاف مع النون، و في غيرها فلئلا يلزم جعل ثلاث كلمات كواحدة بالإضافة، و أما نحو: خمسة عشرك فالكاف فيه ليس مربوطاً بالعدد ربط التمييز به فلايلزم الجعل المذكور بالإضافة (و مميز المأة و الألف) بسكون اللام لأنه بكسره اسم لحرف الهجاء (و) مميز (مثناهما و) مميز (جمعه) أي الألف (مجرور و مفرد) نحو: عندي مأة درهم وألف دينار. و وجه الأمرين في غيرهما أنه جمع مأة كعشرة و عشرين، فأخذ من الأول الخفض و من الثاني الإفراد تحصيلاً للخفة و الألف بمنزلة عشرة مأة و تمييز عشرة هنا مجرور مفرد فكذا الألف، و أما سنين في قوله تعالى: ﴿وَ لَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَمِأَةٍ سِنِينَ﴾[5] على قراءة

---

(١). البقرة: ٢٦٠.
(٢). النمل: ٤٦.
(٣). يوسف: ٤.
(٤). ص: ٢٣
(٥). الكهف: ٢٥.

**وَ رَفَضُوا جَمْعَ الْمِأَةِ وَ أُصُولُ الْعَدَدِ اِثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةَ وَ مَأَةٌ وَ أَلْفٌ فَالْوَاحِدُ وَ الْاِثْنَانِ فَيُذَكَّرَانِ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَ يُؤَنَّثَانِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَ لَايُجَامِعُهُمَا الْمَعْدُودُ، بَلْ يُقَالُ رَجُلٌ وَ رَجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشَرَةِ بِالْعَكْسِ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾**

---

الإضافة فهو بدل من ثلاثمأة لا تمييز. (و) إنما أفرد الضمير في قوله: و جمعه، راجعاً إلى الألف لأن العرب (**رفضوا جمع المأة**) مميزاً مطلقاً و نحو: جاءني مآت رجل مستحدث (**و**) (**الأصول**) التي يبنى عليها (**العدد اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة و مأة والف**) والباقي فروعات لها، تحصل بمزج أصل بآخر نحو: أحد عشر أو بعطفه عليه أو بزيادة على أصل كالعقود و لا يخفى أن في جعلها فروعات نظر. فإذا علمت ما سبق، اعلم! أن أسماء العدد إما مفردة كواحد إلى عشرة والعقود الثمانية و مإة وألف أو مركبة مزجية كأحد عشر إلى تسعة عشر أو معطوفاً جزء منه على جزء آخر كما فوقها. (**ف**)استمع لبيان أحكامها على ترتيب التعداد أما (**الواحد و الإثنان فيذكران**) أي يبقان على تذكيرهما (**مع المذكر**) نحو: جاءني رجل واحد أو رجلان اثنان و كقولك واحداً أو إثنين في جواب من يقول: كم رأيت من الرجال؟. (**و يؤنثان مع المؤنث**) جاءتني مرأة واحدة و مرأتان اثنتان، و وجه ذلك أن الواحد مشتق من وحد يحد كوعد يعد بمعنى انفرد ينفرد والمشتق يؤنث مع المؤنث و يذكر مع المذكر كما سبق. و لفظ إثنان يشبه تثنية المشتق كمسلمان فيستعمل مثلها (**و لايجامعهما**) أي لفظ الواحد و الإثنين (**المعدود، بل يقال رجل و رجلان**) بطريق التمييزية للاستغناء بالتمييز مع اختصار الكلام، و أما بطريق الموصوفية فيجامعهما كما مر آنفاً. (و) أما (**الثلاثة إلى العشرة**) فتستعمل (**بالعكس**) فتؤنث مع المذكر و تذكر مع المؤنث[1] (**نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾**[2]) فإن لفظ ليال صيغة منتهى الجموع، أصله ليالى كحوارى

---

(١). في الأصل: «بالعكس فيؤنثان مع المذكر و يذكران مع المؤنث».
(٢). الحاقة: ٧.

**تَتْمِيمٌ:** وَ تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً وَ اِثْنَا عَشَرَ رَجُلاً مَعَ الْمُذَكَّرِ وَ إِحْدَىٰ عَشَرَةَ اِمْرَأَةً وَ اِثْنَتَا عَشَرَةَ اِمْرَأَةً مَعَ الْمُؤَنَّثِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً فِي الْمُذَكَّرِ وَ ثَلَاثَ عَشَرَةَ اِمْرَأَةً إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ اِمْرَأَةً فِي الْمُؤَنَّثِ.

---

فأعلّ إعلالَه و هي جمع ليلات جمع ليلة فهي على طريق أناعيم كما حققه بعض المحققين، و ليس جمع الليل بزيادة الياء على غير القياس و إلا لقيل سبعة لأن الليل مذكر والتأنيث بتأويل الجماعة جاء في كل مواد. و أيام أفعال جمع يوم و هو مذكر فذكّر العدد مع المؤنث و أنّث مع المذكر و وجه ذلك أن الثلاثة و ما فوقها جمع وهو مؤنث بتأويل الجماعة فأعطيت التاء بالمذكر المقدم طبعاً على المؤنث لأن المطابقة بين اللفظ والمعنى أصل فيناسبه ثم تركت التاء مع المؤنث إذ لو أعطيت به أيضاً لزم اللبس هذا إذا قدم أسماء العدد على المعدود و إلا فيجوز فيه الوجهان نحو: مسائل تسع، و رجال تسعة كما نقله بعض العلماء. و يجوز في اسم عدد كان مع معدود محتمل للتذكير والتأنيث الوجهان نحو: جاءني ثلاث أشخاص و ثلاثة أشخاص، هذا. و لما بقي بعض أسماء العدد في التذكير والتأنيث تعرض لبيانها على الترتيب المذكور.

**(تتميم)** أي هذا تتميم لأحكام ما بقي منها، فاعلم! أن العدد المركب على طريق المزج إن كان مصدراً بأحد أو إثنين فتذكر جزئيه مع المذكر و تؤنثهما مع المؤنث، (و تقول:) جاءني **(أحد عشر رجلاً و إثنا عشر رجلاً مع المذكر)** و تؤنثها مع المؤنث (و) جاءتني **(إحدى عشرة امرأة و إثنتا عشرة امرأة مع المؤنث)** أما تأنيث الجزء الأول فلما سبق، و أما تأنيث الجزء الثاني فللتبعية و لابأس باجتماع عَلَمي التأنيث، أما في إحدى عشرة فلأنها ليسا من جنس واحد و أما في اثنتا عشرة فإنهما و إن كانتا من جنس واحد إلا أنهما لما كانت واقعة في اثنتا في وسط الكلمة كانت كالحروف الأصلية منها، أو بثلاثة إلى تسعة فالجزء الأول منه يؤنث مع المذكر و يذكر مع المؤنث إبقاء له على حاله قبل التركيب، والجزء الثاني أعني العشرة يطابق التمييز تذكيراً و تأنيثاً، فتقول: رأيت **(ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً في المذكر و)** رأيت **(ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة في المؤنث)** لئلا يلزم جمع أداتي التأنيث من جنس واحد في الأول، و لايزول علم التأنيث بالكل في الثانية، و أما جمعهما في اثنتي عشرة

وَ يَسْتَوِيَانِ فِي عِشْرِينَ وَ أَخَوَاتِهَا ثُمَّ تَعْطِفُهُ، فَتَقُولُ أَحَدَ وَ عِشْرُونَ رَجُلاً، وَ إِحْدَىٰ وَ عِشْرُونَ اِمْرَأَةً، وَ اثْنَانِ وَ عِشْرُونَ رَجُلاً، وَ اثْنَتَانِ وَ عِشْرُونَ اِمْرَأَةً وَ ثَلَاثَةٌ وَ عِشْرُونَ رَجُلاً، وَ ثَلَاثٌ وَ عِشْرُونَ اِمْرَأَةً، وَ هٰكَذَا إِلَى تِسْعٍ وَ تِسْعِينَ اِمْرَأَةً

---

امرو فيسامح عنه لما مرّ. و تعرب صدر اثني عشر بالألف رفعاً و بالياء نصباً و جراً، و تبنى عجزه لتضمنه حرف العطف والباقي يبنى صدره و عجزه، أما بناء الأول فلأن آخره كوسط الكلمة والثاني فلما مرّ إلا ثماني بلا تاء فإنه يجوز فيه فتح الياء و سكونها و حذفها مع فتح النون أو كسره. (و يستويان) أي التذكير و التأنيث (في عشرين و أخواتها) من العقود، نحو: جاءني عشرون رجلاً و امرأة؛ لأنه لشبهه بجمع المذكر السالم هيئة لايلحقه علم التأنيث. (ثم) إن أرادت تعداد ما جاوز العقود بمقدار من الثلاثة إلى العشرة فـ(تعطفه) أي عشرين أو نحوه على ذلك العدد و تترك المعطوف والمعطوف عليه كما في الحال السابق. (فتقول) جاءني (أحد و عشرون رجلاً، و إحدى و عشرون امرأة، و اثنان و عشرون رجلاً، و اثنتان و عشرون امرأة و ثلاثة و عشرون رجلاً، ثلاث و عشرون امرأة، و هكذا) تفعل (إلى) تسعة و تسعين رجلاً و (تسع و تسعين امرأة).

ثم لم يذكر المصنف رحمه الله حكم المأة و الألف إعتماداً على ما هو المشهور من أن حكمهما حكم العقود، فيستوى فيهما المذكر والمؤنث على أنه لو زيد التاء في مأة لاجتمع تاءان.

**فائدة:** إذا أرّحتَ فأرِّخْ بالليالي، لأننا نحصل علم العرب و شهرهم بحسب من طلوع الهلال الجديد، و هو في الليل، فقل: في غرّته كتبته مثلاً لغرته ثم لليلة أو أزيد مضت منه إلى نصفه فقل: كتبته لمنتصفه ثم لأربعة عشر بقين منه، ثم لآخر ليلة منه، أو لسلخه.

**إعلام:** قد علمت مما مرّ أن كلاً من الأنواع الأربعة الوارد منصوباً و غيره ترد كذلك مع بقاء تسميته و أن المصنف اختار مذهب الجمهور في المفعول فيه و له و أنه لا يطلق المفعول معه إلا على ما هو منصوب منه، فاندفع إيراد وروده عليه.

**اَلْمَبْنِيَّاتُ مِنْهَا الْمُضْمَرُ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ سَبَقَ ذِكْرُهُ وَلَوْ حُكْماً**

## [المبنيات]

ثم لما فرغ من بحث المعربات شرع في بحث المبنيات و هي كما سبق ما أشبه الحرف شبهاً مؤثراً في منع الإعراب و ذلك باق على ستة وجوه:

**الأول**: الشبه الوضعي، بأن يكون الاسم في وضعه على حرف واحد أو حرفين كفاعل قمتُ و قمنا؛

**والثاني**: الشبه المعنوي، بأن يكون متضمناً لمعنى من معاني الحروف بحيث لم تكن ذات الحرف منظوراً إليها في الكلام، كأينَ و متىٰ مثلاً فانهما تضمنا معنا إنْ. فلايلزم بناء الحال و التميز والمفعول فيه أو له أو معه، لأن ذات الحرف منظور إليها فيها؛

**الثالث**: الشبه الاهمالي، بأن يكون الاسم كالحرف في كونه لا عاملاً و لا معمولاً كفواتح السور، نحو: نون و قاف و صاد؛

**الرابع**: الشبه اللفظي، كشبه حاشا الاسمية بحاشا الحرفية، و شبه مذ و منذ الاسمَين بهما الحرفين؛

**الخامس**: الشبه الافتقاري، بأن يكون محتاجاً إلى جملة مضاف إليها افتقاراً أصلياً، نحو: حيث، و إذ، و إذا الاسمين؛

**السادس**: الشبه [الاستعمالي]، بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف ككونه عاملاً غير معمول، كأسماء الأفعال.

## [الضمائر]

(المبنيات) أقسام (**منها المضمر و هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب**) على سبيل منع الجمع والخلو، و ذلك كأنا و أنت و هو، فلايرد اسم الإشارة و لا الاسم الظاهر فإن دلالة الأول على الحضور ليس بوضع، والثاني يعم الغائبمخاطب، و لما كان ضمير المتكلم والمخاطب غير محتاجين إلى سبق ذكر المرجع بسبب المشاهدة والحضور و إنما المحتاج إليه ضمير الغائب وصف قوله: غائب بقوله: (**سبق ذكره و لو حكماً**) يعني أنه يلزم في ضمير

**فَإِنِ اسْتَقَلَّ فَمُنْفَصِلٌ وَ إِلَّا فَمُتَّصِلٌ وَالْمُتَّصِلُ مَرْفُوعٌ، وَ مَنْصُوبٌ، وَالْمَجْرُورُ؛ وَالْمُنْفَصِلُ غَيْرُ مَجْرُورٍ،**

---

وضع للغائب سبق ذكر الغائب و لو كان السبق حكماً أما الأول فنحو زيد لقيته، و أما الثاني كمحسوسية مرجعه، نحو قوله تعالى: ﴿**يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ**﴾[1] فإن الضمير راجع إلى موسى و لم يسبق ذكره لكنه كان محسوساً وقت الكلام، أو ككونه معلوماً نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**﴾[2] أي القرآن، أو كسبق ما يشتمل على المرجع اشتمالاً الكل على الجزء، نحو قوله تعالى: ﴿**اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾[3] يعني العدل، (ف)إذا علمت هذا فاعلم أن الضمير قسمان: لأنه **(إن استقل)** في التلفظ به بأن اعتيد اللفظ به من الأعراب (ف)ضمير **(منفصل)** نحو: هو **(و إلا)** أي و إن لم يستقل في اللفظ (ف)ضمير **(متصل)** كتاء قمتُ (و) الضير **(المتصل)** ثلاثة أقسام:

الأول: ما هو **(مرفوع)** محلاً كالألف في ثنائي الأفعال، نحو: ضربا و يشربان و اضربا، والواو والنون في جموعها، نحو: ضربوا و يضربون و اضربوا و ضربْن و يضربنَ و اضربن، والياء في المفردة المخاطبة، نحو: تضربين و اضربي، و تاء ضربتٍّ بالحركات الثلاث، و نا في ضربنا.

(و) الثاني: ما هو **(منصوب)** محلاً كالضمير البارز في ضربه و ضربهما و ضربهم و ضربها و ضربهن و ضربك و ضربكما و ضربكم و ضربكن و ضربني و ضربنا.

(و) الثالث: ما هو **(المجرور)** محلاً كالضمير في أخوه و أخوهما و أخوهم و أخوها و أخوهن و أخوك و أخوكما و أخوكم و أخوكن و أخي و أخونا. فيظهر أن كلمة "نا" تصلح للأعراب الثلاث، والكاف والياء يجران و ينصبان. (و) الضمير **(المنفصل غير مجرور)** و إنما هو مرفوع محلاً، نحو: هو هي هما هم هن، و أنت أنتما أنتم أنتنّ أنا و نحن.أو منصوب، نحو: إياه إياها إياهما إياهم إياهن إياي إيانا إياك إياكما إياكم إياكن. و قد يكون هو و أنا و أنت مجروراً، نحو: أنا كأنت أو كهو أو هو كأنا.

---

(١). القصص: ٢٦. (٢). يوسف: ٢

(٣). المائدة: ٨.

**فَهٰذِهِ خَمْسَةٌ وَ لَايَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ وَ أَنْتَ فِي هَاءِ سَلْنِيهِ بِالْخِيَارِ**

فإن قلتَ: إن هما و هم و هي ضمائر متصلة و منفصلة فيلزم صلوحها للابتداء بها و عدمه و هل هذا إلا تناقض؟ قلتُ: إن لها أوضاعاً و ضعاً للمنصوب و يشترط فيها حينئذ أن لا يبتدء بها، و وضعاً للمرفوع، و وضعاً للمجرور و لايشترط فيها، ذلك قاله بعض الفضلاء، و بهذا يندفع ما يقال إن هما و نحوه ضمير منفصل مع ورودها مجروراً في بهما مثلاً لأن جره بالاعتبار الثالث، فافهم.

فبعد تحقيق هذا بأن الضمير المتصل يرد مرفوعاً و منصوباً و مجروراً و أن المنفصل يرد مرفوعاً و منصوباً فقط ظهر أن مطلق الضمير (خمسة) أقسام و أفرادها ماتليت عليك (و لايسوغ المنفصل) أي لايجوز الإتيان بالضمير المنفصل (إلا لتعذر) الضمير (المتصل) لأن الأصل في الكلام الاختصار فلايعدل عنه ما أمكن، والتعذر يكون بحصر الفاعل بإنما نحو: إنما ضرب زيد، لأن الفاعل واقع معنى بعد إلا و هي ليس مما يتصل به الضمير. و برفعه بمصدر مضاف إلى المفعول، نحو: أعجبني ضربك هو إذ لايتصل العمدة بعد اتصال الفضلة، أو بصفة جرت على غير موصوفها، نحو: زيد عمرو ضاربه هو فإنه لو استتر الفاعل في الوصف و قيل: زيد عمرو ضاربه لفهم منه أن عمراً ضارب زيد مع أن المراد عكسه فالاتصال هنا لدفع اللبس، و في نحو: زيد هند ضاربها هو للطرد. و بإضمار العامل نحو قول الشاعر: «فَإِنْ أَنْتَ لَم يَنْفَعْكَ عِلْمُك فَانْتَسِب». و بكونه معتدياً نحو: أنت تقدم، إذ لا محل ليتصل فيه الضمير، أو حرف نفي نحو قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[1]، و بتأخير عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2] و بوقوعه بعد الضمير نحو: قام إما أنا و إما أنت، و بغيرها. (و أنت في هاء سلنيه [و شبهه]) و عن كل ثاني ضميرين أولهما أعرف و لم‌يكن مرفوعاً والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء، نحو: اعطيتكه متلبس (بالخيار) أي الاختيار في الاتصال و الانفصال، فقل: سلنيه و سلني‌إياه، و أعطيتكه و أعطيتك إياه، و كنته و كنت‌إياه و عملته و علمت‌إياه. الأول للاختصار والثاني لدفع توالي ضميرين متصلين.

**نكتة:** أعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

---

(١). المجادلة: ٢. (٢). الفاتحة: ٥.

**مَسْأَلَةٌ:** وَ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجُمْلَةِ ضَمِيرُ غَائِبٍ مُفَسِّرٍ بِهَا وَ يُسَمَّى ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَ يَحْسُنُ تَأْنِيثُهُ إِنْ كَانَ الْمُؤَنَثُ فِيهَا عُمْدَةً، وَ قَدْ يُسْتَتَرُ وَ لَايُعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْإِبْتِدَاءُ أَوْ نَوَاسِخُهُ وَ لَا يُثَنَّىٰ وَ لَا يُجْمَعُ وَ لَا يُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ وَ لَا يُتْبَعُ نَحْو: هُوَ الْأَمِيرُ رَاكِبٌ، وَ هِيَ هِنْدٌ كَرِيمَةٌ.

---

(**مسئلة**: و قد يتقدم على الجملة ضمير غائب) على خلاف مقتضى الظاهر ليتمكن ما يقع بعده في ذهن السامع و ذلك الضمير مبهم (مفسر بها) لإبهامه بالجملة الواقعة بعدها (و يسمى ضمير الشأن) إن كان مذكراً، نحو: هو زيد قائم (و ضمير القصة) إن كان مؤنثاً، نحو: هي هند مليحة (و يحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها) أي في الجملة التي بعده (عمدة) كما سبق، و يجوز حينئذ التذكير أيضاً لأنه راجع إلى أمر متعقل في الذهن و إنما كان التأنيث للمناسبة فلايؤنث إن كان المؤنث فيها فضلة، نحو: إنها بنيت غرفة، أو كالفضلة نحو: إنها كان القرآن معجزة، لأن ضمير الشأن أجل القدر و يستعمل في مقام التعظيم فلا تراعى مطابقته مع الفضلة، و نحو: هي زيد عالم مجرد قياس على هي هند مليحة في مراعات تناسب الضميرين للقصة، ثم إنه يبرز منفصلاً إذا كان مبتدأً أو اسم ما و متصلاً إذا كان اسم إن أو مفعول ظن لأن المبتدأ لا عامل له لفظاً ليتصل به أو يستتر فيه والحرف لايستتر فيه والمفعول لايستتر. (و قد يستتر) وجوباً كما إذا كان اسم كان أو كاد، (و) من خواصه أنه (لايعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه) لأنه مبتدأ دائماً فإن لم ينسخه ناسخ فالعامل هو الابتداء و إلا فنواسخه (و لا يثنى و لا يجمع) لأنه يفسره مضمون الجملة و هي نسبة فيها و هي مفردة و يجب المطابقة بين المفسر والمفسَّر، فافهم. (و لايفسر بمفرد) لأنه يأتي به لتعظيم الحكم و لاحكم فيه (و لايتبع) لأن إبهامه لغرض التعظيم فينافيه التوضيح بالتوابع و أن يؤخر عنه الجملة المفسرة له لتأخر رتبة المفسَّر طبعاً عن المفسَّر فيتأخر لفظاً أيضاً و أنه لا ضمير له في الجملة الواقعة بعدها لأنه متحد مع الخبر معنىً فهما مرتبطان بلا واسطة، و الأمثلة على الترتيب، نحو: (هو الأمير راكب) للضمير المذكر المبتدأ (و هي هند كريمة) للضمير المؤنث المبتدأ ﴿وَ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[1] لاسم ما

---

(١). الجاثية: ٢٤.

وَ إِنَّهُ الْأَمِيرُ رَاكِبٌ وَ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ.

**فَائِدَةٌ:** ذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَرْجِعِ الْمُتَأَخِّرِ لَفْظاً وَ رُتْبَةً في خمسة مواضع: إذا كان مرفوعاً بأول المتنازعين و أعملنا الثاني،

---

(و إنه الأمير راكب) لاسم إن، و ظننته زيد علم لمفعول ظن. (و كان الناس صنفان) في قول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَ آخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

لاسم كان، و كاد زيد يخرج لاسم كاد.

**(فائدة)** إذا علمت أن الضمير إما للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، فاعلم! أن الأولين لايحتاجان لمرجع لإغناء الحضور و المشاهدة عنه و إنما المحتاج إليه الأخير فيشترط فيه سبق المرجع حقيقةً نحو: خالد أكرمته، أو تحقّق ما يستلزمه كالمشتمل عليه نحو: ﴿إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ﴾[1]، و الإحساس نحو: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾[2] والعلم به نحو: ﴿فَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[3] و نحو ذلك فلا ينبغي العدول عن هذا لكن [(ذكر بعض المحققين) و هو العلامة الشيخ الرضي رحمه الله كما قيل: أنه يجوز (عود الضمير إلى المرجع المتأخر لفظاً و رتبة في خمسة مواضع:)

الموضع الأول، (إذا كان) الضمير (مرفوعاً بأول المتنازعين) يعني: كان فعل مع مفعول بدون فاعل و كان فعل مع فاعل بدون مفعول. و كان عندنا اسم متأخر عن الفعلين. فأراد الفعل الأول أن يعمل في ذلك الاسم و يجعله فاعلا لنفسه، و أراد الفعل الثاني أن يعمل في ذلك الاسم و يجعله مفعولاً لنفسه، فتنازع الفعلان على المعمول الواحد ـ و هو ذلك الاسم ـ (و أعملنا) الفعل (الثاني) يعنى جعلنا ذلك الاسم المتأخر مفعولا للفعل الثاني. و جئنا بضمير يرجع إلى ذلك الاسم و جعلنا ذلك الضمير فاعلا لفعل الأول. و معنى ـ كان مرفوعاً بأول المتنازعين ـ: هو أن الضمير كان فاعلاً للفعل الأول الذي وقع التنازع بينه و بين فعل آخر.

---

(١). المائدة: ٨. (٢). القصص: ٢٦.

(٣). النساء: ١١.

**نَحُو: أَكْرَمَانِي وَ أَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ، أَوْ فَاعِلاً فِي بَابِ نِعْمَ مُفَسِّراً بِتَمِيزٍ نَحُو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ أَوْ مُبْدَلاً مِنْهُ ظَاهِرٌ نَحُو: ضَرَبْتُهُ زَيْداً**

---

(نحو: أكرماني و أكرمت الزيدين) كان أصله: أكرمني و أكرمت الزيدين. فـ«أكرم» فعل، و النون نون وقاية، و الياء مفعول. و يحتاج إلى فاعل. و «أكرم» الثاني فعل، و التاء فاعله. و يحتاج الى مفعول. فأراد «أكرمني» أن يجعل «الزيدين» فاعلاً لنفسه. و أراد «أكرمت» أن يجعل «الزيدين» مفعولاً لنفسه، فأعطينا الزيدين للفعل الثاني و هو «أكرمت» فصار مفعولاً له و جعلنا في الفعل الأول، وهو: أكرمنى، ضميراً يرجع إلى الزيدين و هو ألف التثنية ليكون الألف فاعلاً له، فصار أكرماني. فهذا الضمير، وهو الألف يرجع إلى الزيدين الذي هو اسم متأخر لفظاً، لأن لفظ الزيدين بعد الألف، و رتبة، لأن مفعول الفعل الثاني رتبته بعد رتبة فاعل الفعل الأول فهنا يجوز عود الضمير على المتأخر لفظاً و رتبة.

الموضع الثاني: (أو) كان الضمير (فاعلاً في باب نعمَ) أي: فاعلاً لـ«نعمَ» أو «بئسَ» أو «ساءَ» أو «حبذا» و كان ذلك الضمير (مفسراً بتميز) يعنى: كان بعد الضمير تميز يبين المقصود من الضمير. (نحو: نعم رجلاً زيد) تقديره: نعم هو رجلا زيد، إعرابه: نعمَ، فعل مدح، «هو» فاعل نعمَ، رجلاً تميز لهُوَ، زيدٌ مخصوص بالمدح.

فـ«هو» ضمير يعود إلى زيد مع أن زيداً متأخر عن الضمير لفظاً و رتبة. أما لفظاً فلأن لفظ زيد بعد لفظ هو، و أما رتبة فلأن رتبة المخصوص بالمدح بعد رتبة الفاعل، كما أن رتبة المفعول بعد رتبة الفاعل.

الموضع الثالث: (أو) كان الضمير (مبدلاً منه ظاهر) يعنى صار اسم ظاهر بدلاً من ذلك الضمير، فحينئذ يجوز عود ذلك الضمير على المتأخر لفظاً و رتبة (نحو: ضربته زيداً) فـ«زيداً» بدل عن الهاء في ضربته، و الهاء راجع إلى زيد مع أن زيداً متأخر عن الهاء لفظاً و رتبة، أما لفظاً، فلأن لفظ زيد بعد الهاء، و أما ربتة فلأن زيداً بدل عن الهاء، و البدل رتبته متأخرة عن رتبة المبدل منه.

أَوْ مَجْرُوراً بِرُبَّ عَلَى ضِعْفٍ نَحْو: رُبَّهُ رَجُلاً أَوْ كَانَ لِلشَّأْنِ أَوِ الْقِصَّةِ كَمَا مَرَّ.

وَ مِنْهَا أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَهِيَ مَا وُضِعَ لِلْمُشَارِ إِلَيْهِ الْمَحْسُوسِ

---

الموضع الرابع: (أو) كان الضمير (مجروراً بـ«ربّ») فإنه إذا صار الضمير مجروراً بربّ يجوز إرجاعه على اسم متأخر لفظاً و رتبة. و لكن (على ضعف) أي دخول ربّ على الضمير ضعيف، (نحو: ربّه رجلاً) فإن الهاء راجع إلى رجلاً الذي هو متأخر لفظاً و رتبة، أما لفظاً فلأن لفظ رجل بعد لفظ «الهاء»، و أما رتبة فلأن رجلاً تميز للهاء، و التميز رتبته بعد ذلك الشيء الذي يميّزه. و إنما جاز الرجوع على المتأخر لأن الهاء مجرور بربّ.

الموضع الخامس: (أو كان) ذلك الضمير (للشأن أو القصة) أي كان ضمير الشأن مثل: «هو الأمير راكب» أو كان ضمير القصة، مثل: «هي هند كريمة» (كما مرّ) التفصيل حول ضمير الشأن، و ضمير القصة في «مسألة» قبل صفحات.

## [أسماء الإشارة]

(و منها) أي و من المبنيات (أسماء الإشارة، و هي ما وضع للمشار إليه المحسوس) أي: للشيء الذي يشار إليه و يكون ذلك الشيء محسوساً، أي شيئاً يرى بالعين، أو يسمع بالأذن، أو يذاق باللسان، أو يشم بالأنف، أو يلمس باليد و الرجل و سائر البدن لا مثل الروح، و العقل، أو غيرهما مما ليس محسوساً فإنه و إن أشير إليها بأسماء الإشارة مثل: هذا العقل، و لكن ذلك لا ينافي كونها موضوعة للمحسوس و هذا بخلاف بقية المعارف من الضمير و المحلى باللام و غيرهما فإن فيها إشارة إلى معانيها و لكنها ليست موضوعة للمحسوس][1].

فيها ليست حسية، فقيد المحسوس جييء به لتوضيح المراد أشد وضوح لايقال التعريف دوري لأخذ الإشارة في التعريف والمعرف إذ يجاب إما بأن اسم الإشارة اسم اصطلاحي و الإشارة فيها لست لغوية بل جزء مفهوم اصطلاحي و ما في التعريف لغوي فلا دور، و دعوى كون الإشارة في المعرف لغوية ليس بشيء أو بأنه لايلزم من احتياج المعرف إلى التعريف

---

(١). سقط من نسخة الخطي صفحة أو صفحتين، و ما بين القوسين ـ من «ذكر بعض المحققين...» الى هنا ـ من زيادتنا أوردناها من شرح الصمدية لصادق مهدي الحسيني

**فَلِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ ذَا وَ لِمُثَنَّاهُ ذَانِ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ، وَ ذَيْنِ مَنْصُوبُهُ و مَجْرُورُهُ وَ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ فَمُتَأَوَّلٌ**

---

احتياج الجزء منه إليه فليكن واضحاً جلياً أو مكتسباً من شيء آخر كما قيل، ثم المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو مجموع و كل منها إما مذكر أو مؤنث فهذه ستة و هي إما تستعمل للقريب أو للمتوسط أو للبعيد فهذه ثمانية عشر و الأقسام تزداد بحسب الإلحاق فلنكتفي بما ذكرنا كيلا يشوش ذهن المستفيدين.

(فللمفرد المذكر) في القرب أربعة ألفاظ الأول: (ذا) بألف ساكنة و ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف و ذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و ذاؤه بهمزة مضمومة تليها هاءة مضمومة[(١)] (و لمثناه) أي المذكر (ذان مرفوع المحل، و ذين منصوبه و مجروره) أي الكل و إنما اعتبر المحل فيها لأنه ليس ألف ذان علم الرفع و ياء ذين علم غيره لأنهما ليسا مثنيين بدليل اشتراط قبوله التنكير و أسماء الإشارة لاتقبلها بل مبنيان على صورته فإطلاق المثنى والجمع عليها مجاز بعلاقة المشاكلة، و أما قوله تعالى حكاية (إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)[(٢)] أي موسى و هارون مع أن الحق هذين لكونه اسم إن (فمتأول) ببنائه على قول من يقرء المثنى بالألف في الأحوال الثلاث، أو بحذف ضمير الشأن أي أنه هذان لساحران، أو بجعل إن بمعنى نعم أي نعم هذان لساحران. فإن قلت: فيلزم حينئذ دخول اللام على خبر المبتدأ و لم يسمع؟ قلنا لا بل هي داخلة في الأصل على المبتدأ فحذف، أي لهما ساحران.

---

(١). في الأصل: «و ذاء بهمزة مضمومة تليها همزة مضمومة» و الصحيح ما أثبتناه.

(٢). طه: ٦٣.

**وَالْمُؤَنَّثُ تَا وَ ذِي وَ ذِهِ وَ تِي وَ تِهِ وَ لِمُثَنَّاهُ تَانِ رَفْعاً وَ تَيْنِ نَصْباً وَ جَرّاً، وَ لِجَمْعِهِمَا أُولَاءِ مَدّاً وَ قَصْراً وَ يَدْخُلُ هَاءُ التَّنْبِيهِ وَ تَلْحَقُهَا كَافُ الْخِطَابِ بِلَا لَامٍ لِلْمُتَوَسِّطِ وَ مَعَهُ لِلْبَعِيدِ إِلَّا فِي الْمُثَنَّىٰ وَالْجَمْعِ عِنْدَ مَنْ مَدَّهُ وَ فِيمَا دَخَلَهُ حَرْفُ التَّنْبِيهِ**

---

(و) للمفرد (المؤنث) في القرب (تا و ذي و ذه و تي و ته) و ذهي و تهي و ذات (و لمثناه **تان رفعاً و تين نصباً و جراً، و لجمعهما**) أي المذكر والمؤنث (**أولاء مداً**) عند الحجازيين (و **قصراً**) عند أهل نجد من التميميين. (و) يجوز أن (**يدخل**) كلاً منها (**هاء التنبيه**) نحو: هذا و هذان و هاتا و هذه و هؤلاء و ذلك كله في استعمالها للقريب (**و تلحقها كاف الخطاب**) الحرفية المتصرف فيها تصرف الكاف الاسمية لبيان أحوال المخاطب إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً حا كونها (**بلا لام**) وقت استعمالها (ل)لمشار إليه (**المتوسط**) نحو: ذاك و ذانك و تاك و تانك و أولئك. (و) تلزم أي تكون الكاف (**معه**) اللام عند استعمالها (ل)لمشار إليه (**البيعد إلا في**) الإشارة للمثنى (**البعيد**) مطلقاً مذكراً أو مؤنثاً و على أي لغة كان فلا تلحقه اللام بل يشدد نونه في البعد نحو: ذانك رجلان و تانك امرأتان (و) إلا في (**الجمع عند من مدّه**) أي الحجازيين و بعض من قصّره كقيس لا مطلقاً (و) إلا (**فيما دخله حرف التنبيه**) مفرداً أو لا، فلايقال هذالك و هتالك كل ذلك لكراهة الاستطالة و كثرة الزوائد.

**تنبيه:** لما كان نص كلام المصنف أن للمشار إليه ثلاث حالات يشكل الأمر بالجمع المشار به للبعيد حيث لايصلح للنون المشدد كالمثنى كما عند الجمهور و لا للام كما صرح به فلابعد في دفع الإشكال بتخصيص المراتب بماعدا الجمع أو يقال بأن مستعمليه للبعيد يقولون أولئك بالهمز والكاف و للمتوسط أولاك بلاهمز و للقريب أولاء.

**فائدة:** كل ما مرّ من الألفاظ كما تصلح للإشارة إلى الزمان كذلك تصلح للمكان فهي مشتركة بينهما كما صرح به بعض المحققين لكن قد يشار إلى المكان بألفاظ مخصوصة به كهنا و ههنا للقريب و هناك للمتوسط و هَنّا بفتحتين و تشديد النون و هنالك و هِنّا بكسر الأول و تشدد النون و ثمه للبعيد.

**خاتمة:** وجه بناء أسماء الإشارة تضمنها معنى الإشارة الذي هو معنى حرفي و هذا جار في كلها أو الوضعي في بعضها والقياس في البواقي لأن الشبه أعم مما هو بالذات أو بالواسطة.

وَ مِنْهَا الْمَوْصُولُ وَ هُوَ حَرْفِيٌّ وَ اِسْمِيٌّ فَالْحَرْفِيُّ كُلُّ حَرْفٍ أُوِّلَ مَعَ صِلَتِهِ بِالْمَصْدَرِ وَالْمَشْهُورُ خَمْسَةٌ أَنَّ وَ أنْ وَ مَا وَ كَيْ وَ لَوْ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ وَ ﴿أَنْ تَصُومُوا خيرٌ لَكُمْ﴾

---

## [الموصول]

(و منها) أي و من الأسماء المبنية (الموصول) أي الاسم والمراد به من ارجاع الضمير إليه و تقسيمه المطلق عليه لفظه ففي الضمير استخدام و اندفع ما يقال إن أردت بالموصول ما يطلق عليه لفظه الشامل للقسمين فلا يصح ارتباطه بقوله: منها، لأن المرجع الأسماء المبنية و إن أردت به الاسمي فلا يصح تقسيمه. (و هو) أي ما يطلق عليه لفظ الموصول إما موصول (حرفي) أو موصول (اسمي ف)الموصول (الحرفي كل حرف أوّل) أي صح أن يؤل (مع صلته) لا صلته فقط فخرج همزة التسوية (بالمصدر) من لفظ الكلام أولاً والمراد بالصلة هنا و كذا في اللاحق الصلة اللغوية أي ما اتصل به فلادور يؤيد ذكر الصلة و إلغائه في كلام بعض الفضلاء مع أن ذكر الصلة الاصطلاحية يغني عن ذكر العايد. (و المشهور) منه أي من الموصول الحرفي قال و المشهور للقول بأن الذي منها نحو قوله تعالى: ﴿وَ خَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[1] أي كخوضهم و لكن رده الجمهور بتخريج الآية على معنى كالجمع الذي. (خمسة) أحرف (أن) المفتوحة المشددة (و أنْ) الناصبة للمضارع (و ما و كي و لو) أما أن فهي توصل بأسمها و خبرها (نحو:) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[2] والضمير للقرآن أي أنزلنا القرآن، إلا إذا كفت بما فتوصل بالجملة الفعلية أيضاً، و أما أن الناصبة فهي توصل بالفعل المتصرف ماضياً كان نحو:

أَعْجَبَنِي أَنْ قُلْتَ لِي لاَتَقْرَب      هَلْ كَانَ قُرْبِي لَكَ سُوءُ الْأَدَب

أو مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3] أي صيامكم، أو أمراً على الأصح

---

(١). التوبة: ٦٩.

(٢). العنكبوت: ٥١. و كتب المدرس رحمه الله تبعاً للماتن الآية خطأً بـ«أنا أنزلناهُ» و زاد فيها الضمير الذي شرع المدرس في بيانه بقوله: «و الضمير للقرآن». و الصحيح بدون هاء الضمير.

(٣). البقرة: ١٨٦.

وَ ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ وَ ﴿لِكَيْلَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ وَ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾

**تَكْمِيلٌ:** وَالْمَوْصُولُ الاِسْمِيُّ مَاافْتَقَرَ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ وَهُوَ الَّذِي لِلْمُذَكَّرِ وَالَّتِي لِلْمُؤَنَّثِ

---

من قولين نحو: أمرتك بأن قم، أي بالقيام، والمانع يقدر القول أي بأن قلت لك قم أو بجعلها أن التفسيرية بالمصدر و يستنبط من التعليل أن التصرف الناقص في صلة كافٍ و أن سائر الحروف المصدرية كذلك و هو كذلك، و أما ما فتوصل بفعل متصرف غير أمر ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (١) أي بنسيانهم إياه، أو مضارعاً نحو: أهلكتني صاح بما تحبني، و أما كي فتوصل بالمضارع و لكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (٢) أي لعدم كون الحرج على المؤمنين، أو مقدرة نحو قوله: تعالى: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٣) أي لعدم تداول ما أخذتم بين الأغنياء منكم، و أما لوْ فتوصل بالمتصرف منه ماضياً أو مضارعاً لا أمراً و يكون غالباً و يكون غالباً عقب ما يفهم التمنى نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (٤) أي تعمير ألف سنة.

(**تكميل**: والموصول الاسمي ما) أي اسم (افتقر) في كونه جزءاً تاماً من الكلام افتقار المشروط إلى الشرط على رأي من قال أن الجزء هو الموصول والصلة لتوضيحه و تفسيره، أو أحد الشرطين إلى الآخر على رأي من قال أن الجزء مجموعها لأن الموصول بدون الصلة لايفيد معنى و في هذا تأمل. (إلى صلة) أي ما اتصل به سواء كانت جملة خبرية أو ظرفاً أو جاراً و مجروراً أو وصفاً صريحاً (و) إلى (عائد) ضمير أو نائبه، ثم إن الموصول ضربان: ضرب نص في معناه لايتجاوزه إلى غيره، و ضرب مشترك بين معان بلفظ واحد، أما النص فمنها (الذي) للمفرد (المذكر) العالم نحو: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ (٥)، أو غيره نحو: ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ (٦)، (و التي) للمفرد (المؤنث) عاقلاً نحو قوله تعالى:

---

(١). ص: ٢٦.
(٢). الأحزاب: ٣٧.
(٣). الحشر: ٧.
(٤). البقرة: ٩٦.
(٥). الزمر: ٧٤.
(٦). الأنبياء: ١٠٣.

**وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ لِمُثَنَّاهُمَا بِالْأَلِفِ إِنْ كَانَا مَرْفُوعَيِ الْمَحَلِّ وَ بِالْيَاءِ إِنْ كَانَا مَنْصُوبَيْهِ وَ مَجْرُورِيْهِ، وَ الْأُلَىٰ وَالَّذِينَ مُطْلَقاً لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ**

---

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[١] أو لا نحو: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[٢] (و اللذان واللتان لمثناهما) عاقلاً أو لا، الأول للأول والثاني للثاني نحو: اللذان خاطبا اللتين قد شاعتا في الحسن من حُسين. ثم إن[٣] أصل اللذان واللتان الذي والتي، فلما ثنيتا حذفت ياؤهما و جيئ بألف التثنية و يائها أو أن أصلهما اللذ واللت بلا ياء فزيدت العلامة أنهما معربان فيلزم عدم اشتراط إعراب المفرد و قبوله التنكير مع أنه ليس كذلك و الحق اشتراطه كما قاله المحققون فهما ليستا بتثنين بل وضعتا على صورتهما كذانِ و تانِ و عليه المصنف رحمه و لذا قال: **(بالألف إن كانا مرفوعي المحل و بالياء إن كانا منصوبيه و مجروريه، و الأُلى)**[٤] على وزن العُلىٰ و يستعمل للمذكر عاقلاً أو لا و مثالهما:

**وَ تُبْلَى الْأُلىٰ [يَسْتَلْئِمُونَ] عَلَى الْأُلىٰ ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَءِ الْقُبْلىٰ**

فألى الأولى للعقلاء والثانية لغيرهم إذ المراد بها الخيول، **(و الذين)** بالياء **(مطلقاً)** أي في الأحوال الثلاث **(لجمع المذكر)** و إن كان الجمع من خصائص الاسم إذ لم يجر على سنن الجموع المتمكنة لأن مفرده ليس بعلم و لاصفة والذي مخصوص بأولي العلم بخلاف الذي واللاء واللات بلاياء **(و اللائي واللاتي)** بها **(و اللواتي)** و كلها **(لجمع المؤنث)** نحو:

**مَاتَ اللَوَاتِي عَشَقْتُ بِهِن ... وَ لَيَسَتْ نِسَاءٌ لَنَا مِثْلُهُن**

و قد جاء اللاء بمعنى الذين نحو:

**فَمَا آبَاؤنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا ... اللاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا**

أي الآباء الذين جعلوا حجورهم مهداً لنا، و أما الموصول المشترك بين معان بلفظ فستة:

---

(١). المجادلة: ١. (٢). البقرة: ١٤٢.

(٣). في الأصل: «ثم إن قضيته كلام أن أصل...»

(٤). في الأصل «الأولى» بالواو في جميع ما ذكر هذه الكلمة و الصحيح ما أثبتناه.

وَ مَنْ، وَ مَا، وَ أَلْ، وَ أَيٌّ،

---

الأول (مَنْ) بفتح الميم فإنها يكون للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث بشرط أن يكون من العقلاء، و قد تجيء لغيره إذا نزل منزلته نحو:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه     [لَعَلِّي إِلىٰ مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرا]

أو اجتمع مع العقلاء في عموم نحو: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾(١)، فإن مَنْ فيها تشمل الملائكة والجان و الانسان والقمر والشمس والشجر، أو اقترن به في عموم فصل بمن الموصولة نحو: ﴿و اللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾(٢) فما يمشي على القوائم الأربع كالدواب و ما يمشي على البطن كالحيات، و إن كانا من من غير العقلاء إلا أنه لما اختلط به في عموم كل دابة استعمل له من.

(و) الثاني (ما) و هي كمَن لكن وضعه لغير العاقل و قد يأتي له مع العاقل نحو: ﴿سَبَّحَ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ﴾(٣) و لما أبهم أمره كقولك إذا رأيت شبحاً من بُعد: انظر إلى ما ظهر.

(و) الثالث (أل) و تأتي للعاقل و غيره نحو: رأيت الكاتب والمكتوب. و قيل إنها موصول حرفي، و ردّ بعدم قبول التأويل بالمصدر و أنه يرجع إليها الضمير نحو: قد أَفْلَحَ الْـمُتَّقون. والحرف ليس كذلك، و قيل حرف تعريف و ليس موصولاً أبداً و ردّ بأنه لو كان كذلك لم يعمل الوصف الذي دخلته لتبعيدها إياه عن شبه الفعل و ليس كذلك، و أنه يدخل على الجملة نحو: من القوم الرسول اللّٰه منهم، بخلاف حرف التعريف.

(و) الرابعة (أي) و هي كما في استعمالها لما استعمل له و تلازم الإضافة لفظاً أو تقديراً إلى معرفة و أشكل عليه أنه يستلزم كون تعريفها بالإضافة لا بالصلة و هو خلاف شأن الموصول و أجاب بعض الفضلاء بأنه لا مانع من هذا لأن في أي إيهاماً من جهتين من جهة نوعها حيث

---

(١). الحج: ١٨. (٢). النور: ٤٥.
(٣). الحديد: ١.

وَ ذُو وَ ذَا

---

لايعلم أن المقصود منه الرجل أوالمرأة مثلاً و من جهة ماوقع عليها حيث لايعلم أن الرجل المقصود بأي [رجل من هو؟] فالإضافة ترفع الإبهام الأول والصلة الثانية و لامحذور في هذا كما هو ظاهر للعارف بالقواعد و لايعمل فيه إلا فعل مستقبل مقدم عليه، أما كونه مستقبلاً فلأنه أوفق بالإبهام الذي وضع أيّ فإذا قلت يكرمني أيهم هو يصلي يراد أي مصل كان بخلاف ما لو قيل هو يصلي فإنه و إن كان فيه العموم أيضاً أي أيّ مصل كان، لكن لما كان الماضي واقعاً لم يبق فيه للتعدد مجالاً إلا بحسب تعبير اللفظ فدقق حق التدقيق و أما كونه مقدماً فليمتاز عن الشرطية و الاستفهامية حيث يؤخر عنهما العامل دائماً و خالف بعض في اشتراط الأمرين، هذا.

ثم إن لها أربع حالات لأنه إما أن يذكر مايضاف إليه و صدر صلته نحو: أعجبني أيهم هو قائم أو يحذفان نحو: أعجبني أي قائم، أو المضاف إليه دون الصدر نحو: أعجبني أي هو قائم، أو بالعكس نحو: أعجبني أيهم قائم، و تعرب في جميع الأحوال على قول غير سيبويه و لكنه بناها في الصورة الأخيرة لأنها تشبه حينئذ بالغايات المحذوفة منها شيء و لافتقاره إلى الصدر العمدة في الجملة و عليه خرج قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) والمانع أولها و رد الدليل بجريانه في وقت حذف الأمرين بل الاحتياج فيه أشد، و دفع بأنه لما ظهر الإضافة المحتاج اليها ظهر الاحتياج و انفتح بابه و لم يتم ما يحتاج إليه فاضطربت و افتقرت فبنيت و هناك لم يظهر شيء يؤدي بالاحتياج فبقي مكتوباً و أعربت، و هذا وجه لطيف.

(و) الخامسة (ذو) لكنها خاصة بلغة طيّ نحو: و بئري ذو حفرت و ذو طويت، أي الذي حفرته و طويته.

(و)السادسة (ذا) أن تكون مخصوصة بين أسماء الإشارة، عند البصريين موصولة بثلاثة شروط:

---

(١). مريم: ٦٩.

**بَعْدَ مَا وَ مَنِ الْاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ**

**مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْتَ مَاذَا صَنَعْتَ وَ مَنْ ذَا رَأَيْتَ فَذَا مَوْصُولَةٌ وَ مَا وَ مَنْ مُبْتَدَانِ وَالْجَوَابُ رَفْعٌ وَ لَكَ إِلْغَائُهَا فَهُمَا مَفْعُولَانِ وَ تَرْكِيبُهَا مَعَهُمَا بِمَعْنَى أَيُّ شَيْءٍ وَ أَيُّ شَخْصٍ فَالْكُلُّ مَفْعُولٌ**

---

أحدها؛ أن تكون (**بعد ما و من الاستفهاميتين**) باتفاق البصريين على الأول و أكثرهم على الثاني.

و الثاني؛ أن لا تكون للإشارة و ضابطها دخولها على ما لايصلح صلة لها نحو: ماذا العالم، حيث لايصلح المفرد صلة لغير أل.

و الثالث؛ أن لاتكون ملغاة حقيقة بأن اعتبرت زائدة حتى يكون ماذا صنعت في موضع ما صنعت، أو حكماً بأن يقدر تركيباً مع ما و من للاستفهام، فتأتي بهذه الشروط موصولة (**للمذكر والمؤنث**) كمن ذا فعلت و من ذا فعل.

(**مسألة**) لما علمت أن ذا قد تكون زائدة و قد تعتبر جزءاً للاستفهام تعلم أنك (**إذا قلت ماذا صنعت و من ذا رأيت ف**)لك أن تجعل (**ذا موصولة**) خبراً (**و ما و من**) و اسمي استفهام (**مبتدآن والجواب رفع**) أي اسم مرفوع ليطابق المبتدأ نحو: الكتابةُ و خالدٌ و امتناع الإخبار عن النكرة بالمعرفة مخصوص بغير اسم الاستفهام و لك أن تجعل ذا مبتدأً و من و ما خبره وهو الأولى، (**و لك إلغائها**) أي جعل ذا زائدة كما قلنا (**فهما**) أي من و ما حينئذ اسما استفهام (**و مفعولان**) لمابعدهما و هذا هو الإلغاء الحقيقي (**و**) يجوز لك أيضاً (**تركيبها**) أي ذا (**معهما**) أي ما و من و جعل المجموع اسم استفهام (**بمعنى أي شيء**) لغير العالم (**و أي شخص**) للعالم، نحو: ماذا عندك أو من ذا جاءك (**فالكل**) أي مجموع من ذا و ماذا (**مفعول**) لما بعده و هذا هو الإلغاء الحكمي، والمصنف لم يعبر عنه بالإلغاء خلافاً لسائر القوم و كان صنيع المصنف أوفق بالمعنى، فتأمل. و يحتمل في هذه الصورة أيضاً عدم الإلغاء و أثر الاحتمالين يظهر بالتوابع فلو قيل ماذا صنعت أخيراً أم شراً يعلم أنها ملغاة والمجموع مفعول صنعت أو بالرفع يعلم أنها موصولة.

**وَالْجَوَابُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ نَصْبٌ وَ قِسْ عَلَيْهِ نَحْو: مَاذَا عَرَضَ وَ مَنْ ذَا قَامَ إِلَّا أَنَّ الْجَوَابَ رَفْعٌ مُطْلَقاً**

**وَ مِنْهَا الْمُرَكَّبُ، وَهُوَ مَا رُكِّبَ مِنْ لَفْظَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ**

---

(**و الجواب**) للاستفهام (**على التقديرين**) أي على تقدير جعل ذا زائدة أو جعلها جزءاً للفظ الاستفهام (**نصب**) أي اسم منصوب لمطابقته من ذا و ماذا (**و قس عليه**) أي على ماذا صنعت و من ذا رأيت من كل فعل متعد و كل فعل لازم (**نحو: ماذا عرض**) أي ظهر (**و من ذا قام**) فيحتمل الأوجه الثلاثة في ماذا و من ذا (**إلا أن الجواب**) حينئذ (**رفع**) أي اسم مرفوع (**مطلقاً**) سواء كانت ذا موصولة أو ملغاة أو مجعولة جزء الاستفهام لأن من ذا و ماذا على كل تقدير مبتدأ و مطابقة واجب الرفع.

**نكتة:** وجه بناء الموصول افتقاره أصالة إلى جملة الصلة فأشبهت الحروف من حيث احتياجها إلى جملة تذكر معها إلا لفظ "أل" فشبهه وضعي و لفظي، و إعراب أيّ لمعارضة الإضافة لشبهه.

(**و منها**) أي من الأسماء المبنية (**المركب**) أي الاسم المركب المبني فاللام للعهد أو بعض منه بقرينة أن الكلام في المبنيات فلايرد أنه من المركب نحو: اثني‌عشر مع أنه معرب (**وهو**) أي المركب (**ما**) أي كل لفظ (**ركب من لفظين**) اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو مختلفين و إن لم يوجد إلا المركب من اسمين كسيبويه و بعلبك أو من اسم و فعل كبخت‌نصر معرب بوخت بمعنى الإبن ونصّر كفرّح مشدداً اسم صنم، جعل علماً لذلك الأمير لأنه وجد عند ذلك الصنم (**ليس بينهما نسبة**) إضافية أو اسنادية و ليس المراد بها غيرها و إن كانت نكرة واقعة في سياق النفي و شأنها العموم إذ لم يعهد عرفاً إطلاق النسبة على الربط العطفي في نحو: خمسة عشر و لا على الربط بين الشيئين الحاصل بحرف الجر كبيتَ بيتَ ليشكل بهما التعريف جمعاً و يجاب عن تحققها في الأول بما حققه بعض المحققين من أن التركيب العطفي لايدل على النسبة أصلاً أما بعد التركيب فظاهر و ما قبله فلأن النسبة بين المعطوف و ما أسند إلى المعطوف عليه و تلزم منها نسبة و ربط بينهما و لا دلالة بالذات على نسبة بين المعطوفين و في الثاني أيضاً بما

**فَإنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفاً بُنِيَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ وَ حَادِي عَشَرَ وَ أَخَوَاتُهُمَا إلَّا إثْنَيْ عَشَرَ وَ فَرْعَيْهِ إذِ الْأَوَّلُ مِنْهَامُعْرَبٌ عَلَى الْمُخْتَارِ، وِ إلاَّ أُعْرِبَ الثَّانِي**

---

أفاده المولىٰ الجامي ـ قدس سره السامي ـ من أن المراد نسبة مفهومة من ظاهر الهيئة و لا نسبة كذلك فيهما، فإذا سمعت ما تلونا عليك علمت أنه خرج عنه نحو: عبدالله و دخل فيه نحو: صباح مساء و حاديعشر و انطبق التعريف على المعرف طرداً و عكساً (**فإن تضمن الثاني حرفاً**) عاطفة أو جارة (**بنيا**) أي الجزءان على الفتح، أما الأول فلصيرورتها بسبب التركيب كوسط الكلمة، و لا محل فيه للإعراب، و أما الثاني فلتضمنه تلك الحرف، و أما الفتح فللخفة. و إنما قلنا عاطفة أو جارة؟ لأن هذا المركب إما يكون للعدد (**كخمسة عشر و حادي عشر و أخواتهما إلا إثني عشر و فرعيه**) يعني اثنتي عشرة و ثنتي عشرة من أخوات خمس عشر (**إذ**) الجزء (**الأول منها**) أي من إثني عشرة و فرعيه (**معرب**) لشبهه بالمثنى من حيث سقوط نونه بالإضافة و لكن الثاني فيها مبني لتضمن حرف العطف أو من الأحوال كقولهم: فلان جاري بيت بيت، أصله بيتاً لبيت أي ملاصقاً، فحذفت و ركب الاسمان والعامل في بيت جاري لتضمنه معنى مجاوري أو من الظروف الزمانية نحو: صديقى يأتيني صباحَ مساءَ أي كل صباح و مساء، أو المكانية كقولهم سهلت الهمزة بينَ بينَ، أي بينها و بين حرف حركتها أو حركة ماقبلها، و وقعت المحبة بين بين، أي بين العدوين. ففي القسم الأول والثالث العطف مقدر و في الثاني الجارة مقدرة. و خص العدو بالمثال لكثرته في المقال، و أورد منه مثالين ليعلم أن البناء ثابت فيه سواء صلح الجزء الأول منه في الحال للعطف عليه كالمثال الأول، أو كانت صلاحيته له باعتبار الأصل[1] المفيد منه كما في المثال الثاني، فإن عطف عشر على الحادي لايصلح إلا باعتبار أن أصل الحادى عشر أحدعشر إلا أنه لما بني صيغة الفاعل مما دون العشرة كالثالث والرابع بني بما فوقها أيضاً و إلا فعطف العدد على المتعدد غير جائز (**على المختار، و إلا**) أي و إن لم يتضمن الثاني حرفاً بني الجزء الأول فيها لما مرّ و (**أعرب**) الجزء (**الثاني**) لعدم تحقّق

---

(١). في الأصل «باعتبار أن الأصل»

**كَبَعْلَبَكَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَبْنِيّاً قَبْلَ التَّرْكِيبِ كَسِيبَوَيْهِ**

التضمن أو شبه آخر فيه مع منع صرفه على الأفصح (كبعلبك) و جاء فيه وجهان آخران إعراب الجزأين بإضافة الأول إلى الثاني منصرفاً أو لا، ثم إنما يعرب الجزء الثاني من القسم الثاني (إن لم يكن مبنياً قبل التركيب) و إلا فيبقىٰ (كسيبويه) على بنائه، فإن وَيْهاً لما كان مبنياً قبل التركيب لكونه صوتاً أبقىٰ على بعده أيضاً.

**خاتمة:** ليس الأسماء المبنية منحصرة فما ذكر بل الظروف المضافة إلى الجمل نحو: يوم في ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] وكل مبهم أضيف إلى مبني سواء كان زمانياً كحينئذ و يومئذ، أو لا كمثلٍ و غيرٍ مضافا إلى ما أو أنْ، و أنْ و ما بعدها نحو:

نَحْنُ كِرَام مِثْلَ مَا قَدْ سَلَفُوا    لاٰ عَيْبَ فِينَا غَيْرَ أَنْ لاٰ نَسْرِفُ

و اسم لا لنفي الجنس مفرداً، كـ«لا رجل فاضل»، و توابعه المفردة المتصلة نعتاً كـ«لا رجل ظريف»، أو توكيداً كـ«لا شريف شريف»، أو عطفاً كرر لا فيه نحو: لاحول و لاقوة إلا باللّٰه، والمنادى المفرد المعرفة المستغاث المختتم بالألف، والظروف المقطوعة عن الإضافة كقبل و بعد و سائر الجهات، و أسماء الشرط، و أسماء الأفعال، و ما على فعالِ علم مؤنث، أو شبه، و لفظ أمس. و لكن المصنف لم يرد بيان جميعها و لذا صدر المباحث بكلمة منها.

---

(١). المائدة: ١١٩.

اَلتَّوَابِعُ: كُلُّ فَرْعٍ أُعْرِبَ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ وَ هِيَ خَمْسَةٌ اَلْأَوَّلُ: اَلنَّعْتُ وَ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً،

## [التوابع]

(التوابع:) جمع تابع لأنه بعده لأن المراد بها الأسماء التابعة و الموصوف الاسم و لو حكماً كالجمل المعطوفة على ما له محل من الإعراب، والجمل الوصفية. والتابع منقول من الوصفية إلى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع هذا الجمع كالفاعلة الوصفية نحو: كاهل و كواهل و ناصرة نواصر، والجمعية غير ملحوظة و كذا لفظ كل في ما يأتي لأن التعريف لايكون إلا بالجنس للجنس فالمراد بقوله التوابع (كل فرع) التابع ما كان فرعاً بحسب دلالة ظاهر التركيب فرعاً لما لوحظ منه كان ثانياً له سواء كان ثانياً في التركيب أو صاعداً، و إن كان هو المقصود بالنسبة كالبدل (أعرب) (ب)نوع (إعراب سابقه) رتبة و لو مسبوقاً لفظاً نحو: عليك و رحمة اللّٰه السلام، من حيث أنه فرعه سواء كان الإعراب لفظياً أو تقديرياً أو محلياً كزيد الظريف، يا موسى الفتى، كسيبويه الذي له فضل و لم يدخل في الجنس إلا الحال والتمييز بناء على كونهما فرعي ذي الحال والمميز و هما في الحقيقة خارجان بقيد بحسب دلالة ظاهر التركيب (و هي) أي التوابع (خمسة) أقسام:

## [الأول النعت]

(الأول:) منها (النعت) و يرادفه الوصف والصفة، و إنما هما عبارة البصريين و الأول عبارة الكوفيين والفرق بينهما بأن النعت يستعمل في الصفات الزائلة بخلاف الآخرين [و هذا] مردود باستعمال النعت في صفات اللّٰه تعالى (و هو ما دل) أي تابع دل بحسب أصل وضعه و إن عدل عنه لغرض آخر كالصفة المقطوعة للمدح مثلاً، (على معنى) أي صفة ثابتة (في متبوعه مطلقاً) أي دلالة غير مقيدة بمادة في المواد، فقوله: ما دخل فيه التوابع كلها، و بقيد الدلالة على المعنى خرج كلها سوى البدل الدال على معنى فيه في بعض المواد، أما خروج التأكيد والبيان فلأنهما عين الأول و أما العطف بالحروف فلأنه لايدل على معنى فيه بل إنما هو شيء مستقل جيء لورود النسبة عليه و كذا البدل في غالب المواد، و بقيد مطلقاً خرج ما دل

**وَهُوَ إِمَا بِحَالِ مَوْصُوفِهِ، وَ يَتَّبِعُهُ إِعْرَاباً وَ تَعْرِيفاً وَ تَنْكِيراً وَ إِفْرَاداً وَ تَثْنِيَةً وَ جَمْعاً وَ تَذْكِيراً وَ تَأْنِيثاً، أَوْ بِمُتَعَلِّقِهِ وَ يَتَّبِعُ فِي الثَّلَاثَةِ الأُوَّلِ أَمَّا فِي الْبَوَاقِي فَإِنْ رُفِعَ ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ فَمُوَافِقٌ أَيْضاً نَحْو: جَائَتْنِي إِمْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الْأَبِ وَ رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ وَ رِجَالٌ كُرَمَاءُ الْأَبِ، وَ إِلَّا فَكَالْفِعْلِ نَحْو: جاءني رَجُلٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُهُ أَوْ عَالِيَةٌ أَوْ عَالٍ دَارُهُ**

---

منه على معنى في بعض المواد. (وهو) أي النعت (إما) متلبس (بـ)الدلالة على (الحال) المستقرة في ذات (موصوفه، و يتبعه) حينئذ (إعراباً و تعريفاً و تنكيراً و إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً) فهذه ثمانية تفصيلها عشرة، و لابد من تحقّق أربعة منها لتحقق التبعية؛ واحد من الإعراب و واحد من الإفراد و ضديه و واحد من كل اثنين من البواقي (أو) متلبس (بـ)الدلالة على معنى ثابت (لمتعلقه) أي متعلّق الموصوف كالنائب في مررت برجل مؤدب غلامه (و يتبع) هذا القسم موصوفه (في الثلاثة الأول) يعنى الإعراب والتعريف والتنكير دائماً (أما) تبعيته له (في البواقي فـ)ليس بدائمية بل (إن رفع) الصفة (ضمير الموصوف فموافق) له فيها (أيضاً نحو: جائتني إمرأة كريمة الأب و رجلان كريما الأب و رجال كرام الأب) لأن المتحمل لضمير المحمول عليه محمول عليه والتالي واجب المطابقة للمتلوّ ما لم يكن الوصف مما يستوي فيه التذكير والتأنيث، كصبور و جريح فإنه واجب التذكير و أفعل التفضيل المستعمل بمِن أو المضاف إلى النكرة فإنه واجب الإفراد والتذكير، نحو: رأيت رجلاً صبوراً و امرأة صبوراً، و مررت برجل أو رجلين أو رجال أفضل من زيد أو أفضل شخص (و إلا) أي و إن لم يرفع ضمير الموصوف (فـ)هي (كالفعل) في التأنيث وجوباً أو جوازاً و في الإفراد، فلايلزم مطابقته الموصوف فإذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً من البشر متصلاً بعامله فيجب تأنيثه (نحو: جاءني رجل حسنة جاريته) أو غير حقيقي أو من غير بشر (أو) مفصولاً يجوز فيه الأمران نحو: جاءني رجل (عالية أو عال داره) و جاءتني امرأة سمين أو سمينة بقرتها، و جاءتني امرأة داعية في الحجرة بنتها[1]، أو أسند إلى مثنى أو مجموع أفرد واجب التذكير نحو:

---

(١). في الأصل: «جاءتني في الحجرة داعية من قبل بنتها الدعاء».

**وَ لَقَيْتُ اِمْرَأَتَيْنِ حَسَناً عَبْدَاهُمَا أَوْ قَائِماً أَوْ قَائِمَةً فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُمَا.**

---

(لقيت امرأتين حسنا عبداهما أو) جائز الأمرين نحو: لقيت امرأتين (قائماً أو قائمة في الدار جاريتهما).

**فائدة:** ما يصلح لأن ينعت به أربعة أشياء:

الأول: الجملة، و للنعت بها شروط: أحدها تنكير المنعوت نحو: ﴿**وَ اتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّٰهِ**﴾[1] فجملة ترجعون في محل النصب صفة يوماً.

الثاني: أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب إذ لها واقع يوضح به الموصوف للمخاطب بخلاف الإنشاء، و ما وقع منه صفة مأوّل.

الثالث: أن تكون مشتملة على عائد إلى الموصوف لأنه لإفادتها نسبة مستقلة لاترتبط بنفسها لغيرها و ذلك إما مذكور كما سبق أو مقدر كقول الشاعر:

رَأَيْتُ فَبَكَتْ إِذَا رَأَتْ عَيْناً جَرَتْ حُزْناً دُموعٌ قُـطِرَت

أي بعين جرت منها، أو إذا رأت عين التي جرت منها لعشقها الدموع.

و الثاني المشتق، والمراد به ما دل على حدث و صاحبه و ممن قام به أو وقع عليه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و اسم التفضيل بخلاف اسم الآلة والزمان والمكان إذ لا تدل على صاحب الحدث بالمعنى المار و إن شملها مشتق الصرفيين المعبر عنه بما أخذ من المصدر للدلالة على حدث و ذات منسوب إليها.

و الثالث ما يشبهه، كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا، والمنسوب كمررت برجل عراقي، و ذو بمعنى صاحب كمررت برجل ذي فضل.

و الرابع المصدر الثلاثي الغير الميمي، و لايؤنث و لا يثنى و لايجمع، كمررت برجل أو رجلين أو رجال أو امرأة عدل و ذلك لأن المصدر موضوع للماهية المعراة عن التعدد، و التثنية و الجمع ينافيانها، و إنما ينعت بما ذكر للدلالة بها على أحوال المنعوت، فالجامد لايقع صفة إلا بتأويل.

---

(١). البقرة: ٢٨١.

اَلثَّانِي اَلْمَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ، وَ هُوَ تَابِعٌ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ، أَوِ الْفَاءِ، أَوْ ثُمَّ، أَوْ حَتَى، أَوْ أَمْ، أَوْ إِمَّا، أَوْ أَوْ، أَوْ بَلْ، أَوْ لاَ، أَوْ لٰكِنْ نَحْو: جاءني زَيْدٌ وَ عَمْرٌو وَ ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَ الأَوَّلِينَ﴾

---

## [الثاني: المعطوف]

(الثاني) من التوابع الاسم (المعطوف بالحرف، و هو تابع) تحقّق بتبعيته (بواسطة الواو، أو الفاء، أو ثم، أو حتى، أو أم، أو إما، أو أو، أو بل، أو لا، أو لكن) فخرج بقيد الواسطة ماعداه من التوابع و بالإضافة مابعد أي التفسيرية فإنه عطف بيان أو بدل لكن بغير هذه الحروف، أما "الواو" فلمحض الجمع بين المتعاطفين بلادلالة على ترتيب أو عدمه على الصحيح (نحو: جاءني زيد و عمرو) وَ ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَ الأَوَّلِينَ﴾ (١) و اختص بعطف اسم على ما لايتم الكلام بدونه كتضارب بكر و خالد، و قمت بين زيد و عمرو.

و أما "الفاء" فللترتيب معنوياً بأن يكون المعطوف متأخراً في الوقوع عن المعطوف عليه نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّيٰكَ﴾ (٢)، أو ذكرياً بأن لم يكن تحققه بعد تحقّق زمان الأول و يكون غالباً في عطف مفصل على مجمل نحو:

سَأَلْتُكَ يَا مَوْلاَيَ لُطْفاً فَقُلْتُ لَك ... تَفَضَل إِلىٰ بَيْتٍ فُؤَادِي طَلاَهُ لَك

و رتب المصنف كتابه فقال كذا، و أشار إلى كذا فقال كذا.

و أما "ثمّ" فهي للترتيب والتراخي أي انفصال حكم المعطوف عن حكم المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ (٣) و قد تستعمل موضع الفاء.

و أما "لا" فلها شروط: أن يكون معطوفها مفرداً، و أن يتقدمها إيجاب أو أمر اتفاقاً نحو: قام زيد لا عمرو، و أكرم المصلح لا المفسد، و أن لايتناول ماقبله لما بعده، نحو: جاءني رجل لا زيد فلا يقال كذا كما قالوا، و اشترط بعض عدمَ كون عامل المعطوف عليه ماضياً، فلايقال جاء بكر لا عمرو إذ تقديره لاجاء عمرو، و لا يستعمل ذلك إلا في الدعاء، و ردّ بأن تقدير العامل غير مشروط بدليل تخاصَمَ زيد و عمرو، و وقع الصلح بين زيد و عمرو إذ لايقال

---

(١). المرسلات: ٣٨.

(٢). الانفطار: ٧.

(٣). عبس: ٢١/٢٢.

## وَ قَدْ يُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى اِسْمٍ مُشَابَهٍ لَهُ وَ بِالْعَكْسِ

تخاصم زيد و تخاصم عمرو، و لا وقع الصلح بين زيد و بين عمرو إذ بين لا يضاف إلا لمتعدد.

و أما "أو" فإذا تلتْ طلباً فللإباحة والتخيير مثال الأول: كُلِ المن أو العسل، والثاني: أنكح هنداً أو أختها، و في المثال إشارة إلى الفرق بينهما. و إن تلتْ خبراً فللشك أو الإبهام أو التفصيل أو التقسيم أو الإضراب كبل و تكون بمعنى الواو عند الكوفيين.

و أما "لكن" فترد للعطف بشرط إفراد معطوفها و سبق نفي أو نهي عليها و عدم اقترانها بالواو نحو: لايقوم بكر لكن خالد، و إذا اقترن بالواو لايكون للعطف لأن ماقبله و ما بعده لايختلفان بالإيجاب والسلب إذا كانا مفردين. و تركت بيان سائر الحروف إذ أعد لها موضع آخر الكتاب نبينها فيه إن شاء اللّٰه تعالى.

(و) اعلم! أنه كما يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل فكذلك **(قد يعطف الفعل)** ماضياً أو مضارعاً **(على اسم مشابه له)** بأن كان في تأويله معنى مثال الأول قوله تعالى: **﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾**(١) حيث عطف أثرن على على المغيرات لأنها في تأويل واللاتي أغرْنَ، و مثال الثاني قوله تعالى: **﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَ يَقْبِضْنَ﴾**(٢) حيث عطف يقبضن على صافات التي في تأويل يصففن. **(و بالعكس)** أي و يعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى: **﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾**(٣) ففيها يترك الفعل إلى ما هو عليه قبل العطف، و أما إذا عطف على اسم غير شبيه له بأن لم يكن في تأويله و ذلك المصدر والجامد غير المصدر و لايكون هذا العطف إلا بالواو، أو الفاء، أو أو، أو ثم فيجب أن يسلط عليه أن و لو تقديراً ليأول بما يصح عطفه عليهما نحو:

وَ قُبْلَتِي حُبِّي وَ أَنْ أُصَافِحَه     خَيْرٌ لَنَا مِنْ شَمِّ كُلِّ رَائِحَة

ثم إن الضمير المنفصل و هو المنصوب والمرفوع كالاسم الظاهر في العطف به و عليه تقول: أنا و أنت صديقان، و لا تصحب إلا مصلحاً و إياي.

---

(١). العاديات: ٣/٤.    (٢). الملك: ١٩.

(٣). الأنعام: ٩٥.

**وَ لا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مُسْتَتِراً أَوْ بَارِزاً إِلَّا مَعَ الْفَصْلِ بِالْمُنْفَصِلِ أَوْ فَاصِلٍ مَا أَوْ تَوَسُّطِ لَا بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ نَحْو: جِئْتُ أَنَا وَ زَيْدٌ وَ ﴿يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ وَ ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَ لَا آبَاؤُنَا﴾**

---

و لكــن (لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل مستتراً أو بارزاً إلا مع الفصل با)لضمير (المنفصل) بين المعطوف والمعطوف عليه بأن يؤتى به تأكيداً للمتصل إن كان المقام مناسباً له و إلا فيعدل عن عطف المفرد على المفرد إلى عطف الجملة على الجملة فـلايقال ضربت أنا و زيد بل ضربت و ضرب زيد. (أو) مع الفصل ب(فاصل ما) غير الضمير المنفصل المؤكد و غير لا، فإن الأول سابق و الأخير لاحق (أو) مع (توسط لا) المتمحضة للنفي هنا (بين العاطف والمعطوف) مثال الأول (نحو: جئت أنا وزيد) و قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(١) فإن زيداً و زوجك عطفا على الضمير المستتر والبارز بعد الفصل بأنا و أنت.

(و) الثاني نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾(٢) حيث عطف الموصول على الواو في يدخلونها و بعد الفصل بها.

(و) الثالث نحو قوله تعالى حكاية: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَ لَا آبَاؤُنَا﴾(٣) بعطف الآباء على "نا" بعد الفصل بلا، و وجوب أحد الأمرين إنما هو لأن الضمير المرفوع المتصل لشدة ربطه بالعامل كالجزء فلايحسن العطف عليه لكن لما أكد أو وقع الفصل بين المعطوفين يطول الكلام فلو لم يسامح في العطف و جيء بالعامل و يقال ضربت أنا و ضرب زيد مثلاً لتحقق الإفراط فـي الطول و هذا وجه شامل و يقال في خصوص التأكيد أنه لما أكد كان المعطوف عليه هو التأكيد، أو ظهر عدم جزئية الضمير لأن الجزء لايؤكد، فدقق.

و مما مرّ علم أن العطف على الضمير المنصوب لايحتاج إلى الفصل و مما ينبغي أن يعلم أن العطف على المرفوع المتصل بلافصل واقع لكن قليلاً و لذا قال و لايحسن.

---

(١). البقرة: ٣٥. (٢). الرعد: ٢٣.
(٣). الأنعام: ١٤٨.

**تَتِمَّةٌ:** وَ يُعَادُ الْخَافِضُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى ضَمِيرٍ مَجْرُورٍ نَحْو: مَرَرْتُ بِكَ وَ بِزَيْدٍ وَ لاَ يُعْطَفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ إلاَ فِي نَحْوِ: فِيالدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو.

---

(**تتمة**: و **يعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور**) لئلا يعطف على ما هو كالجزء، و معلوم أن تأكيد المعطوف عليه بالمنفصل لايمكن هنا لعدم مجيء المجرور المنفصل، فإذاً يعاد الخافض عوضاً عن الفصل سواء كان حرفاً (**نحو: مررت بك و بزيد**) أو اسماً نحو: أتاني غلامه و غلام بكر، و ذهب بعض منهم ابوحيان و ابن‌مالك إلى جواز العطف بدون الإعـادة لوروده في أفصح الكلام نحو: ﴿وَ اتَّقُوا اللّٰهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَ الْأَرْحَامِ﴾[1] بالعطف على مجرور الباء بلا إعادتها، (و لا) يجوز (**العطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور**) عند الجمهور، لأن الحرف الواحد لم‌يقوّ أن ينوب عن العاملين (**إلا في**) ما تقدم المجرور في المعطوف و تأخر المنصوب نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً فالحجرة معطوفة على الدار المعمول لفي، و عمرو على زيد الامـعمول لأن، أو المـرفوع (**نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو**)، فإن العامل في زيد هو الابتداء و ذلك لكثرته في كلامهم بحيث يـبعد ردّه و عـدم اتباعه، و مذهب سيبويه و الفراء المنع مطلقاً و عليه ابن‌مالك، والتفريق بينهما في المذهب في بعض الكتب ليس بحق، و مذهب بعض الجواز مطلقاً، و بعض جوزه في غير ما جوزه فـيه الجمهور ذكرها يوجب الملال الموفور.

و إنما قال على المشهور إذ صرح بعض المحققين بأن مذهب المتقدمين مـن الجـمهور الجواز مطلقاً إلا في ما وقع الفصل بين العاطف والمجرور، نحو: إن زيداً في الدار و عمراً في الحجرة، بعطف حجرة على الدار و عمراً على زيد فإنه ممتنع اتفاقاً لأن العاطف في قوة الجار فيصير الكلام كأنه فصل فيه بين الجار والمجرور و هو ممتنع.

---

(١). النساء: ١.

**اَلثَّالِثُ اَلتَّأْكِيدُ وَ هُوَ تَابِعٌ يُفِيدُ تَقْرِيرَ مَتْبُوعِهِ أَوْ شُمُولِ الْحُكْمِ لِأَفْرَادِهِ وَ هُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ وَ هُوَ اللَّفْظُ الْمُكَرَّرُ أَوْ مَعْنَوِي وَ أَلْفَاظُهُ اَلنَّفْسُ وَالْعَيْنُ**

---

**فائدة:** و لايجوز العطف على معمولات عاملين مختلفين اتفاقاً، فلايقال: إن زيداً في البيت على الفراش والقصرِ نطعٍ عمراً على معنى أن في القصر على نطع عمراً[١]. و يجوز العطف على معمولي أو معمولات عامل واحد اتفاقاً، فيقال: اجلس بكراً و خالداً و عمراً و ماجداً، و اعلم فضلُ [بكراً] سعداً قائماً و سعيداً سعداً عالماً، هذا.

## [الثالث: التأكيد]

(الثالث) من التوابع (التأكيد) و جاء بالواو وهو أكثر استعمالاً و ليس أحدهما منفرداً بتصرف ليجعل أصلاً للآخر (و هو تابع يفيد تقرير) نسبة (متبوعه) فيجعل كونه منسوباً أو منسوباً إليه مقرراً (أو شمول الحكم لأفراده) مثلاً أنك إذا أسندت حكماً إلى فاعل فالمخاطب قد يتوهم سهوك أو غلطك في لفظه فتدفع ذلك بالتأكيد اللفظي و ربما يتوهم المجاز الحذفي بأن يراد بجاءني الأمير مثلاً جاءني وزير الأمير، أو العقلي بأن يراد به جندٌ لأنه من متعلقاته و تدفع ذلك بالنفس والعين من ألفاظ التأكيد المعنوي أو توهم عدم شمول الفاعل لأفراده على طريق المجاز المرسل بإطلاق الكل على الجزء بأن يراد بالقوم في جاءني القوم بعضهم أو المجاز العقلي بإسناد ما هو للبعض إلى الكل أو المجاز الحذفي بإرادة بعض القوم فتدفع ذلك بغيرهما من ألفاظ الإحاطة.

ثم إن قوله: تابع، جامع للأفراد و الأغيار، و قوله: يفيد إلى أفراده مخرج الأغيار منها. (و هو) أي التأكيد (إما لفظي و هو اللفظ المكرر) لمتبوعه و ليست ألفاظه محصورة (أو معنوي والفاظه) محصورة منها (النفس والعين) والمراد بهما حقيقة الشيء و ذاته و إن لم يكن له نفس و لا عين، فإن أريد بهما في جاءني خالد نفسه أو عينه ماهو المشتهر و المراد منهما لغة كان بدل البعض من الكل لا تأكيداً، و إذا اجتمعت في المثال قدم النفس لأنها تطلق على الذات

---

(١). في الأصل: «إن في القصر على الفراش نطع عمراً» و الصحيح ما أثبتناه.

وَ هُمَا يُطَابِقَانِ الْمُؤَكِّدَ فِي غَيْرِ التَّثْنِيَةِ وَ هُمَا فِيهَا كَالْجَمْعِ تَقُولُ: جاءني زَيْدٌ نَفْسُهُ وَالزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ وَكِلَا وَكِلْتَا لِلْمُثَنَّى وَكُلٌّ وَ جَمِيعٌ وَ عَامَّةٌ لِغَيْرِهِ مِنْ ذِي أَجْزَاءٍ يَصِحُّ اِفْتِرَاقُهَا وَ لَوْ حُكْماً نَحْو: اِشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ، وَ يَتَّصِلُ بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكِّدِ وَ قَدْ يَتْبَعُ كُلٌّ بِأَجْمَعَ وَ أَخَوَاتِهِ

**مَسْأَلَتَانِ: لَا يُؤَكَّدُ النَّكِرَةُ إِلَّا مَعَ الْفَائِدَةِ**

---

حقيقة مع الاشتهار (**وهما**) أي النفس والعين (**يطابقان**) من الحيث الصيغة صيغة (**المؤكد**) إفراداً و تذكيراً و غيرهما (**في غير التثنية**) أي في غير حالكون المؤكد تثنية، أي في المفرد و الجمع (و) إنما صيغتهما (**فيها**) كصيغتهما (**في الجمع**) لأن المثنى جمع معنىً، و لكراهة اجتماع مثنيين، و جاء تثنيتهما و إفرادهما لكن على قلة، و الاحتمالا الثلاثة جارية في كل مثنى معنى أضيف إلى ما يتضمنه كأكلتُ فخذَيْ الدجاجتين. (**تقول: جاءني زيد نفسه والزيدان أنفسهما**) على كثرة و نفساهما و نفسهما بقلة (**و الزيدون أنفسهم**) و لايلزم إضافة الشيء إلى نفسه لأن النفس والعين يعمان المؤكد و غيره. (و) منها (**كلا و كلتا**) لتأكيد (**المثنى**) أي الدال على اثنين مذكرين أو مؤنثين سواء كان مثنى لفظاً، نحو: جاءني الفقيهان كلاهما أو لا لكن مع اتحاد العامل نحو: جاءني عمرو و بكر كلاهما، لا نحو: ذهب خالد و كتب واجد كلاهما. (و) منها لفظ (**كل و جمع و عامة لغيره**) أي لغير المثنى (**من ذي أجزاء يصح افتراقها و لو**) كان الافتراق (**حكماً**) أي بأن يصح ربط عامله ببعضه (**نحو: اشتريت العبد كله، و**) يجب أن (**يتصل**) الكل منها (**بضمير مطابق للمؤكد**) في التذكير و الإفراد و أضدادهما كما ظهر ذلك من الأمثلة (**و قد يتبع**) لفظ (**كل بأجمع و أخواته**) أي أكتع و أبتع و أبصع، و كلها بجمعاء و اخواته، و كلهم بأجمعين و أخواته و كلهن بجُمَعَ و أخواته.

(**مسألتان**) الأولى أنه (**لايؤكد النكرة إلا مع الفائدة**) و هذا مذهب الكوفيين و ضبطوا وجود الفائدة بكون المنكر المؤكد زمناً محدوداً كيوم و سنة و شهر، والتأكيد من ألفاظ الإحاطة نحو: سرت يوماً كله، و صمت شهراً كله، فلايجوز صمت زمناً كله، و لميشترط الرضي والشاطبي إلا الفائدة و لو لميكن المؤكد زمناً و لا التأكيد من ألفاظ الشمول كمثال

**وَ مِنْ ثَمَّ اِمْتَنَعَ رَأَيْتُ رَجُلاً نَفْسَهُ وَ جَازَ اِشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ وَ إِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بَارِزاً أَوْ مُسْتَتِراً بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ نَحْو: قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ وَ قُمْ أَنْتَ نَفْسَكَ.**

---

الاشتراء، و هذا هو الحق الذي لاينبغي العدول عنه إذ لما كان المقصود الإفادة فلاوجه للتخصيص بما قالوا، و على هذا مشى المصنف واليه يميل كلام بعض المحققين و اعتذر عن تخصيص الكوفيين بالبناء على الغالب. (**و من ثم**) أي و من أجل امتناع تأكيد النكرة بدون الفائدة و جوازه معها (**امتنع**) تأكيد رجلاً في (**رأيت رجلاً نفسه**) إذ لا فائدة فيه (**و جاز اشتريت العبد كله**) لدفع التوهم شراء البعض، و أما مذهب البصريين فمنع التوكيد بها مطلقاً و استدلوا بأن ألفاظ التوكيد كلها صارفة سواء أضيفت لفظاً أو لا، فيلزم في تخالف المؤكَّد والمؤكِّد تعريفاً و تنكيراً و هو محال عندهم.

المسألة الثانية أنه (**إذا أكد الضمير**) أي أريد تأكيد الضمير (**المرفوع المتصل بارزاً أو مستتراً بالنفس والعين ف**)يلزم أن يخرج المراد من القوة إلى الفعل (**بعد**) تأكيد ذلك الضمير المراد التأكيد بهما بالضمير (**المنفصل**) و أما دليل وجوب التأكيد المنفصل فهو أن الضمير المار كالجزء من الكلمة فكرهوا أن يؤكدوا ماهو كالجزء بالأجنبي المستقل أعني الظاهر، و من هذا يظهر دفع ما أشير إليه في التأكيد حين العطف على الضمير المرفوع المتصل فتذكر و أما التخصيص بالنفس والعين فلكراهة مجهولية الفاعل عند استتار الضمير المؤنث إذ لو قيل المرأة خرجت عينها لربما توهم الباصرة (**نحو: قوموا أنتم أنفسكم**) لتأكيد البارز (**و قم أنت نفسك**) لتأكيد المستتر.

ثم إن المصنف جرى على المشهور، و إلا فليس التأكيد بالمنفصل حينئذ لازماً إذ قد صرحوا بأن الواجب هنا أحد الأمرين من التوكيد أو الفصل، نحو: قمتم اليوم أنفسكم، و تقدير الجزاء بالحس غير حسن.

و اعلم! أنه قد ظهر من التقييد بالمتصل أن المنفصل حكمه كحكم الظاهر وهو كذلك، نحو: هو نفسه قائم.

**اَلرَّابِعُ اَلْبَدَلُ وَ هُوَ التَّابِعُ اَلْمَقْصُودُ إِصَالَةً بِمَا نُسِبَ إِلَى مَتْبُوعِهِ وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ**

## [الرابع: البدل]

(الرابع) من التوابع (البدل و هو التابع المقصود إصالة) و بالذات بحيث يكون المتبوع توطئة لذكره (بما) أي بحكم (نسب إلى متبوعه) إيجاباً أو نفياً، و لئن دققت النظر تجد هذا أوضح مما قاله المحققون لإدخال نحو: ماقام أحد إلا زيدٌ في البدل، و إن صح إرجاعه إلى ما قلنا و لايحتاج إلى تأويله بما قام أحد غير زيد، فدخل في التابع كلها و خرج بقوله مقصوداً النعت والتوكيد و عطف البيان فإنها مكملة للمقصود بخصيص المتبوع كما في الأول أو برفع الاحتمال عنه كما في الثاني، أو بالإيضاح كما في الثالث. و أما المعطوف بالحرف فثلاثة أقسام: الأول، ماليس مقصوداً بالحكم أصلاً كالمعطوف بلا، نحو: أكرم زيداً لا عمراً، و المعطوف ببل و لكن بعد النفي، نحو: ماجاءني زيد بل عمرو أو لكن عمرو، فهذا خارج بقيد المقصود بل التوابع الثلاث، والثاني مقصود بالنسبة دون ماقبله كالبدل وهو المعطوف ببل و لكن بعد الاثنان، والثالث مقصود مع ماقبله كالمعطوف بسائر الحروف، و لاشك في إخراج هذا القسم الثالث بقيد أصالة، لأن معنى كون الشيء مقصوداً أصلياً بالحكم أن يكون المقصود من تركيب الكلام الإسناد إلى ذلك الشيء و هذا ليس كذلك، و أما في إخراج القسم الثاني بهذا القيد فغير واضح إلا أن يتكلف و يقال أن المقصود إصالة لاينسب إليه الحكم بالواسطة فكأنها تضمن عدم الواسطة المخرج للقسم الثاني، فتأمل. (وهو) أربعة أقسام:

القسم الأول (بدل الكل من الكل) و هو الذي كان تمام المبدل منه و سماه بعض بدل المطابقة حذراً عن استعمال لفظ الكل المشعر بالأجزاء في ما وقع في اسم اللّٰه تعالى، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اَللّٰهِ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَ الْأَرْضِ﴾[1] بجر لفظ الجلالة على البدلية، و هذا القسم خال عن ضمير المبدل منه لأنه عين البدل فيستغني عن الرابط نظير ما كان المبتدأ عين الخبر.

---

(١). إبراهيم: ١/٢.

**وَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ وَ هُوَ الَّذِي اشْتَمَلَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَشَوَّقُ السَّامِعُ إِلَى ذِكْرِهِ نَحْو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾**

---

(و) القسم الثاني (بدل البعض من الكل) سواء كان البدل مساوياً للباقي من المبدل منه نحو: قرأت الكتاب نصفه، أو أقل نحو: خطنت الثوب ثُلُثه، أو أكثر نحو: أكلت الرمان ثلثيه، خلافاً لمن خصصه بالصورة الثانية. و لابد في هذا القسم من ضمير يربط البعض بكله.

(و) القسم الثالث (بدل الاشتمال) والمشهور أنه (هو الذي اشتمل المبدل منه) عليه لا اشتمال الظرف الحقيقي على المظروف بل اشتمالاً ثابتاً (بحيث يتشوق السامع) من ذكر المبدل منه (إلى ذكره) فالمراد بالاشتمال تشويقه الناظر إلى ذكر البدل و دلالته عليه إجمالاً بحيث يبقیٰ سامع المبدل منه منتظراً لذكر البدل (نحو:) قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] فإن السؤال إنما هو عن معنى في الشهر لا عن ذاته لكونه معلوماً لهم فإذا ذكر الشهر تبقى النفس منتظرة لبيان المعنى المراد بالسؤال، و هذا وجه مطرد.

و قال بعض: المراد اشتمال البدل عليه و استدل بعدم جريان الأول في نحو: سرق زيد ثوبه، فإنه المشتمل هو الثوب لا زيد، و هذا القول مع أنه منقوض بسرق الصندوق ما فيه، فإنه المشتمل هو الأول مردود بأنه ليس المراد بالاشتمال إلا مامرّ وهو ليس بمنتقض.

و قال بعض: المشتمل هو العامل بمعنى أن العامل يدل عليه و يقتضيه إجمالاً فإن الإسناد إلى المبدل منه في أعجبني زيد حسنه ما لايكتفى به إذ الإعجاب لايتعلق بذات زيد إلا باعتبار أوصافه و لما استلزم العامل وجوده كان كأنه مشتمل عليه و ردّ هذا بنحو زيد ماله كثير إذا كان المال بدل اشتمال إذ لا عامل هنا لفظاً يدل عليه، و جعْلُ الابتداء كأعجبني في الدلالة و الاقتضاء أمر بعيد، و بقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، اَلنَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[2] فإن النار بدل اشتمال مع أن الأصحاب ينسب إلى الأخدود حقيقة و لايقتضي شيئاً آخر على أنك لو تأمّلت في الأمثلة علمت أن الاقتضاء نشأ من المبدل منه لا العامل، والوجه هو الأول.

---

(١). البقرة: ٢١٧. (٢). البروج: ٤/٥.

**وَ بَدَلُ الْمُبَايِنِ وَ هُوَ إِنْ ذُكِرَ لِلْمُبَالَغَةِ سُمِّيَ بَدَلُ البِدَاءِ كَقَوْلِكَ: حَبِيبِي قَمَرٌ شَمْسٌ وَ يَقَعُ مِنَ الْفُصَحَاءِ أَوْ لِتَدَارُكِ الْغَلَطِ فِبَدَلُ الْغَلَطِ نَحْو: جاءني زَيْدٌ اَلْفَرَسُ وَ لاَيَقَعُ فِي كَلَامِ الْفُصَحَاءِ.**

---

ثم إن البدل الاشتمال قد يكون مصدراً مكتسباً كأعجبني زيد علمه، أو غير مكتسب و هذا إما لازم كأعجبني زيد حسنه أو لا كأعجبني زيد كلامه، و غير مصدر مشتملاً على المبدل منه اشتمال الظرف على المظروف، نحو: سلب زيد ثوبه، أو لا كسرق كتابه، فينبغي أن لايراد بالاشتمال إلا ما سبق إذ غيره لايطرد، و هذا القسم في وجود الضمير الرابط كالقسم الثاني.

(و) القسم الرابع (بدل المباين وهو) ثلاثة أقسام: لأنه (إن) كان المبدل منه مقصوداً بحيث لم يسبق اللسان إليه و لم يفسد قصده و لكن أضرب عن الأول و (ذكر) الثاني متراخياً عنه في الوصف (للمبالغة سمي بدل البدل) و الإضراب (كقولك:

حَبِيبِي قَمَرٌ شَمْسٌ عَلَت ... أُفُقَ السَّمٰوَاتِ بِهِ الْأَرْضُ انْجَلَت

(و يقع) هذا القسم (من الفصحاء). والثاني ما أفاده بقوله: **(أو لتدارك الغلط)** أي و إن لم يكن الغلط مقصوداً بل سبق إليه اللسان و جيء بالبدل لتدارك الغلط **(فبدل الغلط)** فإن البدل بدل عن لفظ غلط **(نحو: جاءني زيد الفرس)** حيث لم يقصد زيداً أبداً. و إنما سبق إليه اللسان و إن جيء به مقصوداً ثم تذكر المتكلم أنه غير مقصود و إنما تلفظ به للجهل بعدم مقصوديته و اشتباه المقصود بغيره فهو بدل النسيان و هذا هو القسم الثالث، والمصنف مشى على نهج النحاة حيث لم يفرقوا بين القسمين الأخيرين نظراً إلى المآل فإنه لما لم يكن زيد مقصوداً في نفس الأمر فلافرق في أن جيء به في لباس المقصود أو لا و إلا فالغلط متعلّق باللسان، والنسيان بالجنان (و لايقع) شيء من هذين القسمين **(في كلام الفصحاء)** على هذا المنوال بل يذكرونه في صورة العطف ببل.

**هِدَايَةٌ: لاَيُبْدَلُ الظَّاهِرُ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي بَدَلِ الْكُلِّ إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ نَحُو: ضَرَبْتُهُ زَيْداً قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَ لَايُبْدَلُ الْمُضْمَرُ مِنْ مِثْلِهِ وَ لَا مِنَ الظَّاهِرِ، وَ مَا مُثِّلَ بِهِ مُصَوَّغٌ عَلَى الْعَرَبِ وَ أَمَّا نَحُو: قُمْتُ أَنَا وَ لَقِيتُ زَيْداً إِيَّاهُ تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ**

---

**(هداية:)** اعلم! أنك إذا أردت إبدال اسم عن اسم فالاسمان إما مظهران، أو الأول ضمير والثاني ظاهر، أو مضمران، أو الأول ظاهر والثاني ضمير، فإن كانا مضمرين فالإبدال جائز بلاحرج، و إن كان الأول مضمراً والثاني مظهراً فإن كان بدل البعض أو الاشتمال أو الغلط فهو جائز كأعجبني وجهك أو كلامك أو أحرقتك كتابك سواء فيذلك أقسام الضمائر، ولكن (لايبدل) الاسم (**الظاهر عن المضمر في بدل الكل**) من الكل (**إلا من**) قسم ضمير (**الغائب نحو:** ضربته زيداً) فلايجوز ذلك في ضمير الحاضر والمتكلم إلا إذا كان التوكيد لمعنى الشمول نحو قوله تعالى حكاية: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا﴾[(١)] أي لجميعنا، فإن عادة العرب ذكر طرفي الشيء و أرادة جميعه، و وجه الامتناع أن بدل الكل متحد مع المبدل منه، و أن البدل ينبغي أن يفيد ما لايفيده المبدل منه بدليل امتناع مررت بزيد رجل، فلو أبدل اسم الظاهر عنهما و هما أعرف المعارف لزم كون البدل أنقص لأن مدلولهما واحد، و فيالأول زيادة بخلاف بدل البعض و الاشتمال والغلط والكل الذي فيه معنى الشمول فإن مفهوم الثلاثة الأول ليس متحداً مع مفهوم المبدل منه و مفهوم الأخير و إن كان متحداً إلا أن فيه زيادة و هي الإحاطة فتجبر الأعرفية، و من هنا يعلم وجه عدم الحرج في الإبدال عن ضمير الغائب، و الأخفش جوّز نحو: ضربتك زيداً، و منع الاتحاد و عدم الإفادة ألاترى أن مررت بك المسكين، و ضربني المظلوم مفيدان بلا شبهة، و كلامه متجه، و إن كانا من القسمين الأخيرين، فالحكم ما (**قاله بعض المحققين**) من أنه (**لايبدل المضمر من مثله و لا**) يبدل (**من**) الاسم (**الظاهر، و ما مثل به**) مما أبدل فيه المضمر عن مثله أو عن الظاهر فـ(**مصوغ**) و مفترى (**علىالعرب**) ليس بلغتهم (**و أما نحو: قمت أنا و لقيت زيداً إياه**) مما سُمعا منالعرب و لامجال لإدعاء الصوغ و الافتراء فيحكم على الضمير فيه بأنه (**تأكيد لفظي**) للضمير أو الاسم الظاهر.

---

(١). المائدة: ١١٤.

**اَلْخَامِسُ عَطْفُ الْبَيَانِ وَ هُوَ تَابِعٌ يُشْبِهُ الصِّفَةَ فِي تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ نَحُو: جاءني زَيْدٌ أَخُوكَ وَ يَتْبَعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنَ الْعَشَرَةِ كَالنَّعْتِ وَ يَفْتَرِقُ عَنِ الْبَدَلِ**

---

ثم اعلم! أن القول بأن الضمير لايبدل من المضمر قول الكوفيين، و أما البصريون فذهبوا إلى أن الإبدال المذكور جائز سواء كان مع احتمال التوكيد أيضاً كما في قمت أنا و قمتَ أنت، أو لا كما في رأيتك إياك فإن إياك عندهم بدل لا توكيد لأنه إذا أريد التوكيد أُوتي بالضمير المرفوع المنفصل فيقال رأيتك أنت، فقد علم مما أفدتك أن لفظ الضمير المرفوع المتصل يستوي فيه الإبدال والتوكيد عند البصرين بخلاف المنصوب، و مما يلزم التنبيه عليه أن نحو: رأيت زيداً من المصوغات و لم‌يسمع من العرب مع أن الظاهر من كلام المصنف سماعه، ثم يشكل على القول بأنه تأكيد لفظي أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر لأن المؤكَّد بالفتح أقوى من المؤكِّد فأمر توكيديته.

## [الخامس: عطف البيان]

(و) الخامس من التوابع (**عطف بيان و هو تابع**) جامد أو في معناه (**يشبه الصفة في توضيح متبوعه**) إن كان معرفة و تخصيصه إن كان نكرة و ترك هذا إما لقلته أو للاختلاف فيه حيث نفاه جمهور البصريين مستدلين بأن النكرة لاتبين النكرة و إن ردّ عليهم بجواز أن يكون بعض النكرات أخص من بعضها فقوله: تابع جنس جامع، و قوله: يشبه الصفة يخرجها لأن الشيء عين نفسه لاشبيهها، و كذا تخرج بقولنا جامد فإنها إما مشتقة أو مؤوّلة بها، و بوجه الشبه خرج التوابع الثلاث الباقية، نحو: أقسم باللّه أبوحفص عمر، فعمر عطف بيان لأبي‌حفص حيث بين المراد منه (**نحو: جاءني زيد أخوك**) إذ لما تعدد وضع زيد احتمل عند المخاطب أن يكون المراد به سمي بزيد آخر، و بقوله أخوك بينه، و بهذا اندفع ما قيل أن الأعلام منصوصة فلاتحتاج إلى المبين (**و يتبع**) عطف البيان متبوعه (**في أربعة**) أشياء (**من**) الأمور (**العشرة**) السالفة الذكر (**ك**)ما أن (**النعت**) يتبع منعوتها فيها، و أمره سهل ثم إن عطف البيان إذا قصد به ما قصد بالبدل يجوز أن يعرب على كونه بدل كل لاغير (**و يفترق**) عطف البيان (**عن البدل**) بمعنى أن الأول لايصبح القصد الثاني به في ما لم‌يصح الاستغناء عن البيان أو لم‌يصح حلوله

**نَحُو: هِنْدٌ قَامَ أَبُوهَا زَيْدٌ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ، وَ هُنَا لَابُدَّ مِنْهُ وَ نَحُو: يَا زَيْدٌ الْحَارِثُ وَ نَحُو: جَاءَ الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تِكْرَارِ الْعَامِلِ وَ هُمَا مُمْتَنِعَانِ.**

---

محل المتبوع و ذلك لأن البدل يصلح لشيئين: الأول الاستغناء عنه بمعنى افتراقه عن الجملة التي فيها و تقرير عامل مستقل له، لأن البدل في نية التكرار للعامل، والثاني الاستغناء عن متبوعه و حلوله محله و ذلك لأن المبدل منه توطئة للمقصود، فكل تابع لم يصلح لأحدهما ليس بدلاً، مثال ما لم يصلح للأول تابع في جملة خبرية افترقت إلى رابط وكان فيه، نحو: هند قام زيد أبوها، فإن الأب لو كان بدلاً لجاز تقرير عامل مستقل له و افتراقه عن جملة الخبر مع أنه لو افترق عنها لخلت عن الرابط أو جملة صلة أو صفة نحو: جاءني الذي قام زيد أبوه، أو رجل قام بكر أخوه، فتعين البيان. و مثال ما لم يصلح للثاني تابع في جملة خبرية ذات عائد في المتبوع، **(نحو: هند قام أبوها زيد)** فإن زيداً لو كان بدلاً لصح حلوله محل المتبوع **(لأن المبدل منه)** في حكم السقوط و ليس مقصوداً **(فهو مستغن عنه، و هنا لابد منه و)** افتراق من وجوده و إلا لخلت الجملة عن العائد، و تابع المنادى المحلّى بأل **(نحو: يا زيد الحارث و)** تابع خال منه للمعرف به المضاف إليه للوصف المحلّى بـه **(نحو: جاء الضارب الرجل زيد)** فلو كان الحارث و زيد بدلين لكان التقدير يا الحارث و يا الضارب زيد **(لأن البدل في نية تكرار العامل)** فيجوز سوق البدل مع عامله بحيث كأنه حلّ محل المبدل منه **(و هما)** أي ياالحارث و ياالضارب زيد **(ممتنعان)** لعدم جواز دخول يا على المعرف باللام و إضافة الوصف المحلى بأل إلى الخال عنه، و كذلك تابع مفتقر لما أضيف إليه [مثل:] كلا و كلتا نحو: هذان كلا أخويك زيد و عمرو، أو لعامّ أضيف إليه أفعل التفضيل، نحو: زيد أفضل الناس والرجال[1] و الإناث، والتابع الخالي من أل للوصف أي أو اسم الإشارة إذا حلى به، نحو: يا أيها الرجل زيد، و يا هذا الفقيه زيد.

---

(١). في الأصل: «الناس الرجال»

اَلْأَسْمَاءُ الْعَامِلَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْأَفْعَالِ وَ هِيَ خَمْسَةٌ أَيْضاً اَلْأَوَّلُ اَلْمَصْدَرُ وَ هُوَ اِسْمٌ لِلْحَدَثِ الَّذِي اُشْتُقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مُطْلَقاً إِلَّا إِذَا كَانَ مَفْعُولاً مُطْلَقاً

---

**تنبيه:** لا أظنك ذا ملالة في تعليل المصنف في المثال الأول بغير ما علل به في البواقي مع أن كلاً منها بناء على كلامنا من قسم لأن أساس وصفي البدل المذكورين أولاً هو كونه مقصوداً بالنسبة دون متبوعه، و من هذا يلزم كونه في نية تكرار العامل و الاستغناء منه و كذا الاستغناء من نفسه المبين ما هو المراد منه في صدر البحث، ففي تعريف المصنف إشارة إلى التدقيق والتحقيق، و باللّٰه التوفيق.

## [الاسماء العاملة المشبهة بالأفعال]

هذا باب (الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال) والفروع لها فيه و إن لم يكن في الحقيقة فرعاً له كالمصدر على قول بعض (و هي خمسة أيضاً) كالتوابع:

## [المصدر]

(الأول) منها (المصدر وهو اسم للحدث) إن كان المراد به المعنى القائم بالغير صدر عنه كالضرب أولا كالطول ففي توصيفه بقوله (الذي اشتق منه الفعل) مجاز بتوصيف المدلول بوصف الدال، و إن كان المراد به ألفاظ المصادر و إن كان هذه الإرادة بعيدة فهي حقيقة و جعل الموصول صفة الاسم و إبقاء الحدث على ما اشتهر ركيک، ثم فرقوا بينه و بين اسم المصدر بوجوه منها أن المصدر ما له فعل يشتق منه كالانطلاق، فإن فعله انطلق، و اسم المصدر بخلافه كالقهقرى فإنه اسم لنوع رجوع و لا فعل له من لفظه، و هذا فرق لفظي، و أما الفرق المعنوي فهو أن معنى المصدر الحدث و معنى اسم المصدر لفظ المصدر الدال عليه، فإن الكلام دال على التكليم الدال على التخاطب. و قال بعض: مدلول المصدر اللفظ و مدلول اسم المصدر الحدث فيراد بلفظ الضرى لفظه و بسبحان اللّٰه التنزيه لا لفظ التسبيح، و قد يطلق اسم المصدر على الآلة التي بها يكتسب الفعل كالطهور لما يتطهر به، والوضوء لما يتوضأ به. (و يعمل) المصدر (عمل فعله مطلقاً) أي لازماً أو متعدياً بشرائط: أن لايكون مصغراً و لا متبعاً قبل العمل لقوة جانب الاسمية و ضعف الفعلية بهما و لامضمراً إذ لم يعهد إعماله خلافاً للكوفيين، و لا لمرّة

**إِلَّا إِذَا كَانَ بَدَلاً عَنِ الْفِعْلِ فَوَجْهَانِ وَ الْأَكْثَرُ أَنْ يُضَافَ إِلَى فَاعِلِهِ وَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ وَ إِعْمَالُهُ مَعَ اللَّامِ ضَعِيفٌ.**

---

لمخالفة الفعل ما لم يكن أصلية و لا مفصولاً من معموله بأجنبي لضعفه و لا محذوفاً لئلا يرد المَثَل السائر ما أرشد العون يأتي الذابحين و لا يعطوه لحماً فيرسل شعر شاربه. و أن تصح وقوع فعل موقعه إما مع أن، نحو: أعجبني ضربك أمس أو غداً، أي أن ضربت أو تضرب، أو مع ما المصدرية والفعل للحال فقط كيعجبني ضربك الآن أي ما تضربه (**إلا إذا كان**) المصدر (**مفعولاً مطلقاً**) نحو: ضربتك ضرباً، إذ لا يصلح حلول الفعل محله لا مع أن و لا مع غيره، فعلم أنه لا يعمل وقت كونه مفعولاً مطلقاً تأكيدياً (**إلا إذا كان بدلاً عن الفعل**) نحو: ضرباً زيداً (**فا**)**في إعماله** حينئذ (**وجهان**) فذهب بعض إلى جواز إعماله لكونه بدلاً عما هو عامل فنصب زيداً به و آخرون إلى امتناعه لعدم تحقّق أن في المنوب فنصب زيداً بالمحذوف، ثم إنه يستعمل مضافاً و منوناً و مع أل و عمله مضافاً أكثر من عمله غير مضاف، فيضاف تارة للمفعول، نحو:

يَحْزُنُنِي ظُلْمُكَ جَابِرَ الْمَمَا ... لِيكِ وَ يَجْزِي رَبُّ الْأَرْضِ وَ السَّمَا

و إلى الفاعل، (**و الأكثر أن يضاف إلى فاعله**) لمناسبة اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: ﴿**وَ لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ**﴾[١] الآية، و الأقيس إعماله منوناً لأنه يشبه الفعل في عدم تعريفه، والكوفي لا يعمله حينئذ لان التنوين من خواص الأسماء (**و لا يتقدم معموله عليه و إعماله مع اللام ضعيف**) قياساً لمخالفته الفعل، و قليل سماعاً نحو: ضعيف النكاية أعداءه، فالنكاية مصدر مقارن بأل و أعداءه بالنصب مفعوله و فاعله محذوف أي ضعيف نكايته أعدائه، و جوزه سيبويه بلا حرج و منعه الكوفيون لما مرّ في المنون، و قال بعض إنكان أل فيه نائبة عن الضمير كما في البيت فجائز إذ اللام في تقدير أو لا فلا.

**خاتمة:** إذا أضفته إلى الفاعل فكمّله بمنصوبه و بالعكس وإذا اتبعت ما أضيف إليه شيئاً فاتبع على اللفظ أو على المحل ففي تابع الفاعل جاز الجر والرفع، و في تابع المفعول جاز الجر والنصب.

---

(١). البقرة: ٢٥١.

**اَلثَّانِي وَالثَّالِثُ اِسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَاِسْمُ الْفَاعِلِ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَ فَاعِلِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً وَ إِلَّا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ لِلْحَالِ وَ الْاِسْتِقْبَالِ وَ اِعْتِمَادِهِ بِنَفْيٍ أَوْ اِسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبِرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ أَوْ ذِي حَالٍ**

---

## [اسم الفاعل و المفعول]

(الثاني والثالث) منها (اسم الفاعل والمفعول) أي و اسم المفعول، و في العطف مسامحة لأن اسم الفاعل صار كعبدالله علماً (**فاسم الفاعل ما دل على حدث و فاعله**) الذي قام به بحيث يصح إسناده إليه دلالة ثابتة (**على معنى الحدوث**) و نهجه أي بأن كان وضعه على الحدوث والتجدد لا الاستمرار، و ليس المراد بهذا ما يقابل القدم، ألاترى أن عمراً حسن الوجه للاستمرار، والعارض والمعروض حادثان، فقوله: مادلّ على حدث، جنس يشمل جميع الأوصاف و الأفعال نظراً إلى عمومه الظاهري، و قوله: و فاعله، أخرج اسم المفعول و اسم الزمان والمكان و الآلة إذ لا دلالة لها على الفاعل، و كذا الفعل فإنه ليس دالاً على الفاعل مطابقة و إن دل عليه بالالتزام، فإن الحدث يوجب محدثاً والنسبة منسوباً إليه، و قوله: على معنى الحدوث، يخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة، فإن الثانية للاستمرار دائماً، و الأول غالباً، والمراد بالحدوث في اسم الفاعل الدائمي. و لايخلو إما أن يكون مقارناً بأل الموصولة أو لا (**فإن كان صلة لأل عمل**) عمل فعله الذي اشتق هو منه (**مطلقاً**) سواء اعتمد على ما يأتي أو لا، و سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال خلافاً لمن اشترط فيه الحال و الاستقبال و لكن يشترط أن لايكون مصغراً و لا موصوفاً قبل العمل، نحو: جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً، و ذلك لأنه حينئذ في قوة الذي ضرب أو يضرب الآن أو غدا. (**و إلّا**) يكن صلة له بأن جرد عن أل مطلقاً أو دخله أل المعرفة كما قاله بعض، فيعمل عمل فعله لكن لا مطلقاً بل (**يشترط كونه للحال و الاستقبال**) لأن عمله يجري عليهما فحمله عليه[1]، فيلزم لشدة المناسبة ذانك المعنيان ما لم يكن هناك مقوّ للعمل كأل السالفة الذكر (**و**) يشترط (**اعتماده بنفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف**) مذكور أو مقدر (**أو ذي حال**) أي على أحدها

---

(۱). في الأصل «يجريانه عليه حمله عليه».

وَ لَايَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي خِلَافاً لِلْكَسَائِي وَ ﴿كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ حِكَايَةُ حَالَةِ الْمَاضِيَةِ.

وَ اِسْمُ الْمَفْعُولِ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَ مَفْعُولِهِ وَ هُوَ فِي الْعَمَلِ وَ الشَّرْطِ كَأَخِيهِ.

اَلرَّابِعُ اَلصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ وَ هِيَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَ فَاعِلِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ

---

ليقرب بواسطة الاعتماد عليها من الفعل (و لايعمل) في هذه الصورة إن كان (بمعنى الماضي) لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه في غير نحو: كان زيد ضارب عمرو أمس، إذ يصح يضرب الخ (خلافاً للكسائي) و من تبعه، حيث جوزوا إعماله حيئنذ و استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (١) فإن الباسط للماضي مع أنه نصب ذراعيه، والمانع يدعى أن قوله تعالى: و كلبهم باسط لاحكاية حالة الماضية) و حكايته بأحد وجهين: إما بأن يقدر المتكلم الماضي موجوداً حالاً، أو يقدر نفسه موجودة حين وقوع الفعل، و يعبر عنه على الحال. و قال بعض: لا موجب للحكاية فإن البسط متحقق الآن.

(و اسم المفعول ما دل على حدث و مفعوله) فبقيد المفعول خرج الفعل و اسم الفاعل والصفة المشبهة و اسم التفضيل و اسم الزمان والمكان إذ لا إشعار فيها بالمفعول فلاحاجة إلى اعتبار على معنى الحدوث (و هو في العمل شرط كأخيه) المبين الحال أيضاً فلايحتاج إلى بيان مجدد، نحو: زيد معطى غلامه درهماً.

## [الصفة المشبهة]

(الرابع) منها (الصفة المشبهة) باسم الفاعل في الإفراد و ضديه والتذكير و ضده (و هي ما دل على حدث و فاعله على معنى الثبوت) والدوام، فبقوله: و فاعله خرج الفعل و اسم المفعول و ما بمعناه، و اسم الزمان والمكان و الآلة، و بمعنى الثبوت خرج اسم التفضيل لأنه قد يكون للحدوث واسم الفاعل و مابمعناه.

---

(١). الكهف: ١٨.

**وَ تَفْتَرِقُ عَنْ اِسْمِ الْفَاعِلِ بِصَوْغِهَا مِنَ اللَّازِمِ دُونَ الْمُتَعَدِّي كَحَسَنٍ وَ صَعْبٍ وَ بِعَدَمِ جَوَازِ كَوْنِهَا صِلَةً لِأَلْ وَ بِعَمَلِهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ زَمَانٍ وَ بِمُخَالَفَةِ فِعْلِهَا فِي الْعَمَلِ وَ بِعَدَمِ جَرَيَانِهَا عَلَى الْمُضَارِعِ.**

**تَبْصِرَةٌ: وَ لِمَعْمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ: اَلرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَالتَّمِييزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً، وَالْجَرِّ بِالْإِضَافَةِ وَ هِيَ مَعَ كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ إِمَّا بِاللَّامِ أَوْ لاَ.**

---

و لما خرج عن تعريفه بما مرّ أراد أن يتضح تماماً فقال: (و تفترق) أي الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل) بوجوه (بصوغها من) الفعل (اللازم) وضعاً ككرم فهو كريم، أو قصداً و تنزيلاً كرحمن فإنه و إن كان من رَحِمَ المتعدي إلا أنه أريد لزومه و ثباته (دون) الفعل (المتعدي كحسن و صعب) فإن فعلهما لازم (و بعدم جواز كونها صلة لأل) لأن موصوليته خفي فيلزم لتوضيحه تأويله بالذي وهو داخل على ما في معنى الفعل، والصيفة المشبهة لاعتبار الاستمرار فيه لايقبل التأويل بالفعل (و بعملها) عمل فعله (من غير شرط زمان) من أحد الأزمنة الثلاثة لأنه للاستمرار فلا ملاحظة فيه للزمان (و بمخالفة فعلها في العمل) لأنها لاتعمل النصب كما ستقف عليه، اللازم لايعمله (و بعدم جريانها على) الفعل (المضارع) في الحركات والسكنات، و بعدم جواز تقديم منصوبه عليه، و بلزوم كون معمولها سببياً أي اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها لفظاً نحو: زيد حسن وجهه، أو معنىً نحو: زيد حسن الوجه بخلاف اسم الفاعل في كل من ذلك فإنه يصاغ من اللازم والمتعدي، و يكون صلة لأل، و يشترط في عمله الزمان، و جار على المضارع، و يجوز تقديم منصوبه عليه.

**(تبصرة:** و لمعمولها ثلاث حالات: **الرفع على الفاعلية)** أو البدلية في بعض الوارد **(و النصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة و)** عليه أو على **(التمييز إن كان نكرة، والجر بالإضافة)** أي إضافتها إليه **(و هي)** أي الصفة المشبهة **(مع كل من هذه)** الأحوال **(الثلاث)** الجارية على معمولها **(إما)** متلبس **(باللام أو لا)** فصارت الصورة المتصورة من ملاحظة الصفة في حالتيها مع المعمول بأحوالها الثلاث ستة.

**وَالْمَعْمُولُ مَعَ كُلٍّ مَنْ هَذِهِ السِّتَةِ إِمَّا مُضَافٌ أَوْ بِاللَّامِ، أَوْ مُجَرَّدٌ صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَالْمُمْتَنِعُ اَلْحَسَنُ وَجْهِهِ وَ اَلْحَسَنُ وَجْهٍ وَ اخْتُلِفَ فِي حَسَنٌ وَجْهُهُ أَمَا الْبَّوَاقِي فَالْأَحْسَنُ ذُو الضَّمِيرِ الْوَاحِدِ وَ هُوَ تِسْعِةٌ وَالْحَسَنُ فَذُو الضَّمِيرَيْنِ وَ هُوَ اِثْنَانِ، وَالْقَبِيحُ الْخَالِي مِنَ الضَّمِيرِ وَ هُوَ أَرْبَعَةٌ**

---

(**و المعمول مع كل من هذه**) الصورة (**الستة إما مضاف أو**) متلبس (**باللام، أو مجرد**) منها، فصارت الصور الحاصلة من ملاحظة الست المارة مع هذه الثلاث (**ثمانية عشر**) و هذه على أقسام: منها ممتنع و منها جائز مع الخلاف في قبحه و منها جائز أحسن، و منها جائز حسن، و منها جائز قبيح اتفاقاً (**فالممتنع**) منها صورتان، أن تكون الصفة بأل و المعمول مجرد منها و من الإضافة لمصحوبها، سواء المضاف إلى ضمير الموصوف كـ(**الحسن وجهه**) أو لا مضاف أصلاً كـ(**الحسن وجهٍ**) و إنما امتنعت للزوم إضافة المعرفة إلى النكرة في الثانية و عدم إفادة الإضافة شيئاً مما وضعت له، أما التعريف والتخصيص فلأن المعرف لايحتاج إلى التعريف و ينافي التخصيص، و أما التخفيف فهو إما بحذف النون أو التنوين، و الأولى غير صالة هنا، والتنوين ذهبت باللام و من هنا علمت جواز نظير هذا في ما كانت مثناة كالرجلان الحسنا وجههما. و أما المختلف فيها فصفة مجردة منها أضيفت إلى المعمول المضاف إلى ضمير موصوفه كما بينه بقوله: (**و اختلف في حسن وجهه**) فجوزه بعض بلا قبح نظراً إلى حصول التخفيف بحذف التنوين، و بعض مع قبح لعدم بلوغ التخفيف إلى أقصى ما يمكن هنا أعنى حذف الضمير كما في حسن الوجه، (**أما البواقي**) منها و هي خمس عشرة صورة (**فالأحسن**) منها (**ذو الضمير الواحد و هو تسعة**) لأن الضمير إما في الصفة في هي المحلاة بأل، أو المخلاة منها الناصبة أو الجارة لمعمولها، نحو: الحسنُ الوجهَ، والحسن الوجهِ، و حسن الوجهَ، و حسن الوجهِ، والحسن وجهاً، و حسن وجهاً، و حسن وجهٍ. أو في المعمول مثل: الحسن وجهه، و حسن وجهه و وجه، الأحسنية كون الضمير بقدر الحاجة. (و) أما (**الحسن فذو الضميرين**) أحدهما (**و هو اثنان**) صفة نصبت مضافاً إلى الضمير باللام أو لا نحو: الحسنُ وجهَه، و حسن وجهَه. (و) أما (**القبيح**) فهو (**الخالي من الضمير**) العائد للموصوف (**و هو أربعة**) صفة محلاة أو مجردة

---

رفعت معمولاً غير مضاف مجرداً من أل و من الضمير، أو مضافاً إلى المجرد نحو: الحسن وجه، و حسن وجه،حسن وجهُ أب، و حسن وجه أب. و وجه القبيح الخلو من العائد إعلام كل صفة رافعة لمعمولها خالية من الضمير و حكمها حكم الفعل فلا تثنى و لاتجمع بتثنية الفاعل و جمعه، و غيرها تتحمله فتثنى و تجمع كالمشتق المحتمل للضمير.

و هذا الجدول الذي نسخ المتن تظهر فيها الصور الثمانية عشر بأوصافها:

| جاءني زيد | الحسن وجهه | الحسن الوجه | الحسن وجه | حسن وجهه | حسن الوجه | حسن وجه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بالرفع | أحسن | قبيح | قبيح | أحسن | قبيح | قبيح |
| و النصب | حسن | أحسن | أحسن | حسن | أحسن | أحسن |
| و الجر | ممتنع | أحسن | ممتنع | مختلف فيه | أحسن | أحسن |

ثم إن جعلها ثمانية عشر صورة منشأه اعتبار الإضافة مطلقاً صورة واحدة و إلا فلها أربع حالات لأنها إما إلى ما فيه أل كوجه الأب، أو إلى الضمير كوجهه، أو إلى مضاف إلى الضمير كوجه أبيه، أو مضاف إلى المجرد كوجه أب. فهذه الأربعة مع حالَيْ التلبس بأل والتجرد منها و من الإضافة ستة تحصل من ضربها في الستة المتصورة من ملاحظة الصفة المعرفة أو المنكرة مع معمولها بالرفع والنصب والجر ثلاثون صورة و قسموها إلى ممتنع و جائز، والجائز إلى حسن و ضعيف و قبيح، أما الممتنع فالصورتان المارتان مع أخريين هما الصفة المضافة إلى ما أضيف إلى المضاف للضمير الموصوف كالحسن وجه أبيه، أو إلى غير المضاف مثل الحسن وجه أبٍ. و أما الجائز الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها أو إلى الضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره، و نصب الصفة المجردة من أل و الإضافة والمضاف إلى المجرد منها، و جر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بهامجرد من أل و الإضافة والمضاف إلى المجرد منها، و رفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف إلى

---

المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره، و نصب الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره والمجرد من أل و الإضافة والمضاف إلى المجرد منها، و جر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها، فهذه اثنتان و عشرون صورة.

و أما الجائز الضعيف، فهو نصب الصفة المجردة من أل و المضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره، و جر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك ست صور، و وجه ضعفها مع الجواز، المشابهة بإضافة الشيء لنفسه.

و أما القبيح فرفع الصفة مجردة كانت أو مع المجرد منها و من الضمير والمضاف إلى المجرد، و ذلك أربع صور، و وجه قبحها خلوها من العائد لفظاً و جوازُها وجودُه فيها تقديراً، و قد أشرت إلى تعداد الصور و بيان غير الحسن منها و ليعلم أن الحسن ماعداها فقلت:

با وصف بی أل یا به أل معمول همچنین یا مضاف

اعراب سه جاری نما سی‌وشش صُوَر دان بی‌گذاف

منع است وصف معرفه گردد سوی منکر مضاف

......... منکر نصب او در هر معرف یا مضاف

سوی معرفها و یا عاید به موصوفش و یا اسمی

مر اورا مشتمل باشد بدانش آن ضعاف

در این دو آخر حبره هم گر باد خالی آن صفت

پس ممتنع چار شمر شش عده نوع ضعاف

جائز بود لکن قبیح آن وصف خالی یا به أل

بادا سوی خلی ز أل یا عاید سابق مضاف

یا سوی اسمی این دو را باشد مضاف و ین چهار

باقی حسن بشمر عدد تا بیست بی‌کذب و لاف

**اَلْخَامَسُ اِسْمُ التَّفْضِيلِ وَ هُوَ مَادَلّ عَلَى مَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ وَ هُوَ أَفْعَلَ لِلْمُذَكَّرِ و فُعْلَىٰ لِلْمُؤَنَّثِ، وَ لَايُبْنَىٰ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ تَامٍّ مُتَصَرِّفٍ قَابِلٍ لِلتَّفَاضُلِ غَيرِ مُصَوَّغٍ مِنْهُ أَفْعَلَ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ. فَلَايُبْنَىٰ مِنْ نَحْوِ: دَحْرَجَ**

---

و يتبين جميعها مع أوصافها في الجدول الذي رسمته و هو هذا:

| جاءني زيد | الحسن وجهه | الحسن وجه أبيه | الحسن وجه الأب | الحسن وجه أب | الحسن الوجه | الحسن وجه | حسن وجهه | حسن وجه أبيه | حسن وجه الأب | حسن وجه أب | حسن الوجه | حسن وجه |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مرفوع | حسن | حسن | حسن | قبيح | حسن | قبيح | حسن | حسن | حسن | قبيح | حسن | قبيح |
| منصوب | حسن | حسن | حسن | حسن | حسن | حسن | ضعيف | ضعيف | ضعيف | حسن | ضعيف | حسن |
| مجرور | ممتنع | ممتنع | حسن | ممتنع | حسن | ممتنع | ضعيف | ضعيف | حسن | حسن | حسن | حسن |

و هذه هي الصورة المتداولة و بعض سعوا فيها و جعلوها عدداً كثيرة جداً.

## [اسم التفضيل]

(**الخامس اسم التفضيل و هو ما**) أي اسم وصف على وزن أفعل حالاً أو أصلاً (**دل على**) ذات (**موصوف**) بما يفهم منه متلبس (**بزيادة**) منه (**على غيره**) سواء كان للكمال أو النقص كأقبح. فبقوله: موصوف، خرج الأسماء الجامدة والمصادر، و بقوله: بزيادة، خرج اسم الفاعل غير ما للمبالغة منه و اسم المفعول والصفة المشبهة و أسماء الزمان والمكان و الآلة إذ لا زيادة فيها. و بقوله: على غيره، ما للمبالغة من الأول فإنها لاتدل إلا على الزيادة لا غير. (**و هو**) مبني على (**أفعل**) إن أردت استعماله (**للمذكر**) و على (**فعلىٰ**) بضم الفاء فسكون ففتح إن أردت استعماله (**للمؤنث. و لا يبنىٰ إلا من فعل ثلاثي**) معلوم (**تام متصرف قابل للتفاضل غير مصوغ منه أفعل لغيره**) أي (**التفضيل. فلايبنى من**) الاسم لعدم وجود الوصف الذي فيه التفاضل، و لا من غير ثلاثي سواء كان الرباعي المجرد (**نحو: دحرج**) أو لا كأكرم و قاتل، إذ في الرباعي يلزم

**وَ نِعْمَ وَ صَارَ وَ مَاتَ وَ لَا عَوِرَ وَ خَضِرَ وَ حَمُقَ، لِمَجِيءِ أَعْوَرَ وَ أَخْضَرَ وَ أَحْمَقَ فَإِنْ فُقِدَ الشَّرْطُ بِأَشَدَّ وَ نَحْوِهِ وَ نَحْو: أَحْمَقَ مِنْ هَبَنَّقَةِ فَشَاذٌّ وَ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ نَادِرٌ**

**تَتِمَّةٌ: وَ يُسْتَعْمَلُ إِمَّا بِمِنْ أَوْ بِأَلْ أَوْ مُضَافاً فَالأَوَّلُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ دَائِماً**

---

حذف الأصول في بناء أفعل، وهو مخل بالدلالة، و في غيره يلزم إما هذا لمنع الخلو، أو حذف الزيادة الموجب لفوات المقصود بها، و مع ذلك يلزم اللبس، و لا من المجهول لهذا، (و) لا من غير متصرف كـ(نعم) و بئس لأن التصرف في مالا يتصرف نقص بوضعه، (و) لا من الناقص كـ(صار) و نحوه عند الجمهور لأنها منسلخة عن الحدث، فبأي شيء يتفضل على الغير، و إن أجازه بعض. (و) لا من غير قابل للزيادة كـ(مات) إذ لا تفاوت فيه كي يتصور تفضيل أحد فيه على الغير (و لا) مما بني فيه أفعل لغيره كـ(عور و خضر و حمق، لمجيء أعور و أخضر و أحمق) في أوصافها المشبهة، فلو بني منها أفعل التفضيل لاشتبه الناظر فيها و هذا مبني على تقدم صوغ الصفة المشبهة إذ الزيادة طارية و إلا فليبنى منها أفعل التفضيل، و يمنع أفعل لغيره، و لايبنى من الفعل المنفي أيضاً سواء كان ملازماً له كماعاج بالدواء أي ما انتفع به، أو لا كماقام بكر لئلايلتبس المنفي بالمثبت (فإن فقد الشرط) فيما ترد الصوغ منه، لزم أن تتوصل (بأشدّ و نحوه) كأعظم و أكثر و أزيد مثلاً، و تذكر مصدر الفعل المفقود الشرط بعدهما منصوباً تمييزاً، نحو: زيد أعظم درجة، و أشدّ إكراماً. و يستثنى الفعل المجهول والمنفي و الناقص على رأي من قال: ليس لها مصدر، إذ يجب إخراج المصدر المؤول منها وهو معرفة و لاشيء من التمييز معرفة (و) أما صوغه مما له أفعل لغيره بلاتوصل لما مرّ (نحو: أحمق من هبنقة فشاذ) لايقاس عليه و لكن كثير الاستعمال (و) قولهم هذا (أبيض من اللبن) من هذا القبيل فمع أنه شاذ فهو (نادر) في الاستعمال أيضاً.

**تتمة:** و يستعمل) اسم التفضيل على أحوال ثلاث لأنه (إما يستعمل) متلبس (بمن) التفضيلية الجارة للمفضول لابتداء الارتفاع و الانحطاط عند بعض، و للمجاوزة عند بعض آخر (أو) متلبساً (بأل) المعرفة العهدية (أو مضافاً) إلى المفضل عليه.

(فالأول) أي المستعمل مع من (مفرد مذكر دائماً) و لوكان مسنداً إلى مؤنث أو مثنى أو

نَحُو: هِنْدٌ وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَ قَدْ تُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: اَللّٰه أَكْبَرُ. وَالثَّانِي يُطَابِقُ مَوْصُوفَهُ وَ لَايُجَامِعُ مَعَ مِنْ نَحْو: هِنْدٌ الفُضْلَىٰ وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَيَانِ

وَالثَّالِثُ فَإِنْ قُصِدَ بِهِ تَفْضِيلُهُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ وَجَبَ كَوْنُهُ مِنْهُمْ وَ جَازَتِ الْمُطَابَقَةُ وَ عَدَمُهَا نَحُو اَلزَّيْدَانَ أَعَلَمَا النَّاسِ

---

مجموع ك:

نَحُو: هِنْدٌ أَحْسَنُ مِنْ لَيلىٰ إِذْ هِيَ إِذْ سَرَّتَ تَضِيءُ لَيْلا

(و الزيدان أو الزيدون أفضل من عمرو) فلفظه لايختلف لأنه بتجرده شابه أفعل التعجب مع زيادته عليه بالفضل، فكما لايختلف هو فكذا هذا (و قد تحذف من) مع مجرورها للعلم بهما و غلبة الحذف في ما كان أفعل خبراً حالاً (نحو: اللّٰه أكبر) أي من كل كبير، فأكبر خبرلفظ الجلالة، أو في الأصل نحو: إن زيداً أفضل، و يجب تقديمها عليه إذا كان مجرورها لازم الصدر لاكتسابها الصدارة منه نحو: ممّن أنت خير يا فتى؟ و في هذا المعنى قيل بالفارسية:

بـرو درگـاه مـردانِ خـدا گـير كه آنجا مى‌شود مسكين چون مير

(و) القسم (الثاني) و هو ما يستعمل بأل له حكمان أحدهما أن (يطابق موصوفه) في ما يطابق فيه صفة الموصوف (و) الثاني أن (لا يجامع مع من) لأنهما يتعاقبان فلايجتمعان (نحو: هند الفضلىٰ) والهندات الفضليات و زيد الأفضل (و الزيدان الأفضلان) والزيدون الأفضلون.

(و) القسم (الثالث) و هو المضاف، أربعة أقسام، لأنه إما يضاف إلى المعرفة أو النكرة، أما المضاف إلى المعرفة فثلاثة أقسام، ما يقصد به التفضيل على المضاف إليه و ما يقصد به التفضيل مطلقاً و ما لايقصد به تفضيل أصلاً، ف(إن قصد به تفضيله على من أضيف إليه وجب) في استعماله بهذا المعنى (كونه) أي المفضل الدال عليه أفضل (منهم) أي افراد المفضل عليهم بحسب العبارة و لو خارجاً بحسب الإرادة، لأن المقصود هذا التفضيل على المشاركين في المفهوم العام المضاف إليه (و) حينئذ (جازت المطابقة) مع الموصوف لشبهه المعرف بأل (و عدمها) لشبهه بالمجرد لنيته من، فإن استعملته على الأول فتكلم (بنحو الزيدان أعلما الناس) من زيد أعلم الناس والزيدون أعلموا الناس.

**أَوْ أَعْلَمَهُمْ وَ عَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ وَ إِنْ قُصِدَ تَفْضِيلُهُ مُطْلَقاً نَحْو: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ فَمُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ مُطْلَقاً.**

**تَبْصِرَةٌ: وَ يَرْفَعُ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ اِتِّفَاقاً، وَ لَايَنْصِبَ الْمَفْعُولَ بِهِ إِجْمَاعاً، وَ رَفْعُهُ لِلظَّاهِرِ قَلِيلٌ نَحْو: رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ وَ يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي**

---

أو على الثاني فقل زيد أو الزيدان (أو) الزيدون (أعلمهم) بلا مطابقة و هذه هي الغالبة استعمالاً (و على هذا) الشرط أي وجوب كونه منهم (يمتنع) تخريج (يوسف أحسن إخوته) فإن يوسف ليس من الأخوة المضاف إليهم و كذا الزيدان أحسنا إخوتهما، (و إن) لم يقصد التفضيل أصلاً أو (قصد تفضيله مطلقاً) من اعتبار المضاف إليه للمفضولية وجبت المطابقة، نحو:

سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ أَزْيَنُ مَنْ ... كَانَ قُرَيْشِيّاً بِوَحْيٍ مُؤْتَمَنْ

و (نحو: يوسف أحسن إخوته) أي سيدنا محمدﷺ مزين من بينهم بأمر الوحي، و يوسف أحسن الناس من بينهم، و كذا الزيدان أحسنا إخوتهما.

فما في النسخ التي بأيدينا من عبارة (فمفرد مذكر مطلقاً) ليس من عبارة المصنف و لايليق بشأنه، فإن وجوب المطابقة هنا إجماعي و صرح به المصنف في بعض كتبه، بل من عبارة الناسخين، و لذا غيرنا عبارته بما ترىٰ. و أما المضاف إلى النكرة فمفرد مذكر مطلقاً لأنه يشابه المستعمل بمن لا من حيث التعريف بل من حيث التجرد من أل نحو: زيد أو الزيدان أو الزيدون أفضل رجل.

(**تبصرة:** و يرفع الضمير المستتر اتفاقاً، و لاينصب المفعول به إجماعاً، و رفعه للظاهر قليل) لمخالفة الفعل بوجود الزيادة فيه (رأيت رجلاً أحسن منه أبوه) أو أفضل منه أنت. (و يكثر ذلك في) ما صار بمعنى الفعل و ذلك في ما اجتمع في تركيبه شرائط:

الأول أن تقع اسم التفضيل في اللفظ وصفاً أو حالاً أو خبراً لشيء،

الثاني أن تقع في المعنى صفة لأمر مشترك بين الموصوف اللفظي و غيره،

الثالث أن يكون مفضلاً على نفسه باعتبار الأول و مفضلاً باعتبار الثاني،

**نَحْوِ: مَارَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ.**

---

الرابع أن يسبقه نفي (نحو: مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن اسم تفضيل وقع لفظاً صفة لرجل و معنى للكحل المشترك بين عين زيد والرجل، و ذلك الكحل مفضل على نفسه باعتبار كونه في عين الرجل و مفضل باعتباره في عين زيد، و سبق الأحسن نفي، أما اشتراط موصوف لفظي له فليعتمد عليه و يتقوى للعمل و أما وجه اشتراط كونه صفة لمشترك ذي جهتين، واحد في المعنى فليذهب عن طريق اسم التفضيل المستعمل للتفضيل بين متغايرين بالذات، فيسهل إرجاعه إلى معنى الفعل بالنفي. و أما اشتراط النفي فلاضمحلال الزيادة و ذلك بوجهين إما بأن أحسن يدل على حسن و زيادة فالنفي يتوجه إلى القيد و يبقىٰ أصل الحسن دائراً بين المساواة و الأدونية والمقامُ لايناسب المساواة، فيتعبر الأدونية و يفيد أن حسن الكحل على عين الرجل أدون من حسن كحل عين زيد؛ و إما بأن أحسن في نظير هذا المقام لا يأخذ فيه الزيادة عرفاً و إن كانت فيه لغة، فأحسن بمعنى يحسن و يكون المعنى دائراً بين المساواة و الأدونية و لاوجه لأن يكون المعنى مارأيت رجلاً كان حسن كحل عينه أقل من حسن كحل زيد، لأنه لايفيد إما المساواة أو الزيادة والمقام ينافيه بل يرجع إلى المساواة، يعني مارأيت رجلاً يساوي حسن كحل عينه حسن كحل عين زيد، بل كان حسنه أدون. هذا ما حققه المولى عبدالرحمن الجامي ـ قدس سره و نفعنا اللّه و سائر المسلمين ببركاته ـ فإذا سمعت ما تلونا عليك علمت أن اسم التفضيل هنا يعمل (**لأنه بمعنى الفعل**) و لا حرج في عمله.

**خَاتِمَةٌ:** مَوَانِعُ صَرْفِ الْإِسْمِ تِسْعٌ فَعُجْمَةٌ وَ جَمْعٌ وَ تَأْنِيثٌ وَ عَدلٌ وَ مَعْرِفَةٌ وَ زَائِدَتَا فَعْلَانَ ثُمَّ تَرَكُّبُ كَذَلِكَ وَزْنُ الْفِعْلِ وَالتَّاسِعُ الصِّفَةُ بِثْنَتَيْنِ مِنْهَا يُمْنَعُ الصَّرْفُ هَكَذَا بِوَاحِدَةٍ نَابَتْ فَقَالُوا مُضَعَّفَةٌ.

---

## [الممنوع من الصرف]

**(خاتمة)** متعلقة بحكم بعض من الأسماء المشبهة بالفعل قد علمت مما سبق أن الاسم إن شابه الحرف بأحدیٰ المناسبات المعتبرة فيبنیٰ مثله، و إلا فهو معرب، و الاسم المعرب إن شابه الفعل من حيث تحقّق فرعيتين فيه إحداهما معنوية و الأخرى لفظية بأن يجتمع فيه علتان من العلل الآتية أو واحدة تقوم مقامهما فغير منصرف، و إلا فمنصرف. و وجه التسمية هو أن الصرف إما بمعنى القلب تحول، فالمنصرف ينقلب من حال إلى حال و إعراب إلى آخر بخلاف غير المنصرف، أو بمعنى الخلوص، فالاسم المنصرف خالص من شبه الفعل من هاتين الجهتين بخلاف غيره، و تلك العلل والموانع من الصرف هي التي بينها بقوله: (**موانع صرف الاسم تسع**) على المشهور، و قال بعض عشرة، و بعض أحد عشر، و بعض إثنان و لا خير فيها فتركها (ف)إذا علمت العدد، فاعلم أن المعدود هي (**عجمة**) فرع العربية (**و جمع**) فروع الأفراد (**و تأنيث**) فرع التذكير (**و عدل**) فرع البقاء على الصورة اللايقة (**و معرفة**) أي التعريف فرع التنكير (**و زائدتا فعلان**) فرع ما زيدتا عليه (**ثم**) بمعنى الفاء للترتيب في الذكر (**لاتركب**) فرع البساطة (**كذلك**) المذكور (**وزن الفعل**) أي موازنة الاسم الفعل وهي فرع موازنة الأسماء (**و التاسع الصفة**) و هي كون الشيء دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض أوصافه وهي فرع ما لم يؤخذ هذه الإرادة (**بثنتين منها يمنع الصرف**) عن الاسم (**هكذا بواحدة نابت**) عن علتين كصيغة منتهى الجمع و ألف التأنيث (**فقالوا**) أنهما و إن كانا واحدة لكنها (**مضعفة**) معنى، و لما سمعتها إجمالاً فاصغ لتفصيلها.

**أَمَّا الْعُجْمَةُ فَتَمْنَعُ صَرْفَ الْعَلَمِ الْعَجَمِيِّ الْعَلَمِيَّةِ بِشَرْطِ زِيَادَتِهِ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَإِبْرَاهِيمَ وَ لَكِنْ لَا أَثَرَ لِتَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.**

---

(**أما العجمة فتمنع صرف**) الاسم (**العلم**) بثلاثة شرائط، اثنان خلافيان أولهما ما أشار إليه بقوله: (**العجمي العلمية**) أي كون عليته عجمية بأن استعمل في لسانهم علماً ليصان بها عن التصرف، و يبقى الاسم على غلظه، فإن هذا شرط عند ابن‌الحاجب و أبي‌حسن الدباج، و عليه ظاهر كلام سيبويه، و ثمرة الخلاف تظهر في قالون فإنه منصرف عند المشترطين لأنه كان نكرة بمعنى الجيد وإن جعل علماً في العرب، و ممتنع عند غيرهم. ثانيها ما أفاده بقوله: (**بشرط زيادته على الثلاثة**) لئلا يضعف الفرعية اللفظية بالخفة، والثالث وفاقي و هو أن ينقل ذلك‌الاسم في أول أحواله علماً إلى لسان العرب و أبقى على علميته، لا نقل منكراً ثم سمي به كديباج و فيروز و لجام، فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت، و هذا الشرط غير مصرح به في كلام المصنف لأن قوله: يمنع الصرف العلم صادق بما نقل منكراً ثم بعد زمان يجعل علماً، مثال المجمع (**كإبراهيم**) فإنه كان علماً في لغة العجم و نقل أيضاً علماً و زائد على الثلاثة ففيه الفرعية المعنوية من حيث العلمية اللفظية من حيث العجمة، ثم إن المصنف صرح بقيد الشرطية في الزيادة دون ما سبق لأنه لما كان العلمية سبباً مستقلاً لم يناسبها التعبير بالشرط و إن كان شرطاً لتأثير العجمة و لذا عبرنا بالشرطية لها أيضاً فلاتغفل، و بعض لم يشترط تخصص الزيادة، و قال: ما تحرك أوسطه كالزائد لحصول الحرف من إشباع الحركة فيمتنع عندهم (**و لكن لا أثر لتحرك الأوسط عند الأكثر**) لأن العجمة علة ضعيفة فتحتاج إلى زيادة واضحة فهي عندهم منصرف.

**تنبيه:** المراد بالعجم هنا ماعدا العرب، فيعم الترك والروم و الهند و نحوها.

**إعلام:** علامة كون الاسم عجمياً النقل من أئمة اللغة، أو خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبريسم، فإن هذا الوزن مفقود فيها، و إيلاءِ راءٍ نوناً كنرجس، أو زاء دالاً كمهندز، و خلو الرباعي فصاعداً عن حروف «مُرْ بنفلٍ» ككاووس، و جمع الاسم الجيم والصاد كجص، أو القاف كجق و جرموق و منجنيق، صرح بها الجلال السيوطي ـ قدس سره و نفعنا ببركاته ـ.

**وَالْجَمْعُ فَيَمْتَنِعُ صَرْفَ وَزْنِ مَفَاعِلَ وَ مَفَاعِيلَ كَدَرَاهِمَ وَ دَنَانِيرَ بِالنِّيَابَةِ عَنْ عِلَّتَيْنِ وَأُلْحِقَ بِهِ حَضَاجِرَ لِلْأَصْلِ وَ سَرَاوِيلَ لِلشَّبَهِ.**

---

(و) أما (**الجمع**) أي الجمعية (**فيمتنع صرف**) ما كان على (**وزن مفاعل و مفاعيل**) من كل ما كان أوله حرفاً مفتوحاً و ثالثه ألفاً غير عوض يليها حرفان أو ثلاث أولها مكسور أصلي سواء بدأ بميم كمساجد و مصابيح أو لا (**كدراهم و دنانير**) فعلم أن المراد بالجمع جمعية حصلت في خمسٍ صيغة منتهى الجمع الغير القابل للتكسير مرة أخرى سواء حصلت مرة كما مرّ، أو أزيد كأكاليب و أناعيم، و احترزنا بقولنا غير عوض عن نحو: يمان و شام فإن أصلهما يماني و شامي حذفت حرف النسبة و عوضت عنها الألف فهي معروفتان و يشترط عدم الاختتام بتاء التأنيث نحو: فرزانة، فإنها و إن كانت جمعاً كذلك إلا أنها أختمت بها و تقدمت اسميته فادعت مقتضاها، و إنما تمنع الجمعية مع أنها علة واحدة (**بالنيابة عن علتين**) و وجه صلوحيته لها أن فيه فرعية لفظية كعدم النظير في الآحاد الموجود ذلك لساير المجموع فعدل عن سنن المجموع المكسرة، و معنوية بالجمعية فصح التأثير تأثيرهما (**و ألحق به**) أي بالجمع المار في التأثير أو عدم الانصراف (**حضاجر**) علماً للضبع مع أنه ليس بجمع بل علم لجنس الضبع، لمراعات (**الأصل**) فيه فإنه و إن لم يكن جمعاً حالاً لكن كان في الأصل جمع حضجر كقمطر بمعنى عظيم البطن، و الأصل معتبر و إن نافى العليمة لعدم اعتباره معها في حكم واحد والمحذور ذلك (و) ألحق به (**سراويل**) بناء على استعماله ممنوعاً من الصرف و هو الأكثر (**للشبه**) اللفظي إذا كان أعجمياً و أما إذا كان عربياً فهو مثل حضاجر غير منصرف للعجمية الأصلية، فقد جاء في القاموس سراويل أعجمي أو جمع سروالة أو سروال أو سرويل و لم يجيء فعويل غيره في الكلام، انتهى. فلاوجه للتوقف في جمعية غير أن السروالة ليست بمعنى قطعة الإزار بل بمعنى مطلق القطعة، و لابأس فيه فإن سراويل خالد اسم جنس للإزار، و لايتوقف استعماله في هذا المعنى على كون السروالة بمعنى قطعة الإزار فإن سراويل في الأصل بمعنى القطعات من أيّ شيء كان، ثم نقل إلى معنى الإزار، فهو كحضاجر بلاشبهة، و إنما الفرق عدم استعمال سراويل في معنى الجمع فليفرض، هذا ما أفاده بعض المحققين.

**وَالتَّأْنِيثُ فَإِنْ كَانَ بِالأَلِفَيْنِ كَحُبْلَىٰ وَ حَمْرَاءَ نَابَ عَنْ عِلَّتَيْنِ وَ إِلَّا فَيَمْنَعُ صَرْفَ الْعَلَمِ حَتْماً إِنْ كَانَ بِالتَّاءِ كَطَلْحَةَ أَوْ زَائِداً عَلَى الثَّلَاثَةِ كَزَيْنَبَ أَوْ مُتَحَرِّكَ الْأَوْسَطِ كَسَقَرَ أَوْ أَعْجَمِيّاً كَجَوْرَ فَلَا يَتَحَتَّمُ مَنْعُ صَرْفِ هِنْدٍ. خِلَافاً لِلزُّجَاجِ.**

---

**خاتمة:** ما كان من الجمع منقوصاً كجواري و سواري و ليالي و موالي يعد كقاض رفعاً و جراً و يسلم مثله فتحاً، نحو: جاءني جوارٍ و رأيت جواريَ و مررت بجوارٍ، و تنوينه للصرف عند من قدم الإعلال على منع الصرف، و تنوين العوض عند العاكسين.

(و) أما (**التأنيث فإن كان بالألفين**) المقصورة والممدودة (**كحبلى و حمراء**) فتمنع بنفسها الاسم عن الصرف، لأن التأنيث علة معنوية و قدم قبولها التاء الأصلية فيه علة لفظية، فصح أنه (**ناب عن علتين**) سواء كان ما هما فيه نكرة كذكرىٰ و صحراء، أو معرفة كرَضوىٰ على وزن دعوىٰ اسم جبل بالمدينة، و زكريا ـ على نبينا و عليه السلام ـ، و مفرداً كما مرّ أو جمعاً كجرحىٰ و أصدقاء و علماء و شهداء، أو صفة كما سبق (و إلا) يكن التأنيث بهما بل التاء (**فيمنع صرف العلم حتماً**) بلا شرط (**إن كان بالتاء**) اللفظية سواء علماً لمذكر (**كطلحة**) أو مؤنث كرابعة، لأن العملية علة معنوية والتأنيث اللازمة لفظية (**أو**) بشرط أن يكون (**زائداً على الثلاثة**) ليجبر الزيادة ضعف التأنيث (**كزينب**) و تنزيلاً لها منزلة التاء (**أو**) يكون (**متحرك الأوسط كسقر**) إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع لأن الاسم يخرج بها عن أعدل الأوزان و هي ما كان ثلاثياً ساكن الوسط (**أو**) ثلاثياً ساكن الوسط (**أعجمياً كجور**) علم بلدة، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث تقوى الفرعية، أو ثلاثياً ساكن الوسط عربياً لكن منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم مرأة لأن استعمال المشتهر في المذكر للمؤنث ركيك فيحصل به جبر الخفة اللفظية إن لم يكن بالتاء اللفظية، والعلة المعنوية فيها التأنيث واللفظية عدم العلامة لفظاً، (**ف**)لما بينا لك شروط وجوب تأثير التأنيث المعنوي يظهر لك أنه (**لا يتحتم**) تأثيره في (**منع صرف هند**) و نحوه من أوزان الثلاثي الساكن الوسط العربية الغير المنقولة من المذكر إلى المؤنث (**خلافاً للزجاج**) حيث حكم بتأثيره في منع صرفه قولاً بأن السكون لا يعاوق علتين مجتمعتين.

**وَالْعَدْلُ يَمْنَعُ صَرْفَ الصِّفَةِ الْمَعْدُولَةِ عَنْ أَصْلِهَا كَرُبَاعَ وَ مَرْبَعَ وَ كَأُخَرَ فِي مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ إِذِ الْقِيَاسُ بِنِسْوَةٍ آخَرَ لِأَنَّ اِسْمُ التَّفْضِيلِ الْمُجَرَّدِ عَنِ اللَّامِ وَ الْإِضَافَةِ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ دَائِماً**

---

(و) أما (**العدل**) فهو لغة جاء بمعنى ميل الشيء عن شيء إلى آخر، و في الاصطلاح ميل الاسم و عدوله عن الصورة التي تليق به و لو فرضاً إلى صورة أخرى بلا اقتضاء قياس مع بقاء المادة على نهجها الأصلي، فالمعدول منه هو الأصل، والمعدول إليه الصورة الحالية، والعادل مادة الكلمة. و هو (**يمنع صرف**) الأعلام (**و الصفات المعدولة عن أصلها**) أما منعه صرف الوصف ففي موضوعين:

أحدهما، ألفاظ العدد المعدولة عن أصلها الموزونة بفُعال بضم ففتح و مَفْعَل بفتحتين بينهما سكون المصوغة من الواحد إلى الأربعة وفاقاً (**ك**)أُحاد و مَوْحَد، و ثُناء و مَثْنىٰ، و ثُلاث و مَثْلَث، و (**رباع و مربع**) و في البواقي إلى عشار و معشر على الأصح من قولين، والمقابل قابل بسماعها من العشرة والخمسة فمادونها، و يحكم بالقياس على ما سمع في الأربعة المتوسطة و لكن الأصح سماع الصيغتين في الجميع، أما كونها أوصافاً فظاهر، و أما العدل فلأن المعنى المكرر ينشأ من هذا اللفظ المكرر، هذا.

الثاني (**كأخر في مررت بنسوة أُخر**) أما وصفيته فلأنه من باب أفعل التفضيل، و هنا و إن لم يكن التفضيل معتبراً إلا أنه يفيد معنى المغايرة، و أما العدل فلأنه معدول عن اسم التفضيل المفرد المذكر (**إذا القياس بنسوة آخر**) بإفراده و تذكيره (**لأن اسم التفضيل المجرد عن اللام و الإضافة مفرد مذكر دائماً**) و إن دل على المثنى أو المجموع، و كأنه ترك الاستدلال بقول من قال لأن حق اسم التفضيل أن يجمع مقروناً بهما كالكبر والصغر لأنه لايجري في ما كان صفة للنكرة كما في نظير مثالنا، فتأمل. و أما منعه صرف العلم ففي خمسة مواضع:

أحدها فعل للتأكيد كجمع و بتع و بصع جمع جمعاء و بتعاء و بصعاء فإنها غير منصرف للعدل والعملية، أما العدل فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل و مؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بضم فسكون كما يجمع أحمر و حمراء على حمْر، و من حيث إنها أسماء لا أوصاف

**و يُقَدَّرُ اَلْعَدْلُ فِيمَا سُمِعَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَ لَيْسَ فِيهِ سِوَى الْعَلَمِيَّةِ كَزُحَلَ وَ عُمَرَ بِتَقْدِيرِ زَاحِلٍ وَ عَامِرٍ.**

**وَالتَّعْرِيفُ فَشَرْطُ تَأْثِيرِهِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ اَلْعَلَمِيَّةُ.**

---

قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى، فيقال جماعى، و من حيث إن مذكرها جمع بـالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات، و لهذه الاحتمالات تراهـم يـضطربون فـي تـعيين المعدول عنه، و أعلميتها فلكونها أعلاماً لمعنى الإحاطة و ذهب إلى أن تعريفها بنية الإضافة،

ثانيها فعل مختص بالنداء في السب كفسق و غدر و خبث، فإنها معدولة عن فاسق و غادر و خبيث و أعلام على السب.

و ثالثها لفظ سحر المراد به سحر معين مستعملاً ظرفاً مجرداً من أل و الإضافة كجئت يوم العيد سحر فإنه معدول عن السحر، و علم لهذا السحر المخصوص لا المبهم كجئت بسحر، و لا غير الظرف كطاب السحر سحر الجمعة، و لا مضافاً أو معرفاً باللام نحو: جئت يوم الجـمعة السحر أو سحره فإنه حينئذ مصروفة وفاقاً.

رابعها على وزن فعال علماً للمؤنث كحذام و قطام عند بني تميم للعلمية والعدل عن فاعلة.

خامسها فعل المعدول عن فاعل في غير النداء كعمر و زفر و قزح فـإنها وجـدت غـير مصروفة و لم يكن فيها سوى العلمية و لم يكن معها مايجامعه إلا العدل فاعتبر فيها.

**تبصرة:** العدل تحقيقي و هو ما يدل عليه دليل غير منع الصرف حـتى لو قـرئ اللـفظ منصرفاً عمل كثلاث و مثلث، و تقديري و هو ما ألجأنا و أحوجنا إلى اعتباره عدم الانصراف و فقدان تمام الموجب، فإذا عرفت تعلم أن (**العدل فيما سمع غير منصرف، و ليس فيه سوى العلمية كزحل و عمر**) معتبر (**بتقدير زاحل و عامر**) و فرض اخراجهما عنهما، و إلا لزم الامتناع بلا موجب و هو محال.

(و) أما (**التعريف فشرط تأثيره في منع الصرف**) عن الاسم (**العلمية**) أي كـونه مـحققاً بسبب اعتبار العلمية، لأن المضمرات و اسم الإشارة والوصولات و بعضاً من المنادى مبنيات و غير المنصرف معرب، فينافيه تعريفها، تأمل حق التأمل. و الإضافة واللام يرجحان جانب الاسم و يوجبان الصرف فكيف يكون التعريف بهما من أسباب عدم الانصراف.

وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ فَيَمْنَعُ صَرْفُ الْعَلَمِ كَعِمْرَانَ وَ الْوَصْفُ اَلْغَيْرُ الْقَابِلِ لِلتَّاءِ كَسَكْرَانَ فَعُرْيانَ مُنْصَرِفٌ وَ رَحْمٰنُ مُمْتَنِعٌ.

وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ فَيَمْتَنِعُ صَرْفُ الْعَلَمِ كَبَعْلَبَكَّ.

وَ وَزْنُ الْفِعْلِ فَشَرْطُهُ اَلْاِخْتِصَاصُ بِالْفِعْلِ أَوْ تَصْدِيرُهُ بِزَائِدٍ مِنْ زَوَائِدِهِ

---

(و) أما زائدتا فعلان و هما (الألف والنون فيمنع) الإفراد لأن المانع هو المجموع (صرف العلم) مكسور الأول (كعمران) أو مضمومه كعثمان، أو مفتوحه كنعمان علماً للأناس كما ترى، أو لاكهمدان لبلدة، و قحطان لقبيلة فإنها غير مصروفة للفرعية المعنوية وهي العلمية واللفظية وهي وجه الزيادة. (و) كذا يمنع صرف الوصف لا كل وصف بل (الوصف الغير القابل للتاء) الموضوعة لإفادة التأنيث بأن لم‌يكن له مؤنث كرحمن، أو كان له مؤنث بالألف (كسكران) لا بالتاء، و كذا قال (فعريان منصرف و رحمن ممتنع) لأن مؤنث الأول بالتاء والثاني لا مؤنث له، و منهم من اشترط وجود فعلى فرحمن أيضاً منصرف عنده.

(و) أما التركيب، فالمعتبر منه هنا هو (التركيب المزجي) المعبر بصيرورة كلمتين أو أكثر كلمةً واحدة من غير صرفية جزء منها (فيمتنع صرف العلم كبعلبك) بشرط أن لايكون إضافياً كعبدالله و لا إسنادياً كبرق‌نحره، لأن الإضافة ترجح الإسمية، و الإسنادي يحكى بحاله، و إنما اشترط العلمية ليبقىٰ بها على نهجه و لايتصرف فيه فيخف، و معلوم أنه يجب أن لايختم بالصوت بقرينة ماسبق و قد يضاف أول الجزئين إلى ثانيهما فيعرب على حسب اقتضاء العوامل و يجبر الثاني بالإضافة منصرفاً إن لم‌يكن فيه علة، أو لا إن كانت فيه كرامهرمز للعجمة والعلمية في هرمز إن اعتبرت في الجزء، تأمل. و قد يبنيان على الفتح للتشبيه بخمسة عشر إن قبِل الفتح، و إلا فيسكن كحادي عشر و معدي‌كرب.

(و) أما (وزن الفعل) أي موافقة وزن الاسم وزن الفعل (فشرطه) أي تأثيره أمور (الاختصاص بالفعل) بأن لايوجد في الاسم إلا نادراً (أو) غلبته فيه لكن مع (تصديره بزائد من زوائده) المجموعة في «نأتي» كأحمر فالوزن الخاص بالاسم كبكر لايؤثر و كذا المشترك على السواء كضرب معلوماً و لزومه لا كامرئ و ابنم عليمن، حيث يتبع فيه العين اللام في

وَ يَمْنَعُ صَرْفُ الْعَلَمِ كَشَمَّرَ وَ الْأَوْصَافُ الْغَيْرُ الْقَابِلَةِ لِلتَّاءِ كَأَحْمَرَ فَيَعْمَلُ مُنْصَرِفٌ لِوُجُودِ يَعْمَلَةٌ.

وَالصِّفَةُ فَتَمْنَعُ صَرْفَ الْمَوَازِنِ لِلْفِعْلِ، بِشَرْطِ كَوْنِهَا الْأَصْلُ فِيهِ وَ عَدَمِ قَبُولِهِ التَّاءَ فَأَرْبَعٍ فِي مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ مُنْصَرِفٌ لِوَجْهَيْنِ.

وَ جَمِيعُ الْبَابِ فَيُكْسَرُ مَعَ اللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ

---

الحركات و إن لايخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف كردّ و قيل، حيث خرجا إلى وزن مد و قيل، و يكون في العلم والوصف (و يمنع صرف العلم) بالشروط المارّة فقط (كشمّر) و انطلق و اجتمع و استخرج، و صرف الوصف بها (و) بشرطين آخرين: أولهما أن لايكون من (**الأوصاف الغير القابلة للتاء كأحمر**)، و ثانيهما أن يكون أصلية كما سيأتي في التاسع (**فيعمل**) بمعنى الجمل القوي (**منصرف**) وإن اجتمع فيه الشروط المارة لعدم تحقّق عدم القبول (**لوجود يعملة**) لمؤنثه، و كذا أرنب في مررت برجل أرنب أي ذليل لعروض الوصفية فيه.

(و) أما (**الصفة فتمنع صرف**) الاسم (**الموازن للفعل، بشرط كونها الأصل فيه**) أي في ذلك الاسم و إن غلبت في المعنى الاسمي كأدهم للقيد فإنه ممتنع لكونه وصفاً في الأصل بمعنى ما فيه دهمة أي سود (و) بشرط (**عدم قبوله التاء**) أما لأن مؤنثها فعلاء كأحمر حمراء و أشهل شهلاء، أو فعلى بالضم فالسكون كأفضل فضلىٰ، أو بأن لم يكن له ذلك كآدر للكبير الادرة فإن هذه الأوزان غير مصروفة للفرعية المعنوية أعني الوصفية واللفظية أعني موازنة الفعل (**فأربع في مررت بنسوة أربع منصرف لوجهين**) عدم إصالة الوصفية فإنه اسم عدد استعمل على صفة في نظير هذا المثال و قبوله التاء في مررت برجال أربعة.

(**و جميع الباب**) أي باب غير المنصرف قد ينصرف خلافاً (**فيكسر**) و ذلك (**مع**) دخول (**اللام**) عليه كالأحمر (**أو الإضافة**) نحو: مررت بأحمركم فإنه لما أضيف شبه بالفعل باللام و الإضافة انصرف و دخل عليه الكسر، و إنما منع منه التنوين لأنه لايجامعها لا لعدم الصرف، و إنما قلنا: خلافاً إذ منهم من ذهب إلى عدم الانصراف حينئذ و يقول إنما دخل عليه ما هو الساقط غير المنصرف تبعاً لضعف المشابهة، و لم ينصرف تماماً بقرينة منع دخول الممنوع

أَوِ الضَّرُورَةِ

---

أصالة، و منهم من فصل و قال: في ما بقي العلتان بقي المنع كأحمركم، و في ما لا لا كأحمدكم، و وفاقاً منكسر و ينون إذا كان للعلمية فيه تأثير و نكر سواء كان بالشرطية كالمؤنث والعجمي و المركب و صاحب ألف و نون فعلان علماً، أو الشطرية كالأسماء الموازنة للفعل أو المعدولة لأنه لما نكر بقي الكلمة بلا سبب في الأول و بواحد في الثاني و ذلك بإرادة واحدة من الجماعة المسمىٰ بذلك الاسم أو أشهر الأوصاف كالمحقّق لموسىٰ إلا لما كان وصفاً قبل فإنه يعود فيه الوصفية عند سيبويه مستدلاً بأن الزائل لمانع يعود عند زواله، و خالفه الأخفش فحكم بعدم العود فإن الأحمر المنكر بعد العلمية لايراد منه إلا المسمىٰ بالأحمر بلا اعتبار الوصفية، و هذا وجه، اللّهم أن يقال لما لم يبق المانع فلامحذور في اعتباره مع أن العرب يقرؤنه حينئذ ممتنعة من الصرف فدقق. أو إذا صغر و هذا مخصوص ببعض المواضيع فإن أحمد و عمر و صغر يبقى حميد و عمير و لا وزن في الأول و لا البدل في الثانية لاعتبار الصيغة فيه بخلاف هند فإنه يستكمل منعه بالتصغير إذ يصير هنيدة و نحو: [توسط][١] مصدراً علماً إذ يصير على وزن الفعل (أو) إذا دعت إليه (الضرورة) نحو قول الشاعر:

عَرَفْتُ إلٰهِي بِانتِفَاضِ الْعَزَايِم ... وَ قَهرٍ وَ تَكْسِيرٍ لِأَهْلِ الْجَرَائِم

فَلَيْسَ بِنَاجٍ مِنْ عِقَابِهِ ظَالِم ... إذَا لَمْ يَتُبْ عَمّا جَرَىٰ مِنْ مَظَالِم

فَيَا نَفْسُ تُوبِي خَالِصاً نَحْوَ رَبِّك ... بِقَصْدٍ لِبَيتِ الْقَلْبِ مِثْلَ الدَعَائِم

فإن الضرورة دعت إلى صرف مظالم و نحو:

صُبَّتْ عَلَيّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّام صِرْنَ لَيَالِيَا

أو إذا روعي تناسبه مع المنصرف كقراءة ﴿وَ لاَيَغُوثاً وَ يَعُوقاً وَ نَسْراً﴾[٢] بتنوين الأولين لمناسبة الثالث.

**خاتمة:** و يجوز منع المنصرف في الضرورة وفاقاً و للتناسب خلافاً.

---

(١). سقط هذه الكلمة من الأصل، و ما أثبتناه موافق لما مثل به السيوطي في همع الهوامع: ٩۴.

(٢). نوح: ٢٣.

# اَلْحَدِيقَةُ الثَّالِثَةُ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ:

يَخْتَصُّ الْمُضَارِعُ بِالْإِعْرَابِ فَيَرْتَفِعُ بِالتَّجَرُّدِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَ يَنْصِبُ بِأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ وَ هِيَ لَنْ لِتَأْكِيدِ نَفِيِ الْمُسْتَقْبَلِ

## الحديقة الثالثة، فيما يتعلق بالأفعال:

### [المضارع]

اعلم! أن الأصل في الأفعال البناء لعدم توارد المعاني المختلفة عليها كما أن الأصل في الأسماء الإعراب لتواردها عليها، و لكن (يختص المضارع) و ينفرد من يبن الأفعال لمشابهته اللفظي والمعنوي و الاستعمالي باسم الفاعل (بالإعراب فيرتفع) و ينتصب و ينجزم، و لا ينجر كما أن الأسماء لاتنجزم لعدم دخول عامل الأول على الثاني والثاني على الأول، و عامله الرافع معنوي بخلاف الناصب والجازم، و اختلفوا في أنه ما إذا فذهب البصريون إلى أنه وقوعه موقع اسم الفاعل والمفعول و ردّ بأنه لا يجري فيمدخول الحروف الخاصة بالأفعال كحرف الشرط والتحضيض، و جزم الكوفيون (ب)أنه (التجرد عن الناصب والجازم) فإنه لما تجرد عنهما و هو معرب فلا محالة يلزم رفعه لأن إعرابه حصر فيها، و لايكون بلامؤثر فاعتبر له كونه خالياً منهما، و هنا مذاهب أخرى ذكرها يورث الملال.

### [نواصيب المضارع]

(و ينصب بأربعة أحرف) أولها (و هي لن لتأكيد نفي) الفعل في (المستقبل) إما إلى غاية نحو: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[1] أو بلا اعتبارها نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَ لَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾[2]، و ليس للتأبيد و إلا للغى ذكر أبداً في ﴿وَ لَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً﴾[3]، والتقييد باليوم في ﴿لَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِياً﴾[4]، و لم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية كما سبق.

---

(١). يوسف: ٨٠.

(٢). الحج: ٧٣.

(٣). البقرة: ٩٥.

(٤). مريم: ٢٦

وَكَيْ وَ مَعْنَاهَا اَلسَّبَبِيَّةُ، وَ أَنْ وَ هِيَ مَصْدَرِيٌّ

(و) الثانية (كي) المصدرية الداخلة عليها اللام لفظاً نحو: لكيلا تأسوا، أو تقديراً نحو: جئتك كي تكرمني، و إنما قيدناها بالمصدرية لأنها الناصبة بنفسها و إليه يتبادر الذهن عند الإطلاق (و معناها السببية) أي كون ماقبلها سبباً لمابعدها خارجاً، والعكس ذهناً، و أما التعليلية فالنصب بعدها بأن المقدرة، و تلخيص الكلام أنها تأتي مصدرية و تعليليه و محتملة لهما فالأولى ما سبقه اللام ليدفع كونها جارة لعدم الجار على الجار في الأفصح، و لم يكن بعدها أن لئلا يتوهم أن النصب بها نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ﴾[1]، والثانية ما دخل على ما الاستفهامية نحو: كيمه عصيت لأن تقدير الفعل توجب كثرة الحذف و يلزم حذف ألف ما في غير حال الجر أو دخل على ما المصدرية، نحو:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَرْحَمْ فَتَغْضِبْ فَإِنَّما أَحَبُّ الْفَتَىٰ كَيْمَا يَلِينَ وَ يرْحَما

أي للبيانة والرحم. والمذكورة قبل اللام، نحو:

كَي لِتُنادِينِي بِصَوْتٍ عَال يَذْهَبُ عَنِّي كَدِرَ الْمَلَال

أو قبل أن نحو:

كَيْ أَنْ تَمِيلَ لِحَزِينٍ عَاشِق يُحْوِجُهُ الْحُبُّ لِطِبٍّ حَاذِق

إما قبله فلما مرّ، و لعدم قبوله التأويل بالمصدر، و أما قبل اللام فلعدم جواز الفصل بين الحرف المصدري و جملته في الأفصح، و أما قبل ما المصدرية فلعدم دخول الحرف المصدري على المصدري، و أما المحتملة لهما فللمنفردة عن اللام أو أن نحو: ﴿ كَيْ لَايَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾[2] فإن قدر بعده لا فمصدرية أو إن لا فتعليلية و المتوسطة بينهما نحو:

لِكَيْ أَنْ تُرِينِي الْوَجْهَ مِثْلَ الْقَمَرِ السَّارِي أَلَمْ يَأْتِكَ إِنْجَاءُ عِقَابِ اللّٰهِ فِي النَّارِ

في إما جارة مؤكدة بلام أو مصدرية مؤكدة بأن.

(و) الثالثة (أن و هي) حرف (مصدري) و تقع في الابتداء مرفوع المحل مع جملته على

---

(١). الحديد: ٢٣. (٢). الحشر: ٧.

**وَالَّتِي بَعْدَ الْعِلْمِ غَيْرُ نَاصِبَةٍ وَ فِي أَنْ الَّتِي بَعْدَ الظَّنِ وَجْهَانِ وَ إِذَنْ وَ هِيَ لَلْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ، وَ تَنْصِبُهُ مُصَدَّرَةً مُبَاشَرَةً مَقْصُوداً بِهِ لِلْاِسْتِقْبَالِ نَحُو: إِذَنْ أُكْرِمْكَ، لِمَنْ قَالَ: أَزُورُكَ وَ يَجُوزُ الْفَصْلُ بِالْقَسَمِ وَ بَعْدَ التَّالِيَةِ لِلْوَاوِ أَوِ الْفَاءِ وَجْهَانِ**

---

المبتدئية، نحو: ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١]، و بعد فعل غير يقين فيكون فاعلاً نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[٢]، و مفعولاً نحو: ﴿وَ أَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٣]، و مجروراً نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[٤] (و) أما (التي بعد) الفعل الدال (على العلم) فهي (غير ناصبة) بل مخففة من المثقلة نحو: علمت أن لا حسن يحكي حسنك (و في أن التي بعد) ما دل على (الظن وجهان) إعمالها النصب على أصله و إهمالها على تأويله بما دل على العلم.

(و) الرابع منها (إذن) على القول بحرفيتها (و هي) موضوعة (للجواب والجزاء) بمعنى أنه يقع في كلام يجاب به على كلام آخر بحيث يكون مضمونه جزاء لمضمونه (و تنصبه) أي المضارع بثلاثة شرائط: أحدها أن تكون (مصدرة) في الكلام بأن تكون في أول الجواب ليتسلط عليه، والثاني أن تكون (مباشرة) لفعله، الثالث أن تكون (مقصوداً به للاستقبال) مثال ما جمع فيه الشرائط، (نحو: إذن أكرمك، لمن قال:) لك (أزورك) قياساً على بقية النواصب فلاتعمل إذا لم تصدر، سواء كان مابعدها خبراً لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك، أو جواباً لشرط قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمك، أو جواب قسم قبلها نحو: والله إذن لا أخرج، و كذا إذا تخلل الفصل بين إذن و بين فعلها لضعفها في العمل ما لم يكن الفاصل قسماً (و يجوز الفصل بالقسم) لأنه مؤكد الحدث فكأنه هو، أو لكثرة الاستعمال، و كذا إذا أريد به الحال لخروجه عن نهج الباب و من تزي بزي الغير فليس منا، (و) يجوز في المضارع الواقع (بعد) إذن (التالية للواو أو الفاء وجهان) باعتبار كون مابعد العاطف من تمام ماقبله و معتمد عليه فكأنه فات بسبب الربط الشرط الأول والنصب بناء على أن مابعدها جملة مستقلة غير مرتبط بها، و لكن هذا يشبه الإلغاء و لهذا كثر الرفع في الاستعمال نحو: آتيك و إذن أكرمك على الوجهين.

---

(١). البقرة: ١٨٤.
(٢). الحديد: ١٦.
(٣). الكهف: ٧٩.
(٤). البقرة: ٢٥٤.

**تَكْمِيلٌ**: وَ يُنْصَبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ الْحُروفِ الْعَاطِفَةِ لَهُ عَلَى اِسْمٍ صَرِيحٍ نَحُو: لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَ تَقَرَّ عَيْنِي وَ بَعْدَ لَامِ كَيْ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِلَا وَ بَعْدَ لَامِ كَيْ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِلَا نَحْو: أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَ وُجُوباً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَ هِيَ مَسْبُوقَةٌ بِكَوْنٍ مَنْفِيٍّ، نَحْو: ﴿وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فِيهِمْ﴾

---

(**تكميل**، و ينصب) المضارع (بأن مضمرة) لا غير لأنها لإحالته أولى بالتحويل فيه (جوازاً) و وجوباً، أما جوازاً فـ(بعد الحروف العاطفة له) أي المضارع (على اسم صريح) لم يكن في تأويل الفعل و هو إما مصدر (نحو: للبس عباءة و تقر عيني) بنصب تقرّ بإضمار أن بالعطف على اللبس، أو غير مصدر نحو:

وَلَوْلاٰ كَرِيمٌ مِنْ مَحَبَّتِكُمْ هَلَكْ ... وَ غَيْرُهُ أَوْ أَفْنىٰ جِئْتُ لِبَابِكُم
وَ لٰكِنَّنِي أَعْلَمُ أَنْ لاٰ تَـخْلُف ... لِمَا بِكُمْ فِي عَاشِق لِـجَنَابِكُم

بعطف أو أفنى على الكريم و هو علم و ذلك العطف يكون بالواو كما مرّ و بالفاء و ثم و أو، و إن أطلق المصنف الكلام (و بعد اللام) الجارة التي تستعمل مع (كي إذا لم يقترن بلا) و لم يسبقها كون ناقص ماض منفي (نحو: أسلمت لأدخل الجنة) أي لأن أدخل أي لدخولها، و إن اقترنت بلا نافية أو زائدة للتأكيد وجب إظهار أن لئلا يتوالى لامان بلا إدغام نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[1] و ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[2] أي ليعلم، فالأول للأول والثاني للثاني، أو سبقت بالكون المارّ فيجب الإضمار كما يأتي فعلم أن إضمار أن جوازاً بعد خمسة أحرف: الواو والفاء و ثمّ و اللام الجارة (و) أما الإضمار (وجوباً) فـ(بعد خمسة أحرف) أيضاً (بعد لام الجحود)، في الأصل بمعنى إنكار الحق، ثم استعمل بمعنى مطلق الإنكار (و هي المسبوقة بكون) ناقص (منفي، نحو: ﴿وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فِيهِمْ﴾[3]) أما إضمار أن فئلا يلزم دخول الجارة على الفعل، و أما وجوبه فلأن اللام هنا يستعمل في مقام سين

---

(١). البقرة: ١٥٠. (٢). الحديد: ٢٩.
(٣). الأنفال: ٣٣.

**وَ أَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَوْ إِلَّا نَحُو: لَازَمْتُكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي وَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ الْمَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ نَحُو: زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ، لَاتَأْكُلِ السَّمَكَ وَ تَشْرَبَ اللَّبَنَ، وَ حَتَّىٰ بِمَعْنَىٰ إِلَىٰ أَوْ كَيْ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْإِسْتِقْبَالُ نَحُو: أَسِيرُ حَتَّىٰ تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَ أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ الْحَالُ كَانَتْ حَرْفُ اِبْتِدَاءٍ.**

---

الاستقبال فكما لا تجمع هو معه فكذا هذا (و) بعد (أو) العاطفة إذا كان (بمعنى إلى) و ذلك في ما ينقضي ماقبله شيئاً فشيئاً نحو:

**وَ كُنْتُ إِذَا طَالَبْتُ دَيْناً عَـلَى امْـرَئٍ ... مَكَثْتُ إِلَى الْإِيفَاءِ أَوْ يَحْسُنُ الْوَعْدا**

أي إلا أن يعدني وعداً حسناً بإيفائه فتركته، (و نحو: **لأزمتك أو تعطيني حقي**) أي إلى أن تعطينيه لأن ماقبلها مصدر معنى أي ليكونن مكث أو لزوم مني أو إيفاء أو وعد أو إعطاء، (و) بعد (**فاء السببية و واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب**) سواء كان الطلب أمراً (**نحو: زرني فأكرمك**)، أو نهياً، نحو: لاتشتم فتغضبَ، أو دعاء نحو: اللّٰهم لا تجعلنا من القوم الخاسرين فنهلكَ، أو تمنياً نحو: ليتني أرى الحبيب فأموتَ، أو استفهاماً نحو: أأنت قريبي فأحـبَّكَ، أو عرضاً نحو: ألا تقرب فنصافحَ، و سواء كان النفي بفعل نحو: ليس الشاهد حاضراً فيشهدَ، أو باسم نحو: حبيبي غير جاء فأكرمَه، أو بحرف نحو: (**لا تأكل السمك و تشربَ اللبن**) أي و أن تشربه أي مع شربه، هذا إذا أريد النهي عن جمعهما تقول و تشربُ بالرفع إن أردت النهي عن الأول فقط، و تجزمها إن أردت النهي عن كل منهما (و) بعد (**حتى**) الجارة (**بمعنى إلى**) و ذلك إذا كان مابعدها غاية لما قبلها نحو: لاتذهب حتى تطلع الشمس، أي إلى أن تطلع، و أسـير حتى تغرب الشمس، (**أو**) بمعنى (**كي**) التعليلية و ذلك إذا كان ماقبلها علة لمابعدها، و إنما يضمر أن بعده (**إذا أريد به الاستقبال**) و لو بالنسبة إلى زمن التكلم بماقبله، (**نحو: أسير حتى تغرب الشمس**) أي إلى أن تغرب (**و أسلمت حتى أدخل الجنة**) أي كي أدخلها (**فإن أردت به الحال كانت حرف ابتداء**) و يرفع مابعده فلا مجال لإضمار أن الدال على الاستقبال نحو: زيد مريض حتى يقولَ بحاجته من يراه.

**فَصْلٌ:** وَالْجَوَازِمُ نَوْعَانِ: فَالْأَوَّلُ مَا يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً، وَ هُوَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ اَللَّامُ وَ لَا الطَّلَبِيَّتَانِ نَحُو: لِيَقُمْ زَيْدٌ، وَ لَاتُشْرِكْ بِاللّٰهِ وَ لَمْ وَ لَمَّا يَشْتَرِكَانِ فِي النَّفْيِ وَالْقَلْبِ إِلَى الْمَاضِي وَ يَخْتَصُّ لَمْ لِمُصَاحَبَةِ أَدَاةِ الشَّرْطِ، نَحُو: إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ، وَ بِانْقِطَاعِ نَفْيِهَا، نَحُو: لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، وَ يَخْتَصُّ لَمَّا بِجَوَازِ حَذْفِ مَجْزُومِهَا نَحُو: قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَ لَمَّا وَ بِكَوْنِهِ مُتَوَقَّعاً غَالِباً، كَقَوْلِكَ: لَمَّا يَرْكَبِ الْأَمِيرُ، لِلْمُتَوَقَّعِ رُكُوبُهُ،

---

(**فصل:** والجوازم) للمضارع (نوعان:)

## [جوازم المضارع]

(فـ)النــوع (**الأول ما يجزم فعلاً واحداً، و هو أربعة أحرف**): الأولى والثـانية (**اللام و لا الطلبيتان**) أي الدالتان على طلب فعل كما في الأولىٰ أو ترك كما في الثانية (**نحو: ليقم زيد، و لاتشرك باللّٰه**) و سواء كانا من الأعلى وهو الدعاء نحو: ليخرجنا اللّٰه من ظلمات العصيان، و لا تدخلنا النار ياربنا، و من المساوي و هو الالتماس، أو من الأدنىٰ و هو الأمر في الأولى والنهي فيالثانية. و يخص اللام بالغائب مطلقاً والمخاطب والمتكلم المـجهولين، فـدخولها على المتكلم والمخاطب المعلومين شاذ، (و) الثالثة والرابعة (**لم و لما يشتركان في**) الدلالة على (**نفي**) الفعل (**و القلب**) لمعنى المضارع (**إلى الماضي**) و دخول همزة الاستفهام عليهما و عملهما الجزم (**و يختص لم**) أي يمتاز عن لما (**لمصاحبة أداة الشرط، نحو: إن لم تقم أقم**) و لا يقال إن لما تقم أقم لأن لما ينفي قد فعل و قد لايقع بعد الشرط مفيد للترديد دون لم فـإنه لمطلق النفي (**و بانقطاع نفيها، نحو: لم يكن ثم كان**) و لايجوز لما يكن ثم كان، للتناقض بينه و بين استمرار النفي إلى حين المتكلم المستفاد من لما، (**و يختص لما**) عـن لم (**بجواز حذف مجزومها**) قياساً (**نحو: قاربت المدينه و لما**) أي لما أدخلها لأن في لما زيادة فيحذف فعلها تخفيفاً في الكلام، و لأنها نفي لقد فعل والفعل بعد قد قديحذف (**و بكونه**) أي فعله (**متوقعاً**) وجوده (**غالباً، كقولك: لما يركب الأمير، للمتوقع ركوبه**) فلايقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما.

**وَالثَّانِي مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ وَ هُوَ إِنْ، وَ إِذْمَا، وَ مَنْ، وَ مَا، وَ مَتَىٰ، وَ أَيٌّ، وَ أَيَّانَ، وَ أَيْنَ، وَ أَنَّىٰ، وَ حَيْثُمَا، وَ مَهْمَا. فَالْأَوَّلَانِ حَرْفَانِ وَالْبَوَاقِي أَسْمَاءٌ عَلَى الْأَشْهَرِ**

---

(و) النوع (الثاني ما يجزم فعلين) و لا بأس في تعدد العمل فإنه معهود كما في الأفعال القلبية على أنهما لما كانت لترتب الجزاء على الشرط و بتوقف تمام معناها عليهما فكأنهما واحد، تأمل. (وهو) أحد عشر كلمة (إن، و إذما، و مَنْ، و ما، و متى، و أي، و أيان، و أين، و أنى، و حيثما، و مهما. فالأولان حرفان) اتفاقاً في الأول و على الأصح في الثاني، إذ قيل بأنه ظرف زمان فمعنى إذما تقم أقم متى تقم أقم (و البواقي) كلها (أسماء على الأشهر) و إنما قال على الأشهر للقول بأن مهما حرف و الأصح أنه اسم بدليل عود الضمير إليه في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[1]، فقد علم أن هذه الكلمات أربعة أنواع: متفق على حرفيته و هو الأول، و حرف على الأصح و هو الثاني، و اسم وفاقاً و هو ماعداهما و الأخير، و اسم على الأصح وهو الأخير.

ثم أنها باعتبار آخر ستة أقسام:

ما وضع لمجرد التعليق بلا دلالة على من يعقل و غيره و هو الأولان،

والثاني له مع الدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو منْ،

و الثالث ما وضع للدلالة على مالا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما و مهما،

و الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط و هو متى و أيان،

و الخامس ما وضع للمكان ثم ضمن معنى الشرط و هو أين و أنّى و حيثما،

و السادس مشترك بين هذه الأمور الأربعة، و يختلف بالمضاف إليه وهو أي فيراد به العاقل و غيره، والزمان و المكان كأيّ رجل تضرب أضرب، و أي فرس تركب أركب، و أي زمان تصلّ أصل، و أي مكان تجلس أجلس.

---

(١). الأعراف: ١٣٢.

**وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَقْتَضِي شَرْطاً وَ جَزَاءً مَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ، أَوِ الْأَوَّلُ فَالْجَزْمُ وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي وَحْدَهُ فَوَجْهَانِ، وَكُلُّ جَزَاءٍ يَمْتَنِعُ جَعْلُهُ شَرْطاً فَالْفَاءُ لَازِمَةٌ**

---

(و كل واحد منها يقتضي) فعلين يسمى أولهما (شرطاً و) الثاني (جزاء) و هما إما يكونان (ماضيين) نحو: إن ضربتَ ضربتُ، (أو مضارعين) نحو: إن تضرب أضرب (أو مختلفين) أي الأول ماضياً والثاني مضارعاً، أو بالعكس أي الأول مضارعاً والثاني ماضياً و هذا قليل الاستعمال، و مع هذا ليس مختصاً بالضرورة الشعرية لورودهما في الحديث الشريف[1] (فإن) كانا ماضيين فالجزم محل للبناء، أو (كانا مضارعين، أو الأول) فقط مضارعاً (فالجزم) فيهما في الأول، و في الأول فقط في الثاني لفظي بالسكون أو الحذف لوجود المؤثر و قبول المتأثر (و إن كان الثاني وحده) مضارعاً (فـ)لك فيه (وجهان) الرفع بإهمال الأداة لأنها لم تعمل مع القرب فكان الأولى بالإهمال في الشرط

**شاه در نزديك باشد بی‌رواج    کی ستاند از ولایت‌ها خراج**

و الجزم لقبول التأثير و الإهمال في الأول ليس للضعف بل للبناء

**چون بود درويش نزديك أمير    می‌سزد بخشد به ايشان سرسرير**

و قد رفع الجزاء المضارع بعد الشرط المضارع و هذا قليل و ضعيف جداً إذ لا معنى للإهمال بلا داع.

**تبصرة:** و يشترط في الشرط ستة أمور نظمتها في بيتين بقولي:

**فِي الشَّرْطِ اِشْتِقَاقٌ مَعْ تَصْرِيف    خُلُو مِنَ الطَّلَبِ وَ التَّسْوِيف**

**وَكَوْنُهُ مُسْتَقْبَلاً وَ إِنْ خَلا    مِنْ قَدْ وَ حَرْفِ غَيْرِ لَمْ وَ لا**

فإذا علمت هذا فاعلم أن (كل جزاء يمتنع جعله شرطاً) لفقد شرط ما ذكر (فالفاء) السببية (لازمة) الدخول عليه لتربط بالشرط و خصت بذلك لأن معناه ترتب مابعدها على ماقبلها كما

---

(١). إشارة إلى الحديث الوارد: «من يقم ليلة القدر إيماناً و إحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». أخرجه البخاري في صحيحه بالرقم ٣٥.

**كَأَنْ يَكُونَ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً أَوْ إِنْشَائِيَّةً أَوْ فِعْلاً جَامِداً أَوْ مَاضِياً مَقْرُوناً بِقَدْ نَحْو: إِنْ تَقُمْ فَأَنَا أَقُمْ أَوْ فَأَكْرِمْنِي، أَوْ فَعَسَىٰ أَنْ أَقُومَ، أَوْ فَقَدْ قُمْتُ.**

**مَسْأَلَةٌ: وَ يَنْجَزِمُ الْمُضَارِعُ بَعْدَ الطَّلَبِ بِإِنِ الْمُقَدَّرَةِ مَعَ قَصْدِ السَّبَبِيَّةِ نَحْو: زُرْنِي أُكْرِمْكَ وَلَاتَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ وَ مِنْ ثَمَّ اِمْتَنَعَ وَلَاتَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ بَالْجَزْمِ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى.**

---

أن معنى الجزاء مرتب على معنى الشرط و بهذا يتناسبان، و ذلك (**كأن يكون جملة اسمية أو إنشائية أو فعلاً جامداً أو ماضياً**) و إن قيده به مع أنه لايكون الماضي شرطاً، لأن المجرد عنه قد يمكن إرادة الاستقبال فلا يكون نصاً في الماضي (**مقروناً بقد**) أو مضارعاً مقروناً بحرف التنفيس أو بحرفي النفي غير لم و لا (**نحو: إن تقم فأنا أقم**) أو فلن أقوم (**أو فأكرمني، أو فعسى أن أقوم، أو فقد قمت**) أو فستقوم أو فلن تقوم على النشر المرتب.

(**مسألة**: **و ينجزم المضارع**) الخالي عن الفاء (**بعد**) فعل (**الطلب بإن المقدرة**) لا غير لأنها أصل فلا تعدل إلى تقدير غيرها (**مع قصد السببية**) أي سببية الطلب للمجزوم فيشبه الطلب الشرط والمجزوم المضارع، و اختلف في الجازمة فالجمهور على أنه أداة الشرط مقدر لأن المجزوم جواب له فيكون معنى زرني أكرمْك رزني فإنك إن تزرني أكرمك، و قيل بنفس الطلب إما لتضمنه معنى الشرط، أو لنيابة عن أداته، ثم إن الطلب أعم من أن يكون أمراً (**نحو: زرني أكرمك و**) من النهي نحو: (**لا تكفر تدخل الجنة**) و من الاستفهام نحو: هل عندكم ما أشربه، والتمني نحو: ليت لي مال أنفقه، والعرض نحو: ألا تقرب تصب خيراً (**و من ثمّ**) أي و من أجل اشتراط قصد سببية الطلب للمجزوم الموجب لصحة تقدير أن قبله (**امتنع**) آمِن (**و لا تكفر تدخل النار بالجزم، لفساد المعنى**) على تقدير إن إذ يصير التقدير إن تؤمن أو إن لم تكفر تدخل النار و هو فاسد، و صح كل حرام تعاقب و قولك للكافر لاتسلم تدخل النار لأن التقدير إن تأكل الحرام تعاقب و إن لا تسلم تدخل النار. و هو واضح.

**فَصْلٌ: فِي أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَفْعَالٌ وُضِعَتْ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ فَمِنْهَا نِعْمَ وَ بِئْسَ وَ سَاءَ وَكُلٌّ مِنْهَا يَرْفَعُ فَاعِلاً مُعَرَّفاً بِاللَّامِ أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ، أَوْ ضَمِيراً مُسْتَتِراً مُفَسَّراً بِتَمْيِيزٍ**

## [أفعال المدح و الذم]

(**فصل**: في أفعال المدح والذم) وهي (أفعال وضعت لإنشاء المدح أوالذم) على سبيل المبالغة (فمنها نعم) للمدح (و بئس) للذم فإنهما فعلان عند الجمهور بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، مورد في حديث الشريف: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَ نِعْمَتْ، وَ مَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»(١)، و قال بعض: أنهما اسمان بدليل دخول الحرف الجارة عليهما في قول بعض: ما هو بنعم الولد، و أجيب عنه بأنه في تقدير ماهو بمقول في حقه نعم الولد، فالمجرور محذوف، و هما جامدان لأنهما لما وصف للإنشاء نقلاً عن الدلالة على المضي والحال و الاستقبال (و ساء) و هو فعل اتفاقاً من ساءه الأمر من السوء ضد السرور ثم نقل إلى فعُل بالضم فصار لازماً و استعمل في إنشاء الذم فصار جامداً (وكل منها يرفع فاعلاً معرفاً باللام) الجنسية أو العهدية و على الأول فإما أن يراد الجنس حقيقة مبالغة في المدح أو الذم و إن أفضى إلى الكذب فكان الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، و معلوم أن المدح والذم يثبت للخصوص فإنه مندرج تحت الجنس و فرد منه بل مع البرهان كما لايخفى أو مجازاً فيراد الجنس من حيث تحققه في ضمن فرد مبهم معين بالمخصوص ضرورة أن لا قصد لمدح الجنس و لذمه في نحو قولهم نعم الرجل و بئس الرجل، و على الثاني فإما يراد العهد الذهني بأن تشير بها إلى شخص معهود في الذهن و تبينه بزيد أو الخارجي فكأنك قلت زيد نعم هو (أو) منكراً (مضافاً إلى المعرف باللام، أو ضميراً مستتراً) فيها (مفسراً بتمييز) محول عن الفاعل و هذا التمييز واجب التأخير عن الفاعل والتقديم على المخصوص، و لايحذف

---

(١). الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ بالرقم (١٦٨٤) و ابن ماجه في سننه بالرقم (١٠٩١) و الحديث صحيح، و سنده يزيد القرشي و فيه كلام. ينظر مجمع الزوائد و منبع الفوائد لنورالدين الهيثمي بالرقم (٣٠٦٧).

**ثُمَّ يُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ مُطَابِقاً لِلْفَاعِلِ وَ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأً مُقَدَّمَ الْخَبَرِ أَوْ خَبَراً مَحْذُوفَ الْمُبْتَدَأِ نَحْو: نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ وِ بِئْسَ نِسَاءُ الرَّجُلِ الْهِنْدَاتُ وَ سَاءَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَ مِنْهَا حَبَّ وَ لَاحَبَّ وَ هُمَا كَنِعْمَ وَ بِئْسَ**

---

بلانائب لأن شأن التمييز التأخير و لو أخر عن المخصوص لتوهم أنه تمييز له فيفوت تفسير المستتر، و لأنه كالعوض عن الفاعل و هو لايحذف بلانائب، و إنما لزم أحد الأمور لأن المدح لايكون للمجهول فإذا كان الفاعل ظاهراً فيلزم تعريفه إما بنفسه أو بالإضافة إليها و لو بواسطة، أو مضمراً فيلزم تفسيره لئلا يبقى مجهولاً عند المخاطب و يفوت الغرض من المدح أو الذم، هذا على القول بفعليتها و أما على القول باسمية نعم و بئس فيقال مابعدهما بدل منهما والتقدير الممدوح زيد أو المذموم عمرو مثلاً (**ثم يذكر المخصوص**) و هو المقصود بالمدح أو الذم مرفوعاً (**مطابقاً للفاعل**) في الإفراد والتثنية والجمع لكونه عبارة عنه، (و) اختلف في وجه رفعه، فقيل: هو على أنه (**يجعل المخصوص مبتدأً مقدم الخبر**) و هو جملة نعم الرجل مثلاً (**أو**) على أنه يجعل (**خبراً محذوف المبتدأ**) أي نعم الرجل هو زيد، و قيل مبتدأ محذوف الخبر أي زيد هو الممدوح، أو بدل من الفاعل، و الأمثلة لكل من هذه الأفعال الثلاث يرتقي إلى ثلاثين لأن الفاعل إما معرف باللام مفرداً أو تثنية أو جمعاً، أو مضافاً إلى المعرف باللام و لكل من المضاف والمضاف إليه إما مفرد أو مثنى أو مجموع وفقاً و خلفاً، فهذه اثنا عشر في التذكير، و مثالها في التأنيث فهذه اربعة و عشرون، و ستة للمضمر المميز، فيصير ثلاثين، هذا إذا لم يعتبر البسط في الإضافة و تمييز المضمر و إلا فلا تحصى، و لكل مثل لكل من الأفعال بما يخالف مثال غيره لتقيس على ما ذكر، و قال: (**نحو: نعم المرأة هند**) للفاعل المعرف باللام المفرد، (**و بئس نساء الرجل الهندات**) للمضاف الجمع (**و ساء رجلاً زيد**) للمضمر المميز، و عليك باستخراج ساير الأمثلة التي تركناها مخافة الإملال.

(**و منها**) أي و من الأفعال التي وضعت لإنشاء المدح والذم (**حب**) في المدح (**و لاحب**) في الذم (**و هما كنعم و بئس**) في إفادتهما المدح والذم و في النقل لإنشاءهما و في الفعلية على الأصح و في المضي والجمود و تزيد بإشعارها بأن الممدوح محبوب في النفس أو أشد

**وَالْفَاعِلُ ذَا مُطْلَقاً، وَ بَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ وَ لَكَ أَنْ تَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِتَمْيِيزٍ أَوْ حَالٍ عَلَى وِفْقِهِ، نَحْو: حَبَّذَا الزَّيْدَانِ، وَ حَبَّذَا رَاكِباً زَيْدٌ، وَ حَبَّذَا امْرَأَةً هِنْدٌ.**

---

استكراهاً فيها (و) في بأن (**الفاعل**) له (**ذا**) مفرداً مذكراً (**مطلقاً**) في أي استعمال كان، لأن ذلك أجرى مجرى الأمثال فلا تـنفير، (**و بعده المخصوص**) بـالمدح أو الذم مـفرداً أو مـثنى أو مجموعاً، و قيل ركبت حبذا فعلاً و ما يترائى مخصوصاً فاعل (**و لك أن تأتي قبله**) أي قبل المخصوص (**أو بعده بتمييز أو حال على وفقه، نحو: حبذا الزيدان، و حبذا راكباً زيد، و حبذا امرأة هند**).

**تنبيهات:** الأول، قد يحذف المخصوص إذا سبق مشعر به كأن يكون الكلام فيه كـقوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾[1] أي أيوب ـ على نبينا و عليه السلام ـ بقرينة معاني الكلام فيه.

الثاني قد تقع "ما" بعد نعم و بئس نحو: نعم ما يقول الفاضل، و قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ**﴾[2]، و اختلفوا في "ما" هذه على أقوال، فقال قوم: هي اسم معرفة إما تامة لاتحتاج لصلة والجملة صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء يـقوله الفـاضل؛ أو موصولة بالجملة أو المخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول و هي فاعل نعم، فيجب الاستثناء من قاعدة أوجه الفاعل، و قيل: نكرة منصوبة المحل تـمييز للـفاعل المستتر إما ناقصة موصوفة و مابعدها صفة والمخصوص محذوف، أو تامة والجملة بـعدها صفة المخصوص المحذوف.

الثالث أنه يجوز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل معلوم لفظٌ على فعُل بضم العين أصالة كشرُف و ظرُف، أو نقلاً كضرب يجري مجرى نعم و بئس في إفادة المدح والذم والفاعل والمخصوص نحو: ظرف الرجل زيد، و خبث الرجل عمرو، و منها ساء كما سبق.

---

(١). ص: ٤٤. (٢). البقرة: ٩٠.

**فَصْلٌ:** فَعْلَا التَّعَجُّبِ وَ هُمَا فِعْلَانِ وُضِعَا لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ وَ هُمَا مَاأَفْعَلَهُ وَ أَفْعِلْ بِهِ وَ لَايُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَىٰ مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلُ يَتَوَصَّلُ إِلَى الْفَاقِدِ بِمَاأَشَدَّ وَ أَشْدِدْ بِهِ وَ لَايَتَصَرَّفُ فِيهِمَا و مَا مُبْتَدَأٌ اتفاقاً وَ هَلْ هِيَ بِمَعْنَى شَيْءٍ وَ مَابَعْدُهَا خَبَرُهَا أَوْ مَوْصُولَةٌ وَ مَابَعَدُها صِلَتَهَا وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ. خِلَافٌ

---

## [فعلا التعجب]

**(فصل:)** يبين فيه (فعلا التعجب) و ما يتعلق بهما (**و هما فعلان وضعا لإنشاء التعجب**) و هو استعظام زيادة ففي سببها في وصف الفاعل، و زاد بعض ثالثاً وهو فعل مضموم العين كما مرّ آنفاً في أفعال المدح (**و هما ماأفعله**) على صيغة ماضي الإفعال (**و أفعل به**) على وزن أمره (**و لايبنيان إلا مما يبنى منه اسم التفضيل**) من كل فعل ثلاثي معلوم متصرف قابل للتفضيل مثبت لم يكن له وصف على وزن أفعل، فلايبنيان من الاسم لفقد ما عليه التعجب، و من المزيد لحذف الأصول أو الزائد الآتي للدلالة على مقصود، و من المجهول والمنفي للالتباس و من غير المتصرف لأن مالايقبل التصرف كيف يجعل ماأفعل و أفعل به؟، و مما لا يقبل الفضل لأن التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل وهي مفقودة فيه، و لكن يفرق بين البابين في الأحكام بأمور: منها أنه (**يتوصل**) هنا (**إلى الفاقد**) لما شرط (**بما أشد و أشدد به**) و هناك إلى أشد فقط و اشد هنا فعل و هناك اسم و ما بعدهما مفعول هنا و تمييز هناك، و لهذا يتوصل هناك إلى كل فاقد و لو منفياً أو مجهولاً بالصيغتين لا هناك حيث لايتوصل إلى المنفي والمجهول و الأفعال الناقصة على رأي لأن مصادرها مؤولة و هي معرفة، والتمييز واجب التنكير (و) منها أنه (**لايتصرف فيهما**) نحو: التثنية والجمع و هناك بتصرف، تقول: الزيدان الأشدان حمرة، والزيدون الأشدون حمرة، ثم إنهم أجمعوا على اسمية (**ما**) في ما أفعل لعود الضمير إليه، و أجمعوا على أنه (**مبتدأ**) لتجرده عن العوامل اللفظية و الإسناد إليه، (و) لكن في أنها (**هل هي**) نكرة تامة (**بمعنى شيء، و مابعدها خبرها**) و موضعها الرفع (**أو موصولة و ما بعدها صلتها**) فلا موضع له، أو نكرة ناقصة موصولة و مابعدها صلته في محل الرفع (**و الخبر**) في الصورتين (**محذوف، خلاف**) فسيبويه ذهب إلى الأول والمسوغ للابتداء عنده ما تضمنه من التعجب،

وَ مَابَعْدَ الْبَاءِ فَاعِلٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَ هِيَ زَائِدَةٌ وَ مَفْعُولٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَ هِيَ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ.

**فَصْلٌ:** أَفْعَالُ الْقُلُوبِ تَدْخُلُ عَلَى الْاِسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا نَشَأَتْ مِنْهُ، مِنْ ظَنٍّ أَوْ يَقِينٍ

---

و الأخفش إلى الثاني، والثالث إبقاء للمبتدأ على التعريف أو التخصيص بالمخصص اللفظي ماأمكن، هذا بيان ما أفعله: و أما أفعل به فأجمعوا على أنه فعل لأن صيغته لم توجد في الأسماء، و اختلفوا في معناه، فقال البصريون: لفظه أمر و معناه خبر، فيتحد مع ماأحسن زيداً معنى، و أصله عندهم فعل ماض، فلما غير إلى الأمر قبح إبراز فاعل ما في صورته و زيدت الباء ليصير على صورة المفعول، و قال جمّ غفير لفظه و معناه أمر و فاعله مستتر فيه بأنت والهاء مفعول والباء للتعدية إن كان لازماً و زائدة إن كان متعدياً، و اختلف هذه الفرقة الأخيرة في مرجع الضمير المستكن في أفعل فقيل مادة الفعل فكأنه قيل ياحسنُ أحسن بزيد و ألزمه فوجه إفراد الضمير حينئذ أفراد المرجع، و قال بعضهم: المخاطب فالقياس على هذا اختلاف الصيغة باختلافه لكن أبقيت مفردة لجريانها مجرى الأمثال و لكل وجهة، و عليها الاعتراض مخافة الطول أحببت[١] عنها الإعراض، ثم لما كان مختار سيبويه القول الأول و الأخفش الثاني و هما من أئمتنا المشهورين أسند القول الأول إليهما و قال: (**و مابعد الباء فاعل عند سيبويه و هي**) أي الباء (**زائدة**) لدفع مامرّ (**و مفعول عند الأخفش، و هي للتعدية أو زائدة**) كمامرّ.

## [أفعال القلوب]

**(فصل:)** في (**أفعال القلوب**) و هي أفعال معانيها قائمة بالقلب و ليس كل منها متعدياً إلى مفعولين بل منها ما هو لازم نحو: فكر في المسألة و تفكر فيها، و منها متعدياً إلى واحد نحو: عرفت اللّه عزوجل، و فهمت أسمائه، و منها متعدٍ إلى مفعولين و هو المراد بقوله: (**تدخل على**) الجملة (**الاسمية لبيان ما نشأت**) تلك الجملة أي التلفظ بها (**منه، من ظنٍّ أو يقينٍ**) فإنك قلت: زيد قائم لم يعلم أن منشأ عملك بهذا هل هو الظن أو العلم، فإذا قلت علمت أو ظننت زيداً

---

(١). في الأصل: «أوجبت».

وَ تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَفْعُولَيْنِ وَ لَايَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ وَهِيَ وَجَدَ وَ أَلْفَى لِتَيَقُّنِ الْخَبَرِ، نَحْو: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَائَهُمْ ضَالِينَ﴾ وَ جَعَلَ وَ زَعَمَ لِظَنِّهِ نَحْو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾

---

قائماً تبين المنشأ (و تنصب) هذه الأفعال (المبتدأ والخبر) حالكونهما (مفعولين) لها لاقتضائها إياهما بعد استغناء الفاعل، و يجوز حذفها مع القرينة وفاقاً و بدونها خلافاً، و لكن (لايجوز حذف أحدهما و حده) لأنهما كشيء واحد فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة، و لبعض أقوال آخر (وهي) أي هذه الأفعال على أربعة أقسام: منها ما هو لإفادة يقين ثبوت الخبر للمبتدأ، أو سلبه عنه و هو أربعة (وجد و ألفى) و تعلّم على وزن أمر التفعّل بمعنى اعلم و درىٰ فانها (لتيقن) ثبوت أو سلب (الخبر، نحو:) وجدت اللّٰه عالماً بكل شيء، و كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَائَهُمْ ضَالِينَ﴾[1] و قول الشاعر: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها»، أي اعلم شفائها قهره، و نحو:

دَرَيْتُ الْوَفِىٰ خَيْرَ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ    فَيَالَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ ليلىٰ تَخْلَعَتْ

(و) القسم الثاني للظن و هذه خمسة (جعل و زعم) و حجا بمهملة فمعجمة و عدّ و هبْ فإنها (لظنه) أي ظن ثبوت أو سلب الخبر، (نحو:) قوله تعالى ﴿وَ جَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً﴾[2] أي ظنوهم إناثاً و كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾[3] و نحو: حجوا بالفضل أخاً صديقاً، و نحو:

عَدَدْتُكَ يَا صَاحِ شَرِيكَ الْمَصَائِب    فَقَدْ لَاحَ أَنْ لَسْتَ كَمَا زَعَمْتُه

و نحو:

زَرْنِي حَبِيبِي كَي أَنَالَ فَرَحاً    إِلَّا فَهِبْنِي فِي الْجَفَاءِ مَطْرَحاً

---

(١). الصافات: ٦٩.    (٢). الزخرف: ١٩.

(٣). التغابن: ٧.

وَ عَلِمَ وَ رَأَىٰ لِلْأَمْرَيْنِ وَ الْغَالِبُ لِلْيَقِينِ نَحُو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَ نَرَاهُ قَرِيباً﴾ وَ ظَنَّ وَ خَالَ وَ حَسِبَ لَهُمَا وَ الغالِبُ فِيهَا اَلظَّنُّ، نَحُو: حَسِبْتُ زَيْداً قَائِماً.

**مَسْأَلَةٌ:** وَ إِذَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُما جَازَ إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظاً وَ مَحَلاً وَ يُسَمَّى الْإِلْغَاءُ، نَحُو: زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ، وَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ عَلِمْتُ

---

(و) القسم الثالث (علم و رأى للأمرين) أي اليقين والظن (و) إن كان (**الغالب**) كونهما (لليقين) مثالهما (نحو:) قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَ نَرَاهُ قَرِيباً﴾(١) و نحو: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاٰ إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ﴾(٢)، و نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾(٣) فالأول لليقين والثاني للظن.

(و) القسم الرابع مايرد لهما أي للأمرين و هو ثلاثة: (**ظن و خال و حسب**) فإنها أتت (**لهما**) و لكن (**الغالب فيها الظن، نحو: حسبت زيداً قائماً**) و خلته ذاكرم و ظننته صديقاً.

(**مسألة:**) في الإلغاء والتعليق، (**و إذا توسطت**) هذه الأفعال سوى هب و تعلم (**بين المبتدأ والخبر**) اللذَيْنِ نصبتهما على المفعولية (**أو تأخرت عنهما جاز إبطال عملها**) فيهما (**لفظاً و محلاً**) لاستقلال الجزئين عن التأثير ما تحقّق نوع ضعف في المؤثر و هو هنا موجود بزواله عن مكانه، و جاز الإعمال أيضاً نظراً إلى قوة الفعل في العمل (**و يسمى**) هذا الإبطال في اللفظ والمحل (**الإلغاء، نحو:** زيد علمت منطلق، و زيد منطلق علمت) فإنه يجوز فيهما الأمران، و الإلغاء في الأخير أحسن إن لم يكن مؤكداً بمصدر نحو: زيداً قائماً ظننت ظناً، و إلا و الإعمال أحسن لأن التوكيد يشعر بالاهتمام، و بينه و بين الإعمال نوع تناف و من هذا يظهر شدة حسن إعمال المتوسط المؤكد، فتبصر.

ثم محل جواز الأمرين إذا لم يكن الفعل منفياً، و إلا وجب الإعمال كما في زيداً قائماً ما ظننت، فإنه لو لم يعمل لربما توهم تقدير عامل مثبت المفيد لخلاف المقصود، و إذا لم يكن العامل مصدراً نحو: زيد قائم ظن غالب، أو لم يدخل عليهما لام الابتداء نحو: لزيد قائم

---

(١). المعارج: ٦. (٢). محمد: ١٩.

(٣). الممتحنة: ١٠.

**وَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الاسْتِفْهَامِ أَوِ النَّفْيِ أَوِ اللَّامِ أَوِ الْقَسَمِ وَجَبَ إِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْظاً فَقَطْ وَ يُسَمَّى التَّعْلِيقُ نَحْو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ وَ عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ**

---

ظننت، لامتناع إعمال المصدر المؤخر و منع اللام عن العمل، و قد يقال إن هذا الأخير تعليق لا إلغاء.

(و إذا دخلت على) ما تضمن (الاستفهام) بنفسه أو بالاضافة ركناً أو فضلة إسماً كما هنا أو حرفاً (أو) دخلت على (النفي) بواجب الصدر كما و إن و لا (أو) على (اللام) الابتدائية (أو) دخلت على (القسم وجب إبطال عملها لفظاً فقط) لا محلاً أيضاً (و يسمى) هذا الإبطال (التعليق) و الأمثلة مرتبة (نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[1]) و علمت غلام أيهم قائم، و ﴿وَ سَيَعْلَمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[2]، و علمت ما إن زيد قائم، و علمت لازيد قائم و لا عمرو، و ظننت لزيد قائم، و علمت والله زيد قائم، لأنه لما كان لهذه الأمور التصدر فلو عملت الأفعال لوقعن في مصب الأفعال و بطلت صدارتها، أما لو أهملتها فكأنها لا.

ثم الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: الأول أن الملغى لا عمل له لا لفظاً و لا محلاً، و للمعلق العمل محلاً (و) يظهر الأثر في نحو: (علمت لزيد قائم) و غيره.

الثاني إن أي سبب[3] يوجب الإهمال بخلاف الإلغاء إلا بعارض.

---

(١). الكهف: ١٢. (٢). الشعراء: ٢٢٧.

(٣). في الأصل: «إن سبباً يوجب الإهمال».

## خَاتِمَةٌ: إِذَا تَنَازَعَ عَامِلَانِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَافَلَكَ إِعْمَالُ أَيِّهِمَا شِئْتَ

### [التنازع]

**(خاتمة:)** في التنازع، و هو لغة التجاذب، و اصطلاحاً توجه عاملين فصاعداً معاً إلى معمول بحيث يصح أن يكون ذلك المعمول معمولاً لكل منهما على البدل، و هذا صادق بأن يكون أحد العاملين مقتضياً لمعمول مفرد و الآخر لتثنية، و المتنازع فيه معمولاً مفرداً أو مثنى كما في المثال المذكور في آخر الخاتمة المصرح بأنها ليست من الباب، فإن الإفراد و التثنية ليستا لازمتين للكلمة فيمكن تبديل المفرد مثنى عند إعمال مقتضيه والعكس عند العكس، ثم إن التنازع كما يكون بين عاملين يكون بين أزيد منهما كما صرحنا به آنفاً نحو: اللّٰهم صل و سلم و بارك على سيدنا محمد و على آله و صحبه، و كما يكون في معمول يكون في معمولين كما ورد في الحديث الشريف: «**تُسَبِّحُونَ وَ تُكَبِّرُونَ وَ تَحْمِدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثاً وَ ثَلاثِين**»[1] حيث تنازع العوامل في دبر على الظرفية، و في ثلاثة و ثلاثين على المصدرية و أعمل الأخير و حذف للأولين لكون المعمولين فضلتين، و كما يكون في الاسم الظاهر كذلك يكون في الضمير المنفصل، نحو: أقائم أو قاعد أنت، و لئن قلت إن التنازع فيه ليس مطرداً لعدم إمكان قطعه بما هو طريق القطع في نحو: ماضرب و أكرم إلا أنا؟ فنقول: هذا جار في ما قعد و قام إلا زيد. فإذا علمت ما تلونا عليك، علمت أن إيراد العامل مثنى و تخصيص المتنازع فيه بالاسم الظاهر و توحيده كما هو الظاهر في قوله: إذا تنازع...الخ إنما هو لكثرة الاستعمال بهذا الطريق، **(إذا تنازع عاملان)** فصاعداً مذكوران أو محذوفان كقولك في جواب من قال: أعززت و أكرمت ضيفنا، سواء كانا فعلين أو اسمين مشبهين بهما أو فعل و اسم بشرط أن يكون العوامل متصرفة و لامصدراً نحو: أعجبني ضرب و قتل زيد، فإنه لايجوز الفصل بين العامل الجامد و معموله، و لايمكن في المصدر القطعي المتعارف لعدم جواز الإضمار لفاعله **(ظاهراً بعدهما)** لأن المقدم معمول للأول و كذا المتوسط إذ سبق وجود الأول و استحقاقه قد قبل الثاني **(فلك إعمال أيهما شئت)** الأول أو الثاني باتفاق البصريين والكوفيين لسماع إعمال

---

(١). الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بالرقم ٥٩٥.

**إِلَّا أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَخْتَارُونَ الثَّانِيَ لِقُرْبِهِ وَ عَدَمِ اسْتِلْزَامِ إِعْمَالِهِ الْفَصْلَ بِالْأَجْنَبِيِّ وَالْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا وَالْكُوفِيُّونَ اَلْأَوَّلَ لِسَبْقِهِ وَ عَدَمِ اسْتِلْزَامِهِ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ وَ أَيُّهُمَا أَعْمَلْتَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْمُهْمَلِ مَوَافِقاً لِلظَّاهِرِ**

---

كل منهما من العرب بحيث لامجال لإنكاره (**إلا أن البصريين يختارون**) مع تجويز إعمال الأول إعمالَ (**الثاني**) لأمور أربعة: أولها (**لقربه**) بالمعمول (و) الثاني (**عدم استلزام إعماله الفصل**) بين العامل والمعمول (**بالأجنبي**) كما يلزم الكوفيين (و) الثالث استلزام إعماله (**العطف على الجملة قبل تمامها**) بذكر فاعلها بخلاف إعمال الكوفيين فإنه يستلزم العطف على الجملة الأولى بالثانية قبل تمامها حيث لم يذكر فاعلها بعد، الرابع ورود الاستعمال الشايع عليه فصلاحية العامل للعمل مجوز و مرتبة العوامل في أصل الاستحقاق مساوية، و الأمور الأربعة مرجحة (و) إن (**الكوفيون**) يختارون إعمال الفصل (**الأول ل**)أمرين: الأول (**سبقه**) فإنه لما سبق وجوده سبق استحقاقه، والسابق الاستحقاق أولى بالإعمال (و) الثاني (**عدم استلزامه الإضمار قبل الذكر**) كما يلزم من مذهب البصريين، و لما علمت مستمسك الفريقين علمت وجه قول ثالث مروي من بعضهم و هو تساوي إعمال كل منهما لوجود المجوز و المرجح لكل منهما، و للفراء مذهب مستقل هو أنه اتفقا في طلب المنصوب فالعمل لهما أو المرفوع فكذلك، أو يؤتى بفاعل الأول ضميراً منفصاً بعد الاسم الظاهر و هكذا إن اختلفا و الأول يطلب المرفوع أو المنصوب فيحذف.

ثم العاملان إما يقتضيان الفاعل أو المفعول جمعاً و تفريقاً أو أحدهما الفاعل و الآخر المفعول (**و أيهما أعملت**) سواء الأول على مذهب الكوفيين أو الثاني على مذهب البصريين (**أضمرت الفاعل في المهمل**) لأن الأوجه إما الذكر أو الحذف أو الإضمار لا سبيل إلى الأول للتكرار و لا الثاني لأن حذف العمدة ممتنع فتعين الثابث، و إن استلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة على مذهب البصريين لجوازه عندهم بشرط التفسير، و إن لم يكن التفسير مذكوراً لمحض التفسير، حالكون الفاعل المضمر (**موافقاً ل**)لاسم (**الظاهر**) في الإفراد و أخويه والتذكير والتأنيث لأن الراجع عين المرجع ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث، و لكن الكسائي

**أَمَّا الْمَفْعُولُ، فَالْمُهْمَلُ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَيُحْذَفُ أَوِ الثَّانِي أُضْمِرَ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ وَ لَيْسَ مِنْهُ نَحْو: حَسِبَنِي وَ حَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقاً كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ**

---

الكوفي التابع للبصريين في أكثر أقوالهم خالفهم هنا حيث قال بالحذف لأن العمدة مشعور بها، و لوحذفت تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر في العمدة لو أضمرت.

(**أما المفعول، فالمهمل إن كان الأول فيحذف**) حذراً عن الإضمار في الفضلة هذا إذا كان مستغنى عنه، و إلا يظهر كأن يكون أحد مفعولى باب حسبت نحو: حسبني و حسبت زيداً منطلقاً (**أو**) كان المهمل (**الثاني أضمر**) على الأصح لتقدم المرجع أو يحذف على غيره (**إلا أن يمنع مانع**) من الإضمار أو الحذف فتظهر كما في حسبني و حسبتهما الزيدان منطلقاً منطلقين، حيث تنازع العاملان و اقتضى الأول فاعلاً و مفعولاً والثاني مفعولين، فأعملنا الأول و جعل الزيدان فاعلاً له، و أضمر للثاني و جعل منطلقاً مفعول الأول و لم يمكن الحذف للثاني لأن أحد معمولي باب حسبت لايحذف و لايضمر لأنه إما بالإفراد فيخالف المبتدأ أو بالتثنية فيخالف المرجع، فأظهر منطلقين، هذا. (**و**) لكن (**ليس منه**) أي من التنازع (**نحو: حسبني و حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً كما قاله بعض المحققين**) لأنه إنما يكون حيث صلح المتنازع فيه لكل عامل و هنا ليس كذلك ففي إيراده من أمثلة المتنازع مسامحة و لقد نبهنا على ما يدخل نحو هذا المثال في المتنازع في صدر الباب، فتذكر.

# اَلْحَدِيقَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ الْجُمَلِ وَ مَا يَتْبَعُهُ

اَلْجُمْلَةُ قَوْلٌ تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِإِسْنَادٍ فَهِي أَعَمُّ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فَإِنْ بَدَئْتَ بِاسْمٍ فَإِسْمِيَّةٌ نَحْو: زَيْدٌ قَائِمٌ ﴿وَ أَنْ تَصُمُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾

---

## الحديقة الرابعة: في بيان الجمل و ما يتبعها

## [تعريف الجملة و تقسيمها]

من تقاسيمها و بيان أقسامها (الجملة قول) أي لفظ دال على معنى (تضمن كلمتين) متلبستين (بإسناد) تام بينهما أعم من أن يكون مقصوداً لذاته أو لا (فهي) بتعميم الإسناد فيه من المقصود و غيره (أعم من الكلام عند الأكثر) المشترطين كون الإسنادفيه مقصوداً لذاته حتى يخرج منه جملة الصلة والخبر والجزاء والشرط، هذا إذا كان المراد بالإسناد النسبة التامة و أما إذا أريد منه مطلق النسبة و لو إضافية فهي حينئذ أخص من الكلام بمرتبتين حيث لم يعتبر فيها الإفادة حينئذ فضلاً عن المقصودية لذاته، و هذا ما ذهب إليه جم غفير كما بينه الجلال السيوطي و اختاره في فريدته و قال: والجملة اثنين مفيد ما التزم، أي الجملة ما حوت كلمتين أعم من أن يفيد أولاً فهي مأخوذة لا بشرط شيء.

ثم إن النحاة في تقسيم الجملة مسالك فبعضهم قسمها إلى اسمية و فعلية و شرطية و ظرفية، و بعض إلى اسمية و فعلية و ظرفية بإرجاع الشرطية إلى الفعلية، و بعض إلى الاسمية والفعلية بإرجاع الظرفية إلى الاسمية و الفعلية، و لما كان هذا التقسيم أنسب و أضبط لأن الشرط فعلية لامحة و الظرفية إن أولت بالفعل ففعلية و إلا فاسمية و لا معنى لاعتبارهما قسمين مستقلين مع أنه لاترجيح للمصدرة بإداة الشرط على المصدرة بحروف الاستفهام أو النفي و نحوها، اختاره المصنف هنا و قال: (فإن بدئت) أي الجملة (باسم) بأن كان المسند أو المسند إليه الواقع منها في أولها اسماً (فإسمية) سواء كان اسماً صريحاً (نحو: زيد قائم) أو مؤولاً نحو: ﴿وَ أَنْ تَصُمُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1] أي صومكم خير لكم و سواء لم تدخل عليها حرف

---

(١). البقرة: ١٨٤.

**وَ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ إِذْ لَاعَبْرَةَ بِالْحَرْفِ، أَوْ بِفِعْلٍ، فَفِعْلِيَّةٌ كَقَامَ زَيْدٌ وَ هَلْ قَامَ زَيْدٌ وَ هَلَّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ وَ يَا عَبْدَاللّٰهِ وَ ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَتْ خَبَراً فَصُغْرَىٰ، أَوْكَانَ خَبَراً لِمُبْتَدَأٍ فِيهَا جُمْلَةً فَكُبْرَىٰ، نَحُو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ فَقَامَ أَبُوهُ صُغْرَىٰ، وَالْمَجْمُوعُ كُبْرَىٰ وَ قَدْ تَكُونُ صُغْرَىٰ وَ كُبْرَىٰ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحُو: زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ**

---

كما مرّ أو دخلت عليها كـ(إن زيداً قائم) و ما زيد قائماً[١]، و (إذ)ا عرفت معنى البدء بالاسم عرفت أن (لاعبرة بالحرف) المصدر بها الجملة إذ لايكون مسنداً و لا مسنداً إليه (أو) بدأت (بفعل ففعلية) أيّ فعل كان سواء لم‌يسبق الفعل شيء (كقام زيد) أو سبقه ما لاعبرة به في بدء الجملة به كـ(هل قام زيد)، و سواء ملفوظاً كما هنا أو مقدراً مفسراً بمثله كما في (هلا زيداً ضربته) فإن نصب زيداً بضربت المقدر المفسر بالمذكور، أو لم بفسر و لكن ناب عنه حرف كما في (يا عبداللّٰه) فإن يا لما اختصت بالنداء يفهم منه معنى أنادي و بهذا الوجه ينوب عنه، أو لم يفسر و لم‌ينب عنه شيء لكن قامت قرينة على وجوده كحرف الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢] أي و إن استجارك أحد، فحذف و عوض عنها الفعل التالي لنكتة يعرفها أهل المعاني فإن حرف الشرط لايدخل إلا على الفعل، و إنما اعتبر بالفعل الغير الملفوظ، (لأن) اللفظ (المقدر) و هو ما ترك لفظاً و نوي معناه (كالمذكور) من حيث نية معناه (ثم) الجملة أربعة أقسام: صغرى فقط و كبرىٰ فقط و محتملة لهما و ما ليس شيئاً منهما، لأنه (إن وقعت خبراً) فتسمى (صغرى، أو كان خبراً لمبتدأ فيها جملة فتمسىٰ كبرى، نحو: زيد قام أبوه فـ)جملة (قام أبوه) الواقعة خبراً لزيد (صغرى، والمجموع) الذي خبر زيد المبتدأ فيه جملة قام أبوه (كبرىٰ) و وجه التسمية ظاهر و سواء في ذلك الاسمية كهذه أو الفعلية كظننت زيداً قائماً أبوه، و إن احتملت لهما فالمحتملة كما أفاده بقوله (و قد تكون) أي الجملة (صغرى و كبرى باعتبارين) في ما إذا تعاقب مبتدآت بأخبارها (نحو: زيد أبوه غلامه منطلق)، فإن

---

(١). في الأصل «ما زيد قائم». (٢). التوبة: ۶.

**وَ قَدْ لَاتَكُونُ صُغْرَىٰ وَ لَاكُبْرَىٰ كَقَامَ زَيْدٌ**

**إِجْمَالٌ: اَلْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ سَبْعٌ اَلْخَبَرِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ وَ الْمَفْعُولُ بِهَا وَالْمُضَافُ إِلَيْهَا وَالْوَاقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَالتَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ وَالتَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ**

---

الجميع كبرى فقط و غلامه منطلق صغرى فقط، و جملة زيد أبوه غلامه منطلق صغرىٰ باعتبار كونها خبراً لزيد و كبرى باعتبار أن خبر أبوه فيها جملة غلامه منطلق و طريق تؤليف نوع هذا المثال إما على هذا المنوال بأن يذكر المبتدآت و يخبر عن أخيرها و يجعل هو مع خبره خبراً لمتلوه و هكذا مضافاً كل منهما إلى ضمير متلوه عائداً، و إذا أردت توضيح المحكوم عليه فصدر المبتدأ الأخير و عبر عن كل ضمير بمرجعه فقل هنا غلام أبي زيد منطلق، و إما بأن يذكر المبتدآت منفردة عن العائد و يأتي به بعد المبتدأ الأخير نحو: زيد عمرو بكر خالد ضربه عنده لأجله، والتوضيح هنا بتبديل الضمير بالمرجع و تصدير المبتدأ الأخير بأن تقول خالد ضرب بكراً عند عمرو لأجل زيد، و إن لم يصلح لشيء منها، فالقسم الرابع كما بينه بقوله (و قد لاتكون صغرى و لاكبرى كقام زيد) ليس خبر مبتدأ و لاجملة خبر المبتدأ فيها جملة.

## [الجملة التي لها محل من الإعراب و التي لا محل لها]

(**إجمال:** الجملة التي لها محل سبع) الجملة (**الخبرية**) نحو: زيد أبوه قائم (**و الحالية**) نحو قوله ﷺ: «**كُنْتُ نَبِيّاً وَ آدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ والطِّينِ**»[١] (**و المفعول بها**) نحو قوله تعالى حكاية: ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُاللّٰهِ**﴾[٢] (و) الجملة (**المضاف إليها**) نحو قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[٣] (**و الواقعة جواباً لشرط جازم**) نحو: إن تكرم العلماء فأنا عالم (و) الجملة (**التابعة لمفرد**) نحو: جاءني رجل أبوه فاضل.

(و) الجملة (**التابعة لجملة لها محل**) من الإعراب كالمعطوف عليها.

---

(١). الحديث موضوع ذكره الزركشي في اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة ١٧٢/١٠. و ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ٥١٢/١. (٢). مريم: ٣٠.

(٣). المائدة: ١١٩.

**وَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا سَبْعٌ أَيْضاً اَلْمُسْتَأْنِفَةُ وَالْمُعْتَرِضَةُ وَالتَّفْسِيرِيَّةُ وَالصِّلَةُ وَالْمُجَابُ بِهَا الْقَسَمُ وَالْمُجَابُ بِهَا شَرْطٌ غَيْرُ جَازِمٍ وَالتَّابِعَةُ لِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ**

**تَفْصِيلٌ: اَلْأُولَىٰ مِمَّا لَهُ مَحَلٌّ اَلْخَبَرِيَّةُ، وَ هِيَ الْوَاقِعَةُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ لِأَحَدِ النَّوَاسِخِ وَ مَحَلُّهَا الرَّفْعُ أَوِ النَّصْبُ وَ لَابُدَّ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ مُطَابَقٍ لَهُ مَذْكُورٌ أَوْ مُقَدَّرٌ إِلَّا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ**

---

(**و التي لا محل لها سبع أيضاً**) أي كما أن ما لها المحل سبع، الجملة (**المستأنفة**) كزيد قام المقول ابتداء (**و المعترضة**) نحو: زيد و أنا محبه عالم (و) الجملة (**التفسيرية**) نحو قوله تعالى: ﴿وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[1] (و) الجملة (**الصلة**) نحو: جاءني الذي وعدني أمسِ (و) الجملة (**المجاب بها القسم**) نحو: لعمرك إني لك من الناصحين (و) الجملة (**المجاب بها شرط غير جازم**) نحو: إذا جئتني أكرمك (و) الجملة (**التابعة لما لا محله له**) كالمعطوفة على المستأنفة، نحو: بكر فاضل و عمرو عاقل.

(**تفصيل: الأُولى مما له محل**) الجملة (**الخبرية، و هي الواقعة خبراً للمبتدأ، أو لأحد النواسخ و محلها الرفع**) إذا كان خبراً لمبتدأ، أو باب إن، نحو: هذا أبوه عالم، و إن هذا قائم أبوه (**أو النصب**) كما إذا كان خبر كان أو كاد، نحو: كان خالد عالماً ابنه، و كاد الأمير يخرج جيشه (**و لابدّ فيها**) أي في الجملة الخبرية لوحشتها عما سواها و استقلالها بإفادة الحكم (**من ضمير مطابق له**) أي للمبتدأ الباقي على حاله، أو المنسوخ (**مذكور**) ذلك الضمير نحو: بكر أبوه فاضل (**أو مقدر**) أي متروك اللفظ و منوي المعنى لقرينة و ذلك إذا كان مجروراً بمن واقعاً في جملة اسمية يكون المبتدأ الثاني فيها جزءاً من المبتدأ الأول، نحو: البرّ منوان بدرهم أي منوان منه بقرينة أن الكلام في ابتياعه، و إنما قيدنا التقدير بما مرّ إذ الضمير المرفوع لا يجوز حذفه و حذف المنصوب والمجرور بالإضافة سماعي، و كلامنا في التقدير القياسي فلزم ذلك الضمير المذكور أو المقدر المصاحب لقرينة كل وقت (**إلّا إذا اشتملت على**) نفس (**المبتدأ**) بأن كرر

---

(١). الأنبياء: ٣.

**أَوْ عَلَى جِنْسٍ شَامِلٍ لِلْمُبْتَدَأِ أَوِ إِشَارَةٍ إِلَيْهِ أَوْ كَانَتْ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ.**

**اَلثَّانِيَةُ اَلْحَالِيَّةُ، وَ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً وَ غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ بِحَرْفِ الاِسْتِقْبَالِ، وَ لاَبُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ فَالاِسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا**

---

و وضع موضع المضمر لنكتة كالتهويل في «الحاقة ما الحاقة» أي ما هي (أو) اشتملت (على جنس شامل للمبتدأ) و غيره، نحو: الرجل فاز من أحسن أي فاز هو، و غيره (أو) اشتملت على اسم (إشارة إليه) نحو قوله تعالى: ﴿وَ لِباسُ التَّقْوىٰ ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1] (أو) إذا (كانت) الجملة الخبرية (نفس المبتدأ) كما في الحديث الشريف: «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ**»[2]، أو إذا عطف عليها بالفاء جملة اشتملت على العائد، مثل خالد تقدم ماجد فاقتدى به، لأن الفاء تجعل الجملتين كواحدة، أو تلتها ما هو شرط لها معنى نحو: بكر يصلي عمرو إن أذّن.

## [الجملة الحالية]

(الثانية) من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة (الحالية، و شرط) وقوع(ها) حالاً (أن تكون خبرية) لأن الحال لصاحبه كالخبر للمبتدأ والخبر لايكون إنشاء، (و) أن تكون (غير مصدرة بحرف الاستقبال) كالسين و سوف و لن و أداة الشرط، فلا يقال: جاءني فلان و سأكرمه لما ستعرفه من هذا البحث إنشاء اللّٰه تعالى، (و لابد فها من رابط) لما مرّ. و هي إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما مصدرة بماض أو مضارع والكل إما مثبت أو منفي (ف)أما الجملة (الاسمية) فتربط بذي الحال (ب)واسطة (الواو والضمير) لأنها لقوة استقلالها تحتاج إلى قوة الرابط، نحو: كتب زيد و قلمه منكسر (أو) تربط (بأحدهما) لكن على ضعف لهذا مثل:

جَاءَ حَبِيبِي كَلَّ مَتْنِي بِكَلِم    وَ كَلِمُ الرَّقِيبِ مِـمَّا يَسْـتَلِم

---

(١). الأعراف: ٢٦.

(٢). الحديث أخرجه الترمذى فى الجامع الصحيح بالرقم: (٣٥٨٥).

وَالْفِعْلِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مَبْدُوءَةً بِمُضَارِعٍ مُثْبَتٍ بِدُونِ قَدْ فَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ نَحْو: جاءني زَيْدٌ يَسْرَعُ، أَوْ مَعَهَا فَمَعَ الْوَاوِ نَحْو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللّٰهِ﴾، وَ إِلاَّ فَكَالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ وَ لَابُدَّ مَعَ الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ قَدْ وَ لَوْ تَقْدِيراً

اَلثَّالِثَةُ اَلْوَاقِعَةُ مَفْعُولاً بِهَا وَ تَقَعُ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ نَحْو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُاللّٰهِ﴾

---

(و) الجملة (الفعلية إن كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد ف)تربط (بالضمير وحده) لضعف استقلالها (نحو: جاءني زيد يسرع، أو) كان (معها) أي قد (ف)تربط بالضمير (مع الواو) لأن كلمة قد أبعدت حاليته و ربطه فيحتاج القوة (نحو:) قوله تعالى حكاية ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللّٰهِ﴾، و إلا) تكن مبدوءة بمضارع مثبت (فكالجملة الاسمية) في أنها تربط بالواو والضمير جمعاً و تفريقاً (و) لكن (لابد مع الماضي المثبت) الواقع حالاً (من) دخول (قد و لو تقديراً) لأنه يتبادر من ماضوية الحال سبقه على زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم فلزم قد ليقربه تجوزاً إلى زمان الحال و لمثل هذا لزم الخلو عن حرف الاستقبال إذ يفهم من المقرونة استقبال زمانها بالنسبة إلى زمان العامل المنافي للتقارن المعتبر فيها، و هذا ما وعدتك به فخذه أنا كريم و إن ربطني الكريم بسلسلة العبودية.

**خاتمة:** و محل الجملة الحالية النصب.

## [الجملة الواقعة مفعولاً]

الجملة (الثالثة) من الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة (الواقعة مفعولاً بها) و محلها النصب، (و) هي أربعة أنواع:

الأول ما (تقع محكية بالقول) نفسه وفاقاً (نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُاللّٰهِ﴾[1] فجملة إني عبداللّٰه محكية بالقول و محله النصب على المفعولية، أو بمرادفه خلافاً كنادىٰ و دعىٰ فجوز بعض الحكاية بهما أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَدَعَىٰ رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[2] و قوله تعالى: ﴿وَ نَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3] فجملتا أني مغلوب و ليقض علينا ربك محكيتان

---

(١). مريم: ٣٠. (٢). القمر: ١٠.

(٣). الزخرف: ٧٧.

**وَ مَفْعُولاً ثَانِياً لِبَابِ ظَنَّ وَ ثَالِثاً لِبَابِ أَعْلَمَ وَ مُعَلَّقاً عَنْهَا الْعَامِلُ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ وَ قَدْ تَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِبَابِ الْقَوْلِ نَحْو: يُقَالُ زَيْدٌ عَالِمٌ**

---

بدعىٰ و نادىٰ و محلهما النصب على المفعولية، والمخالف أضمر القولَ أي وقال إني مغلوب و قالوا ليقض، ثم إن حكاية الجملة بالقول أعم من حكايتها بلفظها أو بمعناها كأن يقال في حكاية زيد قائم قال القائم زيد، و الأول أكثر و إذا وقع بعده مفرد لم يرد لفظه كقلت كلمة أو لم يرد معنى الجملة كقلت حديثاً يجب تقدير ما يتمه، كقول الشاعر: «إذا ذقت فاها قلتُ طعم مدامة». أي قلت طعمها طعم مدامة.

(و) النوع الثاني ما يقع **(مفعولاً ثانياً لباب ظن)**.

(و) النوع الثالث ما يقع مفعلاً **(ثالثاً لباب أعلم)** نحو:

ظَنَنْتُ لَيْلىٰ بِنْتَهَا عَلِيلَة أَعْلَمَنِي ابْنَتَها جَمِلَية

لأن أصلهما الخبر و وقوعه جملة شايع.

(و) النوع الرابع ما تقع **(معلقاً عنها العامل)** و هذا غير مختص بباب ظن بل يجري في كل فعل قلبي، و لهذا يكون بعد الفعل اللازم القلبي (نحو:) قوله تعالى **﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾**(١) فإن جملة ما بصاحبهم من جنة في محل النصب مفعول يتفكروا، و وقعت موقع المفعول المحلّى بالجار، إذ تفكر يتعدى بالحرف، و بعد المعتدى لواحد، نحو: عرفت من أبوك، إذ يستعمل عرفت زيداً و عرفت أباك، و بعد المتعدى لإثنين نحو: **﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾**(٢) فإن كلاً من هذه الأفعال في الأمثلة معلّق عن العمل بسبب ما يوجب الصدر كالنفي و الاستفهام. و أثر الإعراب المحلي في تلك الجمل يظهر بالتوابع **(و قد تنوب)** الجملة المفعول بها **(عن الفاعل)** فيكون محلها الرفع **(و يختص ذلك بباب القول)** و لم يسمع في غيره **(نحو: يقال زيد عالم)**.

---

(١). الأعراف: ١٨٤. (٢). الكهف: ١٢.

اَلرَّابِعَةُ اَلْمُضَافُ إِلَيْهَا وَ تَقَعُ بَعْدَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ نَحْو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ وَ ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ وَ بَعْدَ حَيْثُ وَ لَايُضَافُ إِلَى الْجُمَلِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ سِوَاهَا، وَ تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ كَثِيراً

---

## [الجملة المضاف إليها]

(الرابعة) مما له محل، الجملة (المضاف إليها) فعلية أو اسمية و محلها الجر (و تقع) هذه الجملة وفاقاً (بعد ظروف الزمان) سواء بقيت على الظرفية كيوم في (نحو:) قوله تعالى ﴿وَ السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾[1] فإن جملة ولدت في محل الجر بالإضافة أي يوم ولادتي، (و) إذ في نحو: ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[2] أي و اذكروا وقت قلتكم، أو لم تبق عليها كيوم في: ﴿هَذَا يَوْمُ لَايَنْطِقُونَ﴾ فإنه هنا خبر (و بعد حيث) من ظروف المكان خاصة كما قال (و لا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سواها، و تضاف إلى) الاسمية قليلاً (الفعلية كثير) و شرط إضافتها إلى الاسمية أن لايكون الخبر فيها فعلاً نحو: فأكرم العالم حيث أمير جالس، و نحو: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾[3]، و خلافاً بعد آية بمعنى علامة، و تضاف إلى الفعلية المتصرفة مطلقاً نحو: بآية تقدمون الخيل شعثاً. و بعد ذو في قولهم: اذهب بذي تسلم، و بعد لدیٰ نحو:

وَفَيْنَا يَاكِرَامُ لَدیٰ وَعْدِنَا ... وَ أَنْتُمْ مُخْتَلِفُونَ بِمَا وَعَدْتُمْ

و بعد ريث مصدر راثَ إذا أبطأ و عوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجمل كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت في نحو: جئتك صلاة العصر. و نحو:

قِفْ يَا حَبِيبِي رَيثَ أَنْظُرْ لو فا ... لطلل فُزْنَا عَلَيْهِ بِالصَّفَا

أي قدر نظري إليها، و بعد لفظ قول نحو:

قَدْ شَبَّنِي فِي الشَّبَابَ قَوْل ... أَنْتَ الْفَقِيرُ لَيْس فِيكَ طَوْل

و لفظ قائل نحو:

---

(١). مريم: ٣٣. (٢). الأنفال: ٥٤.

(٣). النساء: ٨٩.

اَلْخامِسُ اَلْواقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ جَازِمٍ مَقْرُونَةٍ بِالْفَاءِ أَوْ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ وَ مَحَلُّهَا اَلْجَزْمُ نَحْو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللّٰهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ وَ نَحْو: ﴿وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ وَ أَمَّا نَحْو: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وَ إِنْ قُمْتَ قُمْتُ فَالْجَزْمُ فِيهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ.

اَلسَّادِسُ اَلتَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ وَ مَحَلُّهَا بِحَسَبِ إِعْرَابِهِ

---

صَدَقْت قَائِل أَنْتَ لَسْتَ تَنْفَع    تَنْهَر جُلَّ السَّائِلِينَ وَ تَمْنَع

و بيان الخلاف فيها لا يسعه هذا المختصر فارجع إلى المغني إن أردت التفصيل.

## [الجملة الواقعة جواباً للشرط]

(الخامس) ما له محل (الواقعة جواباً لشرط جازم) حالكونها (مقرونة بالفاء) الجزائية (أو إذا الفجائية) لتربطها بماقبلها و تجلب أثر الشرط إليها (و محلها الجزم) مثال المقرونة بالفاء (نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللّٰهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾[١] فإن جملة لاهادي له وقعت جواباً لمن الجازمة و اقترنت بالفاء، و مثال المقرونة بإذا ﴿نحو: وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٢] فجملة إذا هم يقنطون وقعت جواباً لإنْ الجازمة و اقترنت بإذا فمحل الجملتين الجزم، و إنما حكم على مجموع الجملتين بأنها في محل الجزم حيث لم‌تصدرا بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلاً و إلا فالمحكوم عليه هو ذلك المفرد كما قال المصنف: (و أما نحو: إن تقم أقم، و إن قمتَ قمتُ) مما وقع بعد الشرط الجازم و صدر الجواب المفرد القابل لفظاً أو محلاً (فالجزم فيه للفعل وحده).

**اعلام:** ناقش بع في الحكم على محل الجزاء بالجزم بأن المحل إنما يتعبر للجملة حيث صح حلول مفرد محلها و هو هنا ممتنع.

## [الجملة التابعة لمفرد]

الجملة (السادس) الجملة (التابعة لمفرد) له محل من الإعراب (و محل) هذه الجملة التابعة معتبر (بحسب اعرابه) اللفظي أو التقديري أو المحلي، و هي ثلاثة أنواع: الأول الجملة

---

(١). الأعراف: ١٨٦.    (٢). الروم: ٣٦.

نَحُو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّٰهِ﴾ وَ نَحُو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَ يَقْبِضْنَ﴾.

اَلسَّابِعَةُ اَلتَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ وَ مَحَلُّهَا بِحَسَبِهَا نَحُو: زَيْدٌ قَامَ وَ قَعَدَ أَبُوهُ بِالْعَطْفِ عَلَى الصُّغْرَىٰ وَ تَقَعُ بَدَلاً بِشَرْطِ كَوْنِهَا أَوْفَىٰ بِتَأْدِيَةِ الْمُرَادِ نَحُو:

---

المنعوت بها و يكون محلها الرفع (نحو:) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَابَيْعٌ فِيهِ وَ لَاخُلَّةٌ﴾(١) فجملة لابيع فيه و لاخلة نعت اليوم المرفوع، أو النصب كقوله تعالى: ﴿وَ اتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّٰهِ﴾(٢) فجملة ترجعون نعت يوماً المنصوب. أو المجرور (نحو:) قوله تعالى حكاية: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَارَيْبَ فِيهِ﴾(٣) فجملة لاريب فيه نعت يوم مجرور.

(و) النوع الثاني المعطوف بالحرف (نحو:) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَ يَقْبِضْنَ﴾(٤) بعطف يقبضن على الصافات و محلها النصب.

و النوع الثالث الجملة المبدلة كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَ ذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾(٥) فإن جملة إن ربك الآية بدل "ما" في ما قد قيل، و محله الرفع.

## [الجملة التابعة لجملة لها محل]

(السابعة) الجملة (التابعة لجملة لها محل) و محل هذه التابعة (بحسب) محل متبوع(ها) و تقع تلك معطوفة بالحروف (نحو: زيد قام و قعد أبوه) فجملة قعد أبوه في محل الرفع (بالعطف على) جملة (الصغرى) و إلا فلو عطفت على الكبرى فلا محل لها لأنهما مستأنفتان حينئذ، هذا إذا لم يكن الواو حالية والجملة حالاً لفاعل قام، و إلا فذات محل لاغير (و تقع بدلاً بشرط كونها أوفى) من المتبوع (بتأدية المراد) منه (نحو:) قول الشاعر:

---

(١). البقرة: ٢٥۴. (٢). البقرة: ٢٨١.
(٣). آل‌عمران: ٩. (۴). الملك: ١٩.
(۵). فصلت: ۴٣.

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا         وَ إِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَ الْجَهْرِ مُسْلِما

**تفصيلٌ آخَرُ**: اَلْأُولىٰ مِمَّا لَا مَحَلَّ لَهُ اَلْمُسْتَأْنِفَةُ وَ هِيَ الْمُفْتَتَحُ بِهَا الْكَلَامُ وَالْمُنْقَطِعَةُ عَمَّا قَبْلَهَا نَحْو: ﴿فَلَايَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعاً﴾ وَ كَذَلِكَ جُمْلَةُ الْعَامِلِ الْمُلْغَى لِتَأَخُّرِهِ وَ أَمَّا الْمُلْغَى لِتَوَسُّطِهِ فَجُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ.

---

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَاتُقِيمَنَّ عِنْدَنَا         وَ إِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَ الْجَهْرِ مُسْلِما

فإن جملة لاتقيمن بدل من جملة ارحل و في محل النصب، و أوفى بتأدية المراد أعني إظهار الكراهية من مجالسة المخاطب منها، و كقوله تعالى: ﴿وَ اتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَ بَنِينَ وَ جَنَّاتٍ وَ عُيُونٍ﴾[١] فإن جملة أمدكم الثاني إلى الآخر بدل من الأولىٰ، و أوفى منها بتأدية المراد أعني إظهار الإحسان مع العباد.

## [الجملة المستأنفة]

(**تفصيل آخر**: **الأولىٰ مما لا محل له**) الجملة (**المستأنفة**) و تسمى الابتدائية و الأول أولى لإطلاق الثاني على المصدرة بالمبتدأ و إن كان لها محل (**و هي**) نوعان: النوع الأول (**المفتتح بها الكلام**) كقولك ابتداء: زيد قائم (**و**) النوع الثاني هي (**المنقطعة عما قبلها**) لفظاً أو معنى و إن لم تتصور فيه، تأمل. (**نحو:**) قوله تعالى: ﴿فَلَايَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعاً﴾[٢] فجملة إن العزة للّٰه جميعاً منقطعة عما قبلها و لا محل لها (**و كذلك**) المذكور من المنقطة (**جملة العامل الملغى**) عن العمل (**لتأخره**) نحو: زيد منطلق علمت (**و أما**) جملة العامل (**الملغى لتوسطه**) نحو: زيد ظننت كاتب (**فجملة معترضة**) كما يظهر بعد إن شاء اللّٰه.

**تنبيه:** الفرق بين الاستيناف النحوي و الاستيناف البياني هو لزوم الوقوع جواباً لسؤال مقدم لاستيناقهم بخلاف استياف النحوي.

---

(١). الشعراء: ١٣٢/١٣٤.   (٢). يس: ٧۶.

اَلثَّانِيَةُ الْمُعْتَرِضَةُ، وَ هِيَ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، مِنْ شَأْنِهِمَا عَدَمُ تَوَسُّطِ أَجْنَبِيٍّ بَيْنَهُمَا وَ تَقَعُ غَالِباً بَيْنَ الْفِعْلِ وَ مَعْمُولِهِ وَالْمُبْتَدَأِ وَ خَبَرِهِ وَالْمَوْصُولِ وَ صِلَتِهِ وَالْقَسَمِ وَ جَوَابِهِ وَالْمَوْصُوفِ وَ صِفَتِهِ.

اَلثَّالِثَةُ: اَلتَّفْسِيرِيَّةُ، وَ هِيَ الْفُضْلَةُ الْكَاشِفَةُ لِمَا تَلِيهِ

---

## [الجملة المعترضة]

(الثانية) مما لا محل له الجملة (المعترضة، و هي) الجملة (المتوسطة بين شيئين، من شأنهما) ربطهما بذاتهما مع (عدم توسط أجنبي بينهما) لإفادة الكلام تقوية و تحسيناً (و تقع غالباً بين الفعل و معموله) فاعلاً نحو:

أَتَــاكَ أَظُــنُّ عَــاشِق بِــجَمَالِك ... وَ لَيْسَ بِدِينَارٍ وَ نِصْفٍ بِــمَالِك

أو مفعولاً نحو:

أَتــىٰ وَ أَظُــنُّ أَنَّــهُ أَهْــلُ حَــاجَة ... كَرِيماً يَهِيمُ النَّاسَ عَنْ جُودِ سَاعَة

(و) بين (المبتدأ و خبره) نحو:

حَــبِيبٌ حَــرَاق وَ الزَّمَــانُ يُــحَارِق ... بِصَرْفِ الْحَيَاةِ فِي حُــضُورِهِ لأَبِــق

(و) بين (الموصول و صلته) نحو:

اَلَّــذِي وَ أَنَــا مِــنْ تَــمِيم ... يَمْدَحُ نَفْسَهُ لَيْسَ مِنْ كَــرِيم

(و) بين (القسم و جوابه) نحو:

وَ اللّٰه وَ اسـتَمِع وَ إِنْ لَــمْ أُقْسِــم ... لَــئِنْ بَــقَيْتَ أَجْــتَهِدُ لِــلْكَرَم

(و) بين (الموصوف و صفته) نحو: الرجل و مثله مفقود الكاتب علمه و مسعود.

**تنبيه:** كثيراً ما تشتبه المتعرضة بالحالية والفرق بينهما أن المعترضة تكون إنشائية، و تقارن أداة الاستقبال والفاء والواو في أول المضارع المثبت بخلاف الحالية.

## [الجملة التفسيرية]

(الثالثة: التفسيرية، و هي الفضلة) بالنسبة إلى إفادة أصل المقصود (الكاشفة لما تليه)و لها أمثلة منها:

**نَحْو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ وَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهَا وَ قِيلَ: هِيَ بِحَسَبِ مَاتُفَسِّرُهُ.**

**اَلرَّابِعَةُ: صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا خَبَرِيَّةً مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ مُطَابَقٍ لِلْمَوْصُولِ.**

---

(نحو:) قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾[(١)] فجملة خلقه من تراب تفسير لمثل آدم و لا محل لها، فإن قيل: كيف يكون مثل عيسى كمثل آدم و آدم من تراب دون عيسى ـ عليهما السلام ـ؟ قلنا: المراد التشبيه في الخلق على خلاف القاعدة، أي كما أنه خلق آدم من التراب و لا أب له و لا أم، فكذلك خلق عيسى من روح الله بلا أب، و جعل آدم مشبهاً به ليكون تشبيهاً للغريب بالأغرب، و أمكن لإزام الخصم فإن مَن قدر الإنشاء بلا أب و لا أم يقدر على الإنشاء بدون أحدهما، و منها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ﴾[(٢)] فجملة تؤمنون تفسير التجارة المنجية، و تستعمل جملة التفسير مجردة كهذه الجمل، و مقرونة بأيْ نحو: و ترمينني بالطرف أي أنت مذنب، و بأنْ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[(٣)] **(و الأصح أنه لا محل لها)** أي للجملة التفسيرية و عليه جرى الجمهور **(و قيل: هي)** معربة محلاً **(بحسب)** إعراب **(ماتفسره)** فإنها إما عطف بيان أو بدل له، و ردّ بعدم سماعهما في الجمل.

## [جملة الصلة]

**(الرابعة: صلة الموصول)** الاسمي **(و يشترط كونها خبرية)** لأن الصلة تفيد إخباراً عن واقع للموصول، و الإخبار عن الواقع ليس من شأن الإنشاء **(معلومة للمخاطب)** و إلا فالمجهول كيف يبين به المجهول **(مشتملة على ضمير مطابق للموصول)** لاستقلال الجملة و عدم ربطها بغير رابط، و أما صلة الموصول الحرفي فلها مع الموصول محل، تقول: أعجبني أن كتبت، فالمجموع فاعل.

---

(١). آل‌عمران: ٥٩. (٢). الصف: ١٠.

(٣). المؤمنون: ٢٧.

اَلْخَامِسَةُ اَلْمُجَابُ بِهَا الْقَسَمُ ﴿يٰسٓ والقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ وَ مَتَى اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَ قَسَمٌ اِكْتَفَى بِجَوَابِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا إِلاَّ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مَايَفْتَقِرُ إِلَى خَبَرٍ، فَيَكْفِي جَوَابَ الشَّرْطِ مُطْلَقاً.

اَلسَّادِسُ اَلْمُجَابُ بِهَا شَرطٌ غَيْرُ جَازِمٍ، نَحْو: إذَا جِئْتَنِي أُكْرِمْكَ، وَ فِي حُكْمِهَا الْمُجَابِ بِهَا شَرْطٌ جَازِمٌ وَ لَمْ يَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَ لاٰ بِإِذَا الْفُجَائِيَةِ. نَحُو: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

---

## [الجملة المجاب بها القسم]

الجملة (الخامسة) الجملة (المجاب بها القسم) كـ«إنك لمن المرسلين» في قوله تعالى: ﴿يٰسٓ وَ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[1] و نحو: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[2] فإنك و لأكيدن جوابان و لا محل لهما (و متى اجتمع شرط و قسم) فكل منهما يستدعي جواباً و هو ظاهر و جواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء أو إذا، و جواب القسم إن كان مثبتاً فالفعلية المصدرة بالمضارع باللام و إحدى نوني التأكيد، والماضي باللام مع قد لفظاً أو تقديراً إن كان مصرفاً، و إلا فلاتقدير، و الاسمية بأنّ و اللام أو أحدهما، أو منفياً فبما أو لا و إنْ مطلقاً، و لكن لما حصل من ذكر الجوابين طول (اكتفى بجواب) أحدهما. والمكتفى بجوابه (المتقدم منهما) لسبق وجوده و استحقاقه سواء كان المتقدم شرطاً نحو: إن تأتني واللّه أكرمك، أو قسماً نحو: واللّه إن تأتني لأكرمك (إلا إذا تقدم عليهما مايفتقر إلى خبر، فيكتفي بجواب الشرط) حينئذ (مطلقاً) مقدماً أو مؤخراً لأن سقوط الشرط مخل بالجملة دون سقوط القسم، فإنه جيء به لمحض التوكيد، فالشرط أهم حيث كان خبراً للمبتدأ دون القسم لأنه لمحض التوكيد، فيجاب بجوابه أي الشرط.

## [الجملة المجاب الشرط]

(السادس المجاب بها شرط غير جازم) مطلقاً سواء اقترن الجواب بالفاء أو إذا أو لا (نحو: إذا جئتني أكرمك) أو فأكرمك (و في حكمها) أي الجملة (المجاب بها شرط جازم و) لكن (لم تقترن بالفاء) الجزائية (و لا بإذا الفجائية نحو: إن تقم أقم) فإن الجزم هنا للفظ الفعل لا للجملة

---

(۱). يس: ۲. (۲). الأنبياء: ۵۷.

اَلسَّابِعَةُ: اَلتَّابِعَةُ لِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ نَحْو: جاءني زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ وَ جاءني الَّذِي زَارَنِي وَ أَكْرَمْتُهُ إِذَا لَمْ يَجْعَلِ الْوَاوُ لِلْحَالِ بِتَقْدِيرِ قَدْ.

**خَاتِمَةٌ:** فِي أَحْكَامِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ إِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ فَحَالٌ أَوِ النَّكِرَةِ الْمَحْضَةِ فَصِفَةٌ أَوْ غَيْرِ الْمَحْضَةِ فَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا

---

كما سبق فهي ليس مما له محل.

## [الجملة التابعة]

(السابعة: التابعة لما لا محل له) كتابع المستأنفة (نحو: جاءني زيد فأكرمته) فإن جملة فأكرمته تابعة للجملة المستأنفة و لا محل لها فلا محل لهذه، و كتابع جملة الصلة، نحو: (جاءني الذي زارني و أكرمته) فإن جملة و أكرمته عطف على الصلة فلها حكمها، هذا (إذا) جعل الواو للعطف و (لم يجعل الواو للحال بتقدير) كلمة (قد) كما هو شأن الماضي المثبت، و إلا فلها محل و هو النصب.

## [أحكام الجار و المجرور و الظرف]

(خاتمة: في أحكام الجار والمجرور والظرف) والظرف يطلق و يراد به ما سوى الجار والمجرور من ظرفي الزمان و المكان حقيقة كما هنا، و يطلق و يراد به هو أو أعم منه ومن الظرفين تجوزاً.

اعلم أنه (إذا وقع أحدهما) أي الظرف أو الجار والمجرور (بعد المعرفة المحضة) بأن لم يكن فيها شائبة التنكير كمصحوب اللام الذي يصح ارادة الجنس منها، (ف)ذلك الظرف أو الجار والمجرور (حال) لها باعتبار متعلقهما المحذوف، و لا يجوز كونهما صفة له لأنهما لتقدير الفعل لهما دائماً أو غالباً جملتان أو شبيهان بها والجملة لكونها نكرة عند بعض أو مؤولة بها عند من لم يقل بتنكيرها و لا تعريفها لأنهما من خواص الذات و هو الحق والنكرة لاتكون صفة للمعرفة. (أو) بعد (النكرة المحضة) و هي ما لم يكن فيه تخصيص بوجه (فصفة) لأن الحال يجب تعريف صاحبها، أو تخصيصه، و من هذا تعلم وجه جواز الأمرين في ما يأتي بقوله: (أو) بعد النكرة (الغير المحضة) بأن كان فيها تخصيص (فمحتمل لهما) أي للحال والصفة، الأولى بناء على تخصيصه والثانية بناء على تنكيره، أمثلتها:

وَ لاَبُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِمَا بِالْفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ رَائِحَتُهُ

---

أَعْطِنِي صَاحَ وَرَقاً فِي الدَّفْتَر يَحْكِي شَمِيمَ العُودِ بَيْنَ الْمَجْمَر
فَإِنَّ ذَاكَ وَرَقٌ مُعَزَّز فِي مُضْمَرِ الْأَشْرَافِ فَلْيُسَتَّر

فان الظرف الأول صفة، والثاني حال، والثالث محتمل لهما، و هكذا الجمل الواقعة بعد المعارف والنكرات المحضة أو المخصصة إن استغنى عنها ما قبلها كأن لم تكن خبراً أو صلة أو محكية بالقول، و كانت خبرية لأن الحال والصفة لايكونان إنشاء (**و لابد من تعلقهما**) أي الظرف والجار والمجرور، اعترض بأن بُدّ اسم لا و تعلّق به الجار فهو شبه مضاف فحقه النصب، فالصحيح فلابداً منوّناً؟ و أجاب بعض بصرف الكلام عن ظاهره و جعل الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف على الخبرية لكلمة لا أي و لابدّ موجود من تعلقهما. و بعض بأنه منون على الأصل لكن ترك التنوين لشبهه بالمضاف. و بعض على لغة إهمال لا في شبه المضاف (**بالفعل أو ما فيه رائحته**) عبارة القوم بالفعل أو شبهه أو ما فيه رائحته، والمصنف ترك الواسط إما لتعميم الأول أو الأخير منه، و لكل منهما وجه، مثال التعلق بالفعل: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، و بشبهه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[(١)]، و بما فيه رائحته: قولك: فلان حاتم في قومه فإنه يفهم من الحاتم الجود فيشتق منه الجواد تخييلاً، و إذا لم يكم هناك فعل أو شبهه، أو ما فيه الرائحة فيقدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَ إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾[(٢)] بتقدير أرسلنا، و يستثنى هنا الحروف الزائدة كالباء في كفى باللّه، و ربّ و كاف التشبيه و لعلّ على لغة من يجر بها، و حروف الاستثناء لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي بالعامل المحتاج إليه و هو فيها مفقود، فإن الزائد لم يؤت به للتعلق بل فائدته ليس إلا التوكيد والتحسين، و كذا فائدة ربّ للتقليل والتكثير مع أنها لو تعلقت لبطلت صورة صدارتها، و كذا لعلّ بدليل رفع مايلي مجروره على الخبرية، و حروف الاستثناء جيء بها لتنزيه مابعدها عن حكم ماقبلها، و متعلّق الكاف لو أوّلت بنظير استقرّ فالكلام لايدل عليه أو بأشبه فمتعد بنفسه، فتأمل.

---

(١). الفاتحة: ٧. (٢). الأعراف: ٧٣.

وَ يَجِبُ حَذْفُ الْمُتَعَلِّقِ إِذا كَانَ أَحَدُهُمَا صِفَةً أَوْ صِلَةً أَوْ خَبَراً أَوْ حَالاً وَ إِذا كَانَ كَذَلِكَ أَوِ اعْتَمَدَ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ، جَازَ أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ نَحْوُ: جاءني الَّذِي فِي الدَّارِ أَبُوهُ وَ مَا عِنْدِي أَحَدٌ وَ ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾

---

(و يجب حذف) هذا (المتعلق) الجائز الذكر والحذف لو خلى وطبعه (إذا كان أحدهما صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً) أو كان المتعلق محذوفاً في المثل كقولك لمن تزوج: بالرفاهية والبركة، أو محذوفاً على شريطة التفسير أو الجار غير الباء من حروف القسم و لا خلاف في أن المتعلق لما وقع صلة أو في القسم فعل لأنهما لايكونا إلا جملة، و في باب الإضمار على وفق المفسر، و إنما هو في الخبر و الحال فبعض قدر الفعل نظراً لقوته في العمل والقوي أولى بالتقدير، و بعض قدر الوصف نظراً إلى أصالة الإفراد في ما أدّى به المقصود، (و إذا كان) الظرف والجار والمجرور (كذلك) أي حالاً أو خبراً أو صفة أو صلة (أو) لم يكن كذلك و لكنها (اعتمد على نفي أو استفهام، جاز أن يرفع الفاعل) الظاهر (نحو: جاءني) رجل أو (الذي في الدار أبوه) و زيد في المسجد كتابه، و جاءني خالد في إبطه سيف (و ما عندي أحد و أَفِي اللّٰهِ شَكٌّ) فيعمل في نحو هذه الأمثلة في الفاعل الظاهر لقوة جانب معنى الفعل فيه بواسطة أن الخبر والحال والصفة و الصلة مسندات والمسند حدث، فتبصر. و أن المنفي و الاستفهام يعتوران الحدث، هذا. و يعمل في الفاعل المستكن والحال والتمييز بلاشرط، و لايعمل في المفعول به مطلقاً.

# اَلْحَدِيقَةُ الْخَامِسَةُ فِي بَعْضِ الْمُفْرَدَاتِ

**اَلْهَمْزَةُ: حَرْفٌ تَرِدُ لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ وَ الْمُتَوَسِّطِ لِلْمُضَارِعَةِ وَ لِلتَّسْوِيَةِ، وَ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فِي مَحَلِّ الْمَصْدَرِ نَحْو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَايُؤْمِنُونَ﴾ وَ لِلْاِسْتِفْهَامِ**

---

## الحديقة الخامسة في بعض المفردات

الكثيرِ الاستعمال في المحاورات المحتاج إليه جداً فإن المفردات كثيرة و ما هنا أقل قليل، والمراد بالمفردات البسائط اتفاقاً كأن و إن و لم والهمزة و نحوها، أو خلافاً لكن مع ضعف قول المخالف، هذا إذا لم يرد بالمفردات في العنوان ما يقابل الجمل و إلا فلا حاجة إلى ما قلناه، و بدء بالهمزة لكونها أول الحروف و أقلها بنية فقال:

### [الهمزة]

(الهمزة:) أي كلمة "أ" (حرف ترد لنداء) شخص (القريب) و هذا هو المشهور في الألسن، نحو: أعبدالله، (و) جاءت لنداء (المتوسط) كما نقله ابن‌الخباز عن شيخه، و هذا غريب، و ترد (للمضارعة) أي المشابهة أي لتحصيل مشابهة الفعل بالاسم كما في المتكلم وحده، فإن ضرب بعد إدخال "أ" عليه والتغيير في إعرابه يشبه اسم الفاعل (و) ترد (للتسوية، **و هي الداخلة على جملة**) صح وضع (**المصدر محلها**) سواء وقعت بعد كلمة سواء (نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهُمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَايُؤْمِنُونَ﴾(١)) أي سواء عليهم إنذارك و عدم إنذارك لهم. أو بعد كلمة لاأبالي، نحو: لاأبالي بالأعداء أكثروا أم قلّوا أي لاأبالي بكثرتهم، أو بعد كلمة لاأدري، نحو: لاأدري أصَدَقَ فلان أم كذب أي لاأدري صدقه أو كذبه. و ليس المراد بها ماوقع بعد كلمة سواء خاصة كما وهم (و) ترد (للاستفهام) و حقيقته طلب المتكلم من المخاطب فهم مجهول عنده نسبة أو لا، نحو: أدَخلتْ وقت الصلاة؟ فإن المستفهم جهل بدخول الوقت، و سئل عن ثبوته وهي أصل من بين أدوات الاستفهام، و يؤيده كثرة استعمالها في المحاورات فلهذا اختصت بها أمور: الأول جواز حذفها تقدمت على أم أو لا نحو:

---

(١). البقرة: ۶.

**وَ يُطْلَبُ بِهَا التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو وَ أَزَيْدٌ قَائِمٌ بِخِلَافِ هَلْ لِاخْتِصَاصِهَا بِالتَّصْدِيقِ.**

---

فَوَاللّٰهِ مَـا أَدْرِي وَ إِنْ كُـنْتُ دَارِياً أَتَانِي حَبِيبِي اللَّيْلَ أَمْ كُـنْتُ رَائِـياً

يريد أأتاني بالاستفهام. (و) الثاني أنها (**يطلب بها التصور**) أي إدراك غير النسبة التـامة الخبرية سواء كان المطلوب بها إدراك غير النسبة من الموضوع والمحمول، أو النسبة الناقصة (**و التصديق**) أي إدراك وقوع النسـبة التامة الخبرية، أو لاوقوعها، مثال الأول: (**أزيد في الدار أم عمرو**) فإن المستفهم يعلم وقوع نسبة الحصول في الدار إلى أحد الشخصين و لكن جاهل به فيطلب من المخاطب العلم به فيلزم أن يجاب بزيد أو عمر. و مثال الثاني: (**أزيد قائم**) فـإنه لايعلم وقوع النســبة و يسأل عـنه (**بخلاف**) سـائر الأدوات كا(**هل لاختصاصها بالتصديق**) فلايقال هل بكر في الدار أم خالد، و كغيرها لاختصاصها بطلب التصور نحو: من جاءك و كم رجل عندك و ما صنعت.

**إعلام:** ظاهر كلام المصنف و إن أفهم أن التسـوية معنى أصلي للهمزة لكنها متفرعة عن الهمزة الخارجة عن الاستفهام فإن أصل الهمزة إما للنداء أو المضارعة أو الاستفهام لكنها قد تخرج عن الاستفهام فتكون للتسـوية كمامرّ، و للإنكار الإبطالي و مقتضاها حينئذ أن مابعدها غير واقع و مدعيه كاذب، كقوله تعالى: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ**﴾[1]، و للإنكار التوبيخي و تقتضي وقوع مابعدها و إن فاعله ملوم، كقوله تعالى: ﴿**أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ**﴾[2]، و للتقرير، و معناها حمل المخاطب على الإقرار كقولك للمدين: أَلِبَكرٍ عليك ألف؟ و أنت تعلم أنه مديون فلا معنى للاستفهام، و للتهكم، نحو: ﴿**أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا**﴾[3]، و للأمر نحو: أَأَسلَمْتُمْ أي أسلموا، و للتعجب، نـحو: ﴿**أَلَـمْ تَـرَ إِلَـى رَبِّكَ كَـيْفَ مَـدَّ الظِّـلَ**﴾[4]، و للاستبطاء، نحو: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾[5] كما بينها في المـغني، و إذا لاحظتها تدرك الاستفهام المهمل فيها.

---

(١). الإسراء: ٤٠.
(٢). الصافات: ٩٥.
(٣). هود: ٨٧.
(٤). الفرقان: ٤٥.
(٥). الحديد: ١٦.

**أَنْ، بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ، تَرِدُ اِسْمِيَّةً وَ حَرْفِيَّةً، فَالْاِسْمِيَّةُ هِيَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ كَأَنْتَ وَ أَنْتُمَا وَ أَنْتُمْ وَ أَنْتُنَّ، إِذْ مَابَعْدَهَا حَرْفُ الْخِطَابِ اِتِّفَاقاً. وَ الْحَرْفِيَّةُ، تَرِدُ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ وَ مُخَفَّفَةً مِنَ الْمُثَقَّلَةِ. وَ مُفَسِّرَةً وَ شَرْطُهَا التَّوَسُّطُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَوَّلُهُمَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَ عَدَمِ دُخُولِ جَارٍّ عَلَيْهَا**

---

## [أَنْ]

(أنْ، بالفتح والتخفيف، ترد اسمية و حرفية، فالاسمية هي) على وجهين ضمير للمتكلم في أنْ فعلتُ أي أنا فعلتُ على قول بعض، وهو قليل فلذا تركه. و (ضمير المخاطب ك)قولك: (أنت و أنتماو أنتم و أنتنّ، إذ) الضمير هو أنْ و (مابعدها حرف الخطاب اتفاقاً) من الجمهور.

(و الحرفية، ترد) على أربعة أوجه: أحدها أن تكون مصدرية (ناصبة للمضارع) و يقع في ابتداء الكلام فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[(١)]، و بعد فعل أو شبهه دال على معنى غير اليقين فتكون في محل النصب كقوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[(٢)]

(و) الثاني أن تكون (مخففة من المثقلة) فتقع بعد فعل اليقين أو مايقرب منه نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[(٣)] و ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾[(٤)] و تدخل حينئذ على الجملة الاسمية فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و شرط اسمها أن يكون ضمير شأن محذوف، والكوفيون يهملونها مطلقاً.

(و) الثالث أن تكون (مفسرة) بمنزلة أي التفسيرية، نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[(٥)] (و شرطها) حينئذ أمور: أحدها (التوسط بين جملتين) فليس منه ﴿وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(٦)]، و لا ذكرت عسجداً أن ذهبا. الثاني أن يكون (أولهما) متلبساً (بمعنى القول) و لو لم يتحقق لفظه. (و) الثالث (عدم دخول جار عليها) و إلا يحكم بمصدريتها.

---

(١). البقرة: ١٨٤.
(٢). الكهف: ٧٩.
(٣). المزمل: ٢٠.
(٤). التغابن: ٧
(٥). المؤمنون: ٢٧.
(٦). يونس: ١٠.

وَ زَائِدَةً، وَ تَقَعُ غَالِباً بَعْدَ لَمَّا وَ بَيْنَ الْقَسَمِ، وَ لَوْ

إِنْ بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ، تَرِدُ شَرطِيَّةً وَ نَافِيَةً نَحْو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ وَ مُخَفَّفَةً مِنَ الْمُثَقَّلَةِ نَحْو: ﴿وَ إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ.

---

(و) الوجه الرابع أن تكون (زائدة، و تقع) في أربعة مواضع (غالباً، بعد لما) التوقيتية، نحو: ﴿وَ لَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[1]، (و بين القسم، و لو) نحو:

فَأَقْسَمُ أَنْ لَو اِلْتَقَيْنَا بِذِي سَلَم — جَرَى بَيْنَنَا وَدٌّ كَثِيرٌ مَعَ الْكَرَم

و قليل بين الكاف و مخفوضها كقول الشاعر:

وَ يَتْقَرِبُ فِي الْمَشْيِ الْخَفِيفِ عَلَى الْقَدَم
إِلَيْنَا كَأَنْ حَمَامَةً فِي الْهَوىٰ أَلَمّ

أي ألمّت أي أنزلت. و بعد إذا، نحو:

فَأَمْهَلْتُكُمْ حَتّىٰ إِذَا أَنْ جَمَعْتُمُوا — أُمُورَكُمُ الشَّيْءَ إِذَا مَا هَجَرْتُمُوا

## [إِنْ]

(إِنْ بالكسر والتخفيف، ترد) على أربعة أوجه: أحدها أن تكون (شرطية) لتعليق جملة بجملة في المستقبل، نحو: ﴿وَ إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّٰهُ﴾[2]، و قد تقترن هذه بلا النافية نحو: ﴿وَ إِلَّا تَغْفِرْ لِي وَ تَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[3].

(و) الثاني أن تكون (نافية) و تدخل على الجملة الاسمية (نحو:) قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[4] و لا عمل لها، و أجازه لها المبرد والكسائي و سمع من أهل الغالبة: إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعاقبة، و على جملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾ ﴿وَ إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً﴾. (و) الثالث أن تكون (مخففة من الثقلة) تدخل على جملة الاسمية (نحو: ﴿وَ إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[5]، على قراءة التخفيف) لإنْ. و جاز إعمالها حينئذ عند البصريين بدليل قراءة جرميين و أبي‌بكر، ﴿وَ إِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[6]

---

(١). هود: ۶۹. (٢). البقرة: ٢٨۴.
(٣). هود: ۴٧. (۴). الملك: ٢٠.
(۵). يس: ٣٢. (۶). هود: ١١١.

**وَ مَتَى اجْتَمَعَتْ إِنْ وَ مَا فَالْمُتَأَخِّرَةُ مِنْهُمَا زَائِدَةٌ.**

**أَنَّ، بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَرْفُ تَأْكِيدٍ وَ تَؤُولُ مَعَ مَعْمُولَيْهَا بِمَصْدَرٍ مِنْ لَفْظِ خَبَرِهَا إِنْ كَانَ مُشْتَقّاً، وَ بِالْكَوْنِ إِنْ كَانَ جَامِداً نَحْو: بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ وَ أَنَّ هَذَا زَيْدٌ.**

---

و حكاية سيبويه إن عمراً لمنطلق بخلاف الكوفيين. و على الجملة الفعلية فيجب إهمالها حينئذ اتفاقاً، والغالب كون الفعل ماضياً من أفعال النواسخ، نحو: ﴿وَ إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾.

و الرابع أن تكون زائدة و تقع بعد ما النافية، نحو:

مَا إِنْ لَبِثْنَا عِنْدَكُمْ يَوْمَيْنِ     إِذاً تَرَكْتُمْ كَرَمَ الْخُبْزَيْن

فكلمة إن هنا زائدة، و كذلك تقع ما بعد إن و يحكم بزيادتها، نحو:

إِنْ مَا أَتَيْنَاكُمْ لِشَيْءٍ قَوْمِي     فَلاتُطَاعِنُوا بِسَهْمِ اللَّوْم

أي إن أتيناكم. و أدى المصنف المسألتين بقوله: (**و متى اجتمعت إن و ما فالمتأخرة منهما زادة**). و بعد ما المصدرية، نحو: اجلس ما إن زيد جالس، و ما الموصولة، كيرجى المرء ما إن لايراه، و بعد ألا الاستفتاحية نحو: ألا إن زيد قائم، و قبل مدة الإنكار، و هي مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إن قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو كونه بخلاف و سمع سيبويه رجلاً يقال له أتخرج إن أخصبت البادية فقال: أأنا إنيهْ منكراً كون رأيه خلاف الخروج فإنه ألحق المجيب بآخر أنا ألفاً ثم هاء السكت ثم زاد إن بين الألفين لئلا يلزم حذف أحدهما لالتقاء الساكنين وقفاً، ثم جعلها ياء لكسر نون إن لسبب التقاء الساكنين بين نون إن و تلك المدة، والمدة المكسور ماقبلها تقلب ياء. و مع لما نحو: لما إن جلستَ جلستُ، و بين القسم و لو كأن نحو: واللّٰه إن لو قمتَ قمتُ.

## [أَنَّ]

(**أنّ، بالفتح والتشديد**) تستعمل على وجهين: أحدهما أن تكون (**حرف تأكيد**) لتحقيق ثبوت مضمون خبرها لاسمها، فتنصب الاسم و ترفع الخبر (**و تؤول مع معموليها**) أي الاسم والخبر (**بمصدر**) ناشئ (**من لفظ خبرها إن كان مشتقاً، و**) تؤول (**بالكون**) الناقص (**إن كان**) خبرها (**جامداً**) غير محتمل لأخذ الخبر منه مثال الأول (**نحو: بلغني أنك منطلق**) أي بلغني انطلاقك (**و**) الثاني بلغني (**أن هذا زيد**) أي بلغني كونه زيداً. والثاني أنها تكون لغة في لعل

**إِنَّ بِالْكَسْرِ وَ التَّشْدِيدِ تَرِدُ حَرْفُ تَأْكِيدٍ، فَتَنْصِبُ الاِسْمَ وَ تَرْفَعُ الْخَبَرَ وَ نَصْبُهُمَا لُغَةٌ وَ قَدْ تَنْصِبُ ضَمِيرَ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَالْجُمْلَةُ خَبَرُهَا وَ جَوَابُ كَنِعْمَ وَ عَدَّ الْمُبَرِّدُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وَ رُدَّ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ اللاَّمِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.**

**إِذْ، تَرِدُ ظَرْفاً لِلْمَاضِي**

---

كقول بعضهم: ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لعلك تشتري.

## [إنَّ]

(إنّ بالكسر والتشديد) تستعمل على وجهين أحدهما أن (ترد حرف تأكيد، فتنصب الاسم و ترفع الخبر) و هذا هو المشهور المنشور (و نصبهما) بها (لغة) قليلة، بها ورد الحديث كقوله ﷺ: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً»[1] أي مسافة السير إليه سبعين خريفاً، و جاء فيه سبعون على المشهور (و قد) يرتفع بعدها المبتدأ فـ(تنصب) حينئذ (ضمير الشأن مقدراً) اسماً (فـ)تكون (الجملة) في موضع رفع (خبر) كقوله:ﷺ «إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»[2] أي إنه. (و) الثاني أن تكون حرف (جواب كنعم) كقول ابن الزبير: لمن قال: لعن الله ناقة حملتني إليك، إن و راكبتها. أي نعم و لعن الله راكبها. (و عد المبرد من ذلك) أي بمعنى نعم إن في(قوله تعالى:) حكاية ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3]، و ردّ بامتناع دخول اللام على خبر المبتدأ) و أجيب بما مرّ و بأن اللام زائدة، أو دخلت على مابعدها لشبهها بإن التوكيدية صورة.

## [إذْ]

(إذ) اسم بقرينة قبولها التنوين و الإضافة إليها بلا تأويل، و بنيت لوضعها على حرفين أصل وضعها إذ و (ترد ظرفاً) زمانياً للفعل أي الحدث (الماضي) و تلزمه، و لا تكون فاعلة أو مبتدأة، و هل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور لا، و بعضهم نعم و استدلوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[4] و أجاب الجمهور بأنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة

---

(١). لم أجد بهذا اللفظ من كتب الحديث، و لعل المدرس نقله عن صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. و ورد في كتاب الكليات لأبي البقاء و تاج العروس و القاموس للفيروزآبادي.

(٢). الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بالرقم: ٥٦٥٩.

(٣). طه: ٦٣. (٤). الزلزال: ٤.

**فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ وَ قَدْ يُضَافُ إِلَيْهَا اِسْمُ زَمَانٍ نَحُو: يَوْمَئِذٍ وَ حِينَئِذٍ لِلْمُفَاجَأَةِ بَعْدَ بَيْنَمَا أَوْ بَيْنَا، وَ هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ ظَرْفٌ؟ خَلَافٌ.**

---

الماضي، و هي لازمة الإضافة إلى [الجملة][١]، (فتدخل على الجملتين) الاسمية سواء كان الخبر اسماً نحو: ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[٢]، و فعلاً مضارعاً نحو: و اذكر إذ أنت تسافر معنا، لا ماضياً و ذلك لأن إذ للماضي، فلو كان في جملة ماض لزم عدم الفصل والفعلية نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾[٣]. و قد يحذف جزء الجملة المضاف إليها فيظن من لا إطلاع له على مقتضاها أنه مضاف إلى المفرد، نحو: و رجله إذ ذاك في الركاب أي إذ ذلك القدوم والشكاية ثبت، و قد تحذف جميعها للعلم به و تنون عوضاً كما في يومئذ و حينئذ (و قد يضاف إليها اسم زمان) صالح للاستغناء عنه بالمضاف إليه، (نحو: يومئذ و حينئذ) أو غير صالح له نحو: ﴿رَبَّنَا لَاتُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[٤]

ثم أنه جوز الأخفش و ابن‌مالك والزجاج وقوعها مفعولاً بها، نحو: ﴿وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[٥]، و بدلاً منه نحو: ﴿وَ اذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾[٦] فإنه بدل اشتمال من مريم على حد ﴿وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٧] والجمهور يمنعون ذلك و يخرجون الآية على أن إذ فيها معمول محذوف يدل عليه المعنى أي اذكروا حالتكم أو قصتكم إذ كنتم قليلاً، و اذكروا حالة مريم إذ انتبذت. فإذ ظرف لا غير، و تكون (للمفاجأة) نص على ذلك سيبويه و هي الواقعة (بعد بينما أو بينا) نحو:

اسْتَقْدِرِ اللّٰهَ خَيْراً وَ ارْضَيَنَّ بِـه ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِير

(و هل هي) أي إذ حين إذا وقع بعدهما (حرف) تدل على المفاجأة في غيره (أو ظرف؟) مكان بمعنى، أو ظرف زمان (خلاف) ذهب إلى الأول ابن‌برّى و اختاره الرضي و ابن‌مالك، و ذهب إلى الثاني المبرد، و إلى الثالث الزجاج.

---

(١). سقط في الأصل كلمة «الجملة» و هناك سقط آخر ما فهمت من قصد المدرس لذا لم أثبت شيئاً آخر و الأصل هكذا: «الإضافة إلى..... تخص طائفة معينة. فتدخل....».
(٢). الأنفال: ٢٦.
(٣). الأعراف: ٨٦.
(٤). آل‌عمران: ٨.
(٥). الأعراف: ٨٦.
(٦). مريم: ١٦.
(٧). البقرة: ٢١٧.

**وَ إِذَا تَرِدُ ظَرْفاً لِلْمُسْتَقْبَلِ فَتُضَافُ إِلَى شَرْطِهَا فَتَنْصِبُ بِجَوَابِهَا وَ تُخْتَصُّ بِالْفِعْلِيَّةِ وَ نَحْو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ مِثْلُ ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ وَ لِلْمُفَاجَأَةِ وَ تَخْتَصُّ بِالْاِسْمِيَّةِ نَحْو: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ وَاقِفٌ، وَالْخِلَافُ فِيهَا كَأُخْتِهَا**

## [إِذَا]

(إذا) اسم (ترد ظرفاً للمستقبل) متضمنة معنى الشرط و هي لازمة الإضافة (فتضاف إلى شرطها) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرَجُونَ﴾[١]، و اختلف في ناصبها (فـ)قيل (تنصب بـ)ما في (جوابها) من فعل أو شبهه، و هذا قول الأكثرين و لذا ذكره المصنف، و قيل تنصب بشرطها كأسماء الشرط (و تختص بـ)الإضافة إلى الجملة (الفعلية) عكس إذا الفجائية و جمعت الآية المارة آنفاً مثالهما (و) أما دخولها على الجملة الاسمية (نحو:) قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٢] فليس على ظاهره حتى ينتقض به الاختصاص بل فخرج على تقدير الفعل (مثل) قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٣] فإنه بتقدير و إن استجارك أحد [و إذا السماء أيضاً][٤] بتقدير و إذا انشقت السماء لكن حذف الفعل و فسر لنكتة يعرفها أهل المعاني (و) ترد (للمفاجأة) أي تحقّق نسبة تامة خبرية فجأة حينئذ (و تختص بـ) الجمل (الاسمية) و لاتحتاج إلى لجواب، عكس ما ترد ظرفاً فإنه لما كان متضمناً معنى الشرط احتاج إليه (نحو: خرجت فإذا السبع واقف، والخلاف فيها) أي في أنها حرف تدل على المفاجأة أو ظرف مكان أو ظرف زمان (كـ)الخلاف في (أختها) أي نظيرتها وهي إذ، و إطلاق الأخت على النظيرة شايع لغة، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[٥]والتماثل في الظرفية و لزوم الإضافة إلى الجمل فقال المبرد: ظرف مكان والزجاج: ظرف زمان، و الأخفش حرف، و على ظرفيتها فناصبها الخبر المذكور لما في مثالنا أو المقدر كما في خرجت فإذا أسد بالباب أي واقف، و قال بعض فعل مقدر مشتق من لفظ

---

(١). الروم: ٢٥.
(٢). الانشقاق: ١.
(٣). التوبة: ۶.
(۴). سقط في الأصل كلمات و مابين القوسين من زيادتي.
(۵). الأعراف: ٣٨.

**أَمْ، تَرِدُ لِلْعَطْفِ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْقَطِعَةٍ فَالْمُتَّصِلَةُ الْمُرْتَبِطُ مَابَعْدَهَا بِمَاقَبْلَهَا وَ تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ وَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْمُنْقَطِعَةِ كَبَلْ**

---

المفاجأة أي خرجت و فاجأ خروجي وقوف أسد مثلاً.

## [أَمْ]

(أم) حرف (ترد للعطف) و هي إما (متصلة أو منقطعة ف) أم (المتصلة المرتبط مابعدها بماقبلها) بحيث لايستغنى بأحدهما عن الآخر (و تقع) في موضعين (بعد همزة التسوية) و هي الداخلة على جملة في محل المصدر كما مرّت، و تكون مع ما عطفت عليها فعليتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾(١) فإن ماقبل أم و كذا مابعده جملة فعلية أو اسميتين ك:

لاَ أُبَـــالِي أَحَـــبِيبِي آتٍ أَمْ هُوَ فِي الْبَيْتِ بِلَا الصِّفَات

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾(٢) (و) بعد همزة (الاستفهام) المطلوب بها و بأم التعيين لأحد الشيئين المجهول ثبوت الحكم له، نحو: أبكر قائم أم خالد، و هذه تكون بين مفردين سواء توسط بينهما غير المسؤول عنه كمثالنا فإن قائم غير مطلوب فيه و توسط أو تأخر عنهما، نحو: أخالد أم ماجد عالم، فإن المطلوب تعيين [خالد أو ماجد] بالعلم [فعالم](٣) غير مطلوب و تأخر، و ذلك لأن غير المطلوب سواء التقديم والتأخير (و) أما أم (المنقطعة) فلاتقع لابعد همزة التسوية و لا بعد همزة الاستفهام المطلوب به و بأم التعيين و هي (كبل) في الإضراب عند جمهور أولي الألباب، و تكون بعد الخبر المحض، نحو: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيهُ﴾(٤) أي بل يقولون افتراه، و قد تفيد مع الإضراب الاستفهام حقيقة نحو: إنها لإبل أم شاة؟ أي بل أهي شاة؟. و إنما قدر هنا "هي" لاختصاص بل هذه بالجمل إلا نادراً، فانتقل من الإخبار بكونها إبلاً إلى الاستفهام عن كونها شاة، أو استفهاماً إنكارياً كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَ لَكُمُ الْبَنُونَ﴾(٥) أي بل أله

---

(١). المنافقون: ۶. (٢). الأعراف: ١٩٣.

(٣). مابين القوسين سقط في الأصل و هو من زيادتي.

(۴). السجدة: ٣. (۵). الطور: ٣٩.

**وَ حَرْفُ تَعْرِيفٍ وَ هِيَ لُغَةُ حَمِيرٍ.**

**أَمَا: بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَرْفُ تَفْصِيلِ غَالِباً مَعَنَى الشَّرْطِ لِلُزُومِ الْفَاءِ وَالْتُزِمَ حَذْفُ شَرْطِهَا**

---

البنات فأم ليس للإضراب المحض هنا و إلا لزم الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً. و قد لاتقتضي الاستفهام أصلاً نحو: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالبَصِيرُ، أَوْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾[1] أي بل هو تستوي فبل هنا لاتفيد الاستفهام لإغناء هل عن الاستفهام ببل.

**إعلام:** تسمى الأول متصلة إما لأن مابعدها كأنه متصل بماقبلها حيث لايتم بدونها، فالإسناد مجاز عقلي، أو لأنها متصلة بهمزة التسوية أو همزة الاستفهام معنى فحقيقة عرفية و تسمى الثاني منقطعة لانقطاع كل من طرفيها عن الآخر، فالتسمية الأولى على الأولى (و) ترد أم (**حرف تعريف و هي لغة حمير**) و ورد بها الحديث في جواب الحميري قال عليه الصلاة والسلام: بعداد المطر «ليس من امبرّ امصيام في امسفر»[2]

## [أمّا]

(**أما: بالفتح والتشديد**) حرف تفصيل غالباً فتكون لتفصيل المجمل و يجب حينئذ تكرارها وقد يكتفي بتقسيم واحد حيث يكون المذكور ضد غيره اكتفاء بأحد الضدين عن الآخر و فيها معنى التوكيد و الشرط أما أنها (**حرف تفصيل غالباً**) فباستقراء مواقعها، و إما أنها للتوكيد فلما ذكره بعض الأفاضل من أنها تعطي الكلام زيادة، تقول تارة بكر فاضل و أخرى بعد مشاهدة انكار المخاطب أما زيد فعالم و أما بكر ففاضل، و إما أنها تدل على (**معنى الشرط**) فـ(**للزوم الفاء**) الغير الصالحة للعطف في جوابها تقول: أما سيدنا محمدﷺ فخاتم الأنبياء والمرسلين. فإن الخاتم خبر والخبر لا يعطف على المبتدأ، و لوكان الفاء زائدة لاستغنى، و هي نائبة عن أداة شرط و جملتها في الإفادة بتتبع الاستعمالات (و) لهذا (**التزم حذف شرطها**)

---

(١). الرعد: ١٦.

(٢). الحديث أحرجه السيوطي في الجامع بالرقم (١٩٤٩١).

**وَ عَوِّضَ بَيْنَهُمَا عَنْ فِعْلِهَا جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا وَ فِيهِ أَقْوَالٌ، وَ قَدْ تُفَارِقُ التَّفْصِيلُ كَالْوَاقِعَةِ فِي أَوَائِلِ الْكُتُبِ.**

---

و أداته و يؤول بمهما يكن من شيء فذلك كذلك، (و) لما أريد عدم حسم مادة الشرط بتمامه و استكره اتصال المصحوب الفاء بأما لأنه في صورة معطوف بلا معطوف عليه (عوض بينهما) أي بين أما والفاء (عن فعلها) متعلّق عوض (جزء مما في حيزها) أي حيز أما، و هو واحد من ستة أشياء مبتدأ نحو: أما زيد منطلق، أو خبر نحو: أما في الدار فزيد، أو جملة شرط دون جوابه نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَ رَيْحَانٌ وَ جَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[١]، أو اسم منصوب لفظاً نحو: ﴿وَ أَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[٢]، أو محلاً نحو: ﴿وَ أَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٣]، أو اسم منصوب بعامل مقدر مفسر نحو: أما زيد فاضربه، أو ظرف نحو: أما اليوم فاضرب فلاناً. و هل هذا الفاضل جزء من الشرط أو من جملة الجزاء، أو ليس من هذا (و) لا ذاك (فيه أقوال) (ذهب بعضهم إلى الأول فيكون تقديرُ أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق: مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق و بعض ذهب إلى الثاني و التقدير: بمهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة و قال بعض إن كان الفاضل مما يجوز أن يتقدم على الفاء بحيث يكون مابعد الفاء عاملاً فيه فمعمول الجزاء كالمثال المذكور)[٤]، و إلا فجزء الشرط مثل أما يوم الجمعة فإن زيداً منطلق إذ لو جعل يوم الجمعة من جملة الجزاء يلزم إعمال مابعد إن في ماقبلها وهو ممتنع (و قد تفارق) أما (التفصيل) فتكون لمحض الاستيناف، و ذلك فيما إذا تقدمها إجمال (ك)أما (الواقعة في أوائل الكتب) و مما ينبغي أن يعلم أن غالب وقوع أما هذه بحيث ليس شرطها مستلزماً لجزائها بل ليس له وجود أصلاً، و لكن تستعمل في محاورات اللغة للمبالغة في وقع الجزاء.

---

(١). الواقعة: ٨٨/٨٩. (٢). الضحى ١٠.

(٣). الضحى ١١.

(٤). أما بين القوسين فيه سقط كثير في الأصل و ما تراه من إصلاحاتي للمخطوط بالقرائن لأن بعض الكلمات يدل على بعضها الآخر. والله أعلم.

إِمَّا: بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ، حَرْفُ عَطْفٍ عَلَى الْمَشْهُورِ وَ تَرِدُ لِلتَّفْصِيلِ، نَحْو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً﴾، وَ لِلْإِبْهَامِ وَ لِلشَّكِ وَ لِلتَّخْيِيرِ وَ لِلْإِبَاحَةِ وَ إِمَّا لَازِمَةٌ قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِهَا.

أَيٌّ: بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ تَرِدُ اسْمَ شَرْطٍ نَحْو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، وَ اِسْمُ اسْتِفْهَامٍ، نَحْو: أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟ وَدَالَّةً عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ

---

## [إمّا]

(إما: بالكسر والتشديد، حرف عطف على المشهور) إذا وقعت ثانية في نحو: جاءني إما زيد و إما عمرو، و ردّ بأن العطف بالواو، و إنما تذكر في باب العطف لوقوعها موقع الواو غالباً (و ترد للتفصيل، نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً﴾[1]، و للإبهام) نحو: ﴿وَ آخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[2] (و للشك) نحو: جاءني إما بكر و إما خالد (و للتخيير) نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَهُمْ وَ إِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[3] (و للإباحة) نحو: تعلم إما فقهاً و إما نحواً. (و) إذا وردت عاطفة فكلمة (إما لازمة قبل) اللفظ (المعطوف عليه بها) لأنه لا تضمحل فيه التفصيل وهو مستلزم التعدد.

## [أيّ]

(أيّ: بالفتح والتشديد) اسم (ترد) على خمسة أوجه: أحدها أن تكون (اسم شرط) فتعمل لفظاً أو محلاً (نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[4]، و) الثاني أن تكون (اسم استفهام، نحو: أي الرجلين قام؟) و إذا أضيفت إلى المعرف المفرد وجب تكراره أو قصد الأجزاء به (و) الثالث أن تكون (دالة على معنى الكمال) لموصوفة، و لايكون إلا نكرة (نحو: مررت برجل أي رجل، و) الرابع أن تكون (وصلة) و وسيلة (لنداء ذي اللام) لاستكراههم اجتماع أداتي تعريف ظاهرتين، (نحو: ياأيها الرجل) فإنه لما امتنع نداؤه لوجود أداة التعريف حاولوا شيئاً مبهماً يكون واسطة للنداء و يحتاج إلى البيان كي يجعل المنادى بياناً له

---

(١). الإنسان: ٣. (٢). التوبة: ١٠٦.

(٣). الكهف: ٨٦. (٤). الإسراء: ١١٠.

وَ وَصْلَةً لِنِدَاءِ ذِي اللَّامِ نَحْو: يَاأَيُّهَا الرَّجُلُ وَ مَوْصُولَةً وَ لَايُعْرَبُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ سِوَاهَا نَحْو: أَكْرِمْ أَيّاً أَتاكَ.

بَلْ: حَرْفُ عَطْفٍ وَ تُفِيدُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ صَرْفُ الْحُكْمِ عَنِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَعْطُوفُ وَ تُفِيدُ بَعْدَ النَّفْيِو النَّهْيِ تَقْرِيرُ حُكْمِ الْأَوَّلِ وَ إِثْبَاتُ ضِدِّهِ لِلثَّانِي أَوْ نَقْلُ حُكْمِهِ إِلَيْهِ عِنْدَ بَعْضٍ.

---

و لايفوت في الكلام فوجدوا ذلك الاسم المنقطع عن الإضافة فالمنادى ظاهر هو أي وحقيقة هو الرجل مثلاً و ذهب بعض إلى أن أي هذه موصولة حذف صدر صلتها والتقدير يا أي هو الرجل (و) الخامس أن ترد (موصولة) محتاجة إلى الصلة، (و لايعرب من الموصلات سواها) في ثلاث حالات من حالاتها الأربع أو في جمعيها و قد مرّ تفصيلها بما يستغنى الناظر فيه عن غيره فارجع إليه (نحو: أكرم أياً أتاك).

## [بل]

(بل: حرف) تأتي للاعطف) بشرطين إفراد معطوفها و أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي (و تفيد بعد) دال (الإثبات) سواء كان أمراً أو لا (صرف الحكم) المؤدى بما قبلها (عن المعطوف عليه) و نقله منه (إلى المعطوف) فيصير حكم الأول مسكوتاً عنه، نحو: قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو، و لا تعرض لحكم زيد إيجاباً أو نفياً إلا أن تقارن لا، نحو: قام زيد لا بل عمرو، و نحو: اضرب زيداً بل عمراً أي بل اضرب عمراً (و تفيد بعد النفي و النهي تقرير حكم الأول) من نفي أو نهي على حاله (و إثبات ضده للثاني) نحو: ماجاءني بكر بل عمرو أي بل جاءني عمرو (أو) تفيد بعدهما (نقل حكمه) أي حكم الأول (إليه) أي إلى الثاني، و هذا ثابت (عند بعض) من النحاة كالمبرد و عبدالوارث فمعنى ماجاءني بكر بل خالد على هذا بل ماجاءني خالد، فيكون حكم المتبوع مسكوتاً منه كما في الإثبات، و أما إذا تلت الجملة فليست للعطف بل للإضراب فقط و معناه إما الإبطال، نحو: ﴿وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[1] أي بل هم عباد لا ولد، و إما الانتقال من غرض إلى آخر من

---

(١). الأنبياء: ٢٦.

**حَاشَا: تَرِدُ لِلْاِسْتِثْنَاءِ حَرْفاً جَارَّةً أَوْ فِعْلاً جَامِداً وَ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ إِلَى مَصْدَرِ مُصَاغٍ مِمَّا قَبْلَهُ أَوِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ بَعْضُ مَفْهُومٍ ضِمْناً مِنه. وَ لِلتَّنْزِيهِ نَحْو: حَاشَ لِلَّه، وَ هَلْ هِيَ اِسْمٌ بِمَعْنَى بَرَائَةٍ، أَوْ فِعْلٌ بِمَعْنَى بَرِئْتُ، أَوْ اِسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى أُبَرِّئُ؟ خِلَافُ**

---

غير الحكم بإبطال الأول نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ بَلْ تُـؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[1].

## [حاشا]

(حاشا: ترد) على ثلاثة أوجه أحدها أن تأتي (للاستثناء) و يكون حينئذ (حرفاً جارةً) كما ذهب إليه سيبويه و أكثر البصريين (أو فعلاً جامداً) كما هو عند آخرين، و سمع: اللّهم اغفر لي و لمن يسمع حاشا الشيطان و أبا الأصبغ، (و) إذا حكم بأنه فعل فـ(فاعله) ضمير (مستتر عائد إلى مصدر مصاغ مما قبله) فإن كان هناك فعل أو شبهه فمنه و إلا فمن معنى الكلام، فالمصاغ في: القوم أخوتك حاشا زيداً الانتساب بالأخوة و الألفة أو المودة بها (أو) إلى (اسم فاعل) مصاغ فيه على هذا الطريق أيضاً (أو) إلى (بعض مفهوم ضمناً منه) أي من ماقبلها فمعنى جاء القوم حاشاً زيداً، حاشا بعضهم زيداً. فإن عدم كون جميعهم زيداً بديهي (و) الثاني أن ترد (لـ)إفادة (التنزيه) و تبرّى مابعده عن النقص (نحو: حاش للّه، و هل هي اسم) مصدر (بمعنى برائة، أو فعل بمعنى برئت، أو برء، أو اسم فعل بمعنى أبرّئ؟ خلاف) والتفصيل أنه اسم عند البصريين بدليل تنوينها في قراءة ابن‌السماك حاشاً للّه، و إضافتها في قراءة ابن‌مسعود حاشا اللّهِ. و فعل عند الكوفيين بمعنى أبرء أو برئت فاللام زائدة على الفاعل والمفعول والذاهبون إلى الأول اختلفوا فقال بعض هو اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله فمعنى حاش للّه أي البراءة من العيوب للّه، و أما بناؤها فلشبهها بحاشا الحرفية لفظاً و معنى، و بعض هو اسم فعل ماض بمعنى برء فاللام زائدة على الفاعل، أو اسم فعل مضارع بمعنى أبرئ فاللام زائدة على المفعول، فإذا سمعت ما ذكرناه لك علمت أنه الأنسب ربط الطرفين أولاً أو آخراً. الوجه الثالث أنها فعل متعد متصرف تقول حاشيته أي استثنيته فحاشا بمعنى استثنى.

---

(١). الأعلى: ١٤/١٦.

**حَتَّىٰ تَرِدُ عَاطِفَةً لِجُزْءٍ أَقْوَى أَوْ أَضْعَفَ بِمُهْلَةٍ ذِهْنِيَةٍ وَ تَخْتَصُ بِالظَّاهِرِ عِنْدَ بَعْضٍ وَ حَرْفُ اِبْتِدَاءٍ فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ وَ تَرِدُ جَارَّةً فَتَخْتَصُ بِالظَّاهِرِ خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ**

---

## [حتّىٰ]

(حتى) حرف (ترد) على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون (عاطفة) بمنزلة الواو إلا أن هنا شروطاً لزم أن تكون عاطفة (لجزء أقوى أو أضعف) من كل، و لو كان الجزء تقديرياً نحو: أعجبني الجارية حتى حسنها أو حديثها أو بعض من جمع كقدم الحاج حتى المشاة. والثاني أن تكون عاطفة للمفرد. والثالث أن يكون العطف متلبساً[1] (بمهلة) و ترتيب بين المتعاطفين (ذهنية) تلك المهلة لا خارجية فإن المهلة ليست شرطاً و لو تحقّقت. والثالث أن يكون المعطوف بها غاية لماقبلها في زيادة، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو: زارك حتى الحجامون. والرابع أنها إذا عطفت إسماً على المجرور أعيدت معها خافضها فرقاً بينها و بين الجارة، تقول: مررت بالقوم حتى بزيد. (و) الخامس أنها (تختص ب)عطف اسم (الظاهر) و هذا الشرط إنما هو (عند بعض) هو ابن‌هشام الخضراوي و لم‌يدر لغيره.

(و) الثاني من أوجهها الثلاث أن تكون (حرف ابتداء فتدخل على الجمل) الاسمية المستأنفة، نحو: فواعجبا حتى كليب يسبني أي يسبني الناس حتى كليب يسبني، و على الجملة الفعلية سواء كان الفعل مضارعاً كقراءة نافع ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُول﴾[2] برفع يقول، أو ماضياً، نحو: ﴿حَتّىٰ عَفوا﴾[3].

(و) الوجه الثالث أن (ترد) حرفاً (جارة ف)تكون لانتهاء الغاية غالباً، و للتعليل، و بمعنى إلا في الاستثناء قليل، و على الأول فهي كإلىٰ و لكن تخالفه أمور: أحدها أنه (تختص ب)اسم (الظاهر) و حتاك يا ابن‌ابي زياد، شاذ. (خلافاً للمبرد) والكوفيين فإنهم جوزوا دخولها على الضمير كالظاهر. والثاني إن سبقها ذو أجزاء يلزم أن يكون مجرورها آخراً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقياً للآخر، نحو: ﴿سَلاَمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4]، و يجوز

---

(١). في الأصل كلمة غير مفهومة أظنها «متلبساً» و بدل «مهلة» «مهملة».

(٢). البقرة: ٢١٤. (٣). الأعراف: ٩٥.

(٤). القدر: ٥.

**وَ قَدْ يُنْصَبُ بَعْدَ حَتَّىٰ الْمُضَارِعِ بِأَنْ مُضْمَرَةً لَا بِهَا خِلَافاً لِلْكُوفِيينَ.**

مررت البرجة حتى نصفها. الثالث أن كلاً منهما ينفرد بمحل لايصلح للآخر فإنه يجوز كتبت إلى الأمير و أنا إلى الوزير أي الوزير غاية من كتبت إليه و لم أكتب إلى غيرهما، كما جاء في الحديث الشريف «**أَنا بِكَ وَ إِلَيْكَ**»[١]، و يجوز سرت من البصرة إلى الكوفة، و لا يجوز كتبت حتى زيد و أنا حتى عمرو، أو سرت من البصرة حتى الكوفة. (و) الرابع أنه (**قد ينصب بعد حتى المضارع بأن مضمرة لا بها**) أي بنفس حتى، فإنها جارة حينئذ عندنا (**خلافاً للكوفيين**) فنصبها عندهم بها نفسها، و لا ينصب بعد إلى المضارع بأن إلا ظاهرة، و حتى هذه الداخلة على المضارع تكون بمعنى كي، نحو: ﴿**حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾[٢]، و تأتي مرادفة لكي التعليلية نحو: ﴿**وَ لَايَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يُرَدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ**﴾[٣] و مرادفة لإلّا الاستثنائية كما استظهروه من قول سيبويه في تفسير قولهم: و اللّه لا أفعل إلا أن تفعل، حيث قال معناه حتى أن تفعل.

ثم إنها إنما تنصب بعدها المضارع بأن مضمرة إذا كان مستقبلاً لأن النصب إنما هو بكلمة أن و هي للاستقبال، و إذا كان استقبالها بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب بها واجب، نحو: ﴿**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾، أو بالنسبة إلى ماقبله خاصة فالوجهان، نحو: ﴿**وَ زُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَ الَّذِينَ**﴾[٤] الآية. فإن استقبال القول بالنظر إلى الزلزال و إلا فإن كان حالاً أو مؤولاً به وجب رفعه على أن تكون حتى ابتدائية، والحال[٥] إن كانت بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى أخل المدينة و أنت فيها، و إن كانت محكية فعلى تقدير إرادة الحكاية يجب الرفع لشدة تنافي حكاية الماضي مع أن، و بغيرها جاز النصب كآية و زلزلوا.

**تبصرة:** قد يصلح موضع واحد لأقسام حتى الثلاث كأكلت السمكة حتى رأسها، جراً و نصباً و رفعاً على معنى إلى أو الواو أو الابتداء.

---

(١). الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بالرقم ١٨٤٨، باب الدعاء في الصلاة الليل و قيامه.

(٢). طه: ٩١.

(٣). البقرة: ٢١٧.

(٤). البقرة: ٢١٤.

(٥). في الأصل: «و الحالية».

**اَلْفاءُ، تَرِدُ رَابِطَةً لِلْجَوَابِ الْمُمْتَنِعِ جَعْلُهُ شَرْطاً وَ حُصِرَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ لِرَبْطِ شَبَهِ الْجَوَابِ نَحُو: اَلَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ وَ عَاطِفَةٌ، فَتُفِيدُ التَّعْقِيبَ وَالتَّرْتِيبَ بِنَوْعَيْهِ فَالْحَقِيقِيُّ نَحُو: قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو، وَالذِّكْرِيِّ نَحُو: ﴿وَ نَادَىٰ نُوْحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾. وَ قَدْ تُفِيدُ تَرَتُّبَ لَاحِقِهَا عَلَى سَابِقِهَا فَتُسَمَّىٰ فَاءُ السَّبَبِيَّةِ**

---

## [الفاء]

(الفاء) حرف مهمل خلافاً للكوفيين فيجعلونها ناصبة للمضارع، والمبرد حيث جعلها جارة في نحو: فَمِثْلِكِ حُبْلىٰ، و الأصح أن النصب بأن المضمرة والجر بربّ المقدر، وهي (ترد) على ثلاثة أوجه: الأول أنها تكون (**رابطة للجواب الممتنع جعله شرطاً**) لفقد ما اشترط فيه، (و **حصر**) ذلك (**في ستة مواضع**) و هي مايكون الجواب جملة اسمية أو فعلية جامدة أو إنشائية أو ماضياً لفظاً .و معنى أو مقارناً بحرف الاستقبال أو بما له الصدر، و قد ذكرتها لك في مبحث الجوازم فلا أظنك محتاجاً إلى الأمثلة. الثاني أنها تأتي (**لربط شبه الجواب**) بشبه الشرط (**نحو: الذي يأتيني**) أو في الدار (**فله درهم**) و لعطف ما يشبه الصلة على الصلة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأن الصلة لاتكون بلاعائد و لعطف مايشبه الجزاء أو الصفة على الخبر والصفة و ذلك كجملة خلت عن الرابط تصحب الفاء التالية لخبر أو صفة مشتملين عليه (و) الثالث أنها ترد (**عاطفة، فتفيد**) حينئذ ثلاثة أمور الأول (**التعقيب**) وهو أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهلة، والثاني والثالث (**الترتيب بنوعيه**) أي الحقيقي والذكري (ف)الترتيب (**الحقيقي**) هو أن يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف في الحكم (**نحو: قام زيد فعمرو،** و) أما الترتيب (**الذكري**) فهو أن يكون المعطوف عليه بها لاحقاً بحسب الذكر لا حقيقة بأن يكون زمانها متحداً و أكثر مايكون في عطف مفصل على مجمل (**نحو: ﴿وَ نَادَىٰ نُوْحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾**[1]. و قد تفيد) مع العطف (**ترتب لاحقها على سابقها**) بأن يكون المعطوف اللاحق متسبباً و ناشئاً من المعطوف عليه السابق (**فتسمى فاء السببية**) للامتياز، و غالب ذلك في ما

---

(١). هود: ٤٥.

نَحْو: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ وَ قَدْ تَخْتَصُّ حِينَئِذٍ بِاسْمِ النَّتِيجَةِ وَالتَّفْرِيعِ وَ قَدْ تُنْبِئُ عَنْ مَحْذُوفٍ، فَتُسَمَّىٰ فَصِيحَةً نَحْو: ﴿فَاضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ عِنْدَ بَعْضٍ.

قَدْ: تَرِدُ اِسْمٌ بِمَعْنَى يَكْفِي أَوْ حَسِبَ نَحْو: قَدْنِي وَ قَدِي دِرْهَمٌ، وَ حَرْفُ تَقْلِيلٍ مَعَ الْمُضَارِعِ

---

يكون المعطوف بها جملة (نحو: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾[1] أو صفة، نحو: ﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾[2] (و قد تختص جينئذ باسم النتيجة والتفريع) فيقال فاء التفريع و فاء النتيجة، و وجه التسمية ظاهر. (و قد تنبئ عن محذوف، فتسمى فصيحة) من فصح به إذا أخبر به، (نحو:) قوله تعالى: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[3] أي فضرب بها فانفجرت. و قد تأتي زائدة لازمة كالفاء نحو: خرجت فإذا أسد بالباب (عند بعض).

**[قد]**

(قد: ترد) على وجهين: حرفية و اسمية، أما الاسمية فهي إما (اسم) فعل (بمعنى يكفي) يقال قد زيداً درهم و قدني درهم كما يقال يكفي زيداً درهم أو يكفيني درهم (أو) اسم مرادف لـ(حسب) و هذه إما تستعمل مبنية و هو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظاً و لكثير من الحروف وضعاً فيقال قد زيد درهم بسكونها مبنية عليه، و معربة للإضافة و هذه قليلة فيقال قدُ زيدٍ درهم بالإضافة و مثل لهما المصنف على الترتيب بقوله (نحو: قدني و قدي درهم، و) أما قد الاحرف) فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم و ناصب، و حرف تنفيس متصلاً بها و لها خمسة معان:

الأول الاتقليل) و هذا إذا استعمل (مع) الفعل (المضارع) سواء كان التقليل فيوقوع الفعل نحو: إن الكذوب قد يصدق، أو لمتعلقه نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[4] فإن ما هم عليه أقل قليل في معلومات الباري تعالى.

والثاني التكثير و ذلك معه أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[5].

---

(١). حج: ٦٣.
(٢). الواقعة: ٥٣.
(٣). البقرة: ٦٠.
(٤). النور: ٦٤.
(٥). البقرة: ١٤٤.

**وَ تَحْقِيقٍ مَعَ الْمَاضِي غَالِباً قِيلَ وَ قَدْ تَقْرَبُ الْمَاضِي إِلَى الْحَالِ وَ مِنْ ثَمَّ الْتُزِمَتْ فِي الْحَالِيَّةِ الْمَصْدَّرَةِ بِهِ وَ فِيهِ بَحْثٌ مَشْهُورٌ.**

---

(و) الثالث الاتحقيق) و ذلك إذا كان (مع الماضي غالباً) نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّٰهَا﴾[1] و إنما قال غالباً لحمل قد في قوله ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ على التحقيق.

والرابع التوقع و ذلك مع المضارع وفاقاً كقولك قد يقدم الغائب يوم الجمعة إذا كان مرجو القدوم فيها و مع الماضي خلافاً و جعل منه بعضهم ما في قول المقيم: قد قامت الصلاة، و قد ركب الأمير للمنتظر الركوب و نفاه بعض بأن لا انتظار لما مضىٰ. و يمكن أن يقال المراد بالتوقع في الماضي أنه إذا كان ذلك الفعل قبل الإخبار به متوقع الوجود.

والخامس التقرب للماضي إلى الحال و هذا قليل و ضعيف، و أشار إليه بقوله: (قيل و قد تقرب الماضي إلى الحال) فإنك إذا قلت قام يحتمل القيام الماضي لسنين متعددة أو بأقل منها و إذا قارنته بقد تخص الثاني، و عليه يحملون ما في قد قامت الصلاة (و من ثمّ) أي ومن أجل أنها أتت لتقرب الماضي إلى الحال لزمتها أمور: الأول (التزمت) و لو تقديراً (في) الجملة (الحالية المصدرة به) أي الماضي لتقريبه إياه من الحال فيحصل بينها و بين عاملها مقارنة، فإن الحال الماضي لما كان قيداً يفهم بالذوق تقدم زمانه على زمان عامله، والمقارنة شرط فالتزموا وجود قد لتجعلها مقارنة صورة و إن لم تقربها حقيقة (و فيه بحث مشهور) أشرنا إلى دفعه سابقاً بما قاله المحققون، و منها أنها لاتدخل على ليس و عسىٰ و نعم و بئس و نحوها، إما لأنها لا مضي معتبراً في معناها أو لانسلاخها عن مطلق الزمان، و منها أنه يجوز دخول لام الابتداء عليها و إن لزمت الاسمية حيث قربت معنى الفعل إلى الحال فشابه مدخولها المضارع المشابه بالاسم.

---

(١). الشمس: ٩.

وَ قَطْ: تَرِدُ اِسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اِنْتَهِ، وَ كَثِيراً مَا تَحَلَّى بِالْفَاءِ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ فَقَطْ وَ ظَرْفاً لِاسْتِغْرَاقِ الْمَاضِي مَنْفِياً، وَ فِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ فَلَا تُجَامِعُ مَسْتَقْبِلاً
كَمْ: تَرِدُ خَبَرِيَّةً وَ اسْتِفْهَامِيَّةً وَ تَشْتَرِكَانِ فِي الْبِنَاءِ

---

**[قطّ]**

(و قط: ترد) على ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون (اسم فعل بمعنى انتهِ، و كثيراً ما تحلى بالفاء) الجزائية معنى، فإن معنى (نحو: قام زيد فقط) إذا علمت قيام زيد فانته عن الحكم بالقيام على غيره لعدمه في نفس الأمر، أو بمعنى يكفي فيقال: قطني بنون الوقاية كما يكفيني.

(و) الثاني أنها تكون (ظرفاً لاستغراق) زمان (الماضي منفياً، و فيه خمس لغات) أفصحها و أشهرها أن تكون مفتوح الفاء مشدد الطاء مضمومة، والثاني كهذه لكن مع التخفيف، والثالثة ضمهما مع التشديد، والرابعة ضم الأول و سكون الآخر، والخامسة فتح الأول و سكون الآخر، و يشترط أن يكون فعله ماضياً نحو: ما فعلته قط. (فلا) يجوز أن (تجامع) فعلاً (مستقبلاً) باسقراء كلام الفصحاء، و قول العامة لاأفعله قط لحسن.

الوجه الثالث أن تكون اسماً بمعنى حسب و هذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء إلا أنها مبنية للشبه الوضعي، و حسب معربة نحو: قطني أو قطي أو قطك أو قط زيد درهم...

**[كم]**

(كم: ترد) على وجهين: (خبرية) بمعنى كثير (و استفهامية) بمعنى عدد (و تشتركان) في خمسة أمور: الاسمية لقبولها الجر بالحرف أو الإضافة نحو: بكم درهم اشتريت ،و غلام كم رجل أكرمت، و بكم شيء أحسنت إليك و [زهور كم حديقة رأيتَ][1] و لوقوعهما مسنداً إليه لفظاً نحو: كم رجل جاءك و كم ملك أحسن إليك، أو معنى نحو: كم رجل ضربت، فإن المفعول به مسند إليه معنى، و (في البناء) أما "كم" الاستفهامية فللشبه المعنوي والوضعي والخبرية للأخير، و في الإبهام فإنهما وصف مبهمين.

---

(١). في الأصل: «إليك و.......... و لوقوعها» مابين القوسين من زيادتي.

**وَالْاِفْتِقَارِ إِلَى التَّمِييزِ وَ لُزُومِهِمَا الصَّدْرُ وَ تَخْتَصُّ الْخَبَرِيَّةُ بِجَرِّ التَّمْيِيزِ مُفْرَداً، أَوْ مَجْمُوعاً، وَالْاِسْتِفْهَامِيَّةِ بِنَصْبِهِ وَ لُزُومِ إِفْرَادِهِ.**

**كَيْفَ تَرِدُ شَرْطِيَّةً فَيَجْزِمُ الْفِعْلَيْنِ عِنْدَ الْكُوفِيِينَ وَاسْتِفْهَامِيَّةً فَتَقَعُ خَبَراً نَحْو: كَيْفَ زَيْدٌ نَحْو: كَيْفَ كُنْتَ، أَوْ مَفْعُولاً نَحْو: كَيْفَ ظَنَنْتَ زيداً وَ حَالاً فِي نَحْو: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ**

---

(و) في (**الافتقار إلى التميز**) لأنه لما كان وضعها على الإبهام ثبت احتياجهما إليه (و) في (**لزومهما الصدر**) ليدل أولاً على أن الكلام من أي قبيل هو، و ترك المصنف الاشتراك في الاسمية لاستلزامها البناء بعد العلم بأنهما ليسا حرفين و لا فعلين و الإبهام للاستغناء عنه بالافتقار إلى التمييز.

(و) تفرقان في خمسة أمور الأول أنه (**تختص الخبرية بجر التمييز مفرداً، أو مجموعاً، و**) تختص (**الاستفهامية بنصبه**) أي نصب تمييزه (**و لزوم إفراده**) خلافاً للكوفيين. الثاني أن جملة الخبرية تحتمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر، دون الاستفهامية، والثالث أن المتكلم بالخبرية لايستدعي الجواب بخلاف المستفهم، والرابع أن الاسم المبدل عن الخبرية لايقترن بالهمزة لعدم معنى الاستفهام فيها بخلاف المبدل من الاستفهامية.

## [كَيْفَ]

(**كيف**) تستعمل على وجهين: الأول أن (**ترد شرطية فيجزم الفعلين**) المتفقي اللفظ والمعنى (**عند الكوفيين**) نحو: كيف تجلس أجلس، فلايجوز كيف تصنع أذهب، لامجزوماً و لا مرفوعاً اتفاقاً، و لا كيف تجلس أجلس عند البصريين (و) الوجه الثاني أن ترد (**استفهامية**
**ف**)إما أن (**تقع**) بحيث لايستغني عنه مابعده، أو لا ففي الأول تكون (**خبراً**) للمبتدأ (**نحو: كيف زيد**) أو لباب كان (**نحو: كيف كنت، أو مفعولاً**) في ما لم‌يكن ركناً كما إذا وقع قبل باب ظن (**نحو: كيف ظننت زيداً**) أو قبل باب أعلم نحو: كيف أعلم بكر عمراً (و) في الثاني تكون (**حالاً**) و ذلك (**في نحو: كيف جاء زيد**) مما كان الكلام مستغنياً عنه، و قال بعض أنه يجوز حينئذ كونه مفعولاً مطبقاً.

**فائدة:** المراد بالاستغناء هنا عدم إشعار صيغة الكلام باقتضائه فلايرد أن الحال كالمفعول، فاندراج الثاني في الأول و الأول في الثاني تحكم.

## لَو، تَرِدُ شَرْطِيَّةً

### [لَوْ]

(لو) تستعمل على خمسة أوجه: الأول أنها (ترد شرطية) فتفيد عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين تلقاها و تقتضي الامتناع عند غير الشلوبيين فإنه ادعى كونها لتعليق المجرد في الماضي كما إنّ و إنْ للتعليق المحض في الاستقبال بلادلالة على امتناع شيء و تبعه بعض، ثم إنه على إفادته له اختلف في كيفية إفادتها إياه فقال بعض تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً وهو منقوض بمواضع كثيرة منها نحو: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللّٰهَ لَمْ يَعْصِهِ»[١] فإن الخوف متحقق دون العصيان، و قال سيبويه: حرف لما كان سيقع أي من شأنه أن يقع فتأمل. لوقوع غيره و لما عبر بقوله سيقع الدال على انتفاء الجزاء في الحال علم أن مراده أنه لانتفاء ما كان يقع لوقوع غيره أي لانتفاء الجواب الواقع على تقدير وقوع الشرط، و حاصله أنه لانتفاء الثاني لانتفاء الأول و يتحد مع قوله: قول المعربين أنه حرف امتناع لامتناع بناء على تفسيره بامتناع الجواب لامتناع الشرط، و مرادهم هذا أن انتفاء الجواب للشرط هو الأصل في موارد الاستعمال. و إن بقي الجواب في بعض الصور على حاله مع انتفاء الشرط و اعترض عليه أي على التفسير لكلام المعربين ابن‌الحاجب ـ لم‌يكن له من رحمة اللّٰه تعالى حاجب ـ: بأن الشرط سبب والجزاء مسبب و لايلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لجواز أن يكون للمسبب أسباب أخرى كالحرارة فإنه لايلزم من انتفاء الشمس انتفائها بالنار أو بالحركة، و إنما اللازم انتفاء السبب لانتفاء المسبب فإن المسبب و هو اللازم إما أن يكون أعم من الملزوم كما في مادة لو كان هذا انساناً لكان حيواناً، أو مساوياً كما في مادة لو كان هذا انساناً لكان ناطقاً و لا يكون أخص أو أعم من وجه، و معلوم أن من انتفاء اللازم الأعم أو المساوي يلزم انتفاء الملزوم، و لهذا عدل عن ذلك التفسيرو فسره بانتفاء الشرط الانتفاء الجواب بأن يكون انتفاء الجواب علة لانتفاء الشرط كما عند أهل المعقول حيث استدلوا بانتفاء الجواب على انتفاء الشرط في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢]

---

(١). الحديث أخرجه السيوطي في الجامع بالرقم ٢١٥٥٨ و ذكر أن الحفاظ لم يقفوا على إسناد هذا الحديث. و الحديث موضوع كما ذكره محمد طاهر الهندي الفتني في تذكرة الموضوعات: ١٠١.

(٢). الأنبياء: ٢٢.

**فَتَقْتَضِي امْتِنَاعَ شَرْطِهَا وَ اسْتِلْزامَهُ لِجَوَابِهَا وَ تَخْتَصُّ بِالْمَاضِي وَ لَوْ مُؤَوَّلاً**

و أجاب بعضهم عن اعتراضه بأن ليس مقصودهم الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء الجواب كما جرى عليه، بل المقصود أن العلة لانتفاء الجواب في الخارج هو انتفاء الشرط و لو لم يستدل به و مقام بيان العلة غير بيان الاستدلال، و قال السيد السند قدس سره ما أسند إلى أهل المعقول أيضاً من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة فإنهم قد يقصدون الاستدلال في عرفهم بانتفاء الجواب على انتفاء الشرط كما تقول لرجل هل زيد في البلد فيقول لوكان في البلد لحضر مجلسنا، و أخذ بعض المحققين لها مستنبطاً من أقوالهم قولاً آخر و هو أنه يقتضي امتناع شرطه لأي علة كان و استلزم ثبوته لثبوت جوابه من غير تعرض لنفي الجواب أو ثبوته، و هذا القول هو مختار أكثر العلماء و اختاره المصنف و مشى عليه و قال: (**فتقتضي امتناع شرطها و استلزامه لجوابها**) فقيام زيد في قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم عليه بانتفائه و بأن ثبوته على تقدير الوقوع مستلزم لثبوت قيام عمرو (**و تختص**) كلمة لو حينئذ (ب)الدخول على (الماضي و لو) كان الماضي (مؤولاً) أي حاصلاً بالتأويل، و هذا وجه آخر للتفارق بينها و بين إن الشرطية فإنها لعقد السببية والسببية في الاستقبال.

**تنبيه:** ما وقع في نسخ المتون المتداولة بيننا من عبارة لامتناع جوابها بعد قوله: امتناع شرطها ليس من عبارة المصنف كما يدري من رأي شرح سيد على الكبير هنا و إن كان له معنى بناء على وجودها و قد شرحتها قبل رؤيتي هذا الشرح ثم نستخها و قفوت أثر السيد ثم بناء على ما علمت من عدم التعرض لنفي الجواب أو ثبوته يحكم بانتفائه إن لزم الشرط عقلاً أو عادة أو عرفاً و لم ينب عن الشرط غيره في الاستلزام كما في آية ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[١] فإن الفساد لازم عادي للتعدد و لم ينب التعدد غيره من الأسباب أي أسباب الفساد، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد نظراً إلى أصل معنى لو، و إن ساقها أهل التوحيد للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول و يحكم بثبوته إن ناب عن الشرط غيره كما في لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً إذ لايلزم من نفي الإنسانية نفي الحيوانية فليكن المشار إليه بهذا أسداً وكذا إن لم يناف ثبوت الجزاء انتفاء المقدم، و ناسبت انتفاءه إما بالأولى كلو لم يخف الله

---

(١). الأنبياء: ٢٢.

**وَ بِمَعْنَى إِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَ لَيْسَتْ جَازِمَةً خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ وَ بِمَعْنَى لَيْتَ نَحْو: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ وَ مَصْدَرِيَّةً، وَ قَدْ مَضَتْ**

**لَوْلَا: حَرْفٌ تَرِدُ لِرَبْطِ امْتِنَاعِ جَوَابِهِ بِوُجُودِ شَرْطِهِ وَ تَخْتَصُّ بِالْاِسْمِيَّةِ**

---

لم يعصه، فإن عدم العصيان لا يناف الخوف بل يناسبه أولى من مناسبته لعدمه، أو بالمساواة كقوله ﷺ في درة لما بلغه أن النساء تحدثن بإرادته ﷺ نكاحها: **«لو لم تكن ربيبتي في حجري لما حلت أنها ابنة أخي من الرضاعة»**[1]، أو بالأدون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت للنسب أو العكس.

(و) الوجه الثاني أن ترد (**بمعنى إن الشرطية**) في كونها لتعليق الجواب بالشرط في الاستقبال، و أن تليها حينئذ ماضٍ يجب تأويله بالمستقبل، و لكن تفارقها في العمل فإنها (**ليست جازمة**) لمابعده نحو: و لو تكرم الأضياف حين قدومهم فأنت من الأقوام أولى و أكرم (**خلافاً لبعضهم**) حيث جزموا بها كإن.

(و) الوجه الثالث أن تكون (**بمعنى ليت**) للتمني (نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[2]) و لهذا ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة كما بعد التمني.

و الرابع أن تكون للعرض نحو: لو تأتينا فنكرمك.

(و) الخامس أن تكون (**مصدرية، و قد مضت**) في الموصول الحرفي فتذكر.

## [لَوْلا]

(لولا: **حرف ترد**) على أربعة أوجه: أحدها أن ترد في الكلام (**لربط امتناع جوابه**) مثبتاً و منفياً (**بوجود شرطه و تختص ب**) الدخول على الجملة (**الاسمية**) شرطاً، و أما جوابه ففعلية، نحو: لولا زيد موجود لأكرمتك، و أما دخولها على جملة شرط فعلية كقوله ﷺ **«لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ»**[3]

---

(١). أخرجه البخاري في صحيحه بالرقم ٥١٠٦.

(٢). البقرة: ١٦٧.

(٣). الحديث أخرجه مسلم بلفظ «عند كل صلاة» في صحيحه بالرقم: ٦١٢. و لم أجد الحديث بلفظ

**وَ يَغْلِبُ مَعَهَا حَذْفُ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ كَوْناً مُطْلَقاً وَ لِلتَّوْبِيخِ فَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي وَ لِلتَّحْضِيضِ وَالْعَرَضِ فَتَخْتَصُ بِالْمُضَارِعِ وَ لَوْ تَأْوِيلاً.**

**لَمَّا: تَرِدُ لِرَبْطِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ بِوُجُودِ مَضْمُونِ أُخْرَىٰ نَحْو: لَمَّا قُمْتَ قُمْتُ، وَ هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ ظَرْفُ خِلَافٌ وَ حَرْفُ اِسْتِثْنَاءٍ نَحْو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾**

---

فمؤول بلولا مخافة أن أشق لأمرتهم أمر إيجاب أما تقدير المخافة فلإن المشقة ليست نفس الأمر، و أما تقييد الأمر بالإيجاب فلأن لولا امتناع و الأمر لو عمم من الندب لم يكن من الممتنعات لتحققه للسواك (**و يغلب معها**) أي مع لولا المستعملة على هذا الوجه أو مع جملته (**حذف الخبر**) لما بعد لولا (**إذا كان**) الخبر (**كوناً**) ثبوتاً أو حصولاً (**مطلقاً**) لأن لولا لامتناع شيء لوجود غيره، فالموجود المطلق و ما في معناه مشعور به في الكلام نحو: لولا زيد لقام عمرو فإن كان من الأفعال الخاصة أو العامة المفيدة فلايحذف فلايقال لولا زيد لأتانا بكر، تريد لولا زيد مريض أو لولا زيد موجود في المسجد (و) الوجه الثاني أن تكون (**للتوبيخ**) والتنديم (**فتختص بالماضي**) نحو قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ**﴾[1] (و) الوجه الثاني (**للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع و لو تأويلاً**) لاقتضاء معناها إياه، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث والعرض طلب برقّ و لين.

## [لَمَّا]

(**لما: ترد**) على ثلاثة أوجه: أحدها أن تختص بالماضي و ترد (**لربط مضمون جملة بوجود مضمون أخرى**) وجد ثانيتهما عند وجود الأولى (**نحو: لما قمتَ قمتُ، و هل هي**) (**حرف**) تدل على السببية و الربط (**أو ظرف خلاف**) ذهب سيبويه إلى الأول و جماعة إلى الثاني و حينئذ بمعنى حين عند بعضهم، و إذ عند البعض الآخر، (و) الوجه الثاني أن ترد (**حرف استثناء**) بمعنى إلا فتدخل على الجملة الاسمية (**نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾**[2]) أي إلا عليها حافظ في قراءة من شدد الميم، و على الفعلية الماضوية لفظاً لا معنى كقول الشاعر:

---

«عند كل فريضة».

(١). النور: ١٣.

(٢). الطارق: ٤.

**وَ جَازِمَةٌ لِلْمُضَارِعِ كَلَمْ، وَ تَفْتَرِقَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ.**

**مَا: تَرِدُ اِسْمِيَّةً وَ حَرْفِيَّةً، فَالْاِسْمِيَّةُ تَرِدُ مَوْصُولَةً نَكِرَةً مَوْصُوفَةً نَحْو: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ، أَوْ الصِّفَةِ النَّكِرَةِ نَحْو: لِأَمْرٍ مَا جُدِعَ قَصِيرٌ أَنْفُهُ وَ شَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً**

---

قَالَتْ لَهُ بِـاللّٰهِ يَـا ذَاالبَـرْدَيْن ... لَـمّا غَـنَثْتَ نَـفَساً أَوِ اثْـنَيْن

أي إلا شربت بتنفس أو تنفستين. (و) الوجه الثالث أن ترد (**جازمة للمضارع**) مختصة به مقلبة معناه إلى الماضي و نافية له (**كلم، و تفترقان في خمسة أمور**) سبق ذكرها.

**[ما]**

(**ما: ترد**) على وجهين (**اسمية و حرفية، فالاسمية**) إما (**ترد**) معرفة و هي نوعان: ناقصة و هي (**موصولة**) لاحتياجها إلى الصلة و نقصها في ذاتها كقوله تعالى: ﴿**مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَ مَا عِنْدَ اللّٰهِ بَاقٍ**﴾[1]، و تامة و هي نوعان: عامة تقدر بالشيء و هي التي لم تتقدمها اسم تكون هي عالمها صفة، كقوله تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[2] أي فنعم الشيء هي، و خاصة على خلاف هذه، نحو: غسلته غسلاً نعما أي نعم الغسل على أن يكون الجملة صفة، و فيه شيء، و إما (**نكرة**) و هي أما مجردة عن معنى الحروف أو لا، فالأولى أيضاً نوعان ناقصة و تامة فالناقصة هي (**الموصوفة**) و تعبر بشيء (**نحو: مررت بما معجب لك، أو الصفة النكرة نحو: لأمر ما جدع قصير أنفه**) لأنه كما أن الموصوف تحتاج إلى الصفة فكذلك الصفة من حيث هي صفة تحتاج إليه، و أما التامة فتقع في ثلاثة أبواب: أحدها ما التعجبية نحو: ما أحسن زيداً إذا كان بمعنى شيء حسن زيداً، والثاني ما في باب نعم إذا كان تمييزاً نحو: دققته دقاً نعما أي نعم شيئاً على قول، والثالث ما تقع للمبالغة من الأخبار عن اكثار شخص لفعل كالكتابة، تقول زيد مما أن يكتب أي من أمر هو كتابة أي مخلوق منه، فما بمعنى شيء و مابعده بدل منه و هذه غير مشهورة فتركها المصنف، (و) أما النكرة المتضمة لمعنى الحرف فهي أيضاً نوعان: أحدها (**شرطية**) و هي ما تضمن معنى الشرط، و هذا نوعان (**زمانية**) و قد أثبتها الفارسي و أبوالبقاء و أبو شامة و ابن‌مالك و ابن‌برى وهو ظاهر في قوله: تعالى: ﴿**مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا**

---

(١). النحل: ٩٦.
(٢). البقرة: ٢٧١.

**وَ غَيْرُ زَمَانِيَّةٍ وَالْاِسْتِفْهَامِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ تَرِدُ مُشَبَّهَةً بِلَيْسَ وَ مَصْدَرِيَّةً زَمَانِيَّةً أَو غَيْر زَمَانِيَّةٍ وَ صِلَةً وَ كَافَةً.**

---

**لَهُمْ﴾**[١] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (و غير زمانية) نحو: **﴿وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّٰهُ﴾**[٢] و جوزوها في **﴿وَ مَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ﴾**[٣] أي و ما تكن بكم.

(و) النوع الثاني (الاستفهامية) و معناها أي شيء، نحو: **﴿وَ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾**[٤]. (و) أما (الحرفية) فترد على ثلاثة أوجه: الأول أنها (ترد مشبهة بليس) فترفع الاسم و تنصب الخبر، و تهمل عند التميميين. (و) الثاني أنها ترد (مصدرية زمانية) نحو: مادمت حياً، (أو غير زمانية)، نحو: **﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾**[٥]، أي عنتكم أي هلاككم، (و) الثالث أنها ترد زائدة و تسمى هذه في اصطلاح المعربين (صلة) و توكيداً حذراً عن توهم إفادتها شيئاً من إطلاق الزيادة عليها إن لم تكن كافة لعمل عامل (و كافة) إن كفته، أما غير الكافة فتكون عوضاً عن كان كما في أما أنت منطلقاً انطلقت، و اِفعل هذا إما لا، و الأصل لأن كنت منطلقاً انطلقت، و افعل هذا إن كنت لاتفعل غيره. و غير عوض فتقع بعد الرافع كقولك شتّان ما زيد و عمرو، و بعد الناصب الرافع نحو: ليتما زيداً قائم على الإعمال، و بعد الجازم نحو: **﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾**[٦]، و بعد الجار حرفاً نحو: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾**[٧]، **﴿وَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾**[٨]، أو اسماً كقوله تعالى: **﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾**[٩]، و أما الكافة فتكف عمل الرفع كما إذا اتصل بطال و قلّ و كثر، يقول طالما و قلما و كثرما، و لاتدخل هذه الأفعال إلا على الجملة الفعلية نحو:

**طَالَ مَا كُنَّا نَسُقُّ مَحْمِلاً ... فِيهِ حَبِيبٌ كَانَ أَجْمَلا**

أو تكف عمل النصب والرفع كالمتصلة بحروف المشبهة بالفعل نحو: **﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللّٰهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾**[١٠]، أو تكف عن عمل الجر و تتصل حينئذ بحروف و ظروف، فالأحرف منها

---

(١). التوبة: ٧.
(٢). البقرة: ١٩٧.
(٣). النحل: ٥٣.
(٤). طه: ١٧.
(٥). التبوة: ١٢٨.
(٦). الإسراء: ١١٠.
(٧). آل‌عمران: ١٥٩.
(٨). المؤمنون: ٤٠.
(٩). القصص: ٢٨.
(١٠). النحل: ٩٥.

**هَلْ: حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ، وَ تَفْتَرِقُ عَنِ الْهَمْزَةِ بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَحْدَهُ وَ عَدَمُ دُخُولِهِ عَلَى الْعَاطِفِ وَالشَّرْطِ وَ اِسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ وَ اخْتِصَاصِهِ بِالْإِيْجَابِ، فَلَا يُقَالَ: هَلْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ نَحْو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾**

---

ربّ و تدخل على الماضي كقول الشاعر:

فَــرُبَّمَا أَوْقَـدْتُ نـاراً هَـادِيَة لِــعَاجِزٍ هــامٍ بِـجَوِّ الْـبَادِيَة

و منها الكاف نحو: كما سيف عمر لم تخنه مضاربه، و منها الباء نحو: فلإن عنيت قتلنا فبما غنيت يا أخي، و أما الظروف فمنها بعد و بين و حيث و إذ.

## [هَلْ]

(**هل: حرف استفهام، و تفترق عن الهمزة**) بعشرة أوجه: الأول إن هـل مـختص (**بطلب التصديق وحده**) نحو: هل زيد قائم فلايقال هل في الدار زيد أم في السوق، بخلاف الهمزة كما مرّ، (و) الثاني (**عدم دخوله على العاطف**) فلايقال هل و زيد قائم، (و) الثالث عدم دخوله على (**الشرط**) فلايقال هل إن أتـيتك تكـرمني (و) الرابـع عـدم دخـوله عـلى (**اسم بعده فعل**) فلايقال هل زيداً ضربته، لكن جوزه بعض مع استهجانه، الخامس عدم دخوله على إنّ فلايقال هل إنّ زيداً فاضل، السادس تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو: هل تسافر أي من بـعد، السابع وقوعه بـعد أم نـحو: ﴿هَـلْ يَسْـتَوِي الْأَعْـمَىٰ وَالْـبَصِيرُ أَمْ هَـلْ تَسْـتَوِي الظُّـلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[١]، الثامن يراد بالاستفهام بها النفي ابتداء بقرينة وقوع إلا بعدها نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾[٢]، و أما الهمزة في مثل هذا الموقع فهي للإنكار والنفي لازم منه و لذا لايجوز أقام إلا زيد، التاسع يكون بمعنى قد مع الفعل كما قالوا به في مثل ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[٣] و فسروه بقد أتى، (و) العاشر (**اختصاصه بالإيجاب، فلايقال: هل لم يقم زيد، بخلاف الهمزة**) فإنها تدخل على الموجب و على النفي (**نحو:**) قوله: تعالى مخاطباً لحضرة صاحب الرسالةﷺ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٤]

---

(١). الرعد: ١۶.
(٢). الرحمن: ۶٠.
(٣). الإنسان: ١.
(۴). الشرح: ١.

## خَاتِمَةٌ:

**اَللَّهُمَّ اشْرَحْ صُدُورَنَا بِأَنْوَارِ الْمعَارِفِ وَ نَوِّرْ قُلُوبَنَا بِحَقَايِقِ اللَّطَايِفِ وَاجْعَلْ مَا أَوْرَدْنَاهُ فِي هَذْهِ الصَفَايح خَالِصاً لِوَجْهِكَ الْكَرِيمُ وَ تَقَبَّلَهُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ فَإِنَّا نَتَوَسَّلُ بِحَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَ آلِهِ اَلْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلاَمُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ**

---

### خاتمة:

(اللّهم) فكما شرحت صدر سيدنا محمدﷺ فـ(اشـرح صدورنا) إكراماً له (بأنوار المعارف) التي تثبتنا على طريق الإسلام، و كما نورت قلبه بالوحي و الإلهـام فـ(نور قلوبنا) إعـزازاً له (بحقايق اللطايف) الواقية عن كدر الآثام (و اجعل ما أوردناه في هذه الصحايف) شرحاً لما أورده الفاضل بهاءالدين العاملي عامله اللّه بلطفه يوم القامة (خالصاً لوجهك الكريم) يامِنعام (و تقبله منا إنك أنت السميع العليم) العلام، (فإنا) و إن لسنا أهلاً لفيض الإحسان و الإنعام إلا إنا (نتوسل بحبيبك) و رسولك سيدنا و وسيلتنا إليك (محمد سيد) الأنبياء و (المرسلين) في البدء و الاختتام و نتوسل إليه الشفاعة بصحبه الكرام (و آله) الأعلام من (الأئمة) الاثنى عشر (المشهورين) و الأنصار والمهاجرين (صلوات اللّٰه و سلامه) على من بجاهه صعدوا معارج الحق و (عليهم أجمعين) و على من تبعهم بإحسـان إلى يوم‌الدين، و آخر دعوانا أن الحمد للّٰه رب العالمين.

قد فرغت أنامل العبد الأثيم عبدالكريم بن محمد فتاح عن إتمام هذا الشرح الشارح ليلة الإثنين سادس عشر شهر شعبان المعظم في خانقاه بياره الشريفة بتأريخ ألف و ثلاثمأة و أربعة و أربعين (١٣٤٤) من هجرة سيد المرسلين. اللّٰهم اجعله نوراً لي في الدنيا و الآخرة و انفع به من حصله و اشتغل به لِلّٰه معرضاً عن الأذى. و صلى اللّٰه على سيد البشر رافع كدر الشرر سيدنا محمد و آله و صحبه بعدد قطرات المطر ما حضر غائب و غائب حضر، و كنت في هذا التأريخ مدرساً في قرية نرگسه‌جار جنوب غربي حلبجة لكن سافرت إلى بـيارة الشـريفة لزيـارة شيخي و مرشدى الشيخ علاءالدين العثماني، قدس اللّٰه روحه و الحمد للّٰه رب العالمين.

# فهرس الكتاب